

فصول الحوائشي
لأصول الشاشي

يطلب من

مكتبة الشاشي

أرؤو بازار، لاهور

بِإِذْنِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المجد لله المنان خالق الانس والجان ان وفقنا لطبع
هذا الكتاب المستطاب الجامع للمتن والشرح والمحا
الكاشف لشبهات النواشى والدافع لارهام الغواشى المستهى به

فصول الحواشى لاصول الشاشى

يطلب من

مكتبة الحرم

أروبارا لاهور

[illegible]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله على سوائغ نعمائه المواترة في كل زمان
وسوائغ آلائه المتقاطرة في كل آن وشكراً على

وَسَوَائِغِ الْآيَةِ الْمُتَقَاتِرَةِ فِي كُلِّ آنٍ وَنَشْكُرُهُ عَلَى
 مَا اصْطَفَانَا مِنْ كَافَّةِ الْأُمَمِ بِبَدَائِعِ الْأَحْسَانِ وَهَذَا

إلى الشريعة المضية بسواطع البرهان واشهادان لا
 الرسول عليه بالرفعة حقته التقاد اذ به السعد الدين عبيد الكائنات
 الاله الا الله واشهادان محمد عبيدك ورسوله المبعوث

[illegible][illegible]

لاقتباس النوار من اي النوار ملكة الكلمة فالتسنية موضوعة لها في القرآن ان الشرف ١٢

[illegible][illegible][illegible]

في الدنيا من كان له من الدنيا ما يغنيه
 عن الدنيا لم يمتنع من الدنيا شيئا منها
 الا في حق الله تعالى
 والحق ان الدنيا دار الفتن
 والدار الآخرة دار المقامات
 والدار الآخرة دار البقا
 والدار الآخرة دار النجاة
 والدار الآخرة دار السعادة
 والدار الآخرة دار النور
 والدار الآخرة دار الحياة
 والدار الآخرة دار الملكوت
 والدار الآخرة دار النور
 والدار الآخرة دار النور
 والدار الآخرة دار النور

على الأصل للغة لا ان
 تقتضي غيبه كل منهما
 كذا في المبرور
 قوله اشهد ان
 تشهد كما قال
 الشهادة كذا قال
 شتم وبيان الشكوك
 اعمد
 ابتداء الظهور
 وضع صيغة

هذا الكتاب من كتب الدين بالكرام...
والله اعلم بالصواب...
والله اعلم بالصواب...

ويعلم فان اهم مطالب الدين...
علم الفقه والشرايع والاحكام...
التي هي اصول هذا العلم...

باصول الشايع فانه اول مرحلة...
والثاني فانه اول مرحلة...
والثالث فانه اول مرحلة...

العبارات ينكح في صفة...
والله اعلم بالصواب...
والله اعلم بالصواب...

والحنيفية من العنف وهو اعوجاج في الرجل...
للمائل عن الباطل الى الحق...
للمبالغة ١٢

[illegible]

۱۲ - ان ان کونکہ صواباً ہے۔ نہ علی الاعمال نہ معصیاً کہ فی حقہ ہے۔ فلہذا جہلہ حاکم لا یتحق المذکر والی من عکسہ ان یتقل ان الجہل للتلویح مفتاح

والكريم كل شيء كثر خيره ونفعه يقال كتاب كريم ورزق كريم
 واجركريم ونفع الخطاب ان يعلو به المؤمنون درجات في الدنيا
 والآخرة ويحتمل ان يراد بالكريم ههنا الشريف وذكر صفة الكريم
 لاخراج الكفرة مثل قوله تعالى يا ايها الكافرون فانه لا يعلو به
 درجاتهم وانما اضاف الكريم الى الخطاب مع انه صفة بالتأويل وهو
 ان الصفة اعم فاضيف نظر الى عمومها وازداده العام الى الخاص
 للبيان والتخصيص كما في قوله اخلاق ثياب وجرد قطيفة على معنى
 شيء كريم من جنس الخطاب فان قيل ما النكتة في العدول عن الوصف
 الى الاضافة والاصل هو التوصيف قلنا فيه وجهان احدهما ان الصفة
 اهم لتعلق علو منزلة المؤمنين بصفة الكريم لا بمطلق الخطاب
 فانه واردة للكفرة ايضا فقد مت لذلك في الذكر وعليه قوله عليه الصلوة
 والسلام اعطيت بجوامع الكلم وقابلهما رعاية للسمع ولغير واحد
 نظير في كلامهم وعليه فواصل القرآن مثل الرحمن على العرشين
 استوى والبار في الكريم يحتمل الاستعانة فيكون علو منزلتهم
 هو مخاطبتهم بكريم الخطاب ويحتمل للسببية فيكون علو
 منزلتهم ما حصل لهم من السعادات والمعالى بامثالهم خطابا
 الشرح ويحتمل ان يكون على تضمين فعل او شبهه على

فان قيل ان قوله تعالى في القرآن يتنويه درجاتهم في الآخرة ورفع درجة العالمين اي رفع من بين سائر المؤمنين درجة العلماء الذين يعلمون معاني كتابه والباء لتعديته العلم ويحتمل للشبهة اي يفهم معاني كتابه وانما اقتصر على علماء القرآن من بين سائرهم لان الكتاب جامع العلوم بأسرها فكان العالم به عالما بكل العلوم وليكون تقريرا بان من خلا عن معاني القرآن كاهل الادب والمقول الذين لا يخطوهم في التفسير والفقه غير معدودين في زمرة العلماء كارباب سائر الصناعات واما الفقهاء فاستنبط من الكتاب فكان الفقير من علماء الكتاب وانما افاق العلماء على سائر الناس لانهم قالوا فضل العلم بالشرائع وخطاباتها فان قيل الكتاب سوى بينهم في الدرجة حيث قال الله تعالى يرهم الله الذين آمنوا منكم والذين آمنوا العلم درجات فمن اين يكون لهم فضل على سائر المؤمنين قلنا ما سوى بينهم لانهم خصص العلماء بالذكر بعد ما كانوا داخلين في الذين آمنوا والتخصيص بالذكر انما يكون لظهور شرف التخصيص وابرار فضل كتحصيل جبريل وميكائيل في قوله تعالى من كان عدوا لله وملائكته ورسله وجبريل وميكائيل اظهروا الاختصاص بها

فان قيل ان قوله تعالى في القرآن يتنويه درجاتهم في الآخرة ورفع درجة العالمين اي رفع من بين سائر المؤمنين درجة العلماء الذين يعلمون معاني كتابه والباء لتعديته العلم ويحتمل للشبهة اي يفهم معاني كتابه وانما اقتصر على علماء القرآن من بين سائرهم لان الكتاب جامع العلوم بأسرها فكان العالم به عالما بكل العلوم وليكون تقريرا بان من خلا عن معاني القرآن كاهل الادب والمقول الذين لا يخطوهم في التفسير والفقه غير معدودين في زمرة العلماء كارباب سائر الصناعات واما الفقهاء فاستنبط من الكتاب فكان الفقير من علماء الكتاب وانما افاق العلماء على سائر الناس لانهم قالوا فضل العلم بالشرائع وخطاباتها فان قيل الكتاب سوى بينهم في الدرجة حيث قال الله تعالى يرهم الله الذين آمنوا منكم والذين آمنوا العلم درجات فمن اين يكون لهم فضل على سائر المؤمنين قلنا ما سوى بينهم لانهم خصص العلماء بالذكر بعد ما كانوا داخلين في الذين آمنوا والتخصيص بالذكر انما يكون لظهور شرف التخصيص وابرار فضل كتحصيل جبريل وميكائيل في قوله تعالى من كان عدوا لله وملائكته ورسله وجبريل وميكائيل اظهروا الاختصاص بها

فان قيل ان قوله تعالى في القرآن يتنويه درجاتهم في الآخرة ورفع درجة العالمين اي رفع من بين سائر المؤمنين درجة العلماء الذين يعلمون معاني كتابه والباء لتعديته العلم ويحتمل للشبهة اي يفهم معاني كتابه وانما اقتصر على علماء القرآن من بين سائرهم لان الكتاب جامع العلوم بأسرها فكان العالم به عالما بكل العلوم وليكون تقريرا بان من خلا عن معاني القرآن كاهل الادب والمقول الذين لا يخطوهم في التفسير والفقه غير معدودين في زمرة العلماء كارباب سائر الصناعات واما الفقهاء فاستنبط من الكتاب فكان الفقير من علماء الكتاب وانما افاق العلماء على سائر الناس لانهم قالوا فضل العلم بالشرائع وخطاباتها فان قيل الكتاب سوى بينهم في الدرجة حيث قال الله تعالى يرهم الله الذين آمنوا منكم والذين آمنوا العلم درجات فمن اين يكون لهم فضل على سائر المؤمنين قلنا ما سوى بينهم لانهم خصص العلماء بالذكر بعد ما كانوا داخلين في الذين آمنوا والتخصيص بالذكر انما يكون لظهور شرف التخصيص وابرار فضل كتحصيل جبريل وميكائيل في قوله تعالى من كان عدوا لله وملائكته ورسله وجبريل وميكائيل اظهروا الاختصاص بها

فان قيل ان قوله تعالى في القرآن يتنويه درجاتهم في الآخرة ورفع درجة العالمين اي رفع من بين سائر المؤمنين درجة العلماء الذين يعلمون معاني كتابه والباء لتعديته العلم ويحتمل للشبهة اي يفهم معاني كتابه وانما اقتصر على علماء القرآن من بين سائرهم لان الكتاب جامع العلوم بأسرها فكان العالم به عالما بكل العلوم وليكون تقريرا بان من خلا عن معاني القرآن كاهل الادب والمقول الذين لا يخطوهم في التفسير والفقه غير معدودين في زمرة العلماء كارباب سائر الصناعات واما الفقهاء فاستنبط من الكتاب فكان الفقير من علماء الكتاب وانما افاق العلماء على سائر الناس لانهم قالوا فضل العلم بالشرائع وخطاباتها فان قيل الكتاب سوى بينهم في الدرجة حيث قال الله تعالى يرهم الله الذين آمنوا منكم والذين آمنوا العلم درجات فمن اين يكون لهم فضل على سائر المؤمنين قلنا ما سوى بينهم لانهم خصص العلماء بالذكر بعد ما كانوا داخلين في الذين آمنوا والتخصيص بالذكر انما يكون لظهور شرف التخصيص وابرار فضل كتحصيل جبريل وميكائيل في قوله تعالى من كان عدوا لله وملائكته ورسله وجبريل وميكائيل اظهروا الاختصاص بها

[illegible]

وَأَشْهَدُ أَنَّهَا الْأَصُولُ لِبِنَاءِ الْفُرُوعِ عَلَيْهَا وَلَمْ يَنْتَهِزْ أَحَدٌ قَبْلَهُمْ
لَا خِتْرَاعَ هَذِهِ الْأَسَالِيبِ وَالْقَوَانِينِ الَّتِي تَنْبَعُ مِنْهَا بَحَارُ الْمَسَائِلِ وَمَنْ
نَشَأَ بَعْدَهُمْ مِنَ الْمُجْتَهِدِينَ فَهُمْ يَعْتَرِفُونَ مِنْ بَحَارِ عُلُومِهِمْ وَيَتَّبِعُونَ
أَثَارَهُمْ وَبَلَّغَ ابْنُ شَرِيحٍ رَجُلًا وَقَعَ مَعَهُ ابْنُ حَنِيفَةَ فِي دَعَاؤِهِ وَقَالَ يَا هَذَا
أَتَقْعُدُ فِي بَيْتِ سَلَمَةَ لِهَ جَمِيعِ الْأَمَّةِ ثَلَاثَةَ أَرْبَاعِ الْعِلْمِ وَهُوَ لَا يَسْتَلِمُ لَهُمُ الرِّبْعَ قَالَ
كَيْفَ فَلَكَ فَقَالَ عِلْمُ قِسْمَا سَوَالٍ وَجَوَابٍ وَهُوَ يَضَعُ السَّائِلَ فِيهِ النِّصْفَ ثُمَّ
أَجَابَ فِيهَا وَوَأَقْوَمُ فِي النِّصْفِ أَكْثَرُ فَمَلَأَ الرِّبْعَ الْآخَرَ وَأَمَّا خَالِفُوهُ فِي
الْبَاقِي وَهُوَ لَا يَسْتَلِمُ لَهُمْ فِي ذَلِكَ فَبَقِيَ الرِّبْعُ مُتَنَازِعًا فِيهِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْكُلِّ
قَالَ وَبَعْدُ فَإِنَّ أَصُولَ الْفَقْهِ أَرْبَعَةٌ كِتَابُ اللَّهِ تَعَالَى وَسُنَّةُ
رَسُولِهِ تَعَالَى وَاجْمَاعُ الْأَمَّةِ وَالْقِيَاسُ فَلَا يَدُورُ فِي أَحَدٍ مِنْ هَذِهِ الْأَقْسَامِ إِلَّا رُبْعٌ
وَالصَّلَاةُ وَالزَّكَاةُ فِي فَنٍّ يَتَعَلَّقُ بِشَرْطٍ مَحْذُوفٍ مِثْلُ إِذَا فَرَعْتَ مِنْ
الْحَدِّ وَالصَّلَاةُ فَاذْكُرْ أَنَّ أَصُولَ الْفَقْهِ أَرْبَعَةٌ وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى
فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ أَيْ وَإِنْ أَرَادَ وَابْنُ حَنِيفٍ فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ كَذَا
فِي الْمِفْتَاحِ وَبِحَقْلِ أَنْ يَكُونَ جَوَابًا لِأَمَّا الْحَدُّ وَفِي تَقْدِيرِهِ

صه ولم يقل دليل
 الانحصار لثلاث لا يطرأ حصر الدلائل
 في الاربعه وان اوجب عنه باز الحصر
 بالنسبة الى التقلبات لا العقلية وهذا
 حكم عقيق ولو اعتبر الدليل العقل في المسائل الفقهية
 فهو مندرج في القياس الشرعي فلا ثبت الحكم الفقهي بالدليل العقل الشرعي

ما في در صفحه ١٦٠ يا ميرزا محمد

من اراد القياس
 غير صحيح لان القياس النجوى
 زور في كل مفعول منصوب وكل مضاعف
 محذور وكل قول لم ان التام في تمام الاعداد والاشياء

عز من الله

قوله لا يجوز كبريائيل ^{١٢} مكتوباً في اللوح المحفوظ
 معناه به ولا يجوز كبريائيل ^{١٣} وهذا مختص بالقرآن
 وأما السنة فمجيئاً من أن يكون النازل على النبي
 صلوات الله عليه وتبديله وهذا مختص بالرسول
 تلك العبارة لو لم تكن في القرآن
 عبارته كذا في البصائر حاشية الصفح ١٢

وكان لنبيينا عليهما السلام بوسطة الملوك كما أثر في الحال
وكان لنبيينا عليهما السلام بوسطة الملوك كما أثر في الحال
وكان لنبيينا عليهما السلام بوسطة الملوك كما أثر في الحال

قوله فكان اه يعني التعامل
وان لم يكن اجابا اصوليا الذي
منه اهل الكتاب السنة كمنه ملحقا به
صنبا على اتفاق اراء الناس
متجهين في عبارة السنة
من النص والى ان يجد اتفاقا
منه على العمل في العمل
بذلك لا يوجب في الايدي
فلا يرد على المذهب
المذهب الاول والثالث
في القياس والقياس
انما هو القياس
واما غير الاجتهاد فليس
بجدة لانه
انما قول من عند نفسه
بما يبدوا اليه في القلب
وانه
يحتل ان يكون من الله تعالى
اولا يكون منه والمحتل لا يكون حجة
واما قول من غير الله تعالى
وهو قول القياس وهو قول القياس
حجة في الشرع واما افعال النبي عليه السلام
فمن قسم السنة فان قلت
قد ثبت الحكم بآية اخرى
وهي شرعية من قبلنا والتعامل وهو عادة
الناس في المعاملات من البيع والشراء
والاجارة وغيرها وقول الصحابة
استصحاب الحال على قول وهو ابقاء ما كان
على ما كان عليه ما ياتي بقضيل
انشاء الله نعم فكانت الاصول ثمانية
قلت شرائع من قبلنا انما يكون
شرعية لنا ان قص الله ورسوله من غير انكار
فكانت ملحقه بالكتاب او
بالسنة والتعامل انما يكون باتفاق
اراء الناس على شئ فكان ملحقا بالاجماع
وقول الصحابي على اختلاف في مذهب
ايضا ومن اجتهاد يقول ان كان مدركا
بالقياس فهو عمل بالقياس
الا فهو محمول على السماع من النبي عليه السلام
فكان ملحقا بالسنة والاستصحاب مرجعه
القياس على راي من اجتهاد به لا نقياس ما يكون
على ما كان فتحقق ان ادلة الشرع اربعة
بدليل الحصر البحث الاول

البعض وهو القياس واما غير الاجتهاد فليس بجدة لانه
انما قول من عند نفسه بما يبدوا اليه في القلب وانه
يحتل ان يكون من الله تعالى اولاً يكون منه والمحتل لا يكون حجة
واما قول من غير الله تعالى وهو قول القياس وهو قول القياس
حجة في الشرع واما افعال النبي عليه السلام فمن قسم السنة فان قلت
قد ثبت الحكم بآية اخرى وهي شرعية من قبلنا والتعامل وهو عادة
الناس في المعاملات من البيع والشراء والاجارة وغيرها وقول الصحابة
استصحاب الحال على قول وهو ابقاء ما كان على ما كان عليه ما ياتي بقضيل
انشاء الله نعم فكانت الاصول ثمانية قلت شرائع من قبلنا انما يكون
شرعية لنا ان قص الله ورسوله من غير انكار فكانت ملحقه بالكتاب او
بالسنة والتعامل انما يكون باتفاق اراء الناس على شئ فكان ملحقا بالاجماع
وقول الصحابي على اختلاف في مذهب ايضا ومن اجتهاد يقول ان كان مدركا
بالقياس فهو عمل بالقياس الا فهو محمول على السماع من النبي عليه السلام
فكان ملحقا بالسنة والاستصحاب مرجعه القياس على راي من اجتهاد به لا نقياس ما يكون
على ما كان فتحقق ان ادلة الشرع اربعة بدليل الحصر البحث الاول

وهذه الاقسام اربعة هي السنة والقياس والاجماع والحكم بالعرف
والسنة هي ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم
والقياس هو ما يقيس به في غير ما روي عن النبي
والاجماع هو ما روي عن الصحابة
والحكم بالعرف هو ما روي عن العرف
والسنة هي ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم
والقياس هو ما يقيس به في غير ما روي عن النبي
والاجماع هو ما روي عن الصحابة
والحكم بالعرف هو ما روي عن العرف

من غير اجتهاد للحكم المنصوص ولا قاله الاول ليسي استدلاله بالنص واما الثاني فلا يصح الاستدلال به كاسياني في الوجوه

فان قيل قد جعل الله تعالى الكتاب على غير ما كان عليه في قوله
 هو الذي انزل عليك الكتاب فمن اين هذه الآية
 فان قيل قد جعل الله تعالى الكتاب على غير ما كان عليه في قوله
 هو الذي انزل عليك الكتاب فمن اين هذه الآية
 فان قيل قد جعل الله تعالى الكتاب على غير ما كان عليه في قوله
 هو الذي انزل عليك الكتاب فمن اين هذه الآية

من طرق النقص في حق من انزل الكتاب على غير ما كان عليه في قوله
 هو الذي انزل عليك الكتاب فمن اين هذه الآية
 فان قيل قد جعل الله تعالى الكتاب على غير ما كان عليه في قوله
 هو الذي انزل عليك الكتاب فمن اين هذه الآية
 فان قيل قد جعل الله تعالى الكتاب على غير ما كان عليه في قوله
 هو الذي انزل عليك الكتاب فمن اين هذه الآية

كتاب الله تعالى وفيه فصوله وانما يشتغل بتعريفه لانه اشهر من ان
 يعرف لانه سور معلومة معدودة اولها الفاتحة وآخرها سورة
 الناس وكل سورة مشتملة على عدد آيات وكل آية على كلمات مخصوصة
 فكان القرآن مميّزاً عن كل كلام غيره بحيث لا يشبهه شيء منه
 بغيره فلا يحتاج الى التميز والتعريف لتمييز المحدود من غيره
 لا غير ثم الكتاب عبارة في الدلالة لانه جلالة على مراتب
 وتضاءل كذلك ولذلك تتفاوت مراتب احكام الثابتة لها قطعاً
 واحتمالاً فلذا اخذ في تفصيل اقسام عبارة الكتاب **فصل**
 في الخاص العام فالخاص لفظ وضع الوضع تعيين اللفظ بازاء
 المعنى ليدل عليه بما بنفسه من غير واسطة قرينة كما لمجان
 لمعنى معلوماً حتر من عن المشترك والمجمل فانها وضعا بازاء
 معنى من المعاني غير معلوم لان معنى كون اللفظ موضوعاً لهذا
 كونه متعيناً له ليدل عليه عند الاطلاق بلا قرينة والمشارك والمجمل
 لا يدلان على معنى معلوم او لمعنى معلوم او لشخص معلوم كزيد
 او لعين معلوم وهو اعم من الشخص لتناوله الجنس والنوع
 ايضاً لان الانسان والرجل اعيان معلومة كزيد وعمر و
 واحترن بالمعلوم عن الاعيان المشتركة كالشترى والحجارة على

فان قيل قد جعل الله تعالى الكتاب على غير ما كان عليه في قوله
 هو الذي انزل عليك الكتاب فمن اين هذه الآية
 فان قيل قد جعل الله تعالى الكتاب على غير ما كان عليه في قوله
 هو الذي انزل عليك الكتاب فمن اين هذه الآية
 فان قيل قد جعل الله تعالى الكتاب على غير ما كان عليه في قوله
 هو الذي انزل عليك الكتاب فمن اين هذه الآية

فان قيل قد جعل الله تعالى الكتاب على غير ما كان عليه في قوله
 هو الذي انزل عليك الكتاب فمن اين هذه الآية
 فان قيل قد جعل الله تعالى الكتاب على غير ما كان عليه في قوله
 هو الذي انزل عليك الكتاب فمن اين هذه الآية
 فان قيل قد جعل الله تعالى الكتاب على غير ما كان عليه في قوله
 هو الذي انزل عليك الكتاب فمن اين هذه الآية

حاصل الجواب ان احد الاشياء لا يخصص في
 احد النعمتين بل هو مشترك بينهما
 فلو كان كذلك لكانت النعمتان
 في نفس الموضوع وهو مشترك بينهما
 فلو كان كذلك لكانت النعمتان
 في نفس الموضوع وهو مشترك بينهما

مدلول اسم الموضوع له ومعناه فضا فائدة قوله او لمسمى معلوم قلبي
 المراد بالمسمى المعلوم الشخص ^{استفهام انكاري} فيكون قوله لمسمى معلوم
 افراداً مخصوص العين بالذكر اظهر الزيد خصوصه على خصوص
 الجنس او النوع لا متناع توهم الشركة في زيد مثلاً كتوها
 في انما ^{بالسهم} ^{من العين والعرض} ^{اي النوعين} ^{توهم} كالعلم والجهل والسواول ^{بالسهم} ^{من العين والعرض} ^{اي النوعين} ^{توهم} والبرهان
 العين وهو يقو بنفسه كالدلالة والاشياء وسائر الحيوانات والجمادات فان قلت
 ما الخاص عرفت كل نوع منه على حدة ولم يجمعها في حد واحد
 بان يقال الخاص ما وضع لمدلول واحد كما جمع المشترك بقوله
 في قوله ما وضع لعينين مختلفتين فانه اراد به المشترك من المعاني
 والاعيان حيث اريد بالمعنى المدلول قلت ان كثير من
 المشايخ فرقوا بين الخاص والعام بجريان الخصوص في
 المعاني والاعيان جميعاً وقصر العموم على الاعيان فقط
 فلذا عرفوا كليهما في الخاص ليكون نصاً على جريان الخصوص في
 القبيلتين اظها والتفاوت بين العام والخاص قال الشيخ
 فخر الاسلام اما الخاص فكل لفظ وضع لمعنى معلوم واحد على
 الافراد وكل اسم وضع لمسمى معلوم على الافراد وكذا عابا الشيخ
 شمس الائمة السر خشي في اصول

فليس هو سواء كان في النعمتين او في واحدة
 الخارج كالسواد والبياض في كل نوع
 اي بالوجه الخاص حيث عرفت كل نوع
 اي المفهومين عيناً كانا او عرضاً
 الدلالة ما يلزم من العلم بالعلم
 والمدلول ما يلزم من العلم بشي
 عين الله

الخاص والعين الخ
 اي ببيان الخصوص في
 الامراض والاعيان
 القصور من نقل عبارة الشيخين
 تأييد هذا الجواب
 لا بطريق عطف الخاص على
 العام ولا كلمة الواو بمعنى او

ان المراد بغير منها ما لا يورث اللفظ عند عددها ولا يورث عند مراد
على العلوم الذي بينها لا من حيث الوجود والخاصة
الذاتي وهو اخص من غيره
ان المراد بغير منها ما لا يورث اللفظ عند عددها ولا يورث عند مراد
على العلوم الذي بينها لا من حيث الوجود والخاصة
الذاتي وهو اخص من غيره
ان المراد بغير منها ما لا يورث اللفظ عند عددها ولا يورث عند مراد
على العلوم الذي بينها لا من حيث الوجود والخاصة
الذاتي وهو اخص من غيره

على الحدود
لم يصدق على المحدود فصار الجسم
لا فلو المحدود وكلها ١٢
انما توردت التوكلية دون المصنف
حيث انشأ في ضلال الجواب عن الاستدلال
الذي كور بقوله فان قيل كل واحد لو واحد
ثلاثة معان وهي مجيء كل واحد على واحد
مادون الخوا كما يوجب اليه بقوله
او للشك او للتشكيك وثانيتها
لمنم الخلو دون الجسم وانما ذلك
يقوله اذا كانت للتقسيم وثالثتها
لمنم الجسم والخلو كليهما وانما
الحاذاك المعنى بقوله كما هو

[illegible][illegible][illegible]

بشرط صحة هذه الاستثناء الأقره انه هم قولهم ضرب زيداً الاكثير بل الشرط مطلق العموم الافراد الاجزاء معدن بشرطه

بقره ينظم جميعا من افراد جميعا من لولا لا يود لول التشية
والثلاثة المجموع المركب هو واحد كما اقرنا انفا وانما اردنا جميعا
من مدلوله لا يمتنع ان افراد لا يفسد معناه في كل جماعة فرد بالنسبة
الموافق له الا يروى الى اهل اللغة قالوا ان جميع الجمع يتناول امثال الجمع
الذي هو دون لان كل جمع من افراده فكل واحد من افراد
جميعا من مدلوله فان قيل فكل من الثلاثة وما وراهم مدلول واحد
من مدلولات لفظ الجمع كزيد وعمر وورجل فالجمع المطلق على ثلثة
لا يكون متنا ولا لجمع من مدلولاته مع انه عام في الاصطلاح قلت
مدلول اصل لفظ الجمع هو معنى اصل صيغته اي التواجد فاذا الحق به
علاقة الجمع زاد عليه الانظام وهذا اوضح جدا وقيل المراد به جميعا
غير مقدر واسماء الاعداد انما تنظم جميعا مقدر يخرج به عن الحد
لكن لا دلالة في اللفظ ولا في الخارج على هذا القيد ولا بد في التعريف
من الدلالة على كل قيد والامكان محلا بالفهم وقوله لفظا او معنى
تفسير للاشظام يعني ان العام نوعان نوع ينظم جميعا من افراد لفظا
بان يد لصيغته على الشمول كصغ الجمع نحو زيد ورجل ونوع ينظم
الجمع معناه لا يكون له صيغة الشمول كمن والجن والانس فانها

بَابُ مَا قَالَ
قَوْلُهُ لَكِنَّهُ قَالَ
لِي

جميع غير متقدريه في بلاد العرب والاشيا
لأن كل من جميع الدول كانت
لا تفيضه كما في اسما
على صنفه

الدفع من ١٢٠٠٠ ليرة
على هذا

للمناسبات الخاصة في تنظيم جميعها الخطة مفيدة
ومندرا ولا غنى عن تقدير
جميعها

تفسير النظام الخ

في كلامه العاقل لا يفتقر

طبع افول
مطبع افول
مطبع افول

والله اعلم
بالحق

والا اصل امر حتى يكون له مد ولات
واضح جدا في نظر بان مع هذا ينبغي ان لا يتوكل
ما ينبغي انهم من دولات الجمعية لانه اذا اريد بالافراد
مثلا يصيب للد با معاشه يشمل الجرم والكلمة في طالب
لما لا يخفى فلنا سلتنا الا اننا نرى بالافراد بالمد ولات
لجل ان الملوحة في الافراد الشخص والحضور في ذلك
يتا سبب العوم بخلاف المد ولات فانه لا يست كذا في
العوم ولذا يقال ان الدول اعلم من الطائفة
والا نترى ولا يقال ان الافراد كذلك
مدول لفظ الزيد
والعمر

لا يخلو من الغزل فانه غير موقوف
 العقل مانع عن ارتكابها فكيف يكون
 قولهم مع الاحتمال لا يثبت
 ولا يرد على الدلالة لانه واجب فلهذا
 في تقسيم العمل في تقسيم الدلالة
 ما لا يثبت سابقا له قال بعيد هذا
 في الحكم بالنفس والحق
 في الحكم بالنفس والحق

من غير علم من غير علم
 فالأغنية من حيث الأغنية حيث يتناول جمعاً من الأفراد
 الصيغة لأنها ليست باسم جمع كذا قال أبو السيرة وحكم الخ
 من الكتاب وجوب العمل به لا بما لا يراه قطعا وبقينا وهذا
 من حيث مشايخ العراق والفاضي أبي زيد والشيخين وقابهم
 لأن المقصود من وضع الألفاظ للمعاني أن تدل عليها عند الإطلاق
 حتماً ولا يمكن للوضع فائدة وقال مشايخ سمرقند وأصحاب الشافعي
 لا يثبت الحكم به قطعا لأن كل لفظ يحتمل أن يراد به غير موضوعه
 ومع الاختلال لا يثبت القطع فالجواب أن هذا الاختلال ليس

في الاحتمال المذكور
 لم يفسر الشارح اليها ولا
 التاويل والتفسير على ان يصير اللفظ مفسرا
 غير جار في التفسير بما فيه الشارح الا ان عمل هذا
 الخاص على الخاص الفسر في اللفظ لا يثبت
 ان هذا الاحتمال لم يثبت من دليل قلنا قيل ان
 اريد بالدليل احتمال الجواز فانه في دليل قلنا قيل ان
 دليل احتمال صلاحية اللفظ لا يثبت من دليل
 عند وجود وان اريد دليل اداة
 دليل عدم اداة تسمى
 الجواز

[illegible]

الحكم ولا يغنيه اصلا
التي هي القرينة
لو كان ناشيا عن الدليل
محققا هذا الباب
قوله لم يثبت
ادارة تقوى
بما لا يثبت
قوله لا يثبت
قوله لا يثبت
قوله لا يثبت

رواية عن علي بن ابي طالب عليه السلام في قوله تعالى
 يا ايها الذين آمنوا انزلوا من كل ثقل مما جعلنا
 لكم ثقلات قالوا يا رسول الله انزلنا من كل ثقل
 الا من ثقلنا به قال نعم يا ايها الذين آمنوا
 انزلوا من كل ثقل مما جعلنا لكم ثقلات

الواجب العرفي

٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

تفسير لود الاعتراض على الشفوي
اولا ان القياس القياس المذكور في

بما تضمنه من جواب سؤاله في الدعوى الأولى
والمطلوع ويطلق عليه الدعوى الأولى
بما تضمنه من جواب سؤاله في الدعوى الأولى
والمطلوع ويطلق عليه الدعوى الأولى

القصاص القصاص اللغو ليس في وسعنا ان
نغيب عنا وليس في وسعنا ان نغيب

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
موسى بن جعفر عليه السلام
صلى الله عليه وسلم
خير الواحدين
و

١٥
كلوا من ثمره
كما شئتم
فان من ثمره
كلوا من ثمره
كما شئتم

جواب عن ان قد بع
لنا النسخة من كتاب
نظرة في...

جواب عن ان قد بع
لنا النسخة من كتاب
نظرة في...

جواب عن ان قد بع
لنا النسخة من كتاب
نظرة في...

جواب عن ان قد بع
لنا النسخة من كتاب
نظرة في...

جواب عن ان قد بع
لنا النسخة من كتاب
نظرة في...

جواب عن ان قد بع
لنا النسخة من كتاب
نظرة في...

فجعة وأرادة معني من اللفظ دون معني من باب اللفظ فيصلم
القياس اللغوي شاهد له فاذا كان حجة في ذلك كان مقابلا
للكتاب صورة فيما اجتمع فيه نفيًا وإثباتًا ونقول القياس
اللفظي حجة عند الخصم فكان هذا مثالا على مذهبه كما في قوله تعالى
والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء فان لفظ الثلاثة
خاص في تعريف عدد معلوم فيجب العلب ولو تم الاقراء على الاطما
كما ذهب اليه الشافعي باعتبار ان الطهر مذكروا الحيض وقد
ورد الكتاب في الجمع بلفظ التانيث دل على انه جمع المذكور وهو
الطهر لزم ترك العمل بهذا الخاص لان من حمل على الطهر لا يوجب
ثلاثة اطهار بل طهرين وبعض الثالث وهو الذي وقع فيه
الطلاق ويخرج على هذا حكم ثبوت حق الرجعة في الحيض
الثالث وزواله ويصح نكاح الغير وبطلانه وحكم الحبر
والاطلاق والسكنى والاتفاق والخلع والطلاق وتزوج
زوج باختها واربع سواها واحكام الميراث كقوة تعدادها اخبار
بمعنى الامر والقرء مشترك بين الحيض والطهر على ما جاء في اللغة
ولذلك اختلف فيه كبار الصحابة فبعضهم ارادوا بها الحيض كما
هو مذهبنا وبعضهم ارادوا بها الاطهار كما هو مذهب الشافعي

لأن الكتاب اقول عليه او كان في المرد بالماثلة المقابلة للصورة
فكيف يقابل الكتاب فلا بد ان يكون هذا القياس حجة وان كان
الحقيقة وقد وجدت والتكثيرة في ايراد ما هو المثال عند الخصم ان
مثلا على مذهبنا في هذه المسئلة مع تسليم كون هذا القياس حجة وان كان
الزمناء في نفس حجة المطلقات آه اي المدخول من مخرج
رجعي الرجة في خصوص ما يقوله من مذوات الاقراء وتكون غير الحاملات
الاقراء لعدم العدة بما لا يشهد له الاقراء وتكون عدة ما يوضع في القلة
بهم لكون عدة ما لا يشهد له الاقراء وتكون عدة ما يوضع في القلة
القلة لا ان الميراث في جميع القلة فيكون عدة ما يوضع في القلة
هنا في جميع القلة وهي الاقراء فيكون عدة ما يوضع في القلة
عليان قروءا فينبغي ان يكون عدة ما يوضع في القلة
نعم في الشبهة في العدة في جميع القلة فيكون عدة ما يوضع في القلة
الشبهة في العدة في جميع القلة فيكون عدة ما يوضع في القلة
القياس اللغوي شاهد له فاذا كان حجة في ذلك كان مقابلا
للكتاب صورة فيما اجتمع فيه نفيًا وإثباتًا ونقول القياس
اللفظي حجة عند الخصم فكان هذا مثالا على مذهبه كما في قوله تعالى
والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء فان لفظ الثلاثة
خاص في تعريف عدد معلوم فيجب العلب ولو تم الاقراء على الاطما
كما ذهب اليه الشافعي باعتبار ان الطهر مذكروا الحيض وقد
ورد الكتاب في الجمع بلفظ التانيث دل على انه جمع المذكور وهو
الطهر لزم ترك العمل بهذا الخاص لان من حمل على الطهر لا يوجب
ثلاثة اطهار بل طهرين وبعض الثالث وهو الذي وقع فيه
الطلاق ويخرج على هذا حكم ثبوت حق الرجعة في الحيض
الثالث وزواله ويصح نكاح الغير وبطلانه وحكم الحبر
والاطلاق والسكنى والاتفاق والخلع والطلاق وتزوج
زوج باختها واربع سواها واحكام الميراث كقوة تعدادها اخبار
بمعنى الامر والقرء مشترك بين الحيض والطهر على ما جاء في اللغة
ولذلك اختلف فيه كبار الصحابة فبعضهم ارادوا بها الحيض كما
هو مذهبنا وبعضهم ارادوا بها الاطهار كما هو مذهب الشافعي

ان قيل ان هذا ما افاده من كلام الشارح مساعاة فلا يجزى
 عليه فلا يشترك من مولاى والله اعلم
 من العباد لتصور الفعلة واليهل فيهم
 والى ان يكونوا من مولاى الله اعلم
 ان قيل ان هذا ما افاده من كلام الشارح مساعاة فلا يجزى
 عليه فلا يشترك من مولاى والله اعلم
 من العباد لتصور الفعلة واليهل فيهم
 والى ان يكونوا من مولاى الله اعلم

فاعلم ان هذا ما افاده من كلام الشارح مساعاة فلا يجزى
 عليه فلا يشترك من مولاى والله اعلم
 من العباد لتصور الفعلة واليهل فيهم
 والى ان يكونوا من مولاى الله اعلم
 فاعلم ان هذا ما افاده من كلام الشارح مساعاة فلا يجزى
 عليه فلا يشترك من مولاى والله اعلم
 من العباد لتصور الفعلة واليهل فيهم
 والى ان يكونوا من مولاى الله اعلم

فاعلم ان هذا ما افاده من كلام الشارح مساعاة فلا يجزى
 عليه فلا يشترك من مولاى والله اعلم
 من العباد لتصور الفعلة واليهل فيهم
 والى ان يكونوا من مولاى الله اعلم
 فاعلم ان هذا ما افاده من كلام الشارح مساعاة فلا يجزى
 عليه فلا يشترك من مولاى والله اعلم
 من العباد لتصور الفعلة واليهل فيهم
 والى ان يكونوا من مولاى الله اعلم

وهم كانوا اهل اللسان فثبت انه مشترك ثم علما قالوا
 لفظ الثلاثة يقتضى ان يراد بها الخلف لا بها اسم خاص لعدد
 معلوم وهي الثلاثة الكواصل الافراد وانما يجعل لها اذ اريد بها
 الخلف اذ لو اريد بها الاطهار انقص العدد من الثلاثة لان
 المراد بها طهران وبعض الثالث وهو الذى وقع فيه الطلاق اذ هو
 معتد به عند الخصم فلا يكون علما بالثلاثة الكواصل وفيه
 ترك العمل بالخاص بالقياس الذى عمل به الخصم وهو ان
 فى اسماء الاعداد من الثلاثة الى العشرة علامة التذكير
 يقال ثلاثة رجال وثلاث نسوة والخلف مؤنث والظهور مدرك
 فدلنا التاء فى الثلاثة على ان المراد بها الاطهار ونحن انما

فاعلم ان هذا ما افاده من كلام الشارح مساعاة فلا يجزى
 عليه فلا يشترك من مولاى والله اعلم
 من العباد لتصور الفعلة واليهل فيهم
 والى ان يكونوا من مولاى الله اعلم
 فاعلم ان هذا ما افاده من كلام الشارح مساعاة فلا يجزى
 عليه فلا يشترك من مولاى والله اعلم
 من العباد لتصور الفعلة واليهل فيهم
 والى ان يكونوا من مولاى الله اعلم

فاعلم ان هذا ما افاده من كلام الشارح مساعاة فلا يجزى
 عليه فلا يشترك من مولاى والله اعلم
 من العباد لتصور الفعلة واليهل فيهم
 والى ان يكونوا من مولاى الله اعلم
 فاعلم ان هذا ما افاده من كلام الشارح مساعاة فلا يجزى
 عليه فلا يشترك من مولاى والله اعلم
 من العباد لتصور الفعلة واليهل فيهم
 والى ان يكونوا من مولاى الله اعلم

وقيل التظليق في
الحيض هو الذي يكون في حالة الطهر
فالظاهر من حاله ان لا يطلق له
اسم الطهر ولا يزداد على الدلالة شيئا فظهر
قولنا بالحيض هو الحيض انما يطلق
وهي تترقب في كونه نيا من كونها
وهو الحيض في زمان الوضوء والحيض
الحيض قبل المدة من الحيض وهو
وكثرة الوضوء وان شاء الله تعالى
ان يطهرين ولا يزداد على الدلالة
ينبغي وجوبه في حالة الحيض يحصل
مقصود الوضوء في حالة الحيض يحصل
بإشارة إلى ما ذكرنا من ان الحيض
بإشارة إلى ما ذكرنا من ان الحيض
بإشارة إلى ما ذكرنا من ان الحيض
بإشارة إلى ما ذكرنا من ان الحيض

تركناه وان كان القياس في اللغة مستقيماً لما راينا في مخالفه الخاص
الكتاب على ما قررنا هذا حاصل ما ذكر في الكتب واعترض عليه
بانكم ايضا تركتم العمل بهذا الخاص بالزيادة على موجب لانه
اذا اطلقها في الحيض لا يختب تلك الحيضة بالاجماع بل يجب
الترخيص ثم بهذه مع ثلثة غيرها واسم الثلاث كما لا يحتمل
النقصان لا يحتمل الزيادة فكانت الزيادة تركا للعمل بموجبها
واجب عنه بان ذلك الزيادة ثبت ضرورة وجوب التكميل
فلا يعابيه وذلك لانه اذا انقضت الحيض الثالثة حصلت
الحيضتان وبعض الثالث فوجب تكميل الاولى ببعض الرابعة
والحيضة الواحدة لا يجزئ وهذا قلنا لو قال الامر ان
طالق اذا حضت نصف حيضة لا تطلق حتى تطهر كما لو قال ان
حضت حيضة فوجب الرابعة تبما فيها ضرورة عدم الجزئ
والنقصان يقولون اذكرنا من حديث دلالة التاء لان سلم انه قياس
لغوي بل هو اشارة النص لان نظم النص يدل على ان المعداد
مذكر فكان ترك ظاهر النص الخاص باشارة النص الخاص لا بالقياس

خطی شایانی که مشتمل
بر آنست که

الحكم

بما في عدة الاكثية فانها كانت النصف
من عدة واحدة وليس الواجب عند
الشائع ثلثة اطلاق غير
فيه الطلاق وقع

والفريق بينهما انهما ينفصلان
عن بعضهما فافهم الحكم الشرعي
في المحكم الشرعي وغيره
بعضه محكم شرعي ويكون الشيء
على الظاهر في افتقار احد الطرفين
الى الاحكام الشرعية كونه خارجا
عن الطلاق في اثباته وان كان
مستلزما للاحكام الشرعية كالزيادة
او على الثاني يلزم ان بعض
الاشياء لا يختار انها بعض

بانی دولت شاهنشاهی ایران
شاهنشاهی ایران

ويمكن له الجواب عنه بانه وان جعل اشارة النص لكن لا يدحتم على
 ان المراد بها الاطهار فكان بمنزلة القياس وبما يردان القرء والحيض
 اسماء لدم مخصوص فمن تأنيت احدهما لا يلزم ان يكون الآخر
 مؤثما الا ترى ان الذم والعين اسماء لشئ واحد وكذلك البراءة
 اسماء لمحبة مخصوصة مع ان احدهما مذكور والآخر مؤثم فكذلك
 القرء مذكور وان كان الحيض مؤثما فالحاق علامة التذكير انما كان
 لتذكير لفظ القرء فلا يدل على ان المراد بها الاطهار وتفرع الا
 ختلا اذا ثبت ان العدة عندنا ثلاث حيض وعدة ثلث اطهار
 انه اذا اطلقها في طرف الحيض الثالثة عندنا من العدة خارج
 من العدة لانه يتم ثلث اطهار قبل الحيض الثالثة فثبت احكام العدة
 في الحيض الثالثة عندنا خلافا لغيرها اذا اطلقها طلاقا رجعية كانت
 له حق الرجعة في الحيضة الثالثة عندنا وعند الشافعي زال فيها حق
 الرجعة ومنها صح نكاح غير الزوج في الحيضة الثالثة عندنا وطل
 عندنا ومنها كان فيها حكم الحبس اي تكون محبوسة ليس لها الحج
 والبروز من بيت الزوج عندنا في العدة وعند حكم الاطلاق
 وهو عند الحبس ومنها كان لها عليه في الحيضة الثالثة السكنى و
 النفقة عندنا لا عندنا ومنها صح الخلع عندنا في الحيضة الثالثة وكذا

[illegible]

عنه من المهور في النكاح زوجاتهم اي على كل مؤمن في نكاح زوجته لان الجميع اذا قبل بالجميع يقتضون انقسام الاطوار على الاحاد ۱۲

النقصان عنه الا انه في تقدير المقدار جعل في التحويلة بياناً له وهو ما رو
 جابر عن عبد الله عن النبي عليه السلام انه قال لا يزوج النساء الا
 الاولياء ولا يزوجن الا من الاكفاء ولا مهر الاقل من عشرة دراهم
 فصار العشرة تقديرًا لازماً والشافعي لم يجعله مقدراً بل
 جعله موكولاً الى رأي الزوجين لانهم بدل المعقود عليه هو الوضع فصا
 كاعراض العقود المالبته بالبيع والاحارة وهي ثابتة على حسب
 تراخي المتبايعين فكذلك هذا الكتاب في هذا الموضع من الكتاب
 بالقياس فلا يعم ولا يخصص عليه بازاله فرض مشترك لا يعم ولا يخصص
 وهو مشهور والتقدير كما ذكرتم ثم حمل على الايجاب ههنا اولى من
 حمل على غيره الا ترى ان فرق الاماء بالازواج وليس هن شيء مقدر
 على الوالدين يستقيم التقدير في حق الاماء فاما الايجاب فيستقيم
 لان ما به قوام من النفقة والكسوة واجب لهن عليهم كوجوب
 المهر للازواج عليهم ولهذا فسر عامة اهل التاويل بالايجاب
 ههنا ويدل عليه تعدد شئ به لانه انما يقع صلة الايجاب للتقدير
 يقال وجب عليه لا يقال قدر عليه فاذا تقررت انه مشترك او مأكول

التفصيل في التفسير
 في الاصل هو ان يكون
 في الاصل هو ان يكون
 في الاصل هو ان يكون

قد رتبنا في هذه الفقرة
 على الاستعمال في هذه
 القام في النفقة اي تقديرها
 في النفقة اي تقديرها
 في النفقة اي تقديرها

فقد رتبنا في هذه الفقرة
 على الاستعمال في هذه
 القام في النفقة اي تقديرها
 في النفقة اي تقديرها
 في النفقة اي تقديرها

[illegible]

لا يستقيم انه خاص في التقدير الشرعي وهذا الاعتراض عليه
لا يتفاوت بين ان يجعل الخاص لفظ الفرض او ضمير المتكلم او
مجموعهما ولو جعل اضافة الفرض الى الضمير خاصا في النسبة
الى المتكلم كما يؤيد في اليه لفظ المصريح خاص في التقدير الشرعي لا يتطرق
اليه هذا الاعتراض وان كانت الاضافة نسبة وهي معنوية والخصوص
من اوصاف اللفظ لا ينكأ المحقة به لقيامها باللفظ لكنه
ينبغي الاشكال في ان الفرض بمعنى التقدير تفرع وفرع اي الشافع
على هذا الاصل وهو ان النكاح عنده كالعقود المالية من غير
ان يكون فيه اقامة سنة او معنى قرينة غداة مسائل منها
ان التخلي لنفل العباداة افضل من الاشتغال بالنكاح كما هو
افضل من الاشتغال بالبيع وسائر التمارات وهذا في حالة
الاعتدال اما في حالة التوقان فواجب اوسنة عنده ومنها
انه يباح ابطاله كيف ما شاء الزوج من جمع وتفريق
فالجمع ان يقع الثلث في طهر واحد والتفريق ان يفرق الثلث
في ثلاثة اطهار ويباح ارسال الثلث جملة اي دفعة واحدة
لفظ واحد كما جاز في بيع مطلقا وعندنا الجمع بين
والثلث في طهر واحد او بكلمة واحدة بدعة لانه مخالف للسنة

[illegible]

من عباد الله سنة ١٢٠٠ بحاجه جواب وحمد بان ذكر قوله والاسرار سال اه بعد فوق امر من جمع مستدل بان لان معني كلوا احد منها واحد ١٣

[illegible]

[illegible]

لان النكاح سنة تتعلق بها المصالح الدينية والدنيوية
فيكون ابطاله الاعلى قدرا الحاجة الى الخلاص ولا حاجة الى الجمع
في طهر واحد او في كلمة واحدة على ما تقر في الفروع ومنها
ان النكاح يقبل الفسخ بالخلع كالبيع يفسخ بالاقالة وعندنا الخلع
طلاق بائن لا فسخ وفائدة الخلاف تظهر في من تزوج امرأة ثم خالها
ثم تزوجها عادت اليه بتطليقتين عندنا وبثلاثة عند الاق
اي مثل لفظ الفسخ في الآية الثانية التي هي الثانية

كذلك قوله نعم حتى تنكح زوجا غيره خاصة في وجود النكاح

من المرأة فلا يترك العمل به بما روى عن النبي عليه السلام إلى

قال ايها المرأة فكحت نفسك بغير اذن وليها فتكاسها باطل باطل

باطل ويتفرع منه الخلاف في حل الوطى ولزوم المهر والنفقة و

السكنى ووفيق الطلاق والنكاح بعد الطلقات الثلاث على ما ذكره

اليه قدما واصحابه بخلاف ما اختاره المتأخرون منهم لانها

صيغة الغائبة في عقد النكاح شرعاً بعبارة المرأة بموافق النص

وقال الشافعي رحمه الله لا ينعقد النكاح بعبارة النساء أصلاً بالحدائث

المذكور ونحن نتركها خيرا الواحد بمقابلة الخاص من الكتاب

فأنتقلت ان النص يوجب وجود النكاح من المرأة لكنه لا يقتضى

صحة شرعا اذا نكحت بدون اذن الولي والحديث انما يوجب

يعني
عقل
برو
غنى
وهو
لحم
الحي
ولو
على
أف
كاذب

[illegible]

في قوله قلنا انما هو
 في قوله قلنا انما هو
 في قوله قلنا انما هو

لا بد من اذن الزوجين في كل واحد منهما
 في قوله قلنا انما هو
 في قوله قلنا انما هو

بطلان نكاح من اذن الولي فلا تقابل بينهما قلت لما اخبر الشارع
 بوجود النكاح منها كان الموجد ما يكون نكاحا عند ولا معق
 لصحته شرعا سواء يكون نكاحا عند الشارع وهو مطلق عن
 قيد الاذن فيوجب صحته بدون اذن الولي فان قلت لفظ تنكح
 مشترك بين الخاطب المذكور وبين الموثق الغائبة فين يكون
 خاسرا قلنا انه خاص في صدور النكاح بمن اسند اليه الفعل
 وان كان صالحا في الاصل للاسناد الى احد هما وهما اسند
 الفعل اليها بدلالة قوله تعالى فان طلقها فلا تحل له من بعد
 حتى تنكح زوجا غيره وتوضيح ان لفظ تنكح في الاصل موضوع
 لوجود النكاح في مان الحال والاستقبال وهو معنى واحد
 وانما الاشتراك قبل اسناده الى الفاعل بعد الاسناد اما
 مسند الى الغائبة واما الى الخاطب اليهما جميعا ولا الى احدهما
 غير عين والى انما يسند يكون خاصا مع عدم علة اعتراض
 ان النص متروك الظاهر من حيث الاطلاق في حق الصغيرة
 فانها لا يصح نكاحها بلا اذن الولي فجاز ان يعارضه الخبر
 يمكن ان يجاب عنه بان النكاح هو كلام المتعاقدين والكل
 انما يوجد بصورة ومعناه والمعنى انما يوجد باختار صحيح

ان لا يصح نكاح من اذن الزوجين في كل واحد منهما
 في قوله قلنا انما هو
 في قوله قلنا انما هو

في قوله قلنا انما هو
 في قوله قلنا انما هو

قوله عديم العقل والصبي عديم العقل فيكون كلامه
 كلاما من وجه دون وجه فلا يوجد منه النكاح فلا يكون
 داخلا تحت اطلاق النص لو يد ذلك ان لم يطق البغيا ليس
 بكلام لفوات الاختيار منه ولهذا لا يتعلق بقراءة الاحكام ويرد
 ايضا ان النص متروك الظاهر في حوالا ما مع تناوله الحر وال
 جميعا باطلاقة ونكاح الاماء لا يصح بدو اذن المولى فاذا كان
 متروك الظاهر جاز ان يعارضه خبر الواحد ويجاب عنه بان
 النص يوجب جود النكاح شرعا من نكاح امته نكاحا بلا اذن
 المولى نكاح موجود شرعا الا انه موقوف نحو المولى فالحرج عنه
 ولهذا اذا جاز للمولى بيت الاحكام من وقت النكاح واعترض عليه
 ايضا ان النكاح حقيقة الوطى قاله ناكم اليد متبعون وبه صرح
 الشيخ فخر الاسلام وغيره معية وان سلم انه حقيقة في العقد
 ايضا يقال نكحت اي تزوجت وهي نكحت في بي فلا زاي هي
 زوج منهم كذا في كتب اللغة لكن لا نسلم انه خاص في وجود
 العقد بل يكون مشتركا بين العقد والوطى ويجاب عنه بالمراد
 من النكاح في الآية هو العقد سواء كان مشتركا او مجازا في
 العقد ولا يراد به الوطى بدلالة اضافة المراهة قال شيخ

فما كان يعارضه خبر الواحد من ان نكاح الامه
 ملا عين الله وما لا ينسب فان الامه نكاحا حلالا
 وما لا ينسب فان الامه نكاحا حلالا
 من المراهة لا يثبت بها النكاح الا بغير
 وهذا لا يوجب جود النكاح شرعا من نكاح امته نكاحا بلا اذن
 المولى نكاح موجود شرعا الا انه موقوف نحو المولى فالحرج عنه
 ولهذا اذا جاز للمولى بيت الاحكام من وقت النكاح واعترض عليه
 ايضا ان النكاح حقيقة الوطى قاله ناكم اليد متبعون وبه صرح
 الشيخ فخر الاسلام وغيره معية وان سلم انه حقيقة في العقد
 ايضا يقال نكحت اي تزوجت وهي نكحت في بي فلا زاي هي
 زوج منهم كذا في كتب اللغة لكن لا نسلم انه خاص في وجود
 العقد بل يكون مشتركا بين العقد والوطى ويجاب عنه بالمراد
 من النكاح في الآية هو العقد سواء كان مشتركا او مجازا في
 العقد ولا يراد به الوطى بدلالة اضافة المراهة قال شيخ

وتميز عن عقل كامل والصبي عديم العقل فيكون كلامه
 كلاما من وجه دون وجه فلا يوجد منه النكاح فلا يكون
 داخلا تحت اطلاق النص لو يد ذلك ان لم يطق البغيا ليس
 بكلام لفوات الاختيار منه ولهذا لا يتعلق بقراءة الاحكام ويرد
 ايضا ان النص متروك الظاهر في حوالا ما مع تناوله الحر وال
 جميعا باطلاقة ونكاح الاماء لا يصح بدو اذن المولى فاذا كان
 متروك الظاهر جاز ان يعارضه خبر الواحد ويجاب عنه بان
 النص يوجب جود النكاح شرعا من نكاح امته نكاحا بلا اذن
 المولى نكاح موجود شرعا الا انه موقوف نحو المولى فالحرج عنه
 ولهذا اذا جاز للمولى بيت الاحكام من وقت النكاح واعترض عليه
 ايضا ان النكاح حقيقة الوطى قاله ناكم اليد متبعون وبه صرح
 الشيخ فخر الاسلام وغيره معية وان سلم انه حقيقة في العقد
 ايضا يقال نكحت اي تزوجت وهي نكحت في بي فلا زاي هي
 زوج منهم كذا في كتب اللغة لكن لا نسلم انه خاص في وجود
 العقد بل يكون مشتركا بين العقد والوطى ويجاب عنه بالمراد
 من النكاح في الآية هو العقد سواء كان مشتركا او مجازا في
 العقد ولا يراد به الوطى بدلالة اضافة المراهة قال شيخ

المراهة هو اضافة المراهة الى
 المراهة هو اضافة المراهة الى
 المراهة هو اضافة المراهة الى
 المراهة هو اضافة المراهة الى

المراهة هو اضافة المراهة الى
 المراهة هو اضافة المراهة الى
 المراهة هو اضافة المراهة الى
 المراهة هو اضافة المراهة الى

بشأنه نقول في قوله تعالى فاقروا ما يتيسر من القرآن فانعام في جميع

لا يصلح به الى بيد المسروق منه شي علم ان عصية الروح
 لم تنبأ حتى المالك ان لو كانت باقية لما كان القطع كافيه
 فان قيل ما الفرق بين الغضب والسرقة حيث انتقلت
 العصمة هناك دون الغضب مدان في كل منهما عندك على الذي
 قلنا ان من ياخذ مال الغير مستغفرا منه لم ينقطع عنه
 الجنب عما هو غائب عما جعل الله تعالى العصمة خاصة لنفسه
 غير ان عليه دريت العقوبة الاولى عصمنا الله تعالى عما يعصمنا
 فذلك محض غيرة الاله على قطع اليد لكونها آلة للاخذ
 بخلاف الغضب فان الغاصب لما لم يمتنع من
 المالك اغفرواخذ ماله بخسرة على وجه العبد من
 عليه لم يصير لغيره خيانة خاصة على حق الله تعالى
 لما قلنا ان حق الله تعالى فيه منقطع فلم
 يجعل الله تعالى العصمة
 ٢٢

زائلا عن العبد ولم يوجب
 عليه عقوبة متقدمة فظننا ان قوله وايضا لا ينقطع
 الضمان ١٢ راجع الى العقوبة المتقدمة في صورة الاثم
 اوجب بان الخاص للذكور بوجوب الضمان في صورة الاثم
 دون الهلاك والكلالة في صورة الهلاك على ان الخاص المذكور
 متروك الظاهر من حيث الاطلاق فان الاب لو قتل هذا الخاص
 متروك الاب به فيكون خلفا فلا يترك العام القطع هذا الخاص
 لا يقتل الاب لان هذا الخاص متروك في الغضب فليس
 الظن وآية لا تمن ان المالكين وهي متروك في الغضب فليس
 تقتضي المساواة في الجعلا بان الاثم متروك في الغضب فليس
 معصوم وما قيل في عموم اللفظ لا يخص من اعتكف عليه بخلاف العبد
 بنى لان العبرة به في الاول لا في الثاني فلو قتل العبد في الاول
 على قوله فاعتكف في الاول لا في الثاني فلو قتل العبد في الاول
 بالقتل في الاول فاعتكف في الاول لا في الثاني فلو قتل العبد في الاول
 بالقتل في الاول فاعتكف في الاول لا في الثاني فلو قتل العبد في الاول

ما يتيسر من القرآن ومن ضرورة عدم توقف الجواز على
 قراءة الفاتحة وقد جاء في الخبر انه قال لا صلوة الا بفاتحة
 الكتاب فعلننا بهما على وجه لا يتغير به حكم الكتاب بان يحمل
 الخبر على نفي الكمال حتى يكون مطلق القراءة فرضا يحكم الكتاب
 وقراءة الفاتحة واجبة بحكم الخبر فانه ورد في الصلوة بكلي
 سياق الآية وكلمة ما عامته في جميع ما يتيسر فاتحة كانت او
 غيرها فيقتضيه ان يكون المأمور به الجزء العام من القرآن و
 الامر يدل على اجزاء الفعل المأمور به فدل على انه اي جزء
 فراه كان محزيا ومن ضرورة عدم توقف الجواز على قراءة
 فاتحة الكتاب وقد جاء في الخبر انه لم قال لا صلوة الا بفاتحة
 الكتاب ولا نفي الوجود فيقتضيه ان لا يوجد الصلوة شرعا الا
 مع الفاتحة ومن ضرورة توقف الجواز على قراءة الفاتحة فاذا
 تقابلنا بها على وجه لا يتغير به حكم الكتاب بان يحمل الخبر
 على الكمال ويجعل معناه لا صلوة كاملة الا بفاتحة الكتاب فيجوز
 بطلاق القراءة لكن يمكن فيها نقصا بترك الواجب وفيه تقييد
 فرضية القراءة كما هو موجب الكتاب ويجاب الفاتحة عملا بالخبر
 فان قلت ما دون الآية مخصوص من هذا العام انه لا يجوز في

ما يتيسر من القرآن ومن ضرورة عدم توقف الجواز على
 قراءة الفاتحة وقد جاء في الخبر انه قال لا صلوة الا بفاتحة
 الكتاب فعلننا بهما على وجه لا يتغير به حكم الكتاب بان يحمل
 الخبر على نفي الكمال حتى يكون مطلق القراءة فرضا يحكم الكتاب
 وقراءة الفاتحة واجبة بحكم الخبر فانه ورد في الصلوة بكلي
 سياق الآية وكلمة ما عامته في جميع ما يتيسر فاتحة كانت او
 غيرها فيقتضيه ان يكون المأمور به الجزء العام من القرآن و
 الامر يدل على اجزاء الفعل المأمور به فدل على انه اي جزء
 فراه كان محزيا ومن ضرورة عدم توقف الجواز على قراءة
 فاتحة الكتاب وقد جاء في الخبر انه لم قال لا صلوة الا بفاتحة
 الكتاب ولا نفي الوجود فيقتضيه ان لا يوجد الصلوة شرعا الا
 مع الفاتحة ومن ضرورة توقف الجواز على قراءة الفاتحة فاذا
 تقابلنا بها على وجه لا يتغير به حكم الكتاب بان يحمل الخبر
 على الكمال ويجعل معناه لا صلوة كاملة الا بفاتحة الكتاب فيجوز
 بطلاق القراءة لكن يمكن فيها نقصا بترك الواجب وفيه تقييد
 فرضية القراءة كما هو موجب الكتاب ويجاب الفاتحة عملا بالخبر
 فان قلت ما دون الآية مخصوص من هذا العام انه لا يجوز في

موجب الحكم

ان يقول ان النسيئة مخصوصة
 من هذا العام فبان انما هو
 خبر الفاتحة تخصيصا
 اجيب بان قوله لا صلوة
 لا يقتضي ما دون الآية بل
 لا يقتضي ما دون الآية بل
 لا يقتضي ما دون الآية بل

١٤
 قلنا لا نثبت له قاتل
 بغيره فليترك انتقامه للحل
 وليس لنا ما يوجبها
 وبيننا ما يوجبها
 ولا نثبت له قاتل
 بغيره فليترك انتقامه للحل
 وليس لنا ما يوجبها
 وبيننا ما يوجبها

١٥
 قلنا لا نثبت له قاتل
 بغيره فليترك انتقامه للحل
 وليس لنا ما يوجبها
 وبيننا ما يوجبها
 ولا نثبت له قاتل
 بغيره فليترك انتقامه للحل
 وليس لنا ما يوجبها
 وبيننا ما يوجبها

١٦
 قلنا لا نثبت له قاتل
 بغيره فليترك انتقامه للحل
 وليس لنا ما يوجبها
 وبيننا ما يوجبها
 ولا نثبت له قاتل
 بغيره فليترك انتقامه للحل
 وليس لنا ما يوجبها
 وبيننا ما يوجبها

١٧
 قلنا لا نثبت له قاتل
 بغيره فليترك انتقامه للحل
 وليس لنا ما يوجبها
 وبيننا ما يوجبها
 ولا نثبت له قاتل
 بغيره فليترك انتقامه للحل
 وليس لنا ما يوجبها
 وبيننا ما يوجبها

عليه السلام سئل عن متروكة التسمية عامدا فقال **كلوه**
 فان تسمية الله تعالى في قلب كل امرء مسلم ولم يمكن التوفيق
 بينهما لانه لو ثبت الحل بتركها عامدا لثبت الحل بتركها ناسيا
 وقد ثبت الحكم في فصل الثاني لجماعهم ورفع حكم الكتاب
 بالحد بترك الخبر فانما نزلت مع آيات قلها والكفار وهم
 كانوا يقولون المسلمين انكم تزعمون انكم تقيدون الله فما
 قتل الله احق ان تاكلوا مما قتلتم انتم فقل للمسلمين ان
 كنتم محققين بالايان فكلوا مما ذكراهم الله عليه خاصة
 دون ما ذكر عليه اسم غيره من الهتهم او مات حتف انفه
 بقوله تعالى فكلوا مما ذكراهم الله عليه ان كنتم يائسا ومؤمنين
 ضل من كل كلمة ما في المدين كعبارة عن المذبوحات لالة
 السباق او بدلالة ان مذكورا التسمية او متروكة كما يقع على
 المذكي في التفاهة وانما يجرى بها توجب حرمة متروكة التسمية
 من ذبيحة المسلم والكافر ولهذا ترك بمقابلة الحد الواحد قوله
 لانه لو ثبت الحل بتركها عامدا لثبت الحل بتركها ناسيا معناه
 لو ثبت الحل في الحد لكان الكتاب متروكا في حق بعض الافراد
 بالخبر وهو غير جائز فكيف وانه في الكتاب بالكلية لهذا الخبر

١٨
 قلنا لا نثبت له قاتل
 بغيره فليترك انتقامه للحل
 وليس لنا ما يوجبها
 وبيننا ما يوجبها
 ولا نثبت له قاتل
 بغيره فليترك انتقامه للحل
 وليس لنا ما يوجبها
 وبيننا ما يوجبها

لان ثبوت الحكم في العهد يستلزم ثبوته في النسيان فيثبت الحكم
 في الصورتين بهذا الخبر والكتاب لا يتناول الا القيلتين
 العامد والناسي فاذا خصا منه جميعا لم يبق تحت الكتاب فيه
 فيرفع حكم الكتاب بالخبر الواحد فكان وجهه رد الخبر
 بالطريق الاولى او نقول في هذا الاشارة الى جواب اعتراض الحكم
 وهو ان الناسي خص من هذا النص فجاز تخصيص الباقي بالخبر
 لان العام المخصوص منه البعض جاز ان يعارضه الخبر الواحد
 بالتخصيص فاجاب باننا اذا خص العام بغير رفع حكم الكتاب
 بالكلية لما قرنا واما يجوز تخصيص العام الى ان يقع تحته ادنى
 ما يطلق عليه اسم العام كيلا يكون استخاذا ولا يجوز بالخبر
 الواحد ان يقرر في محله ثم ارفع حكم الكتاب شكله
 يقع تحت الكتاب ما ذكر عليه اسم غيره الله وذبحه الوثني و
 المحوي واجيب ايضا عن الناسي بالطريقين احدهما ان
 الناسي ذاك لان الشرع اقام الملة مقام الذكر بخلاف القياس
 دفعا للحدس لان الاحتراز عن وقوع النسيان معذور وهذا
 كالاكل ناسيا اقيم مقام الامساك في الصوم فاذا كان الناسي
 ذاكرا لا يكون العام مخصوصا ببعض وتانيا لما كان عدم الذكر مطلقا

لان ثبوت الحكم في العهد يستلزم ثبوته في النسيان فيثبت الحكم
 في الصورتين بهذا الخبر والكتاب لا يتناول الا القيلتين
 العامد والناسي فاذا خصا منه جميعا لم يبق تحت الكتاب فيه
 فيرفع حكم الكتاب بالخبر الواحد فكان وجهه رد الخبر
 بالطريق الاولى او نقول في هذا الاشارة الى جواب اعتراض الحكم
 وهو ان الناسي خص من هذا النص فجاز تخصيص الباقي بالخبر
 لان العام المخصوص منه البعض جاز ان يعارضه الخبر الواحد
 بالتخصيص فاجاب باننا اذا خص العام بغير رفع حكم الكتاب
 بالكلية لما قرنا واما يجوز تخصيص العام الى ان يقع تحته ادنى
 ما يطلق عليه اسم العام كيلا يكون استخاذا ولا يجوز بالخبر
 الواحد ان يقرر في محله ثم ارفع حكم الكتاب شكله
 يقع تحت الكتاب ما ذكر عليه اسم غيره الله وذبحه الوثني و
 المحوي واجيب ايضا عن الناسي بالطريقين احدهما ان
 الناسي ذاك لان الشرع اقام الملة مقام الذكر بخلاف القياس
 دفعا للحدس لان الاحتراز عن وقوع النسيان معذور وهذا
 كالاكل ناسيا اقيم مقام الامساك في الصوم فاذا كان الناسي
 ذاكرا لا يكون العام مخصوصا ببعض وتانيا لما كان عدم الذكر مطلقا

في هذا جواب بطريقين
 في الاول ان ثبوت الحكم في العهد يستلزم ثبوته في النسيان فيثبت الحكم
 في الصورتين بهذا الخبر والكتاب لا يتناول الا القيلتين
 العامد والناسي فاذا خصا منه جميعا لم يبق تحت الكتاب فيه
 فيرفع حكم الكتاب بالخبر الواحد فكان وجهه رد الخبر
 بالطريق الاولى او نقول في هذا الاشارة الى جواب اعتراض الحكم
 وهو ان الناسي خص من هذا النص فجاز تخصيص الباقي بالخبر
 لان العام المخصوص منه البعض جاز ان يعارضه الخبر الواحد
 بالتخصيص فاجاب باننا اذا خص العام بغير رفع حكم الكتاب
 بالكلية لما قرنا واما يجوز تخصيص العام الى ان يقع تحته ادنى
 ما يطلق عليه اسم العام كيلا يكون استخاذا ولا يجوز بالخبر
 الواحد ان يقرر في محله ثم ارفع حكم الكتاب شكله
 يقع تحت الكتاب ما ذكر عليه اسم غيره الله وذبحه الوثني و
 المحوي واجيب ايضا عن الناسي بالطريقين احدهما ان
 الناسي ذاك لان الشرع اقام الملة مقام الذكر بخلاف القياس
 دفعا للحدس لان الاحتراز عن وقوع النسيان معذور وهذا
 كالاكل ناسيا اقيم مقام الامساك في الصوم فاذا كان الناسي
 ذاكرا لا يكون العام مخصوصا ببعض وتانيا لما كان عدم الذكر مطلقا

لان ثبوت الحكم في العهد يستلزم ثبوته في النسيان فيثبت الحكم
 في الصورتين بهذا الخبر والكتاب لا يتناول الا القيلتين
 العامد والناسي فاذا خصا منه جميعا لم يبق تحت الكتاب فيه
 فيرفع حكم الكتاب بالخبر الواحد فكان وجهه رد الخبر
 بالطريق الاولى او نقول في هذا الاشارة الى جواب اعتراض الحكم
 وهو ان الناسي خص من هذا النص فجاز تخصيص الباقي بالخبر
 لان العام المخصوص منه البعض جاز ان يعارضه الخبر الواحد
 بالتخصيص فاجاب باننا اذا خص العام بغير رفع حكم الكتاب
 بالكلية لما قرنا واما يجوز تخصيص العام الى ان يقع تحته ادنى
 ما يطلق عليه اسم العام كيلا يكون استخاذا ولا يجوز بالخبر
 الواحد ان يقرر في محله ثم ارفع حكم الكتاب شكله
 يقع تحت الكتاب ما ذكر عليه اسم غيره الله وذبحه الوثني و
 المحوي واجيب ايضا عن الناسي بالطريقين احدهما ان
 الناسي ذاك لان الشرع اقام الملة مقام الذكر بخلاف القياس
 دفعا للحدس لان الاحتراز عن وقوع النسيان معذور وهذا
 كالاكل ناسيا اقيم مقام الامساك في الصوم فاذا كان الناسي
 ذاكرا لا يكون العام مخصوصا ببعض وتانيا لما كان عدم الذكر مطلقا

[illegible]

كين وعلمائهم
 اخواتهم بنات الاخوة
 من اجد وجدي كين وبنات اخواتهم
 النسب من اجد وجدي كين وبنات اخواتهم
 عليكم ايها الحكماء ان ايقظوا الارض فكم
 تقسموا بين عبيدكم عبيد الارض فكم
 الارضاء المملوكين من قبل العام
 وكذا فحتمه والملك من قبل العام
 بالملك المملوك من قبل العام
 بغيره انما فحتمه والملك من قبل العام
 فكيف يدعونكم انما فحتمه والملك من قبل العام
 من قبل العام فحتمه والملك من قبل العام

[illegible]

عندنا لا يكون في النسخة
على كل ما ذكره في النسخة
بلا نقالة ولا توقف يذكرها تمام الكلام في قوله
إذا قلنا لا كفاء يذكرها تمام الكلام في قوله
كل ما ذكره في النسخة
فإن الموضع المذكور في النسخة
تقابل حضيض في قوله
ولا نسف في الآية
المدحوحات بالآية
الواردة فيها النص من الآية
مع اختلاف الواردات
في قوله

النسب والاختلاف من النسب من ابيهم
والنسب والاختلاف من النسب من ابيهم

قلت انها غير داخل في النص لان الله تعالى سماها من ايهات اي
اصولا اذ الامة لغة هي الاصل وانما كين اصولا لان الاولاد من
اجزائهم فكانوا فروعا عنهم والجزئية والبعضية انما ثبتت بنسب
العلم واثبات الحكم وذلك انما يكون في المدة اذ الكبير لا يتولى
به فاذا افقدت الجزئية بينهما لم يمكن اقامته تدخل تحت النص
ولا نص جعلنا ايهات لشبهه لان بالوالدات في التربية بالارض
انما يكون في المدة اذ الكبير لا يتولى به بما وراء اقامته تكن
ايهات الا بالارض في المدة ولا في الحرمة معلولة بالجزئية
الثابتة باشارة النص والعللة المنطوق بها والمفهومة لغة
ومعها الحكم وجود او عدم ما حرمة التافيد ويرى علة
الا في ذلك حرمة الرضاع لا يثبت ما وراء المدة لانها
لجزئية والبعضية وهذا مثال نادرا تامل واما العام الذي
خص به البعض فحكمه انه يجب العمل بالباقي مع الاحتمال فاذا
قام الدليل على تخصيص الباقي يجوز تخصيصه بخبر الواحد
القياس الى ان يبقى الثلاث وتعد ذلك لا يجوز تخصيصه
فيجب العمل به وانما جاز ذلك لان المخصص الذي اخرج
البعض عن الجملة واخرج بعضا محمولا ثبت الاحتمال في كل
الوجهين وانما جاز ذلك لان المخصص الذي اخرج
البعض عن الجملة واخرج بعضا محمولا ثبت الاحتمال في كل
الوجهين وانما جاز ذلك لان المخصص الذي اخرج

اما وراء الغاية فمواظبة الصيام الى الليل توضيح بشيخنا ١٣

[illegible]

[illegible]

لا يشبه الاستثناء من وجراة حكما لانه لسان ان القدر المخصوص
 له يدخل تحت الجملة ولهذا يشترط الاتصال فيه كالا استثناء
 يشبه الناسخ من وجراة صفة لانه يفسر مستقلا بنفسه كالتاسخ
 فاستثناء المجهول يوجب الجمالة في لصدرا المستثنى منه وسقط
 العمل به والناسخ اذا كان مجهولا يسقط بنفسه ويتبع العمل بالنص
 الاول كما كان فقلنا دليل المخصوص اذا كان مجهولا يسقط العمل به
 لشيء الاستثناء ويسقط بنفسه لشيء الناسخ ويتبع العام كما
 كان والعمل بالشبهين واجب فالهنا يسقط لزوم العمل بوجبه ويتبع
 العمل به كما كان عملا بالشبهين مثال المخصوص المجهول قوله تعا وحل
 الله البيع وحرم الربوا فانه يتناول البيعا كلها سواء كانت
 بالتساوي وبالتفاضل وغيرهما ثم قوله تعالى وحرم الربوا احض
 منه بيع فيه فضل ومطلق الفضل ليس بمبرأ في فضل الماروبه
 مجهولا فاحصل كل بيع فيه فضل ان يكون من جملة الربوا او من
 البيع ثم قام الدليل الشرعي وهو بيان النبي عليه السلام ان المبادلة
 بحبسها في الاشياء الستة متفاضلة الربوا فترجى جانب
 وتبقى الافراد الباقية تحت العام مثال المخصوص المعلوم قوله تعا
 فاقبلوا المسير كن حيت وجدتموه ثم خص المستامين بقوله تعا

لا يشبه الاستثناء من وجراة حكما لانه لسان ان القدر المخصوص
 له يدخل تحت الجملة ولهذا يشترط الاتصال فيه كالا استثناء
 يشبه الناسخ من وجراة صفة لانه يفسر مستقلا بنفسه كالتاسخ
 فاستثناء المجهول يوجب الجمالة في لصدرا المستثنى منه وسقط
 العمل به والناسخ اذا كان مجهولا يسقط بنفسه ويتبع العمل بالنص
 الاول كما كان فقلنا دليل المخصوص اذا كان مجهولا يسقط العمل به
 لشيء الاستثناء ويسقط بنفسه لشيء الناسخ ويتبع العام كما
 كان والعمل بالشبهين واجب فالهنا يسقط لزوم العمل بوجبه ويتبع
 العمل به كما كان عملا بالشبهين مثال المخصوص المجهول قوله تعا وحل
 الله البيع وحرم الربوا فانه يتناول البيعا كلها سواء كانت
 بالتساوي وبالتفاضل وغيرهما ثم قوله تعالى وحرم الربوا احض
 منه بيع فيه فضل ومطلق الفضل ليس بمبرأ في فضل الماروبه
 مجهولا فاحصل كل بيع فيه فضل ان يكون من جملة الربوا او من
 البيع ثم قام الدليل الشرعي وهو بيان النبي عليه السلام ان المبادلة
 بحبسها في الاشياء الستة متفاضلة الربوا فترجى جانب
 وتبقى الافراد الباقية تحت العام مثال المخصوص المعلوم قوله تعا
 فاقبلوا المسير كن حيت وجدتموه ثم خص المستامين بقوله تعا

لا يشبه الاستثناء من وجراة حكما لانه لسان ان القدر المخصوص
 له يدخل تحت الجملة ولهذا يشترط الاتصال فيه كالا استثناء
 يشبه الناسخ من وجراة صفة لانه يفسر مستقلا بنفسه كالتاسخ
 فاستثناء المجهول يوجب الجمالة في لصدرا المستثنى منه وسقط
 العمل به والناسخ اذا كان مجهولا يسقط بنفسه ويتبع العمل بالنص
 الاول كما كان فقلنا دليل المخصوص اذا كان مجهولا يسقط العمل به
 لشيء الاستثناء ويسقط بنفسه لشيء الناسخ ويتبع العام كما
 كان والعمل بالشبهين واجب فالهنا يسقط لزوم العمل بوجبه ويتبع
 العمل به كما كان عملا بالشبهين مثال المخصوص المجهول قوله تعا وحل
 الله البيع وحرم الربوا فانه يتناول البيعا كلها سواء كانت
 بالتساوي وبالتفاضل وغيرهما ثم قوله تعالى وحرم الربوا احض
 منه بيع فيه فضل ومطلق الفضل ليس بمبرأ في فضل الماروبه
 مجهولا فاحصل كل بيع فيه فضل ان يكون من جملة الربوا او من
 البيع ثم قام الدليل الشرعي وهو بيان النبي عليه السلام ان المبادلة
 بحبسها في الاشياء الستة متفاضلة الربوا فترجى جانب
 وتبقى الافراد الباقية تحت العام مثال المخصوص المعلوم قوله تعا
 فاقبلوا المسير كن حيت وجدتموه ثم خص المستامين بقوله تعا

وان احد من المشركون
 لا يشرك الله شيئا مما
 في السموات والارض
 الا ما اراد الله ان
 يكون من ان يشاء
 الله ولا يدركه
 الابصار ولا يشاء
 الله ان يتركها
 من ان يشاء الله
 لا يكون له كفور
 ان كان احد من
 المشركين استشارك
 في شئ فاستشار
 الله وحده لا شريك
 له

وان احد من المشركون استشارك فاستشار الله وحده لا شريك له
 لعلنا نوحده تلك العلة في بعض الافراد فقام الاحتمال في كل فرد
 من ابناء فاذا نظرنا وحدها البعض المخصوص معلولا بعلته عدم الخبز
 وموجودة في بعض الافراد الباقية كالشئ الفاني والصبي والمرأة
 فترجح جانب تخصيصهم مع بقاء الاحتمال في الافراد الباقية واعلم
 ان من جوز التخصيص في الثلاثة وهو المختار في الكتاب فانما اخرج
 العام عن القطع فيها وراء الثلث فاما في تناول الثلث فهو قطع
 عنده حتى لم يحز تخصيصه الى ما دون الثلث بخبر الواحد لا ظنه
 فصل في المطلق والمقيد ذهبنا الى ان المطلق من كتاب

وان احد من المشركون استشارك فاستشار الله وحده لا شريك له
 لعلنا نوحده تلك العلة في بعض الافراد فقام الاحتمال في كل فرد
 من ابناء فاذا نظرنا وحدها البعض المخصوص معلولا بعلته عدم الخبز
 وموجودة في بعض الافراد الباقية كالشئ الفاني والصبي والمرأة
 فترجح جانب تخصيصهم مع بقاء الاحتمال في الافراد الباقية واعلم
 ان من جوز التخصيص في الثلاثة وهو المختار في الكتاب فانما اخرج
 العام عن القطع فيها وراء الثلث فاما في تناول الثلث فهو قطع
 عنده حتى لم يحز تخصيصه الى ما دون الثلث بخبر الواحد لا ظنه
 فصل في المطلق والمقيد ذهبنا الى ان المطلق من كتاب

الله تعالى اذا ما كان العمل باطلاقة فالزيادة عليه بخبر الواحد
 والقياس لا يجوز ومن اقسام الكتاب المطلق والمقيد فالمطلق
 المتعرض للذات دون الصفة فيقع على المفهوم المرد عن الصفة
 والمحمول بها والمقيد الدال على الذات مع الصفة فلا يقع على المفهوم

وان احد من المشركون استشارك فاستشار الله وحده لا شريك له
 لعلنا نوحده تلك العلة في بعض الافراد فقام الاحتمال في كل فرد
 من ابناء فاذا نظرنا وحدها البعض المخصوص معلولا بعلته عدم الخبز
 وموجودة في بعض الافراد الباقية كالشئ الفاني والصبي والمرأة
 فترجح جانب تخصيصهم مع بقاء الاحتمال في الافراد الباقية واعلم
 ان من جوز التخصيص في الثلاثة وهو المختار في الكتاب فانما اخرج
 العام عن القطع فيها وراء الثلث فاما في تناول الثلث فهو قطع
 عنده حتى لم يحز تخصيصه الى ما دون الثلث بخبر الواحد لا ظنه
 فصل في المطلق والمقيد ذهبنا الى ان المطلق من كتاب

وان احد من المشركون استشارك فاستشار الله وحده لا شريك له
 لعلنا نوحده تلك العلة في بعض الافراد فقام الاحتمال في كل فرد
 من ابناء فاذا نظرنا وحدها البعض المخصوص معلولا بعلته عدم الخبز
 وموجودة في بعض الافراد الباقية كالشئ الفاني والصبي والمرأة
 فترجح جانب تخصيصهم مع بقاء الاحتمال في الافراد الباقية واعلم
 ان من جوز التخصيص في الثلاثة وهو المختار في الكتاب فانما اخرج
 العام عن القطع فيها وراء الثلث فاما في تناول الثلث فهو قطع
 عنده حتى لم يحز تخصيصه الى ما دون الثلث بخبر الواحد لا ظنه
 فصل في المطلق والمقيد ذهبنا الى ان المطلق من كتاب

وان احد من المشركون استشارك فاستشار الله وحده لا شريك له
 لعلنا نوحده تلك العلة في بعض الافراد فقام الاحتمال في كل فرد
 من ابناء فاذا نظرنا وحدها البعض المخصوص معلولا بعلته عدم الخبز
 وموجودة في بعض الافراد الباقية كالشئ الفاني والصبي والمرأة
 فترجح جانب تخصيصهم مع بقاء الاحتمال في الافراد الباقية واعلم
 ان من جوز التخصيص في الثلاثة وهو المختار في الكتاب فانما اخرج
 العام عن القطع فيها وراء الثلث فاما في تناول الثلث فهو قطع
 عنده حتى لم يحز تخصيصه الى ما دون الثلث بخبر الواحد لا ظنه
 فصل في المطلق والمقيد ذهبنا الى ان المطلق من كتاب

فان المطلق خاص والمقيد عام
 وان المطلق عام والمقيد خاص
 وان المطلق عام والمقيد عام
 وان المطلق عام والمقيد عام

ان يقول ان الواجب لا يتناول
 على الفرض بل دليل السنة فيكون
 حيث فرضية الواجب عند السلام
 ان يقول ان الواجب لا يتناول
 على الفرض بل دليل السنة فيكون
 حيث فرضية الواجب عند السلام

الان عمل الواجب لا يتناول
 على الفرض بل دليل السنة فيكون
 حيث فرضية الواجب عند السلام
 ان يقول ان الواجب لا يتناول
 على الفرض بل دليل السنة فيكون
 حيث فرضية الواجب عند السلام

شيء من الاشياء المذكورة لا يكون مطلقا
 الكتاب باخبار الاحاد او القياس فالنبي يقول
 بالنسبة لغيره عند الشافعي وكذا الترتيب عند
 كتاب الله تعالى قوله لا يقبل الله تعالى صلوة امرئ حتى يضع
 في مواضعه فيغسل وجهه ثم يدينه او قال ثم يراعيه وحرف
 ثم للترتيب او اعتبارا بافعال الصلوة مثل القيام والقراءة
 والركوع والموالات فرض عند مالك رحمه الله عليه
 ان يتتابع بين افعالها حتى لا يتخللها الجفاف والتسمة شرط عند
 البعض بقوله لا وضوء لمن لم يسلم ولما كان الزيادة عليها
 بهذه الاخبار قوله او فعلا عملنا بها على وجه لا يتغير به حكم
 الكتاب فكان الغسل المطلق فرضا بحكم الكتاب والنسبة وانها
 سنة بحكم الخبر ليكون عملها بان يحمل النفي في قوله ثم لا وضوء
 لمن لم يسلم على نفي الفضيلة وخبر النية على ان الاعمال مستحبة
 بالنسبة وكذا افعالها على الفضل فان قلت العمل بالخبر ان يجعل
 التسمية واخواتها واجبة بحمل النفي على الكمال خبر الفاتحة
 والقول بالنسبة ترك العمل به قيل في جوابه هذه الاخبار
 في شرط الوضوء وهو يتبع للصلوة وخبر الفاتحة في شرط الصلوة

ان يقول ان الواجب لا يتناول
 على الفرض بل دليل السنة فيكون
 حيث فرضية الواجب عند السلام

[illegible]

١٠٠٠

[illegible]

شرط الوضوء بالخبر بل يعمل به على وجه لا يتغير بحكم الكتاب

بأن يكون مطلق الطواف فرضاً بحكم الكتاب والوضوء واجباً

بحكم الخبر فيجزئ نقصان اللازم بترك الوضوء بالدم امرنا بالطهارة

وهو الدوران حول البيت مطلقاً فمقتضى ان يكون الكائن

بمطلق الطواف آتينا بالمامور به لان المامور به بالنصر مطلق الطواف

بأبيت سواء كان مع الموضوع أو بدونه وفي الحديث الطوابع بالبيت

صلوة فيقضى ان لا يحصى الطواف بدون الطهارة كالصلوة لا يجوز

بها وهو خلاف الكتاب فلا زاد عليه بشرط الوضوء بمجرى الوضوء

لما سبق غير مرة وأورد عليه أن مطلق الطواف ليس مجرد بالاجتماع

لأنه قدس بسببه انقراط ونسقط فيه (أ) بيد من حجره سو

ولما لم يجدوا جيباً في أي من أكياسهم أخذوا من أكياسهم ما كان في الجيب من النقود فوجدوا فيها ما كان في الجيب من النقود فوجدوا فيها ما كان في الجيب من النقود

به خير الطيارة باننا والمواب اندلس بمحل في نفسه ولكن في

حق المبالغة وأبداء الفعل ^{لأن} الإمبرص ^{لأن} لصيغة التطوف

١٧ يجوز في قوله البائنة اثباته كما لا يخفى

تاء الفعل للتكاف والمبالغة وذلك تخمير ان يكون من حيث

لعدو أو من حيث الأسير في المشقة فالتحقق خبر الواحد في العدو

والابتداء بياناً له لانه يصلح لبيان اجماله فاما خبر الطهارة

ساعات القاصص
أنا أو من قبل
أما إذا
الكتاب للتدقيق
من الواجب
أنه تحقيق القائم
نفس الطغاف
الخ قد اعلم
والله أعلم

[illegible][illegible]

9

قوله لا يجزئ الطهارة الا حاصل
الجوانب خمس الواحدة انما يصلي بها
الامر الثاني لا يكون من غير طهارة
الثالث بياننا له بخلاف آية الطهارة
لأنها وردت بصيغة المباعدة ونظ
نحوي للعدد ١٣
فأخذ من غير ما خلف المتأخر من آية
من غير ما خلف المتأخر من آية
فيقال بعضهم لا يجوز لأن الأمر بالطهارة
يجوز في حق البلاء في غير من الطهارة وقال
محمود لأن الأمر بالطهارة وهو الطواف المكوس
في طهارة وهو الطواف المكوس وقال
محمود لأن الأمر بالطهارة وهو الطواف المكوس
في طهارة وهو الطواف المكوس وقال

فلا يصح للبيان لما ذكرناه ان الطواف لا يجزئ الطهارة بل هو شرط رائد

فلا يثبت بخبر الواحد ونظيره مسح الرأس فإنه لما كان في حق المقدس
بجملته التحقق فعلم النبي عليه السلام ببيان أنه فقي به اجماله دون خبر
التثنية لأن اللفظ لا يحتمله فاما وجوب عادة طواف الجنب والعريان
وطواف المنكوس فليس لعدم الجواز بل لمكان النقصان الفاحش كوجوب
عادة الصلوة التي اديت مع الكراهية ولهذا يجبر بالدم اذا رجع
غير عادة كاجبا نقصان الصلوة بالسجدة هكذا في الكشف وكذلك
قوله تعالى وادعوا مع الرامين مطلق في مسحة الركوع فلا يزداد عليه

شرط التعديل بحكم الخبر ولكن يعمل بالخبر على وجه لا يتغير به حكم

الكتاب فيكون مطلق الركوم فرضا بحكم الكتاب والتعديل واجبا بحكم
الخبر فانه مطلق في معنى الركوم وهو الميلان عند الاستواء بما
يقطع اسم الاستواء يقال ركعت النخلة اذا مالَت الى الارض فلا

يزاد عليه شرط التعديل كما زاد ابو يوسف والشافعي بالخبروه

قوله عليه السلام لا عرابي خفف الركوم والسجود قم فصل فانك

تصلنا قلنا ان الزيادة نسخ فيجعل ^{في كل ركعة} مطلق الركوع فوضا بمحذ

الكتاب والتعديل واجبا بحكم الخبر لا يقال هلا كان التعديل

فكان النفع عملاً على نفي الفضيلة كما في خبر التسمية والام

[illegible]

نوعين
التقيد قصور الما
مقتل يكون بطريقين اما قبلية الماء بعد خلط شي
الا من ارج وذا يطعم الماء بعد خلط شي
لشرب النبات بحيث ينم خروجه الماء
بالماء المنقصر من الشجر والتمزج لا
بالطبخ زكوال الا من ارج ويجوز بالماء
الذي يقطر من الكوي وما عدا ذلك
بعد اكمال الا من ارج ويجوز بالماء
اجزاء الا من ارج ويجوز بالماء
عن ارج ويجوز بالماء
لا لا اعتراض عما قبله من غير
ما قبله واجل من غير

لغة و
بالإضافة ٢
فإن الماء هنا بالإضافة
على ماء الزعفران فلا يضربنا قيد الإضافة ١٢
فوله ما زال عندنا فلا يضربنا مع الإضافة ١٢
هات الماء في المخطأ لا لغة ولا معيار العين
ينسب إلى المخطأ لأن الإضافة في ماء الزعفران
وذلك لأن الإضافة في ماء الزعفران
وإشاله للتعريف لا للتقيد ٢ المطلق للماء
ولأنه مساقط من المطلق
في أول الفصل من المطلق
يقع على المفهوم
عند الصفة والحال مع
والأخص من قول الثاني فلهذا
نقلت مطلق الماء في قوله تعالى
فإن لم يجز في الآية مثالي للمطلق فلا
يلازم إرواده في هذا الفصل كما هو الظاهر
في حاشية تحت مطلق الماء لكنه خفي
النفس والقلم وهو قوله تعالى
النفس والقلم وهو قوله تعالى
الآية لا بالماء بل بالخطا لا مطلقا
هذا يكون في الآية لا مطلقا
فوله في المخطأ لا لغة ولا معيار العين
يقع على المفهوم

ما هو لازم الإشارة والاقتضاء والدلالة وان كانت بمراتب

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
سراجاً يضيء لنا طريق الهدى
والمغفرة لمن تاب إلى الله
والرجوع إلى ربه.

قوله وقائله فاجاب عن بعض المتأخرين

قوله وقائله فاجاب

عند بعض المتأخرين

عند بعض المتأخرين

عند بعض المتأخرين

عند بعض المتأخرين

عند بعض المتأخرين

عند بعض المتأخرين

عند بعض المتأخرين

عند بعض المتأخرين

عند بعض المتأخرين

عند بعض المتأخرين

عند بعض المتأخرين

عند بعض المتأخرين

قوله وقائله فاجاب عن بعض المتأخرين

بالإشارة واختصارها وقائله ان يقول اطلاق هذا النص متروك

قوله وقائله فاجاب عن بعض المتأخرين

قوله وقائله فاجاب عن بعض المتأخرين

قوله وقائله فاجاب عن بعض المتأخرين

قوله وقائله فاجاب عن بعض المتأخرين

قوله وقائله فاجاب عن بعض المتأخرين

قوله وقائله فاجاب عن بعض المتأخرين

قوله وقائله فاجاب عن بعض المتأخرين

قوله وقائله فاجاب عن بعض المتأخرين

قوله وقائله فاجاب عن بعض المتأخرين

قوله وقائله فاجاب عن بعض المتأخرين

قوله وقائله فاجاب عن بعض المتأخرين

قوله وقائله فاجاب عن بعض المتأخرين

قوله وقائله فاجاب عن بعض المتأخرين

قوله وقائله فاجاب عن بعض المتأخرين

قوله وقائله فاجاب عن بعض المتأخرين

[illegible]

لا بد من العلم بالمتقيد على التقيد وهو العلم بالمتقيد على التقيد
 لا بد من العلم بالمتقيد على التقيد وهو العلم بالمتقيد على التقيد
 لا بد من العلم بالمتقيد على التقيد وهو العلم بالمتقيد على التقيد

كما في الصوم اذا تخلله الجوع ولنا ان النص وارد في الاطعام مطلقا
 فيقتضيه اجزائه مطلقا سواء تخلله الجوع او لا فلو شرط عدم
 المسبب بالقياس على الصوم يلزم تقيد المطلق من الكتاب
 بالقياس ولا يجوز نقل المطلق على المقيد باب علي حدة
 اصول الفقه لا تفاسد مذكورة في محله وجواب هذه المسئلة
 وان كان قول علماء جميعا لكن تخصيصا بالبين كونه
 رئيسهم وهم اتباعه وكن لك قلنا الرقبة في قوله تعالى في كتاب
 الظهار واليمين مطلقه عن قيد الايمان قال الله تعالى كفا
 الظهار فحريرة من قبل القياس وفي كفارة اليمين وكسوتهم
 او تحرير رقبة فلا يزداد عليه شرط الايمان بالقياس على كفارة القتل
 خطأ فان الرقبة فيها مقيدة بالايمان بقوله تعالى ومن قتل مونا
 خطأ فحريرة من مؤمنة كما قال الشافعي وقيد الرقبة
 بالايمان في كفارة الظهار واليمين بجماع الكفارات كلها
 جنس واحد بل المطلق مجري على اطلاقه عندنا لما ذكرنا ان
 الزيادة نسبة ولا يجوز في الكتاب بالقياس فان قيل الكتاب
 في مسر الراس يوجب مسر مطلق البعض وقد قيدوه بمقتضى
 الناصية بالخبر الواحد والكتاب مطلق في انتهاء الحرمة

ولا بد من العلم بالمتقيد على التقيد وهو العلم بالمتقيد على التقيد
 ولا بد من العلم بالمتقيد على التقيد وهو العلم بالمتقيد على التقيد
 ولا بد من العلم بالمتقيد على التقيد وهو العلم بالمتقيد على التقيد

ولا بد من العلم بالمتقيد على التقيد وهو العلم بالمتقيد على التقيد
 ولا بد من العلم بالمتقيد على التقيد وهو العلم بالمتقيد على التقيد
 ولا بد من العلم بالمتقيد على التقيد وهو العلم بالمتقيد على التقيد

ولا بد من العلم بالمتقيد على التقيد وهو العلم بالمتقيد على التقيد
 ولا بد من العلم بالمتقيد على التقيد وهو العلم بالمتقيد على التقيد
 ولا بد من العلم بالمتقيد على التقيد وهو العلم بالمتقيد على التقيد

وهو ان من فاعلة
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ان الغايه في طلاقها فزوجها
 من هذا الحديث احكام
 من هذا الحديث احكام
 الطلاق قالت طلقها
 ما جئت قال لا اعدى
 وكما لا ولا اعدى
 الغايه في طلاقها فزوجها
 من هذا الحديث احكام
 من هذا الحديث احكام
 الطلاق قالت طلقها
 ما جئت قال لا اعدى
 وكما لا ولا اعدى

والغايه في طلاقها فزوجها
 من هذا الحديث احكام
 من هذا الحديث احكام
 الطلاق قالت طلقها
 ما جئت قال لا اعدى
 وكما لا ولا اعدى
 الغايه في طلاقها فزوجها
 من هذا الحديث احكام
 من هذا الحديث احكام
 الطلاق قالت طلقها
 ما جئت قال لا اعدى
 وكما لا ولا اعدى
 الغايه في طلاقها فزوجها
 من هذا الحديث احكام
 من هذا الحديث احكام
 الطلاق قالت طلقها
 ما جئت قال لا اعدى
 وكما لا ولا اعدى

الغليظة بالنكاح وقد قيد تموه بالدخول بحديث امرأة رفا
 هذا بالنقضان يردان على الاصل المذكور وهو ان المطلق من
 الكتاب لا يجوز تقيده بخبر الواحد والقياس الاول قوله
 وامسحوا برؤوسكم بوجوب مسحه بعض الراس وهو مطلق
 يتبادى بادي ما يطلق عليه اسم البعض وقد قيد تموه بمقدار
 الناصية وهو ريم الراس بما روى المغيرة بن شعبه ان النبي عليه السلام
 اتى سباطة قوم فبال ووضأ ومسح على الناصية وخفيه وهو
 الواحد وانما قلنا اريد به بعض الراس لان الراس محل المسح
 الباء دخلت فيه فيفيد التبعية لغة يقال مسحت الراس
 اذا استوعبر ومسح براس اذ مسحه بعضه ولا جميع الراس
 ليس مراد بالانقلاق فيراد به البعض والثاني ان النكاح في قوله
 تعالى فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره
 مطلق في انتهاء الحرمة الغليظة وقد قيد تموه بالدخول
 حتى قلتم لا تحل للزوج الاول قبل دخول الثاني بخبر الواحد
 قوله وهو علي السلام لامرأة رفاعه اتريدان ان تغوي الوراقنة
 فقالت نعم فقال لا حتى ندوق من عسلته وهو يد ومن
 عسلتك قال لها حين طلقها رفاعه تنكحها عبد الرحمن

وهو ان من فاعلة
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ان الغايه في طلاقها فزوجها
 من هذا الحديث احكام
 من هذا الحديث احكام
 الطلاق قالت طلقها
 ما جئت قال لا اعدى
 وكما لا ولا اعدى
 الغايه في طلاقها فزوجها
 من هذا الحديث احكام
 من هذا الحديث احكام
 الطلاق قالت طلقها
 ما جئت قال لا اعدى
 وكما لا ولا اعدى

دخول في ملك المغيرة بن شعبه

ان يكون فاعله

وهو ان من فاعلة
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ان الغايه في طلاقها فزوجها
 من هذا الحديث احكام
 من هذا الحديث احكام
 الطلاق قالت طلقها
 ما جئت قال لا اعدى
 وكما لا ولا اعدى
 الغايه في طلاقها فزوجها
 من هذا الحديث احكام
 من هذا الحديث احكام
 الطلاق قالت طلقها
 ما جئت قال لا اعدى
 وكما لا ولا اعدى

لا بد من الاتفاق لا ينفع في العقد ما لم يكن موافقا لما في العقل والشرع
 لان الاتفاق لا ينعقد الا بغير غش ولا بغير اضرار ولا بغير ما يوجب
 من الاتفاق ما لا ينافي مع مقتضى العقل والشرع ولا بغير ما يوجب

اليد ملعون لانه ما خوذ من الضيم والجمع وانما يتحقق ذلك
 حقيقة في الوطى لما يحصل من الاتفاق الذي يولد لك
 جماعا ولحق العقد مجازا لانه سبب يوجب حل الوطى ويجل ههنا
 الوطى لان العقد مستفاد من لفظ الزوم لانه انما يكون زوما بعد
 انعقاد العقد بينهما فلواريد به العقد لكان اعادة وحمل الكلام
 على الاعادة او على منحلها على الاعادة واما اسناد الوطى الى المروءة
 فمن باب المجاز باعتبار التكميل كما اسند الزنا الذي هو الوطى الجرم
 اليها على اسلوب قولهم نهاره صائر ولبله قائم وتبينها
 قال البعض قيد الدخول ثبت بالخبر وجعلوه من المشاهير فلا
 يلزمهم قيدا لكتاب الخبر الواحد وهو مذهب الجمهور ان قيد
 الدخول ثبت بالخبر وهو من المشاهير يصح به الزيادة على
 كتاب الله تعالى بمثله كما سياتي في باب السنة انشاء الله تعالى
 قال شيخ الاسلام صاحب الهداية يراى على النص بالخبر المشهور
 وهو قوله عليه السلام لا تقبل الا واحدا حتى تدرك من عسلته رجا
 يدوايا فلا يكون هذا تقييدا لكتاب الخبر الواحد كما قاله لكن الشا
 في اثبات انه مشهور والزام الخصم بقوله فصل في المشترك
 والمول فالمشترك ما وضع لمعنيين مختلفين او لمعان مختلفة

في هذه الرواية الوطى قاعدة في الاول لان على ههنا

ارادة الاستناد الى العقل والشرع
 ارادة الاستناد الى العقل والشرع
 ارادة الاستناد الى العقل والشرع
 ارادة الاستناد الى العقل والشرع

وهذا الخبر العبد المشاهير والكتاب بن الفقيه
 هذا الخبر العبد المشاهير والكتاب بن الفقيه
 هذا الخبر العبد المشاهير والكتاب بن الفقيه
 هذا الخبر العبد المشاهير والكتاب بن الفقيه

قد فرغ من هذا الكتاب
 قد فرغ من هذا الكتاب
 قد فرغ من هذا الكتاب
 قد فرغ من هذا الكتاب

من جملة الناس الذين هم في الدنيا
 من جملة الناس الذين هم في الدنيا
 من جملة الناس الذين هم في الدنيا

[illegible]

من قولها اختار الذي دل على المركب
المعلم وهو الفقه المجمع في
التشخيص والتفريق ما نفع الدخول العام فيه
فلا يكون التعريف ما نفع الحقيقة التي اعتبرت اختلاف المعاني
أو
فلا يكون التعريف ما نفع الحقيقة التي اعتبرت اختلاف المعاني
أو
فلا يكون التعريف ما نفع الحقيقة التي اعتبرت اختلاف المعاني
أو

واحد منها قابل الكل لان كل
الجنس يتناولها في التلقين
فلا يمتنع من كونها واحدة
مع هذا الجنس في التلقين
فلا يمتنع من كونها واحدة
مع هذا الجنس في التلقين
فلا يمتنع من كونها واحدة
مع هذا الجنس في التلقين

[illegible][illegible]

وتمكنت اللغات اصطلاحية
بقيت في
الواحد هو الله
كانت

قوله من ذهب الخ فاعلم
 ان قوله من ذهب الخ
 لا يقتضي ان يكون
 الذهب من ذهب الخ
 بل يقتضي ان يكون
 الذهب من ذهب الخ
 بل يقتضي ان يكون
 الذهب من ذهب الخ

قوله من ذهب الخ فاعلم
 ان قوله من ذهب الخ
 لا يقتضي ان يكون
 الذهب من ذهب الخ
 بل يقتضي ان يكون
 الذهب من ذهب الخ
 بل يقتضي ان يكون
 الذهب من ذهب الخ

قوله من ذهب الخ فاعلم
 ان قوله من ذهب الخ
 لا يقتضي ان يكون
 الذهب من ذهب الخ
 بل يقتضي ان يكون
 الذهب من ذهب الخ
 بل يقتضي ان يكون
 الذهب من ذهب الخ

قوله من ذهب الخ فاعلم
 ان قوله من ذهب الخ
 لا يقتضي ان يكون
 الذهب من ذهب الخ
 بل يقتضي ان يكون
 الذهب من ذهب الخ
 بل يقتضي ان يكون
 الذهب من ذهب الخ

قوله من ذهب الخ فاعلم
 ان قوله من ذهب الخ
 لا يقتضي ان يكون
 الذهب من ذهب الخ
 بل يقتضي ان يكون
 الذهب من ذهب الخ
 بل يقتضي ان يكون
 الذهب من ذهب الخ

انه اذا تعين الواحد مراد به سقط اعتبار ارادة غيره وهذا اجمع
 العلماء على ان القراء المذكورة في كتاب الله تعالى محمولة اما على
 البعض كما هو مذهبنا او على الاطهار كما هو مذهب الشافعي ولما
 كان المشترك يعتمل الواحد من الجملة غير عين كان حكمه
 التوقف بشرط التام لينزج بعض وجوه فاذا تعين الوا
 مراد به بدل من الدلالة لسقط اعتبار ارادة غيره فلا يجوز ان
 يراد به كل واحد من معنيين او معانية معا عند اخلاف الشافعي
 ومن تبعه متمسكين بقوله تعالى الم تر ان الله يسجد له من في
 السموات ومن في الارض والشمس والقمر والجبال والنجوم و

انه اذا تعين الواحد مراد به سقط اعتبار ارادة غيره وهذا اجمع
 العلماء على ان القراء المذكورة في كتاب الله تعالى محمولة اما على
 البعض كما هو مذهبنا او على الاطهار كما هو مذهب الشافعي ولما
 كان المشترك يعتمل الواحد من الجملة غير عين كان حكمه
 التوقف بشرط التام لينزج بعض وجوه فاذا تعين الوا
 مراد به بدل من الدلالة لسقط اعتبار ارادة غيره فلا يجوز ان
 يراد به كل واحد من معنيين او معانية معا عند اخلاف الشافعي
 ومن تبعه متمسكين بقوله تعالى الم تر ان الله يسجد له من في
 السموات ومن في الارض والشمس والقمر والجبال والنجوم و

قوله من ذهب الخ فاعلم
 ان قوله من ذهب الخ
 لا يقتضي ان يكون
 الذهب من ذهب الخ
 بل يقتضي ان يكون
 الذهب من ذهب الخ
 بل يقتضي ان يكون
 الذهب من ذهب الخ

قوله من ذهب الخ فاعلم
 ان قوله من ذهب الخ
 لا يقتضي ان يكون
 الذهب من ذهب الخ
 بل يقتضي ان يكون
 الذهب من ذهب الخ
 بل يقتضي ان يكون
 الذهب من ذهب الخ

المختص من مقتضى الباطن
 لا ينفك عن مقتضى الظاهر
 من مقتضى الباطن
 من مقتضى الظاهر
 من مقتضى الباطن
 من مقتضى الظاهر

وهذا نظر في ان
 من مقتضى الباطن
 من مقتضى الظاهر
 من مقتضى الباطن
 من مقتضى الظاهر
 من مقتضى الباطن
 من مقتضى الظاهر

من مقتضى الباطن
 من مقتضى الظاهر
 من مقتضى الباطن
 من مقتضى الظاهر
 من مقتضى الباطن
 من مقتضى الظاهر

والشجر والذواب وكثير من الناس فالسجود مشترك بين
 معنيين مختلفين وضع للجنة وهو سجود الناس الخشوع
 مع التذلل وهو سجود غير العقلاء وقد اريد المعنى هنا
 حيث اسند السجود الى الناس غير العقلاء معا ولنا
 از ارادة كل واحد من المعنيين جميع من المتشابهين لان كل
 واحد من معنييه تمام مفهوم اللفظ فاستعماله احدها
 يستلزم عدم ارادة الاخر واستعماله الاخر يستلزم عدم
 ارادة الاول فاستعماله فيما يستلزم ان يكون كل واحد من معنييه
 مراداً وغير مراد وتوضيح از اللفظ بمنزلة الكسوة للمعاني
 والكسوة الواحدة لا يجوز ان يلبسها شخصاً كل واحد بكمالها
 في زمان واحد فكذلك لا يجوز ان يدل اللفظ الواحد على
 مفهومين معاً في زمان واحد بحيث يكون كل واحد منهما تاماً

من مقتضى الباطن
 من مقتضى الظاهر
 من مقتضى الباطن
 من مقتضى الظاهر
 من مقتضى الباطن
 من مقتضى الظاهر

من مقتضى الباطن
 من مقتضى الظاهر
 من مقتضى الباطن
 من مقتضى الظاهر
 من مقتضى الباطن
 من مقتضى الظاهر

لوالى بنى فلان ثلث مال ولبنى فلان موالى من اعمام وموالى من
سفل بطلت الوصية فى الفريقين لاستحالة الجمع وعدم
الرجحان وهذا يغير الواو كما وقع فى النسب استنباط من الكلام ليس

[illegible]

د يكون تعليمه على عدم جوازهم المشترك واستيفاء ان لا يوافقوا من عدم بينا في

وَالنَّكَاحُ ثَابِتٌ يَقِينٌ فَلَا يَزُولُ بِالنَّفْكِ وَأَمَّا الْحَدِيثُ فَفِي

على قوله الا ان الشان قد يكون كاشفا عن كنهه
 على قوله الا ان الشان قد يكون كاشفا عن كنهه
 على قوله الا ان الشان قد يكون كاشفا عن كنهه
 على قوله الا ان الشان قد يكون كاشفا عن كنهه

اذا وقع التعارض بين دليل الحلال والحرام وكما ثبتت الحلالية
 كالصيد اذا رمى اليه ثم وقع في الماء فإنه لا يحل لوقوع التردد
 في حصول الموت انه بالرمي او بوقوعه في الماء كما في بعض النسخ
 الا ان الشان في ورود هذا السؤال وقد كشفنا عن وجهه
 في المسئلة الاولى على هذا على هذا الاصل وهو ان اذا تعين
 احد معنيين مراد اسقط اعتبار ارادة الاخر قلنا لا يجب التظير
 في جزاء الصيد بيانه اذا قتل المحرم صيدا فجزاءه ان يقوم الصيد
 المكان الذي قتل فيه او في اقرب المواضع اذا كان في بر فيقوم
 على ثم هو غير في الفداء ان شاء اتياع بها هذا وذبحا زبلغت
 هديا وان شاء اشترى بها طعانا وينصدق على كل مسكين نصف
 صاع من براوصاع من تمر او شعير وان شاء صام على ما ذكر
 في محله وقال محمد الشافعي يجب في الصيد التظير في الطية شاة
 وفي الضبع شاة وفي الارنب عناق بقوله تعافوا مما قتل
 من النعماء مثله من النعم ما يشبه المقتول صورة لان القيمة
 لا يكون نغا وبالسيل تظير عند محمد كالحمام والعصفور وما اشبه
 ذلك يجب فيه القيمة وما الشافعي فيوجب الحما شاة وثبت
 المشابهة بينهما من حيث ان كل منهما يعقب ويهد ولنا ان المثل

على قوله الا ان الشان قد يكون كاشفا عن كنهه
 على قوله الا ان الشان قد يكون كاشفا عن كنهه
 على قوله الا ان الشان قد يكون كاشفا عن كنهه
 على قوله الا ان الشان قد يكون كاشفا عن كنهه
 على قوله الا ان الشان قد يكون كاشفا عن كنهه
 على قوله الا ان الشان قد يكون كاشفا عن كنهه
 على قوله الا ان الشان قد يكون كاشفا عن كنهه
 على قوله الا ان الشان قد يكون كاشفا عن كنهه

على قوله الا ان الشان قد يكون كاشفا عن كنهه
 على قوله الا ان الشان قد يكون كاشفا عن كنهه
 على قوله الا ان الشان قد يكون كاشفا عن كنهه
 على قوله الا ان الشان قد يكون كاشفا عن كنهه

النكاح في قوله تعالى حتى تنكح زوجا غيره مشترك بين العقد
 والوطي فله بعض اصحابنا على الوطى بدلا لقوله وجأتغاريها
 عن التكرار فاقبل النكاح في الاصل وضع للضم على ما عليه
 شواهد استعماله وهو موجود في الوطى حقيقة وانما يستعمل
 للعقد مجازا لانه سبب للوطى قال الشيخ في الاسلام النكاح حقيقة
 في الوطى وفي العقد مجاز فلما قد اشترك فيه استعمالا شاعرا
 للوطى والعقد على السواء فكان محتملا لكل منهما عند الاطلاق
 على انه وان كان حقيقة في الوطى لكان مجازا للمعاري في
 سبق الفهم اليه حتى كانت حقيقة عرفية للعقد كما كانت
 حقيقة وضعية للوطى وهذا هو الاشتراك وكذلك كناية
 الطلاق كالبار مثالا لانه مشترك في محتمل ان يكون كناية البيان
 وان يكون من البين والذية من البين محتمل ان يكون معناه
 انها امتازة عن النكاح او عن اقاربه في الحسن والجمال وفي
 النسب وفي غير ذلك وكذلك بنية وبثلة بمعنى القطع
 محتمل احتملا كثيرا لكنها في حال مزاكورة الطلاق بان سألته
 هي طلاقها او غيرها كانت طلاقا تاويلا بان المراد بها
 الانقطاع عن وصلة النكاح بدلا له الحاقا وقال عليه هذا

كما قال الشارح ضمنتم ان صلحنا معطر صدقها كما لو كانت ام غلام صبيها

في قوله تعالى حتى تنكح زوجا غيره مشترك بين العقد
 والوطى فله بعض اصحابنا على الوطى بدلا لقوله وجأتغاريها
 عن التكرار فاقبل النكاح في الاصل وضع للضم على ما عليه
 شواهد استعماله وهو موجود في الوطى حقيقة وانما يستعمل
 للعقد مجازا لانه سبب للوطى قال الشيخ في الاسلام النكاح حقيقة
 في الوطى وفي العقد مجاز فلما قد اشترك فيه استعمالا شاعرا
 للوطى والعقد على السواء فكان محتملا لكل منهما عند الاطلاق
 على انه وان كان حقيقة في الوطى لكان مجازا للمعاري في
 سبق الفهم اليه حتى كانت حقيقة عرفية للعقد كما كانت
 حقيقة وضعية للوطى وهذا هو الاشتراك وكذلك كناية
 الطلاق كالبار مثالا لانه مشترك في محتمل ان يكون كناية البيان
 وان يكون من البين والذية من البين محتمل ان يكون معناه
 انها امتازة عن النكاح او عن اقاربه في الحسن والجمال وفي
 النسب وفي غير ذلك وكذلك بنية وبثلة بمعنى القطع
 محتمل احتملا كثيرا لكنها في حال مزاكورة الطلاق بان سألته
 هي طلاقها او غيرها كانت طلاقا تاويلا بان المراد بها
 الانقطاع عن وصلة النكاح بدلا له الحاقا وقال عليه هذا

δ

۱۰۰ ویندوز ۷

عَلَى الْمَدِينَةِ الْفَارُغِ الْبُنْدِيَّةِ

9.

ولو ترجم بعضه الى ان المشترك بينه وبين غيره
 متوقف عليه فليس له ان يكون له في نفسه
 ان يكون له في نفسه ان يكون له في نفسه
 ان يكون له في نفسه ان يكون له في نفسه
 ان يكون له في نفسه ان يكون له في نفسه

ان يكون له في نفسه ان يكون له في نفسه
 ان يكون له في نفسه ان يكون له في نفسه
 ان يكون له في نفسه ان يكون له في نفسه
 ان يكون له في نفسه ان يكون له في نفسه
 ان يكون له في نفسه ان يكون له في نفسه
 ان يكون له في نفسه ان يكون له في نفسه

الغنى قال ولو ترجم بعضه وجوه المشترك ببيان من قبل المتكلم
 كان مفسرا وحكما ينبغي العمل به قطعا وبقينا مثالا اذا قال فلا
 على عشرة درهم من نقد بخار اقول من نقد بخار تفسير له
 لو اذ لك كان مصر وفا الى غالب نقدا بلدا بطريق التاويل في ترجم
 المفسر فلا يجب نقدا بلدا انما سمي به لانه عرف بدليل قاطع و
 التفسير هو الكشف التام الذي لا شبهة فيه ما خوض من قوله
 اسفر الصبح اذا اضاء فظهر ظهور منتبش لا شبهة فيه وانما
 ذكره ليتبين المولى ويميز عن المفسر تميزا تاما وهو ان المولى ما
 ترجم من المشترك بعض وجهه بغالب الراء حتى لو ترجم بد
 قاطع لم يكن مثولا بل كان مفسرا وقوله ببيان من قبل المتكلم
 ان يصحح المتكلم بان المراد هذا ومن ان يذهب من جهة قطعا
 دليل في الكلام وخارجا على ان المراد هذا قوله في ترجم المفسر
 على المولى فان قيل ان التعارض بينهما في ترجم المفسر قلت لا
 تعارض بينهما حقيقة ظاهرا ولكنهما تعارضا معنى وتقدير
 وبيانه ان كلامه قبل قوله نقد بخار يحتمل النقود وانما
 يترجم نقدا بلدا بغالب الراء فاذا بين نقد بخار يترجم
 على نقدا بلدا وغيره فكل في الحقيقة والمجاز كل القصور

ان يكون له في نفسه ان يكون له في نفسه
 ان يكون له في نفسه ان يكون له في نفسه
 ان يكون له في نفسه ان يكون له في نفسه
 ان يكون له في نفسه ان يكون له في نفسه
 ان يكون له في نفسه ان يكون له في نفسه
 ان يكون له في نفسه ان يكون له في نفسه

في مفسر المشترك بينه وبين غيره
 في مفسر المشترك بينه وبين غيره
 في مفسر المشترك بينه وبين غيره
 في مفسر المشترك بينه وبين غيره
 في مفسر المشترك بينه وبين غيره
 في مفسر المشترك بينه وبين غيره

لغوية وشرعية وعرفية لان معنى كونه موضوعا لذلك انه
متعين له ليد عليه تعيينه لذلك ان كان بوضع واضع اللغة
كالانسان في الحيوان الناطق فهو حقيقة لغوية وان كان في الشرع
كالصلوة في العبادة المخصوصة فهو حقيقة شرعية وان كان في
العرف فهو حقيقة عرفية سواء كان العرف عام كما في الدابة
لذوات الاربعة او خاصا بان اصطلم عليه بعض الاقوام ومنه
اصطلاحات الفقهاء واهل الادب وغيرهم هذا ما عليه المحققين
من الفقهاء واضحا المعاني وغيرهم واما المصنف فقيدا بوضع
اللفظ وهو لا يشمل الحقيقة الشرعية والعرفية مع انها من انواع
الحقيقة فاحتمل انه اختار من ذهب بعض المشايخ وهو ان الاسم
اللغوي اذا استعمل في المعنى الشرعي لا يصير حقيقة شرعية
ولكن يصير مجازا وهذا قال صاحب الميزان بعد ذكر تعريفات
القوم واختلاف عباراتهم فيه وفي هذه العبارات خلل والاصح
ان يقال الحقيقة بوضع واضع اللغة في الاصل الا انه قال بعد
ذكر هذا الصحيح قول العامة ويمكن ان يقال المراد باللفظ ما
يستعمله كل من الالفاظ في مخاطباتهم اذ هي مشتق من لغا اذا
تكلم وكذلك اللغى الصوة مثل الوغى ويقال ايضا لغى

لغوي لان معنى كونه موضوعا لذلك انه متعين له ليد عليه تعيينه لذلك ان كان بوضع واضع اللغة كالانسان في الحيوان الناطق فهو حقيقة لغوية وان كان في الشرع كالصلوة في العبادة المخصوصة فهو حقيقة شرعية وان كان في العرف فهو حقيقة عرفية سواء كان العرف عام كما في الدابة لذوات الاربعة او خاصا بان اصطلم عليه بعض الاقوام ومنه اصطلاحات الفقهاء واهل الادب وغيرهم هذا ما عليه المحققين من الفقهاء واضحا المعاني وغيرهم واما المصنف فقيدا بوضع اللفظ وهو لا يشمل الحقيقة الشرعية والعرفية مع انها من انواع الحقيقة فاحتمل انه اختار من ذهب بعض المشايخ وهو ان الاسم اللغوي اذا استعمل في المعنى الشرعي لا يصير حقيقة شرعية ولكن يصير مجازا وهذا قال صاحب الميزان بعد ذكر تعريفات القوم واختلاف عباراتهم فيه وفي هذه العبارات خلل والاصح ان يقال الحقيقة بوضع واضع اللغة في الاصل الا انه قال بعد ذكر هذا الصحيح قول العامة ويمكن ان يقال المراد باللفظ ما يستعمله كل من الالفاظ في مخاطباتهم اذ هي مشتق من لغا اذا تكلم وكذلك اللغى الصوة مثل الوغى ويقال ايضا لغى

كلام

[illegible]

تفسيره
ما شئنا من قول
ما اجيب ان لفظ الاخر اذا قيل
انما لي على صحت قولنا لفظ الصبح
لفظ الاخر اذا قيل ان لفظ الصبح
صحة قولنا اخر الصبح كما في قوله تعالى
الاجيب بالاصح
ازواج المطلقات الرجعية هي هم في الرجعية
عبر اليك **ملائك** ويمكن ان يقال في التوفيق بين
المصدرين قول القائل لا اقام الثالثة
الذكر في قوله لا اقام الثالثة
ما شئنا من قول
ما اجيب ان لفظ الاخر اذا قيل
انما لي على صحت قولنا لفظ الصبح
لفظ الاخر اذا قيل ان لفظ الصبح
صحة قولنا اخر الصبح كما في قوله تعالى
الاجيب بالاصح
ازواج المطلقات الرجعية هي هم في الرجعية
عبر اليك **ملائك** ويمكن ان يقال في التوفيق بين
المصدرين قول القائل لا اقام الثالثة
الذكر في قوله لا اقام الثالثة

بالكسر أي الهمج وبهذا المعنى تعمر اللغة الشرعية والعرفية أيضا
 فان قيل ينبغي ان يقول كل لفظ وضعه واضع اللغة بأزاء الشيء
 ويراد به ذلك الشيء ليقم الحد لأن اللفظ قبل الاستعمال
 لا يسمى حقيقة ولا مجازا ولهذا قال الشيخ فخر الاسلام في تعريف
 الحقيقة هو اسم لكل لفظ اريد به ما وضع له قلت لا نسلم انه
 قبل الاستعمال لا يسمى حقيقة الا يرى الى ما قال الشيخ
 ثم سيرا لائمة السرخسي الحقيقة اسم لكل لفظ موضوع في
 الاصل لشيء معلوم سماه حقيقة بدون قيد الاستعمال
 فان قيل الجدل داخل تعريف المجاز لانه مما يريد به غير ما وضع له
 فلو قال المصنف ولو استعمل في غيره لمناسبة بينهما لثم الجدل قلت ان
 المصنف وان لم يصرح بالمناسبة لكنه مراد ثابت تقديرا

[illegible]

مختلا
من الأوسط الأربعة
ثلاثة وثمانون ألفاً وستمائة وثمانون
رابحاً خمسة

2

اذ الجاز مشتهر فيما بينهم بانه استعارة لغوية ووضع له لعلاقة
 بينهما ولذا ترك التصريح بها اكتفاء بشهرته فيما بينهم قال ثم
 للحقيقة مع الجاز لا يمتنع ان رادة من لفظ واحد في وقت واحد
 قيد بالارادة اخرازا عن اجتماعهما من حيث التناول الظاهر
 كما في الاستيلاء البناء فانه يدخل بنوا البناء في الامان
 وخطا ط الشبهة التناول الظاهري وعن اجتماعهما من حيث
 احتمال اللفظ اياهما وقال الشافعي جاز ارادتهما معا لان الجاز
 يصلح مدلول للفظ كالحقيقة ولا مانع من ارادتهما معا لا
 يركب اية لو قال لا تنكح ما نكح ابوك ويراد به العقد والوط
 لم يعتبر فيه استحالة كما لو صرح وقيل لا تنكح ما نكح ابوك عقد
 ولا وطيا فانه طهر لمن غير استحالة وكما ان الحقيقة ثابتة
 ومستقرة في محله والجاز متجاوز عن محله والشيء الواحد
 يستحيل ان يستقر في محله ويتجاوز عنه في حالة واحدة
 كما استحالة ان يكون الثوب الواحد على الالبس ملكا و
 مستعارا في حالة واحدة ولكن هذا الوجه لما كان محل
 الاعتراض والجواب طعننا على ما نحن را عن التطويل الى
 الوجه المختار لاكثر المحققين وهو ان اهل اللغة لم يستعملوا

م بالاولیٰ اوفوجا بالثانی والظاہر لے ہو مضمون فیما یختص بہ فیہ ۱۳ واسی الیٰ محمد

[illegible]

[illegible]

اللفظ في المعنى الحقيقي وللجواز معا أصلا فكان استعماله فيهما

خارجا عن لغتهم فلا يجوز قال ولهذا قلنا لما ربي باید دخل في

الصَّاعُ يَقُولُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا تَتَّبِعُوا الدَّاهِمَ بِالْداهِمِ وَلَا الصَّاعُ

يا لصا عين سقط اعثما ارادة نفس الصبا حتى جانبيع

الواحد منہ بالاثنتین اے لاجرا از الحقیقۃ والمجاز لا یجتمعان

الجميع العلماء على ان نفس الصاع وهو الخشنة المنقورة

جاء يبيع بجنسه متفاضلا لعدم دخوله تحت النهي وهو قول

عليه السلام لا يبعو الله والذين هم بالدين هير وفي الصاع بالصاعين

۱۲۶۱

قوله اريد الاول
 وانما اريد ذلك
 بتبادره الى الله
 فان اللفظ عند
 الاطلاق يقع
 على حقيقة
 قوله ان اسم الاب
 من حيث الظاهر
 متناول للفرد
 متناول للمولد
 قوله وكذا اسم المولد
 هو اسم كذا
 كلام محمد بن الحسن
 يدور عليه ان السبب
 في تقييد بعض صفات
 هو معرفة الا ان يقال ان
 جميع صفات المولد
 صالحة على اللقب المخصوص
 او المضاف محمد في
 في كتاب تفسير الكافي
 صفة الكتاب في تفسير
 الاجاد في الامان وعدم

وقد سبق وانما كانت لمواليه دون موالى مواليه لان الفرق
 الاول ينسبون اليه حقيقة والتاني ينسبون اليه مجازا لانه
 سبب اعتقادهم لانه حين اعتق الاول فذروا اعتقادهم على اعتقاد
 الثاني فاعتقوه فكان اعتقادهم اياه سببا لاعتقاد الثاني فاعتقوا
 الرجل مجازا فاذا اريد الاول سقط اعتبار رادة الثاني وشكل
 هذا الاستيلاء على مواليه فانه يدخل موالى مواليه في سبب
 الجواب وفي السبب الكبير لو استامن اهل الحرب على اباؤهم
 لا يدخل الاجداد في الامان ولو استامنوا على اباؤهم لا ثبت
 الامان في خواججات وهذا لان اسم الاب لام حقيقة في
 الوالد والوالدة وانما يقال للجد اب للجد ام على سبيل المجاز وهذا
 يصح ان يقال للجد انه ليس باب ولا يصح نفيه عن الوالد وقدر الامان
 والاهلية في الاستيلاء عليهم فلا يكون الاجداد والجد امارة
 يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز ويشكل على هذا ان اريدت بقوله

قوله ان اسم الاب
 من حيث الظاهر
 متناول للفرد
 متناول للمولد
 قوله وكذا اسم المولد
 هو اسم كذا
 كلام محمد بن الحسن
 يدور عليه ان السبب
 في تقييد بعض صفات
 هو معرفة الا ان يقال ان
 جميع صفات المولد
 صالحة على اللقب المخصوص
 او المضاف محمد في
 في كتاب تفسير الكافي
 صفة الكتاب في تفسير
 الاجاد في الامان وعدم

وقد سبق وانما كانت لمواليه دون موالى مواليه لان الفرق
 الاول ينسبون اليه حقيقة والتاني ينسبون اليه مجازا لانه
 سبب اعتقادهم لانه حين اعتق الاول فذروا اعتقادهم على اعتقاد
 الثاني فاعتقوه فكان اعتقادهم اياه سببا لاعتقاد الثاني فاعتقوا
 الرجل مجازا فاذا اريد الاول سقط اعتبار رادة الثاني وشكل
 هذا الاستيلاء على مواليه فانه يدخل موالى مواليه في سبب
 الجواب وفي السبب الكبير لو استامن اهل الحرب على اباؤهم
 لا يدخل الاجداد في الامان ولو استامنوا على اباؤهم لا ثبت
 الامان في خواججات وهذا لان اسم الاب لام حقيقة في
 الوالد والوالدة وانما يقال للجد اب للجد ام على سبيل المجاز وهذا
 يصح ان يقال للجد انه ليس باب ولا يصح نفيه عن الوالد وقدر الامان
 والاهلية في الاستيلاء عليهم فلا يكون الاجداد والجد امارة
 يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز ويشكل على هذا ان اريدت بقوله

قوله ان اسم الاب
 من حيث الظاهر
 متناول للفرد
 متناول للمولد
 قوله وكذا اسم المولد
 هو اسم كذا
 كلام محمد بن الحسن
 يدور عليه ان السبب
 في تقييد بعض صفات
 هو معرفة الا ان يقال ان
 جميع صفات المولد
 صالحة على اللقب المخصوص
 او المضاف محمد في
 في كتاب تفسير الكافي
 صفة الكتاب في تفسير
 الاجاد في الامان وعدم

[illegible]

الاصول فلا بد من خلق
في الاستنباط قبل ذلك انما
يثبت بطريق التبعيت وذلك للثبوت بالاصول
عند اصول فان قيل ينبغي ان يثبت الايمان في حقهم
حياط اصابه من حقن الدم وذلك مما ثبت بحجج الشبهة
فقد وجد هنا شبهة من التناقض ومعارض وقد وجد هنا معارضة
وعمل برأيه من حيث الخلقة فلم ينقص مقتضى فان قيل ويجوز المجازة
صالحهم من حيث لان الشبهة من مقتضى الدم لا من مقتضى
الاصول فثبت هذه الشبهة من مقتضى الدم لا من مقتضى
وهي اصلهم وهو حكمها

الشيء الذي لا يخلو من الشبهة

[illegible]

١٣
معدنك قد لم تقم في الحما في لان وضع الشيء في الشيء انما هو في ظرف فانه بلا واسطة ترك وضع اليد هم في الكيس والكيس في البيت ١٣

فبقية
 العدم في الوضع فان
 لا اكتشاف في الصدق وان كان
 الملوف عليه في الصدق وان كان
 المنص من في النظر الى امره في حقيقة
 الوضع المضاف فيكون التحفظ
 ومخصص في الحاجة والنقل والتحفظ
 الاحوال في الحقيقة والتحفظ
 والكيفية في الحقيقة والتحفظ
 راجي الوضع في الحقيقة والتحفظ
 انتم في الحقيقة والتحفظ
 وضع القدم في الحقيقة والتحفظ
 القدم في الحقيقة والتحفظ
 القدم في الحقيقة والتحفظ

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

[illegible]

والله اعلم
عز وجل
ان الله لا يهدي
القوم الضالين

بمطلق بك مقييد في
منه في الحقيقة
سبحا افا نواه را

لكنه متعذرة فيترك ويصا الى الجازح حتى لو فرضنا انه لو كرع
 منه بنوع تكلف لا يثبت بالاتفاق لان الحقيقة لم تزد به اصلا
 وقيل يثبت لان الحقيقة اذا صار موجودة لم يتوقف متعذرة
 فكان اعتبارها اولى وفي الصحاح كرع في الماء يكرع كرعاً
 اذا تناوله بفمه من موضعه من غير ان يشرب بكفيه ولا
 بالاناء وغرفت الماء بيدك غرقا واغرفت منه ثقبيل هذا
 اذا لم يكن البير ملاء وان كانت ملاء فيمينه يقع على الكرم
 عند الامام وعندها على الاعتراف ونظير المهجورة
 اذا حلف لا يضع قدمه في دار فلان فان ارادة وضع القدم
 المهجورة عادة لان الناس ما تعارفوا منه الامتناء عن وضع
 القدم بل عن الدخول وهو المجاز للتعارف فيثبت كيف
 دخل وفي قوله ارادة وضع القدم اشارة الى ان المعتبر
 المجاز في الارادة لا في العلم وعلى هذا الاصل وهو الحقيقة
 المهجورة متروكة التوكيد بالخطوة تنصرف الى مطلقها

تفسيره
 متعذرة متعذرة فيترك ويصا الى الجازح حتى لو فرضنا انه لو كرع
 منه بنوع تكلف لا يثبت بالاتفاق لان الحقيقة لم تزد به اصلا
 وقيل يثبت لان الحقيقة اذا صار موجودة لم يتوقف متعذرة
 فكان اعتبارها اولى وفي الصحاح كرع في الماء يكرع كرعاً
 اذا تناوله بفمه من موضعه من غير ان يشرب بكفيه ولا
 بالاناء وغرفت الماء بيدك غرقا واغرفت منه ثقبيل هذا
 اذا لم يكن البير ملاء وان كانت ملاء فيمينه يقع على الكرم
 عند الامام وعندها على الاعتراف ونظير المهجورة
 اذا حلف لا يضع قدمه في دار فلان فان ارادة وضع القدم
 المهجورة عادة لان الناس ما تعارفوا منه الامتناء عن وضع
 القدم بل عن الدخول وهو المجاز للتعارف فيثبت كيف
 دخل وفي قوله ارادة وضع القدم اشارة الى ان المعتبر
 المجاز في الارادة لا في العلم وعلى هذا الاصل وهو الحقيقة
 المهجورة متروكة التوكيد بالخطوة تنصرف الى مطلقها

المتعذر ان لا يثبت بان الحقيقة اذا صار موجودة لم يتوقف متعذرة
 فكان اعتبارها اولى وفي الصحاح كرع في الماء يكرع كرعاً
 اذا تناوله بفمه من موضعه من غير ان يشرب بكفيه ولا
 بالاناء وغرفت الماء بيدك غرقا واغرفت منه ثقبيل هذا
 اذا لم يكن البير ملاء وان كانت ملاء فيمينه يقع على الكرم
 عند الامام وعندها على الاعتراف ونظير المهجورة
 اذا حلف لا يضع قدمه في دار فلان فان ارادة وضع القدم
 المهجورة عادة لان الناس ما تعارفوا منه الامتناء عن وضع
 القدم بل عن الدخول وهو المجاز للتعارف فيثبت كيف
 دخل وفي قوله ارادة وضع القدم اشارة الى ان المعتبر
 المجاز في الارادة لا في العلم وعلى هذا الاصل وهو الحقيقة
 المهجورة متروكة التوكيد بالخطوة تنصرف الى مطلقها

سورہ کان بالقرآن اور اللہ تعالیٰ

رجلا بالخصوصة فاقو علي موكله بلزوم المدعى به في القياس

لأنه وكله بالخصوصة وهي المنازعة والمشاجرة والإقوام مسالمة

علمائنا الثلاثة لا رقيقة الحصة من مهارة شاعر القول

المسلمين ان يمتنعوا عن ما في الشك واللباس وعقلهم فيتترك

والإنكا وهذا من قضا اطلاق اسم السنن على المسنن خصوصاً

بعض الجواب ویرد نقضا علم قولہ لا با کا کھ فانہ جنت باک

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

[illegible]

هذا على نحو الترتيب من الألف إلى الياء

نیشتا مسعودی
عمو مجاور اسم الجبار

ورنہ لا اے جبرائیل
لا دیں ہمیں راحلہ جس کی

[illegible]

في التفاضل فكلما لم يكن مستعملا في التقا
 من غير ان يكون مستعملا في التقا
 في التقا فكلما لم يكن مستعملا في التقا
 من غير ان يكون مستعملا في التقا

كانت مشار اليها والايه في التقا
 كانت مشار اليها والايه في التقا
 كانت مشار اليها والايه في التقا

للتعرف اذ المفهوم من قوله اهل بلد كذا ياكلون الخنطة
 ان طعامهم من اجزاء الخنطة لامن اجزاء الشعير ويشكل على
 هذا ما اذا حلف على خنطة لا يعينها فان قوله فيه
 كقولها ما حلف ما روي عنه وكذا مسألة الشرب وهو الحلف
 لا يشرب من الفرات فان عند ينصرف الى الشرب منها
 كره لان ذلك حقيقة كلام لان من لا يتدأ الغاية او للبييض
 فيقتضيه ان يكون ابتداء شربه منها وذلك في الكرم وهو
 مستعملة في عاداتهم فينصرف اللفظ اليه وعندا
 يقع على شرب ما نهى لانه هو المتعارف من الكلام يقال
 بنو فلان يشرب من الوادي ومن الفرات ويراد به شرب
 ما نهى على الاطلاق فيجعل عليه عموم ويشكل هذا الاصل
 الحقيقة المستعملة اولى بما اذا حلف لا ياكل الطير فهو على
 ما يطلع من اللحم اعتبار للعرف وبما اذا حلف لا ياكل شواء
 فانه يقع على اللحم ايضا دون الباذلجان والجزر لانه يراد به

الخنطة اذا كانت مستعملة في التقا
 الخنطة اذا كانت مستعملة في التقا
 الخنطة اذا كانت مستعملة في التقا

في التقا فكلما لم يكن مستعملا في التقا
 من غير ان يكون مستعملا في التقا
 في التقا فكلما لم يكن مستعملا في التقا

كانت مشار اليها والايه في التقا
 كانت مشار اليها والايه في التقا
 كانت مشار اليها والايه في التقا

في التقا فكلما لم يكن مستعملا في التقا
 من غير ان يكون مستعملا في التقا
 في التقا فكلما لم يكن مستعملا في التقا

العلم المشوي عند الاطلاق فان الحقيقة وهو مطلق المصوب و
 الشواء مستعملة لان غير العلم ايضا يطعم ويشوي فيوكل مع انها
 تركت بالعرف ثم المجاز عندا بحقيقة خلف عن الحقيقة في حق
 اللفظ وعندا خلف عن الحقيقة في حق الحكم حتى لو كانت
 الحقيقة ممكنة في نفسها الا انه امتنع العمل بها لما نهى
 الى المجاز والاصا الكلام لغوا وعنده يصار الى المجاز وان لم
 تكن الحقيقة ممكنة في نفسها اعلم انه لا خلا في أن المجاز
 خلف عن الحقيقة بدليل انه لا يثبت الا عند فوات معنى
 الحقيقة وتعد العمل بها وفي انه لا يدل ثبوت الخلف من تصور
 الاصل وفي ان الحقيقة والمجاز اوصاف اللفظ من اوصاف المعنى
 ولهذا قالوا الحقيقة لفظ استعمال في كذا والمجاز لفظ استعمال في
 كذا واما الخلاف في جهة الخلفية فنحن
 نحلف عنها في التكلم وعندها في الحكم توضيح ان عنده
 التكلم بقوله هذا سد الشئ الخلف عن التكلم بقوله هذا سد للهيك

فلا يثبت به الحرية خلفا عنها وعندا بصار الى المجاز وهو العتق
 لان المجاز خلفت عنها في التكلم وقوله هذا انبي كلام صحيح
 موضوع لشيوة المعنى بصيغة وهو النبوة الا انه امتنع الحقيقة
 ههنا أيضا الى المجاز وهو العتق لانه لازم النبوة فاعتق كما
 اذا قال لعبد الذي يولد مثله مثله وهو معروف بالنسب
 واما اشتراط امكان الحقيقة في محل المجاز فغير صحيح الا يرى ان
 قوله هذا اسد للشجاء استعارة صحيحة مع انه لا يتصور
 الاسد بتر تحقيقا في الرجل الشجاء ويرد على ذلك قوله
 لعبد الصغير هذا جدك فانه لا يتيق عليه مع ان لازم
 الجدية العتق وقد امتنع العرب بها فكان ينبغي ان يثبت
 المجاز لكن الامام البرغوي ذكر انه لا رواة في قوله هذا جدك

فلا يثبت به الحرية خلفا عنها وعندا بصار الى المجاز وهو العتق
 لان المجاز خلفت عنها في التكلم وقوله هذا انبي كلام صحيح
 موضوع لشيوة المعنى بصيغة وهو النبوة الا انه امتنع الحقيقة
 ههنا أيضا الى المجاز وهو العتق لانه لازم النبوة فاعتق كما
 اذا قال لعبد الذي يولد مثله مثله وهو معروف بالنسب
 واما اشتراط امكان الحقيقة في محل المجاز فغير صحيح الا يرى ان
 قوله هذا اسد للشجاء استعارة صحيحة مع انه لا يتصور
 الاسد بتر تحقيقا في الرجل الشجاء ويرد على ذلك قوله
 لعبد الصغير هذا جدك فانه لا يتيق عليه مع ان لازم
 الجدية العتق وقد امتنع العرب بها فكان ينبغي ان يثبت
 المجاز لكن الامام البرغوي ذكر انه لا رواة في قوله هذا جدك

فلا يثبت به الحرية خلفا عنها وعندا بصار الى المجاز وهو العتق
 لان المجاز خلفت عنها في التكلم وقوله هذا انبي كلام صحيح
 موضوع لشيوة المعنى بصيغة وهو النبوة الا انه امتنع الحقيقة
 ههنا أيضا الى المجاز وهو العتق لانه لازم النبوة فاعتق كما
 اذا قال لعبد الذي يولد مثله مثله وهو معروف بالنسب
 واما اشتراط امكان الحقيقة في محل المجاز فغير صحيح الا يرى ان
 قوله هذا اسد للشجاء استعارة صحيحة مع انه لا يتصور
 الاسد بتر تحقيقا في الرجل الشجاء ويرد على ذلك قوله
 لعبد الصغير هذا جدك فانه لا يتيق عليه مع ان لازم
 الجدية العتق وقد امتنع العرب بها فكان ينبغي ان يثبت
 المجاز لكن الامام البرغوي ذكر انه لا رواة في قوله هذا جدك

فلا يثبت به الحرية خلفا عنها وعندا بصار الى المجاز وهو العتق
 لان المجاز خلفت عنها في التكلم وقوله هذا انبي كلام صحيح
 موضوع لشيوة المعنى بصيغة وهو النبوة الا انه امتنع الحقيقة
 ههنا أيضا الى المجاز وهو العتق لانه لازم النبوة فاعتق كما
 اذا قال لعبد الذي يولد مثله مثله وهو معروف بالنسب
 واما اشتراط امكان الحقيقة في محل المجاز فغير صحيح الا يرى ان
 قوله هذا اسد للشجاء استعارة صحيحة مع انه لا يتصور
 الاسد بتر تحقيقا في الرجل الشجاء ويرد على ذلك قوله
 لعبد الصغير هذا جدك فانه لا يتيق عليه مع ان لازم
 الجدية العتق وقد امتنع العرب بها فكان ينبغي ان يثبت
 المجاز لكن الامام البرغوي ذكر انه لا رواة في قوله هذا جدك

[illegible]

ذلك يقول
اللفظ بل لا نه صا
عند لا صا
الفتوى بالجمل
ولنا قيل الجمل
مفقون
الجمل تدبر
فولري صوم
بل ينجي
معنى
لهم وقام
من شرب
عنون
روى
١١٥

[illegible][illegible]

22

ان المجاز يحتاج الى المستطاع
وهو الميراث المخصوص من
الانفسك الا ان

والعلاقة بالمتن

مجلس فقهاء

من المجازات والمعاني الخفية

سبب الدعوى

استعمال الجوارح
في ان تخبر عن
كلمة فالتقوا

فلا يتركها انما

ما هي الامور التي

الحق في الحقيقة

مطلوب و هو

بالحق

فقطه واما
فقطه واما

ملاحظات على

ن إذا استعمل في
المجاز يكون
لفظاً

مؤيدو نازي

مختصاً منصفاً
عبد بن السميع
محمد فاضل

المعنى كالتشجاع يسمى اسد الوجود المعنى الخاص للاسد وهو التشجاعة
وقد يكون من حيث الذات كما يسمى الحدث غائطا والغائط
في كلام العرب المكان المظلم من الارض ولكن بينهما اتصال
من حيث الذات لان كل من اراد ذلك الامر يختار مكانا
مظلمنا فيسمى باسم الغائط لاتصال ذاتيهما مجاورة ثم لما
رايت للاستعارة في اللغة مسلكين فلها في الالفاظ الشرعية
ايتان كذا لا استعارة بالمعنى كاستعارة الحوالة للوكالة لتشا
بههما في المعنى لان معنى الحوالة نقل الدين من ذمة ال
ذمة ومعنى الوكالة نقل ولاية التصرف وكذا الميراث والوصية
بينهما اتصال مغنوي من حيث ان كل واحد منهما يثبت للملك
بهريق الخلافة بعد الفراغ عن كفاية الميت فيجوز استعارة احدهما
للاخر قال الله تعالى يُوْصِيْكُمْ اللهُ فِيْ اَوْلَادِكُمْ لِلرَّجُلِ الْمِيرَاثُ وَلِلنِّسَاءِ
و اما الاستعارة بالاتصال صور لا امكن

وغير ما وضع له الذي يستعار له اللفظ لان صحة الجواز موقوفة على العلاقة المخصوصة بين
الشئيين لا غير فتفسير الشارح اياها بالتحقيقة والجواز غير مديد لانه يقتضي ان يكون المعنى الاول
حقيقة والجواز من صفات اللفظ كما عرفت اللهم الا ان يحتمل على الجواز كما اشارنا اليه الان "ارجو الرحمة
عنه ولما كان علاقة التعليل اقرب من السببية لاضافة الحكم الى العلة وجود او عدمها دون السبب
قد يقال احداهما يوجد الاتصال بين العلة والحكم "نور الانوار" ١ -

[illegible]

منه هو الجواب
موت وزاوان استعمال
السجود واليا مثل الاعداد والعدد
لا لفظ السجود وغنى ما او معناه الا على المظهر
بالعظيم كما مستحارة لفظا بيجتنبه وتجنب عالم او بالتحقيق
الاصح وهو الذهاب الصغرى الجاهل واختصاص معنى الجنبه بالانجيل
او الترهيب كالاستحالة ماء الجيا بغير المشرب وبأثير عجب السامع واستطاع
الخاص وهذا الخصوص واجب التاويل بما ذكره في قوله
فان كان كذلك فلا يمكن اتصال بالمكان المذكور فلاحظ ان
مقدم الحديث غير مراد بنفس بل المراد ان الاتصال بالمكان المذكور فلاحظ ان
المعنى في وبين حتى يخص بها يحصل به الحديث الاتفاقي في بيان المكان
على قوله قل ولاية آه ولا يخفى ان بين التقلين في الكبير وهو
ان التعلق في مسكن الملائكة عند فيهما في الحال وان اجعل عوده بعض التعلق
منها بحيث لم يتصل عند فيهما في الحال وان اجعل عوده بعض التعلق
على التفصيل المذكور في الفروع واما التعلق في صورته التي هي
كذلك بل ولاية التعلق في عمومها الملائكة كما كانت في قوله آية
بليغ التحية وعمومها الملائكة كما كانت في قوله آية
في غلبه الى التوكيد الذي ثبت له خلافه
في الشرح
باجل الرحمة كان طالب الدعا جديا

العلة والسبب اللذان
 بينهما فرق بين الاستغارة
 وبين العلة والسبب اللذان
 بينهما فرق بين الاستغارة
 وبين العلة والسبب اللذان
 بينهما فرق بين الاستغارة

ذاتا فنوعا والاستغارة بين السبب والحكم والاستغارة
 بين العلة والحكم وترك المصير والاستغارة بالمعنى وحصرها
 في المشرع على نوعي الصور ولم يتعرض للقسم المعنوي
 أصلا ولعله اعتبر الغالب والله أعلم بذلك والفرق
 بين السبب والعلة أن العلة ما يوجب الحكم بنفسه
 من غير واسطة شيء والسبب ما يفضي إلى الحكم بواسطة
 علة تقع بينهما وهذا كالبيع فإنه يوجب ملك الرقبة من
 واسطة شيء فكان علة له ويوجب ملك المبيعة فالأما
 بواسطة ملك الرقبة فكان سببا له والسبب المحض عندهم
 ما يكون مفضيا إلى الحكم من غير أن يضاف إليه العلة المتخللة
 بينهما كدلالة السارق على مال إنسان ليس قبله علة تلف
 المشرق وهي السرقة لا يضاف إلى الدلالة ولو أضيفت
 العلة إلى السبب كان سببا بمعنى العلة كسوق الدابة فإن
 علة تلف ما تلف بعبورها عليه فعمل الدابة كذا كانت
 مجبورة عليه غير مختارة كان فعلها مضافا إلى سقوطها
 وليس المراد بالسبب المحض هنا ذلك بل المراد غير العلة مطلقا
 سواء كان بمعنى العلة أو خاليا عن مضافها لا يميز بالتحريم وهو

ما كان كذا من السبب
 العلة من كذا من السبب
 والشهر لا يفسد
 ما كان كذا من السبب
 العلة من كذا من السبب
 والشهر لا يفسد
 ما كان كذا من السبب
 العلة من كذا من السبب
 والشهر لا يفسد

في الموضع المذكور في التلخيص
 التلخيص المذكور في التلخيص
 التلخيص المذكور في التلخيص
 التلخيص المذكور في التلخيص

وانما
ما هو عليه
الامر

[illegible][illegible]

عدم افتقار السبيل
إلى جواز استعماله
لأنه غير علقه عدم

من جانيه ام
الى المسيب
بب السيب

بالغضب لا يصيب إلا
الغافل

بالسبب

من الجاني

فوائد مطلقا ما

من الادب
ملكه على
الفرقة

ويعمل اليه فكل يوم
من كافتقار الناس اليه

الآن وصل الى المعلم

من الغريب من الغريب

بالحق

عن ماء العنب والخل

السيد الا فتى

ولان اختياره الى

...

المسبب اذا اختص بالسبب صار في معنى العلة مثال الاول اي الا
ستعارة بين العلة والحكم فيما اذا قال ان ملكك عبد فهو حر
فملك نصف العبد فباعه ثم ملك نصف الآخر لم يعتق مالم يجتمع
في ملكه كل العبد ولو قال ان اشتريت عبدا فهو حر فاشترى
العبد فباعه ثم اشترى نصف الآخر اعتق نصف الثاني وذلك
لان الملك المطلق يقع على كماله وذلك بصفة الاجتماع فاختص
به الا يرى ان الرجل يقول والله ما ملكت مائتي درهم قط
ولعله قد ملكها وزيادة متفرقة ولكن لما لم يجتمع في
ملكه يعد صادقا فثبت ان الملك يقع على المجتمع دون المتفرقة
عرفنا والاجتماع في الملك بصفة العبد بعد الزوال لا يتحقق اما الاجتماع في
كونه مشتريا بعد الزوال لا يتحقق لان كونه مشتريا بعد الزوال لا يتوقف
ملكه الا ترى انه لو قال ان اشتريت عبدا فامراته طالق
فاستراه لغيره انه يحنث في يمينه فاذا اشترى الباقي
بعد نصف الاول فقد اجتمع الكل في عقده فوجب الحنث
ووضع المسئلة في عبد منكر لانه اذا كان
عقد اليمين على ملك عبد بعينه
او بشرأ عبد بعينه والمسئلة بحالها :-

[illegible][illegible]

ایمانیہ مدرسہ

2.

انتفاء الملائكة

الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دلالة على قدرته وجلته

قوله وفيه

وهو ان في الـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هذا هو

لجسیر کڈلاؤ
جلاؤ خطاؤ
میں سے روکیں
الٹکیں

فانظر العلة

ما نعتي للصديق
سيف آه واعتق
خوف

بسم الله الرحمن الرحيم

بوصية والوالدين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام
على سيدنا محمد
الطاهر المني
الطاهر المني
الطاهر المني

مجلس شورای اسلامی

وهو ان يقال لو صحت الاستعارة من الجانبين ليصدق في
قوله ان اشتريتنا ذراية الملك واللازم من مقتضى
يحكم القاضى بعقوب النصف ونفى الجواب انه غايصدا لانه
ادعى خلاف الظاهر وفيه تخفيف فكان مظنة التهمة فلا يصح
في ترك الحقيقة في القضاء خاصة بلغة التهمة لا لعدم صحة
الاستعارة ولهذا يصدق في الديانة ومثالا الثاني في
الاستعارة بين السبب والحكم اذا قال لامر اترك ريتك ونحو
به الطلاق يعم لان التحريم بحقيقة يوجب زوال ملك الرقبة
وبواسطته يوجب زوال ملك المتعة فكان سببا محضا
لزوال ملك المتعة فجاز ان يستعمل للطلاق الذي هو من بطلان
المتعة لا يقال لوجوبه التحريم مجازا عن الطلاق لوجب ان
يكون الواقع به رجعا كصريح الطلاق وهو ذهب الشافعي لانه
اذا استعير له واريد به كان هو العامل لانا نقول نحن لا نجعله
اي التحريم مجازا عن الطلاق بل نجعله مجازا عما يزول ملك
المتعة وذلك في البائن اذا الرجعي لا يزول ملك للمتعة عنده
وعنده يزيل حتى يرجع بالقول ولا لان في الرجعي لم يرجع
بدون النكاح لبقاء ملك المتعة وقائل ان يقول اما ان

[illegible][illegible]

لا يجوز قتل
 الفقير لغيره
 و الأصل غير
 مفتقر إلى الأصل
 يعني لو أريد الفرح

بنيان النية مع تحقق بالنية والنتائج المستعملة في حركاتها
من قبل السابق لا من اللاحق بينهما بقولهم في

[illegible]

فاذا استحالَت الحقيقة بطل المصير الى الجواز لاننا نقول ذلك
اي تملك الحرة بالبيع والهبة ممكن في الجملة بان ارتدت
ولحققت بدرا الحرب ثم سببت وصارت مملوكة ومثل
ذلك الامكان في الحقيقة يكفي للمصير الى الجواز كما في المسئلة
من السماء واخوانه بيانه اذا حلف ليمسسن السماء و
ليقلبن هذا الحجر ذهباً وليطيرن في الهواء فان يجب الكفارة
لهذا الايمان وان كانت الكفارة لا تجب الا خلفا عن البر وهو
وهذا الايمان مستحيل عادة فكان ينبغي ان لا تجب الكفارة
لاشترائط تصور الاصل لثبوت الخلف كما في الغموس فان
لا ينعقد سببا للكفارة لعدم تصور البر لكن البر في هذه
الايمان من الممكنات كرامته للاولياء فاشق للعبث العالي و
الغادي الى الكفارة فصل في الصريح والكناية الصريح لفظ
يكون المراد به ظاهراً كقوله بعث واشتريت وامثاله
ظهوراً بيناً وكشفاتاً ما بحيث يفهم بمجرد اطلاق اللفظ
حتى قام لفظه مقام معناه وتعلق الحكم بعين الكلام حتى
لو اراد ان يقول سبحان الله فجاء على لسانه طائراً أو
حرة يقع الطلاق والعق وان لم يكن له نية الطلاق والعق لوجود

[illegible]

فان الكلام لا يشبه غيره في اللفظ مقام الولاية ثم انشروع الكلام وتبليغا
او قال لك ثلاثين يوما وان لم يردك الله فليس له ان يقول
والله اعلم بالصواب

في ظهوره المفسر في الامام الحسن بن علي رضي الله عنهما

ل

فان قيل لفظ الزنا صريح في
لعلك فقلت انما صحت في اللفظ
الا وهو لا يوجب الاستعمال

فان قيل لفظ الزنا صريح في
لعلك فقلت انما صحت في اللفظ
الا وهو لا يوجب الاستعمال

فان قيل لفظ الزنا صريح في
لعلك فقلت انما صحت في اللفظ
الا وهو لا يوجب الاستعمال

فان قيل لفظ الزنا صريح في
لعلك فقلت انما صحت في اللفظ
الا وهو لا يوجب الاستعمال

فان قيل لفظ الزنا صريح في
لعلك فقلت انما صحت في اللفظ
الا وهو لا يوجب الاستعمال

فان قيل لفظ الزنا صريح في
لعلك فقلت انما صحت في اللفظ
الا وهو لا يوجب الاستعمال

فان قيل لفظ الزنا صريح في
لعلك فقلت انما صحت في اللفظ
الا وهو لا يوجب الاستعمال

فان قيل لفظ الزنا صريح في
لعلك فقلت انما صحت في اللفظ
الا وهو لا يوجب الاستعمال

فان قيل لفظ الزنا صريح في
لعلك فقلت انما صحت في اللفظ
الا وهو لا يوجب الاستعمال

فان قيل لفظ الزنا صريح في
لعلك فقلت انما صحت في اللفظ
الا وهو لا يوجب الاستعمال

فان قيل لفظ الزنا صريح في
لعلك فقلت انما صحت في اللفظ
الا وهو لا يوجب الاستعمال

صريح لفظها وهذا اي لزيادة الوضوح والكشف التام سمي
صريحا لانه فيل معني فاعل من صرح اي خلص وانكشف و
منه سمي القصر صرحا لظهوره وارتفاعه على سائر الانبياء
فان قيل يدخل في تعريفه الظاهر والنصر والمفسر والمحكم فقلت
لا يستبعد ان يصل وبعض اقسام هذا التقسيم من الاقسام
من التقسيم الاحكامي خاص يكون حقيقة ويكون صريحا والفرق
بينهما بالاعتبار وذلك بين الصريح والظاهر ان ظهوره
بالاستعمال وظهور الظاهر بنفس الكلام وظهور النص
بالسوق وحكمه في حكم الصريح انه يوجب ثبوت معناه
بأي طريق كان من اخبار او نعت او نداء ومن حكمه انه يستغنى
عن الآية وعلى هذا قلنا اذا قال انت طالق او طلقتك او
يا طالق يقع به الطلاق نوى به الطلاق او لم ينو وكذلك
لو قال لعبد انت حر او حررتك او يا حرقم يقع به العتاق نوى به
العتاق

لان النية التعيين
مختلفات اللفظ فاستغنى عن النية
بالاستعمال الكلام اذا لم يرد
صريح في اللفظ فاستغنى عن النية
بالاستعمال الكلام اذا لم يرد
صريح في اللفظ فاستغنى عن النية

في ذلك اللفظ معني يكون
اللفظ معني يكون
في ذلك اللفظ معني يكون
اللفظ معني يكون
في ذلك اللفظ معني يكون
اللفظ معني يكون

الظاهر معناه لفظه لان ظهوره في اللفظ
الظاهر معناه لفظه لان ظهوره في اللفظ
الظاهر معناه لفظه لان ظهوره في اللفظ
الظاهر معناه لفظه لان ظهوره في اللفظ
الظاهر معناه لفظه لان ظهوره في اللفظ
الظاهر معناه لفظه لان ظهوره في اللفظ

في اللفظ معني يكون
اللفظ معني يكون
في اللفظ معني يكون
اللفظ معني يكون
في اللفظ معني يكون
اللفظ معني يكون

قول وانما تعرض هذه الايوان وهي الجار والنداء والنداء لان
 لفظ النداء اذا كان غير صريح لا يثبت به موجبة الا بالنيت الا يري
 انه اذا قال لعبد يا بني لا يعقك الا في رواية ثبوتها عن ابي حنيفة
 ولو قال يا حو يعق وان لم ينو وهذا لان النداء في اللغة مفتوح
 لاستحضار النداء بصورة الاسم لا لتحقيق معناه الاسم ولفظيا ح
 صريح في العتق فيقوم لفظه مقام معناه ولا كذلك يا ابي
 فلا يقوم لفظه مقام معناه ولقائل ان يقول ان هذا الاصل ينقص
 بمثل قوله لامرته توطأق باش فانه لا يطلق به الا بالنيت كذا في
 الذخيرة وعلى هذا اي على ان الصريح ظاهر المراد ثبت معناه
 طريق كان قلنا التيمم يفيد الطهارة لان قوله تعالى ولكن يريد
 ليظهركم بعد قوله فتيمموا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم
 وايديكم منه ما يريد الله ليخبركم عليكم من حرج صريح في حصول
 الطهارة بلا لفظ التطهير موضوع لازالة النجاسة واثبات
 الطهارة ومستعملها والمراد بيطمروكم بهذا الصعيد
 باستعمالها فيفيد النص صريح ان يكون التيمم مطهرا على

لم ينو وانما تعرض هذه الايوان وهي الجار والنداء والنداء لان
 لفظ النداء اذا كان غير صريح لا يثبت به موجبة الا بالنيت الا يري
 انه اذا قال لعبد يا بني لا يعقك الا في رواية ثبوتها عن ابي حنيفة
 ولو قال يا حو يعق وان لم ينو وهذا لان النداء في اللغة مفتوح
 لاستحضار النداء بصورة الاسم لا لتحقيق معناه الاسم ولفظيا ح
 صريح في العتق فيقوم لفظه مقام معناه ولا كذلك يا ابي
 فلا يقوم لفظه مقام معناه ولقائل ان يقول ان هذا الاصل ينقص
 بمثل قوله لامرته توطأق باش فانه لا يطلق به الا بالنيت كذا في
 الذخيرة وعلى هذا اي على ان الصريح ظاهر المراد ثبت معناه
 طريق كان قلنا التيمم يفيد الطهارة لان قوله تعالى ولكن يريد
 ليظهركم بعد قوله فتيمموا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم
 وايديكم منه ما يريد الله ليخبركم عليكم من حرج صريح في حصول
 الطهارة بلا لفظ التطهير موضوع لازالة النجاسة واثبات
 الطهارة ومستعملها والمراد بيطمروكم بهذا الصعيد
 باستعمالها فيفيد النص صريح ان يكون التيمم مطهرا على

في التيمم في غير النية
 في التيمم في غير النية
 في التيمم في غير النية
 في التيمم في غير النية

انما تعرض هذه الايوان وهي الجار والنداء والنداء لان
 لفظ النداء اذا كان غير صريح لا يثبت به موجبة الا بالنيت الا يري
 انه اذا قال لعبد يا بني لا يعقك الا في رواية ثبوتها عن ابي حنيفة
 ولو قال يا حو يعق وان لم ينو وهذا لان النداء في اللغة مفتوح
 لاستحضار النداء بصورة الاسم لا لتحقيق معناه الاسم ولفظيا ح
 صريح في العتق فيقوم لفظه مقام معناه ولا كذلك يا ابي
 فلا يقوم لفظه مقام معناه ولقائل ان يقول ان هذا الاصل ينقص
 بمثل قوله لامرته توطأق باش فانه لا يطلق به الا بالنيت كذا في
 الذخيرة وعلى هذا اي على ان الصريح ظاهر المراد ثبت معناه
 طريق كان قلنا التيمم يفيد الطهارة لان قوله تعالى ولكن يريد
 ليظهركم بعد قوله فتيمموا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم
 وايديكم منه ما يريد الله ليخبركم عليكم من حرج صريح في حصول
 الطهارة بلا لفظ التطهير موضوع لازالة النجاسة واثبات
 الطهارة ومستعملها والمراد بيطمروكم بهذا الصعيد
 باستعمالها فيفيد النص صريح ان يكون التيمم مطهرا على

في التيمم في غير النية
 في التيمم في غير النية
 في التيمم في غير النية
 في التيمم في غير النية

فقد على الاطلاق في الشافعي في ان لم يجعله طهارة
مطلقة وللشافعي في قولنا انهما ان طهارة ضرورية
والاخر انه ليس بطهارة بل هو ساتر للحث اي ما ذكرنا جرحه على
الشافعي في انه لم يجعله طهارة مطلقة فقال في قول انه
طهارة ضرورية لا يحصل به الطهارة الا عند ضرورة
استقاط الفرض عن ذمته وقال في قول انه ساتر للحث لا رافع له
ولهذا يقول حكم الحديث السابق اذا راي الماء فصا كطهارة
المستحاضة وهذا لا زال التراب ملوث في طبعه لا مطهر
وانما جعل الشارع استعمال طهارة او ساتر للحث عند ضرورة
لكننا نقول انه طهارة مطلقة بصريح النص فكان خلافا خلا
النص الصريح بالراي فان قلت كون طهارة ضرورية ثابت
بقوله تعالى ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج لان الحرج
انما يلزم على تقدير ان لا يخصص في التيمم اذ معناه ما يريد
ليجعل عليكم من حرج ان لا يخصص في التيمم ولكن يريد ليظهركم
اذا اضطرتم اليه لفقدان الماء للصلاة فيقتضيه ان يكون
التيمم طهارة ضرورية قلت ان النص يقتضيه ان يكون المصير
الى التيمم عند العجز عن الماء فاذا استعمل يكون طهارة على

الاطلاق كالماء وهو حجة على الشافعي في ان لم يجعله طهارة
مطلقة وللشافعي في قولنا انهما ان طهارة ضرورية
والاخر انه ليس بطهارة بل هو ساتر للحث اي ما ذكرنا جرحه على
الشافعي في انه لم يجعله طهارة مطلقة فقال في قول انه
طهارة ضرورية لا يحصل به الطهارة الا عند ضرورة
استقاط الفرض عن ذمته وقال في قول انه ساتر للحث لا رافع له
ولهذا يقول حكم الحديث السابق اذا راي الماء فصا كطهارة
المستحاضة وهذا لا زال التراب ملوث في طبعه لا مطهر
وانما جعل الشارع استعمال طهارة او ساتر للحث عند ضرورة
لكننا نقول انه طهارة مطلقة بصريح النص فكان خلافا خلا
النص الصريح بالراي فان قلت كون طهارة ضرورية ثابت
بقوله تعالى ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج لان الحرج
انما يلزم على تقدير ان لا يخصص في التيمم اذ معناه ما يريد
ليجعل عليكم من حرج ان لا يخصص في التيمم ولكن يريد ليظهركم
اذا اضطرتم اليه لفقدان الماء للصلاة فيقتضيه ان يكون
التيمم طهارة ضرورية قلت ان النص يقتضيه ان يكون المصير
الى التيمم عند العجز عن الماء فاذا استعمل يكون طهارة على

فقد على الاطلاق في الشافعي في ان لم يجعله طهارة
مطلقة وللشافعي في قولنا انهما ان طهارة ضرورية
والاخر انه ليس بطهارة بل هو ساتر للحث اي ما ذكرنا جرحه على
الشافعي في انه لم يجعله طهارة مطلقة فقال في قول انه
طهارة ضرورية لا يحصل به الطهارة الا عند ضرورة
استقاط الفرض عن ذمته وقال في قول انه ساتر للحث لا رافع له
ولهذا يقول حكم الحديث السابق اذا راي الماء فصا كطهارة
المستحاضة وهذا لا زال التراب ملوث في طبعه لا مطهر
وانما جعل الشارع استعمال طهارة او ساتر للحث عند ضرورة
لكننا نقول انه طهارة مطلقة بصريح النص فكان خلافا خلا
النص الصريح بالراي فان قلت كون طهارة ضرورية ثابت
بقوله تعالى ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج لان الحرج
انما يلزم على تقدير ان لا يخصص في التيمم اذ معناه ما يريد
ليجعل عليكم من حرج ان لا يخصص في التيمم ولكن يريد ليظهركم
اذا اضطرتم اليه لفقدان الماء للصلاة فيقتضيه ان يكون
التيمم طهارة ضرورية قلت ان النص يقتضيه ان يكون المصير
الى التيمم عند العجز عن الماء فاذا استعمل يكون طهارة على

فقد على الاطلاق في الشافعي في ان لم يجعله طهارة
مطلقة وللشافعي في قولنا انهما ان طهارة ضرورية
والاخر انه ليس بطهارة بل هو ساتر للحث اي ما ذكرنا جرحه على
الشافعي في انه لم يجعله طهارة مطلقة فقال في قول انه
طهارة ضرورية لا يحصل به الطهارة الا عند ضرورة
استقاط الفرض عن ذمته وقال في قول انه ساتر للحث لا رافع له
ولهذا يقول حكم الحديث السابق اذا راي الماء فصا كطهارة
المستحاضة وهذا لا زال التراب ملوث في طبعه لا مطهر
وانما جعل الشارع استعمال طهارة او ساتر للحث عند ضرورة
لكننا نقول انه طهارة مطلقة بصريح النص فكان خلافا خلا
النص الصريح بالراي فان قلت كون طهارة ضرورية ثابت
بقوله تعالى ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج لان الحرج
انما يلزم على تقدير ان لا يخصص في التيمم اذ معناه ما يريد
ليجعل عليكم من حرج ان لا يخصص في التيمم ولكن يريد ليظهركم
اذا اضطرتم اليه لفقدان الماء للصلاة فيقتضيه ان يكون
التيمم طهارة ضرورية قلت ان النص يقتضيه ان يكون المصير
الى التيمم عند العجز عن الماء فاذا استعمل يكون طهارة على

[illegible]

الاطلاق عملا بصريح لفظ التطهير فجعله سائر المحذورات
طهارة ضرورية حتى اقتصر طهوها بنية في حق فرض واحد
دون غيره يكون تركا للعمل بهذا النص وعلى هذا الاختلاف
يخرج المسائل على المذهبين من جوازها قبل الوقت واداء
الفرضين بتيمم واحد وامامة التيمم للمتوضئين وجوازها
بدون خوف تلف النفس والعضو بالوضوء وجوازها
للعيدين والجنائز وجوازها بنية الطهارة فمنها التي تيمم عنده
لا يجوز قبل وقت الصلوة لان الضرورة الى اسقاط الفرض
انما تتمس في وقت الصلوة فلا يجوز قبلها ومنها ان
لا يصح اداء الفرضين بتيمم واحد عنده لان الثابت
بالضرورة يتقدر بقدرها والضرورة يرتفع بالفرض
الواحد كذا لا عينة الى فرض الاخر هي الضرورة المتجددة
فوجب لها يتم آخر ومنها امامة التيمم للمتوضئين فانها
لا يصح عنده لانه طهارة ضرورية والوضوء طهارة
اصلية فلا يصح بناء القوى على الضعيف كامة الموم
للاكم والساجد منها لا يجوز للمريض الا اذا خاف
تلف النفس والعضو بالوضوء عند عدم الضرورة

الموافق حتى
المفتد من بالمتفلاذوا و
المفتد من قراءة الفاتحة ولم يجز
المفتد في الصلوة على المفتد
اعادة الصلوة بعد الصلوة الا لا يجوز
يعطون بعد الصلوة على غير وصفه فكيف
لا يجوز ان ياتي غايه التيمم للموقوف على
وهذا في غاية الصعوبة على
من جهة اصحابنا قلنا
هذا دليل الذي على الحنفية
هو الانتفاء قالوا ان الاقتداء
ان الامام صاحب المذهب
المفتد في الصلوة على غيره
يجوز اقتداء به بالتيمم

١٣٢
عن الله
قوله طهارة اصلية فيفسد
لان الوضوء ليس بطهارة بل
هو تطهير وتخصيل الطهارة
ففسد نصبت الخاضع بالمصدر
باسم مصدر الذي هو التطهير
باسم الوضوء
المسمى بالوضوء
راجي الى الله
قوله للنفث الماء
المعدود فلا يريد
النفث

ان الخائف للحقوق المرض
عند استعمال الماء لبرد وغوّه كما
لا يجوز لهم التمسك
راحي الكس

[illegible]

سبيل للأول لأن المتكلم إذا حضرته النية ثبت المراد في
حقه وإن لم تحضره النية لا يكفي دلالة الحال ولا إلى الثالثة
لأن السامع إنما ثبت المراد في حقه بدلالة الحال أو غيرها
وأما النية فإمر مطلق لا وقوف للسامع عليه فلا يثبت حكم
في حق نية المتكلم فثبت أن دلالة الحال لا تقوم مقام النية
قلت بعل أن يراد بثبوت الحكم في حق المتكلم بالنية وفي
حق السامع بدلالة الحال وقرينة غيرها أو يراد أنما يثبت
إذا علم السامع أن المتكلم نوى من كلامه أحد معانيه كان قال
نويت أو ردت به كذا وعلم بدلالة من الدلالة كدلالة الحال
غيرها على استعمال هذا اللفظ لذلك المعنى كنايةاً بالطلا
حال مذاكرة الطلاق فإنه يقع بها الطلاق بدلالة الحال وإن
قال للمتكلم لا نوى به الطلاق ولهذا المعنى أي لأجل أن الكناية
ما فيه استتار المراد سمي الفقهاء لفظ البيونة والتجريم
ومحوها كنايةاً في باب الطلاق لمعنى التردد واستتار المراد فيه
لأنه يعمل على الطلاق وإنما ليست بكناية حقيقة لكونها ظاهراً
المراد في نفسها الإيذان أنه إذا قيل بآية سعياد وبأنه
الشباب لم يستتروا ذلك حرام لمعنى المنع ظاهر

لا کہ زخمیں فلا کہ زکناں ولا شائستہ بیضا بہا ہفتاق مراد عجیب الیٰ عتر

سبيل الأول لان المتكلم اذا حضرته النية ثبت المراد في
حقه وان لم تحضره النية لا يكفي دلالة الحال ولا الى الثالثة
لان السامع انما ثبت المراد في حقه بدلالة الحال او غيرها
واما النية فامر مطلق لا وقوف للسامع عليه فلا يثبت الحكم
في حق نية المتكلم فثبت اذ دلالة الحال لا تقوم مقام النية
قلت لعل ان يرد ثبوت الحكم في حق المتكلم بالنية وفي
حق السامع بدلالة الحال وقرينة غيرها او يرد انما ثبت
اذا علم السامع ان المتكلم نوى من كلامه احد معانيه بان قال
نويت او اردت بكذا وعلم بدلالة من الدلالة كدلالة الحال
غيرها على استعمال هذا اللفظ لذلك المعنى كناية بالطلاق
حال مذاكرة الطلاق فانه يقع بها الطلاق بدلالة الحال وان
قال للمتكلم لا انوى به الطلاق وهذا المعنى اي لاجل الكناية
ما فيه استتار المراد سمى الفقهاء لفظ البيونة والتخريم
وتحوها كناية في باب الطلاق لمعنى التردد واستتار المراد فيه
لانما يعمل على الطلاق وانها ليست بكناية حقيقة لكونها ظاهرة
للمراد في نفسها الا يرد انه اذا قيل بانك سعياد وبان ملك
الشباب لم يستتر وكذلك حرام لمعنى المنع ظاهر و

وانما سميت كنيات لاحتمالها وجوها كسائر الالفاظ المشتركة
فاستمرادها كاستتارها في الكناية لانها تكنى بها عن صريح الالفاظ
وتتفرع مندى وتتفرع مما ذكرنا ان موجب الالفاظ قطع النكاح
حكم الكنيات في حق عدم ولاية الرجعة اى ثبت له حق المراجعة لم
بخلاف قوله عند واستبرأ رجلك وانت واحدة فانها يقع
بها الرجعي لانها لا موجب لها من البيونة والحرمة وانما ثبت به
الطلاق اقتضاء لما تقر في محله قال ولو جرد معنى التردد و
استتار المراد في الكناية لا يقام بها العقوبات حتى لو اقر على
نفسه باب الزنا والسرقة لا يقام عليه الحد بالميد كلفظ
الصريح ولهذا المعنى لا يقام الحد على الاخرين بالاشارة ولو
قذف رجل رجلا بالزنا فقال الاخرى صدقت لا يجب عليه
الحد لاحتمال التضديق له في غيره لما ذكر من احتمال الوجه
لا يقام بها العقوبات كحد الزنا وحد القذف لانها تندرج
بالشبهة وفي الكنيات قصور وشبهة في ثبوت موجب
للاستتار المذكور حتى لو قال جامعيت فلانة او واقعيتها او
وطيتها لا يجد ما لم يقل كنتم ثا او زينت بها وكذا لو قال
لامرأته جامعتك جماعة حراما او قال لرجل كبرت فلانة

قوله للعجب ان هذا هو
 الاحتمال الذي ذكره في جميع
 الصور والامكانات بعينه
 الاعتراف بالعرف كذا في
 ما كانت مما امرنا به من
 بالتبهي على قدر الاستطاعة
 بالحدود المذكورة
 كذا في الحدود المذكورة
 ودرء ما بها الحدود المذكورة
 قوله فلا زنا فيه
 ودرء ما بها الحدود المذكورة
 قوله فلا زنا فيه

او جامعتهما لا يجب عليه القذف لعدم التصريح وكذا لو
 اقر على نفسه بلفظ الاخذ في السرقة ولهذا قلنا لو قذف
 رجلا آخر بالزنا فقال الاخرى ثالث صدقت لم يجد هذا
 الثالث عند علمائنا الثلثة لان تصديق القاذف قذف
 كناية لكون التصديق لما احتمل وجوها مختلفة من انك صدقت
 قبل هذا فلم تكن بت الان او صدقت في غيره فلم يكن تصديق
 في القذف فلم يجب له ان يقبل بشكك هذا بما لو قذف رجلا
 رجلا بالزنا فقال هو كما قلت فان الثالث لم يجد مع انه ليس
 بتصريح بالنسبة الى الزنا قيل ان كاف التشبيه يوجب
 العموم في المحل الذي يحتمله حتى قلنا في قوله على انما اعطيتهم
 الذممة وبنوا الخيرة ليكون ماؤهم كد مائتنا واموالهم كما والنا
 انهم يحرمون على العموم فيما يسقط بالشبهة وفيما شئت بها هذا
 الكاف ايضا يوجب العموم لانه حصل في محل يحتمله فكان نسبته
 الى الزنا قطعاً كما هو موجب العام عندنا فصل في
 المتقابلات اي المتضادات تعني بها الظاهر والنص
 المفسر والمحكم مع يقابلها من الخفي والمشكل والجمل و
 التشابه وهذا قلنا ضد الظاهر الخفي وضد النصر للشكل

قوله للعجب ان هذا هو
 الاحتمال الذي ذكره في جميع
 الصور والامكانات بعينه
 الاعتراف بالعرف كذا في
 ما كانت مما امرنا به من
 بالتبهي على قدر الاستطاعة
 بالحدود المذكورة
 كذا في الحدود المذكورة
 ودرء ما بها الحدود المذكورة
 قوله فلا زنا فيه
 ودرء ما بها الحدود المذكورة
 قوله فلا زنا فيه

قوله للعجب ان هذا هو
 الاحتمال الذي ذكره في جميع
 الصور والامكانات بعينه
 الاعتراف بالعرف كذا في
 ما كانت مما امرنا به من
 بالتبهي على قدر الاستطاعة
 بالحدود المذكورة
 كذا في الحدود المذكورة
 ودرء ما بها الحدود المذكورة
 قوله فلا زنا فيه
 ودرء ما بها الحدود المذكورة
 قوله فلا زنا فيه

2

من شأن محل العدم
الانقسام واللاكتناك بالوجود أو الأول
الاجاب اقله
مع ما يقابلها د فعلا نؤمن
بالانقسامات اشارة الى التوافق بينهما
الاجاب والسلب كالا انسان واللا انسان
عين اقله
مع ما يقابلها د فعلا نؤمن
بالانقسامات اشارة الى التوافق بينهما
الاجاب والسلب كالا انسان واللا انسان
عين اقله
مع ما يقابلها د فعلا نؤمن
بالانقسامات اشارة الى التوافق بينهما

والتمتاد عبارة عن عدم اجتماع بين الشيئين في محل واحد
في زمان واحد من جهة واحدة كالظهور^١ والخفاء فان قيل ما
لهذا القسم خص ببيان ما يقابل من الاضداد والتقابل واقع
في غيره ايضا كالخاص يقابل العام والمشرق يقابل الموك^٢ الحقيقة
يقابل المجاز والصرح^٣ يقابل الكناية قلت لا تخصيص فان كل
قسم كالخاص ذكر مع ما يقابل^٤ وكذلك نساؤها واما
تخصيص هذا الوجه بتسمية المتقابلات فلا يرد
لانه لا مشاحة في التسمية بعد ان يتحقق معنى التقابل
غاير ما في الباب^٥ نه خصص هذا النوع من الاقسام
بذكر اسم للتقابل له وذلك لان اقسام الظهور عدد
اقسام انتظمت في سلك واحد قابلت اقسام اخرى
انتظمت في سلك الخفاء فكثرة التقابل في هذه

[illegible]

فقدت الباقيات من هذا
لذلك الباقيات من هذا
الاضداد بل بين الاضداد في
غيره ايضا

[illegible]

النوع لكثرة الاقسام بخلافه في غيره من الانواع فلم يكن منظوراً اليه واما ذكر المقابل للمشي فالغرض تبين كل منهما بكا له معاً ^{لأن التقابل فيه تميز} الشيء يتأكد بذكر مقابله وتستفيد به زيادة وضوح كما قيل وبضد هاتين الأشياء قال فالظاهر اسم لكل كلام ظهر

المراد به السماع بنفس السماع من غير تأمل بقوله من غير
 تأمل فقوله من غير تأمل وقع ببيان النفس السماع واحتوته
 عن الخفي والمشكل ومثاله فان مرادها انما يظهر بالتأمل لا
 بنفس السماع والنص ما شيق الكلام لاجله انما يكون مقصودا
 بذكر الكلام وتوضيح الفرق بينهما في قولنا رأيت فلانا حين جاء
 القوم فانه ظاهر في مجيء القوم لكونه غير مقصود بسوق
 هذا الكلام وانما المقصود من ذكره رؤية فلان ولو قيل
 جاءني القوم حين رأيت فلانا كان نصا في مجيء القوم وظاهرا في
 رؤيته فانقلت تعريفا الظاهر صادق على النص لان
 كل نص ظاهر مراده بنفس السماع لكن انضم معه السوق

م له مثلاً وزبدة الجواب ان اشتراط التباين بين اقسام التقسيم الواحد فيما اذا لم يكن بين اقسامه عموم وخصوص ولا ضم في صدق الاعم من الاقسام على الاخص فيها كذا فيد **ملحوظ** ان هذا الظاهر مضاعف بقاء كونه ظاهراً فاجتمعا **راجعه** اللهم لكاتبه - طالب الدعاء محمد عبد الباقى - منيب - بخان

[illegible]

القصور
المنزلة
المنظمة
صافي

قال الله تعالى لا اله الا الله
بسمه وادنا خض
من طالك لا يقو مون الا كما يقو مون الله
فبهره يه كما يقو مون الله
نفسه يه يه يه يه يه يه
الخط الضرب والخط
غير مستقيم قال
الناس يضرب الله
الله الجنون يضرب الله
اذا كان مجنوناً وضرب الله
بسمه يوم الضرب
اي ذلك الذي

انقرض هذا وسبق للمسلم ان اصابه الجاهلية،

في قوله تعالى لا يكون الربوا الا يقوم الذي يخبطه الشيطان من
 المس في التفرقة مقصودة بهذه الآية وكذلك قوله تعالى فانكروا ما
 طاب لكم من النساء اي احل لكم من النساء لان منهن ما حرم كاللاني
 واية التفرقة كذا في التفسير مئة وثلاث ورباع سيق الكلام ليس بعد
 وقد علم الاطلاق والاجازة

ياكون الربوا الا يقوم الذي يخبطه الشيطان من
 المس في التفرقة مقصودة بهذه الآية وكذلك قوله تعالى فانكروا ما
 طاب لكم من النساء اي احل لكم من النساء لان منهن ما حرم كاللاني

واية التفرقة كذا في التفسير مئة وثلاث ورباع سيق الكلام ليس بعد

وقد علم الاطلاق والاجازة

في قوله تعالى لا يكون الربوا الا يقوم الذي يخبطه الشيطان من
 المس في التفرقة مقصودة بهذه الآية وكذلك قوله تعالى فانكروا ما
 طاب لكم من النساء اي احل لكم من النساء لان منهن ما حرم كاللاني
 واية التفرقة كذا في التفسير مئة وثلاث ورباع سيق الكلام ليس بعد
 وقد علم الاطلاق والاجازة

في قوله تعالى لا يكون الربوا الا يقوم الذي يخبطه الشيطان من
 المس في التفرقة مقصودة بهذه الآية وكذلك قوله تعالى فانكروا ما
 طاب لكم من النساء اي احل لكم من النساء لان منهن ما حرم كاللاني
 واية التفرقة كذا في التفسير مئة وثلاث ورباع سيق الكلام ليس بعد
 وقد علم الاطلاق والاجازة

في قوله تعالى لا يكون الربوا الا يقوم الذي يخبطه الشيطان من
 المس في التفرقة مقصودة بهذه الآية وكذلك قوله تعالى فانكروا ما
 طاب لكم من النساء اي احل لكم من النساء لان منهن ما حرم كاللاني
 واية التفرقة كذا في التفسير مئة وثلاث ورباع سيق الكلام ليس بعد
 وقد علم الاطلاق والاجازة

۱۰
 بقره ۱۷۷
 بقره ۱۷۸
 بقره ۱۷۹
 بقره ۱۸۰
 بقره ۱۸۱
 بقره ۱۸۲
 بقره ۱۸۳
 بقره ۱۸۴
 بقره ۱۸۵
 بقره ۱۸۶
 بقره ۱۸۷
 بقره ۱۸۸
 بقره ۱۸۹
 بقره ۱۹۰
 بقره ۱۹۱
 بقره ۱۹۲
 بقره ۱۹۳
 بقره ۱۹۴
 بقره ۱۹۵
 بقره ۱۹۶
 بقره ۱۹۷
 بقره ۱۹۸
 بقره ۱۹۹
 بقره ۲۰۰

۲۰
 بقره ۲۰۱
 بقره ۲۰۲
 بقره ۲۰۳
 بقره ۲۰۴
 بقره ۲۰۵
 بقره ۲۰۶
 بقره ۲۰۷
 بقره ۲۰۸
 بقره ۲۰۹
 بقره ۲۱۰
 بقره ۲۱۱
 بقره ۲۱۲
 بقره ۲۱۳
 بقره ۲۱۴
 بقره ۲۱۵
 بقره ۲۱۶
 بقره ۲۱۷
 بقره ۲۱۸
 بقره ۲۱۹
 بقره ۲۲۰

به نفس السماء فصار ذلك ظاهراً في حق الإطلاق
 نصافي بيان العدد اثنان اثنين وثلاثة وثلاثة واربعه
 اربعه وانما ذكر العدد مكرراً ليدل على كل واحد من
 ما اراد من العدد الذي اطلق له كما يقول اقسيموا هذا
 المال درهمين درهمين وثلاثة وثلاثة ولو اريدت لم يكن
 له معنى لان الخطاب للجماعة فصار المعنى لئلا جميعكم
 اثنين وثلاثة واربعه ولا معنى لان ذلك فانه ظاهر في الإطلاق
 في باحترام ما يتطهر المرء من النساء لان الا باحترام عرف
 بخصوص آخر على ان صدر الآية وهو قوله تعالى ان خفتم
 ان لا تقسطوا في اليتامى فانكم ما طاب لكم الآية دال على
 سبق شرعية النكاح فيما بينهم فقبل كان جليها لبيته
 ولها مال وجمال فتزوجها فربما يجتمع عندهن عدد
 لا يقدر على القيام بحقوقهن او يكون اوليها يتزوجها
 ضاربها عن غيره فربما اجتمعت عندهن منهن فيخاف
 لضعفهن وفقد من يعصبهن ان يظلم حقوقهن فقبل لهم و
 ان خفتم ان لا تقسطوا في اليتامى النساء فانكم ما طاب لكم
 ما طاب لكم فعلم ان الا باحترام ليست بمقصودة لبيته

۱۷۸
 بقره ۱۷۹
 بقره ۱۸۰
 بقره ۱۸۱
 بقره ۱۸۲
 بقره ۱۸۳
 بقره ۱۸۴
 بقره ۱۸۵
 بقره ۱۸۶
 بقره ۱۸۷
 بقره ۱۸۸
 بقره ۱۸۹
 بقره ۱۹۰
 بقره ۱۹۱
 بقره ۱۹۲
 بقره ۱۹۳
 بقره ۱۹۴
 بقره ۱۹۵
 بقره ۱۹۶
 بقره ۱۹۷
 بقره ۱۹۸
 بقره ۱۹۹
 بقره ۲۰۰

9

فولما اشارت بغيره ولما قال
ان يقول اشارت النص ما يشب بنظم
النص صحة النكاح المذكور ولم يشب
بنظم هذا القول بل باقتضاء دلالة
اشارته اجيب بان صحة النكاح
من لوازم التطبيق فكيف يكون
وكثيرا ما يلحق بالادلة
او الدلالة فالافتضاء فان كانت
ببرائت بالاشارة لا يقال المراد
بالاشارة الاشارة لاغريقية
الاصطلاحية فترفع
محل

من نفى مهر وإيجاب متعة ثم في هذه الآية إشارة أيضا إلى
 أن النكاح يصح بدون ذكر المهر لأنه لما جعل من محلا للتطبيق
 وهو يعتمد سبق النكاح دل على أن من نكحها نكاحا صحيحا
 والفرق بين الظاهر والامشارة مع أنها مشتركة في كونهما
 منطوقين وعدم السوق لهما إذا كانت الإشارة فيها غموضا وخفاء
 من وجه كصحة النكاح المذكور والظاهر ظاهر مراده من اللفظ
 من كل وجه قالوا كذا لك قوله عم من ملكه أرجم محرر منه
 عتق عليه نص في استحقاق العتق للقريب إذا اشتترى
 قريبه لأنه سبق الكلام لاجله إذا حكم في هذا الكلام غيره
 يقصد منه وظاهر في ثبوت الملك للقريب لا يفهم من قوله

عن هذا اذا لم يبق
الا رث من المباشرة
الا حيا و قد بلد دخول الموروث في
ملك الوارث ام ضروري لا
للعبد لا امتناعا ولا اثباتا في
عند بان عبارات العلماء من اجمع
والشروح مبينة على الغالب
فان نسبت الى سائر اسباب الملك
لا سيما بالنسبة الى سائر اسباب الملك
فثبتت الملكة فيه بطريق التبعية لا
الاجابة الى سائر اسباب الملك
فيجب ان يكون من سائر اسباب الملك
الا حيا و قد بلد دخول الموروث في
ملك الوارث ام ضروري لا
للعبد لا امتناعا ولا اثباتا في
عند بان عبارات العلماء من اجمع
والشروح مبينة على الغالب
فان نسبت الى سائر اسباب الملك
لا سيما بالنسبة الى سائر اسباب الملك
فثبتت الملكة فيه بطريق التبعية لا
الاجابة الى سائر اسباب الملك
فيجب ان يكون من سائر اسباب الملك

[illegible]

واذن
 بيان له انما ذلك مقتضى
 الاشارة بطريق الاستطراد لا بالبحث في
 الظاهر والنص في الاشارة كما ان النص لا يقتضي
 المحكم بطريق الاشارة فغير عليه ما جعل في هذا المقام
 على قوله والفريق بين الظاهر في تحقيق هذا المقام
 من ان دلالة الكلام على المعنى
 ذكر بعض المحققين من ان اصلها ان يقال على
 باعتبار النظم على ثلثة مراتب اعتبارا ذلك النظم للمقام
 معنى ويكون ذلك المعنى ما طالب له من النسخ كما يأتي
 من كالمعنى في قوله فافهموا ما طاب لكم من النسخ كما يأتي
 والثانية ان يقال على معنى لا يجوز مقصود الاصل كما يأتي
 الكلام من هذه الآية والثالثة ان يقال على معنى الكلب
 لوازمد لولا لفظه من موضوع كالتقاء بين الكلب
 قوله عليه السلام ان من مسوق من كلبين
 فالقسم الاول مسوق من كلبين
 والثاني مسوق من كلبين

175

ان المتكلم قصد الى التلطف
 به لاناداء معناه وغير مسوق من
 وجبه وهو انداءها ساقه لانها مريان ما هو
 المقصود الا صيغة والقديم الثالث ليس فيه مسوق
 اصلا فاذا عرفت هذا فاعلم ان المراد من كون الكلام متوقفا
 على الشيء والعبارة ان يربط على مفعول مطلقا سواء كان مفعولا
 او لا وفي النص ان يكون مفعولا صليا والظاهر عند التقيد
 اعم من ان يكون فيه مسوقا من وجبه او لا كما لا يخفى فيه مسوقا
 ما يكون فيه من ان يكون فيه مسوقا من وجبه او لا كما لا يخفى فيه مسوقا
 وبما ذكرنا ذلك سوت من وجبه او لا كما لا يخفى فيه مسوقا
 لانها ما كانت من لوازم ادلول اللفظ كما ان الدلالة
 بالنسبة الى ادلول اللفظ لا تكون فيه مسوقا من وجبه او لا كما لا يخفى فيه مسوقا
 التزامية الى ادلول اللفظ لا تكون فيه مسوقا من وجبه او لا كما لا يخفى فيه مسوقا
 مقتضى قوله من وجبه او لا كما لا يخفى فيه مسوقا من وجبه او لا كما لا يخفى فيه مسوقا

[illegible]

١٢٩
 فاعترض على قولهم
 انما يقع في حصوله كون قولهم
 الرجعي في وقوع الطلاق
 وجوب المزدب
 فالتأني في وقوعه
 عليه من
 فاعترض على قولهم
 انما يقع في حصوله كون قولهم
 الرجعي في وقوع الطلاق
 وجوب المزدب
 فالتأني في وقوعه
 عليه من

فيترجم النص عليه ولما قيل ان يقول ان النص لا بد ان يكون
 منطوقا كالظاهر لكنه زائد على الظاهر وضوحا باضمام السوق
 اليه لا ترى الى تعريف المشايخ ما ازاد وضوحا على الظاهر
 لمعنى في المتكلم وازد ياد هينى عز استوائهما في الظهور من
 اللفظ كيف اى كيف لا يكون النص منطوقا ولولم يكن منطوقا
 لما يقضى على المنطوق وهو قاضى اى راجع على اى الظاهر
 صريح الطلاق ليس بمنطوق بقولها ابنت بل بالمنطوق به هو
 البائن في قولها ابنت نفسه والمنطوق قوى من غيره اى غير
 المنطوق هب اى سلمنا انه يراد بالابانة الطلاق بدل لته وقوعه
 جوابا لقوله طلق نفسك لكن الرجعة متعلقة بصريح لفظ
 الطلاق ولفظه غير مذكور قوله وكذلك قوله عليه السلام
 لاهل عرنية اشربوا من ابواطها والباينة ان نص في بيان سبب الشفاء
 وظاهره في باحة شرب البول عرنية اسم واد وان اهله
 اتوا المدينة فلم يوافقهم المدينة ومرضوا واصفرت اللوانهم
 وانتفخت بطونهم فشكوا ذلك الى النبي عليه السلام فامرهم
 الرسول ان يخرجوا الى ابل الصدقة اى الزكاة ويشربوا من
 ابواطها والباينة انهم خرجوا وشربوا فصحو ثم ارتدوا وقتلوا

بالابانة لفظ الطلاق فلا ينعزل عن كماله على اعتدلى واشتبه
 وانما هو من لفظ الطلاق فالتأني في وقوعه بهذا اللفظ
 راجع الى
 على انما است على ذلك حقيقة المنطوق
 اذ اذاعة غير المنطوق وهما كذلك فان قوله
 في حكم المنطوق على ذلك حقيقة قوله ابنت
 واداعة صريح الطلاق على ما

١٢٩

١٢٩
 من انما يثبت الرجعة اى لا يثبت الرجعة
 الصريح على نوعين لفظي وحكي
 وهمنا وان لم يكن من لفظي وحكي
 لقوله لان قوله صريح على وجهين
 لما طلق نفسه من صريح جوابها
 الباقي لا يطابق الجواب مع السؤال
 فاعترض على قولهم
 انما يقع في حصوله كون قولهم
 الرجعي في وقوع الطلاق
 وجوب المزدب
 فالتأني في وقوعه
 عليه من

فاعترض على قولهم
 انما يقع في حصوله كون قولهم
 الرجعي في وقوع الطلاق
 وجوب المزدب
 فالتأني في وقوعه
 عليه من

٢٤٤

قوله لا يجرى للدواء
فان الجرح شرا مطلقا
يجام للتدبير لان التدبير
يكون للشفا ولا شفا في
الحكم الحديث في الشرع
العلم بالامر الجرح
وفي المذهب باعدوا انفسكم
استنوه في غيركم ولا في انفسكم
سعدن
اول باب العموم فليبين فيما
دون خمس اربى
مفتون في تدبير الخلق
مختار السماء في تدبير الخلق
نقلا عن قوله الله عز وجل
يعلمون انهم بها يعجلون
الحكم فان قيل الكلام
في تقاض النقص الظاهر
في تقاض النقص الذي
او من جهاتنا قيل التوكل
يحتاج في كونه مظهرا للشر
الا ان نص في ان الشر
والثاني قوله في تقاض
وظاهر النص في قوله
النص على الظاهر المثل
معدن

قوله تعالى فان كان من غير هذه النسخة...
 قوله تعالى فان كان من غير هذه النسخة...
 قوله تعالى فان كان من غير هذه النسخة...

مطلقة يحتمل الزكوة والعشر فالزكوة غير منتفية بهذا النص لانها
 تجب اذا بلغت قيمتها نصا بافتحيز العشر وله قوله عم ماسقته
 السماء ففيه العشر فانه نص في وجوب العشر في كل خارج باقيا
 كان وغير باق وما رفته محتمل للعشر والزكوة وغيرهما كالنصوص
 وانما اريد العشر بطريق التاويل كما ذكر المصنف والمؤول غير قطعي لما
 تقر في محله والنص قطعي في ترجيح النص عليه فان قيل لفظ الصدقة
 نكرة في سياق النفي فيعم كل صدقة وجوبا لا احتمالا كسائر الفاظ
 العموم فاذا لم يكن محتملا كان مثل الاول معارضا له فين يترجح
 الاول عليه قلت الصدقة مشتركة لا مطلقة اي لا عام لا اختلاف
 انواعها بحقيقةها والمشاركة فيما لا يعم وان كان في موضع النفي
 لما سبق فان قلت ليس من قبيل تعارض النص والظاهر الاصطلاحي
 اذا العام نص في تناول كل فرد فكانا نصين قلت لا نسلم ان مثل
 هذا العام يتناول كل فرد نصا اذ ليس في صيغته ما يدل على
 الشمول انما يوجب العموم بدليله ليس بقطعي لما
 تقر في محله فكان ظاهرا في تناول فردا اذ لم يوجد السوت
 بالنص على كل فرد وما زال بمنزلة الظاهر في عدم القصد
 اليه والسوق اليه واما المفسر فهو ما ظهر المراد به من اللفظ

الافراد...
 قوله تعالى فان كان من غير هذه النسخة...
 قوله تعالى فان كان من غير هذه النسخة...

الاختلاف...
 قوله تعالى فان كان من غير هذه النسخة...
 قوله تعالى فان كان من غير هذه النسخة...

الافراد...
 قوله تعالى فان كان من غير هذه النسخة...
 قوله تعالى فان كان من غير هذه النسخة...

[illegible]

[illegible][illegible]

الشيخ ميرزا نازير قزويني حاشي التلخيص والمعدن ١٢٤١ هـ

[illegible]

قلت قال الزجاج في اجمعين بعد كل دلالة على السجود من الملائكة
كان في حالة واحدة فيستقيم هذا على مذهبه وان لم يتقبل به
غيره من النحويين ونقل عن المبرد ايضا هذا المعنى وهذا
يشكل ايضا من وجه آخر وهو ان في صفة التفرقة تقييد المطلق من
العام لا تأكيد العموم وتفسيره لدفع احتمال التخصيص فعلى هذا
لا يساعد ما قصد المشايخ من اثبات كونه مفسرا بقوله اجمعون
لان التفسير انما يحصل بزيادة وكادة به وهي انما يكون اذا افاد
اجمعون بما افاده كل من الشمول والاحاطة وههنا ليس كذلك
لانه اذا اريد به صفة الاجتماع فيبقى وكادة العموم مقتصر على كلهم
وبه لا تحصل زيادة الانكشاف والظهور كما صرح المشايخ بانه
صار مفسرا بقوله اجمعون في غير موضع على ان التعرض لصفة
التفرقة تعرض لتعيين ما لم يعنيه كيف وان العموم مطلق عن
قيود الاجتماع والافتراق فانصرفه الى حالة الاجتماع تقييد
صفة اطلاقه لا تاويل ببعض احتمالاته البعيدة فالوصف بنق
التفرقة من قبيل تقييد المطلق لا تأكيد العموم ليدفع الاحتمال
فلا يكون تفسيره ان قيل ان هذه الآية اخبار والاخبار
لا يحتمل النسخ فكانت :-

[illegible]

أَقْلَمُ غَفْصَ لَكَاتِهِ
وَلَوَالِدِيهِ وَطَبِيعِهِ
الْمُؤَنِّينِ وَالْمُؤَنَّنَاتِ
يَعْنِي مَقْصُودِ الْمَسَائِلِ
مُنْتَابِ
(عَنْ هَذِهِ الْبَابِ)

قَوْلُهُ الْأَيْتُ بِحُجَّتِ اللَّهِ عَلَيْهِمُ الْغَيْبُ
 نَبِيٍّ عَنْ مَجْعُودٍ الْمُسْكِنُ
 بِصِفَتِهِ فَلَا عَنِّي الذُّرُوفُ وَفُتُتِ
 الْأَخْبَارُ... عَامُ...

ان مفهوم هذا اللفظ هو وجوده في الجملة
 وهو وجوده في الجملة لا وجوده في اللفظ
 ان مفهوم هذا اللفظ هو وجوده في الجملة
 وهو وجوده في الجملة لا وجوده في اللفظ

حكمة فابن تيمية مثالا للمفسر لا الفسر ما يحتمل النسبة قلت
 هذا لا يترد على عبارة الكتاب وهي ان المفسر ما ظهر مراده
 بحيث لا يحتمل التأويل والتخصيص وعدم احتمال النسبة لا
 ينافي في هذا المعنى او يقال ان مفهوم الالية وهو وجود الملتزمة
 في الجملة يحتمل النسبة وان امتنع عنه يعارض الاخبار بما مضى
 وانقضت فانه عارض على اصل المفهوم بخلاف قوله تعالى
 ان الله بكل شيء عليم فان علم الله تعالى لا يقبل النسبة والتبديل
 وايضا ان هذه الالية ليس في نظمها ما يرفع احتمال النسبة من
 تابيديا وتاقبت كفا او دلالة كما عرف في الحكم انه يرد ادقوة
 بل هو ما ينافي في النسبة وهو التوقيت والتابيد قال ومثاله
 بعض الشرعيات اذا قال تزوجت فلانة شهرا بكذا فقوله
 تزوجت ظاهر في النكاح لان احتمال المتعة قائم فقوله شهر
 فسر المراد به فقلنا ان هذا متعة وليس بنكاح فيترجم المفسر
 ولو قال لفلان على الف من ثمن هذا العبد ومن ثمن هذا
 المتاع فقوله على الف نص في لزوم الف لان احتمال التفسير
 باق فقوله من ثمن هذا العبد ومن ثمن هذا المتاع بين المراد به
 فيترجم المفسر على النص حتى لا يلزم المال الا عند قبض العبد

الحكم بان النسبة هي وجوده في الجملة
 انما النسبة فلا يكون نظيره قوله تعالى
 ان الله بكل شيء عليم فان علم الله تعالى
 لا يقبل النسبة والتبديل
 وايضا ان هذه الالية ليس في نظمها ما يرفع
 احتمال النسبة من تابيديا وتاقبت كفا او دلالة
 كما عرف في الحكم انه يرد ادقوة بل هو ما ينافي
 في النسبة وهو التوقيت والتابيد قال ومثاله
 بعض الشرعيات اذا قال تزوجت فلانة شهرا بكذا
 فقوله تزوجت ظاهر في النكاح لان احتمال المتعة
 قائم فقوله شهر فسر المراد به فقلنا ان هذا
 متعة وليس بنكاح فيترجم المفسر ولو قال لفلان
 على الف من ثمن هذا العبد ومن ثمن هذا المتاع
 فقوله على الف نص في لزوم الف لان احتمال التفسير
 باق فقوله من ثمن هذا العبد ومن ثمن هذا المتاع
 بين المراد به فيترجم المفسر على النص حتى لا يلزم

البزوف
 شهر
 كذا في الاسرار والبيوت
 التوقيت والتابيد شرط
 لان في هذا العاقل
 منة يكون النكاح صحيحا
 بعيشان الكفر من الزمان
 من الوقت ما يعلم انهما لا
 قال الحسن بن قنبر ان
 قال الطالق
 لا ينفك من بعد زواجه
 ففسر من بعد زواجه
 ففسر من بعد زواجه

١٥٥

اهل البلدة والظاهر ان اداره يستعمل فيه ١٢

وحكم المفسر والمحكم لزوم العمل بهما ^{بما لا يوجب} كلا واحد منهما لا
 محالة أي قطعاً وبقيناً وإنما جزم بينهما في الحكم كما جمع بين الظاهر
 والنص لاستوائهما في لزوم العمل والاعتقاد وانقطاعهما عن
 الاحتمالات كما استوى الأولان في احتمالهما التاويل والتخصيص
 وأما احتمال المفسر للنسبة فلا يورث وهنا في العمل ولا في الاعتقاد
 لأن موجب ثابت قطعاً بخلاف احتمال التاويل والتخصيص
 على ما قررنا من قبل فأنقلت سكونة عن لزوم العلم بشيرك
 انهما لا يلزم بهما الاعتقاد ولا خلاف لاحتقانهما بوجوب
 العلم فوق كل عمل قلت لا يبعد أن يراد به ما هو الأعم من عمل

قوله وبما كان زيادة
 فعل السرقة في الطراد نقصان
 النباش غزو واضرار الشرح بعضهم
 فقال جيلنا من ان قال ان هذا
 كان دونهما عن السرقة في العالم
 خفي من عين السرقة في العالم
 من ذنوبنا في السرقة في العالم
 من ذنوبنا في السرقة في العالم
 من ذنوبنا في السرقة في العالم

الحكم عليه بغير الجور في الله
 لا الوصول والضيعة في الله
 لا الوصول والضيعة في الله
 لا الوصول والضيعة في الله
 لا الوصول والضيعة في الله

النباش وبما انه ان السرقة اخذ المال على وجه المسارقة عن عين
 الحافظ الذي قصد حفظه لكنه انقطع حفظه بعرض النوم و
 غيبه والنباش يسارق عن ليله يجهل عليه وهو كذلك في حيا
 ولا قاصده فكاننا قصاع السرقة واما الطراد فقطع الشيء عن
 اليقظان بضرب غفلة اعتريه وفيه وهذه المسارقة في غاية الكمال
 وتعدية الحد في مثله في نهاية الصحة والسداد وكذلك قوله
 الزائنة والزاني لا يظهرا في خوتنا ولا كان اذ لم يعرف باسم
 خفي في خوتنا ولا الوطى لان اللواط وان كانت وطيا في غير الملك
 كالزنا الا انها لما اختصت باسم اخلاص يعرف لا يربط عن اسم الزنا
 وخفيت لا يرة في حقها فلذا قال الامام لا يجب الحد في اللواط لان
 الزنا شرها قضاء الشهوة بالوطى في القبل في غير الملك والشبهة
 فلا يكون متناولا لها وليست ايضا في معناه لنقصان في فعلها لان
 الزنا انما يوجد بشهوة من الطرفين فكان غالب الوجود واللواط
 شهوة من الفاعل واما المفعول فلا رغبة له فيها فتكون قاصرة
 لوجود القصور في دواعيها والحدود شرعت زواج والجر
 انما يحتاج اليه فيما يغلب وجوده لا فيما يقل وجوده فلا يشق
 الحاقها بخصوصا في الحدود وقال ابو يوسف ومحمد اقتصامها

قوله وتعدية الحد في مثله في نهاية الصحة والسداد وكذلك قوله
 الزائنة والزاني لا يظهرا في خوتنا ولا كان اذ لم يعرف باسم
 خفي في خوتنا ولا الوطى لان اللواط وان كانت وطيا في غير الملك
 كالزنا الا انها لما اختصت باسم اخلاص يعرف لا يربط عن اسم الزنا
 وخفيت لا يرة في حقها فلذا قال الامام لا يجب الحد في اللواط لان
 الزنا شرها قضاء الشهوة بالوطى في القبل في غير الملك والشبهة
 فلا يكون متناولا لها وليست ايضا في معناه لنقصان في فعلها لان
 الزنا انما يوجد بشهوة من الطرفين فكان غالب الوجود واللواط
 شهوة من الفاعل واما المفعول فلا رغبة له فيها فتكون قاصرة
 لوجود القصور في دواعيها والحدود شرعت زواج والجر
 انما يحتاج اليه فيما يغلب وجوده لا فيما يقل وجوده فلا يشق
 الحاقها بخصوصا في الحدود وقال ابو يوسف ومحمد اقتصامها

قوله وبما كان زيادة
 فعل السرقة في الطراد نقصان
 النباش غزو واضرار الشرح بعضهم
 فقال جيلنا من ان قال ان هذا
 كان دونهما عن السرقة في العالم
 خفي من عين السرقة في العالم
 من ذنوبنا في السرقة في العالم
 من ذنوبنا في السرقة في العالم
 من ذنوبنا في السرقة في العالم

[illegible]

وكذا
مقدّم أن فاللغة معقول
في أن تكلم في القصة وإن كان
وغيره لأن النفس فلا يكونان
هذه الامثلة -

٢ سلمه في ان الحفاه لا تفرق ما تقدم في حق اللحم والبيض والمجبن كالحفاه في قوله لا يا كل
فاكهة فيحق العنب والرمان فيبقى ان يكون هذا خفيا وذلك مشكلا فالفرق آء ٢ سلمه
اي مسئلة الفاكهة ومسئلة الايتام كانت الاول خفية والثاني مشكلا او حيث وقع التقابل
في الاول بين الظاهر والخفى والتقابل في الثانية بين الله والمشكلا فكان المناسب بكلام
السا مع هو الخفى الاول حيث عماله آخر الجاشية ولهذا كان الاول خفيا والثاني
مشكلا ٢ مختار رحمه الله ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠

[illegible]

قوله الامن الخ قوله لدفع
قوله الخلاق الخ قوله
وهو نشأ من الخلاق الخ قوله
عليه السلام واخبر في الخلاق الخ قوله
غير مطلع على المتشابهات وهو
المتخاطب بما لا يفهمه افاضهم
منه تقاضيه فانه على آية
منه تقاضيه من الله ويقال
الله واللام جيب الله واللام
الالف الالف ابتداء اسم
ويقال الالف ابتداء اسم
لطف واليعين عباس
اسم اعلمه آية فانيك
ان الله اعلم المتشابهات
قوله وعلم المتشابهات
بما انما حكم لا يعرفه
وقد انقطع رجا يعرفه
وعين يعرفه ان الله
ويعين وعلمه

الخلاق الامرشاء الله فيجب الايمان بها ولا يطلب بها التاويل في
 عن الصديق رضي الله عنه في كتابه سرور الله تعالى في القرآن هذه
 الحروف وكثير منهم على انها ليست من المتشابهات بل كان من جنس
 الكلام بالرمز فتقبل كل تاويل احتمله ظاهر الكلام لغة ولا يرد العقل
 والشرع ولهذا اول بعض السلف هذه الحروف كابن عباس وغيره
 عنهم وموضع تمام التحقيق فيها التقاسير وحكم المحل والمتشابه
 اعتقاد حقيقة المراد حتى ياتي البياض في اعتقاد ان ما اراد الله تعالى
 فهو حق حتى ياتي البياض ما في الدنيا كما في المحل او في الآخرة كما في
 المتشابه وانما جمع بين حكميهما لاشتراكهما في اعتقاد الحقيقة
 في المحققين من المتكلمين غير طلب تأمل في الكلام لاستخراج المراد فان
 ظاهر العبارة يقتضي ان يجب اعتقاد الحقيقة معينا بغاية حقوق البيان
 بهما فاذا الحكمما البياض لا يجب اعتقاد حقيقة ما اراد الله تعالى والامر بخلافه
 قلت المراد بجواري الكلام بدلالة السبب والسياسة اعتقاد حقيقة على
 سبيل الاجمال والاهام من غير تعيين وجه من المحتملات التي احتملها
 اللفظ فاذا الحقيقة البيان وجب تعيين واحد منها وهذا

[illegible][illegible]

وَقَفَّ عَلَى الْعِلْمِ وَاتَّبَعَ
الْوَقْفَ

[illegible][illegible]

قوله فيثبت عليه الحكمه
اقبال الراءه حقيقه لان تغاير
الاخبار وان كان ليلاله
لكنه ليس بجمله
الحقيقه لعدم كونه من اقسامها
المخالفه عنه ولا قال الخارج
انه هو المراد به المراد
النساجه واعلم ان المراد
فكل ما يقبل من غير
قوله دلالة العرف لانه
قوله ما يتولد به حقيقه
نقوله ما يتولد به حقيقه
وتولد الحقيقه بناء على
الحقيقه الراجحه
قوله واعلم ان المراد
ببعض

بالألفاظ إنما كان للدلالة اللفظ على المعنى الذي هو مراد المتكلم
فإذا كان المعنى متعارفا بين الناس كان ذلك دليلا على أنه هو
المراد به ظاهر في ترتب عليه الحكم لأن التكلم منهم أي من القوم قدل
على أنه أراد به ما يريد الناس واعلم أن قوله تترك الحقيقة الدالة
العرف لا بد أن يقيد بما إذا لم تكن الحقيقة مستعملة لثلاثين
ما ذكر في فصل الحقيقة والمجاز على ما صرح به في حقيقة راجع إلى الحقيقة
المستعملة أولى من المجاز المتعارف مثاله لو حلف لا يشترى
راسا فهو على ما يتعارف الناس وهو ما يكسر في التثنية وسواء
منشوبا فلا يجنب براس الحامة والعصفورة ونحوها إلا بالنسبة
لأنهم لم يعتادوا بكسر وسعد وكان أبو حنيفة رحمه يقول لا يدخل فيه
راس الأبل والبقر والغنم لأنه من عادة أهل الكوفة أنهم يفعلون
ذلك في هذه الرؤوس الثلاثة ثم تركوا هذه العادة في الأبل فرجع
أبو حنيفة رحمه وقال يجنب في راس البقر والغنم دون راس الأبل
ثم أبو يوسف رحمه ومحمد رحمه شاهدا عادة أهل البغداد وسائر
البلدان أنهم لا يفعلون ذلك إلا في راس الغنم فقالا رحمه لا يجنب
برأس الغنم وكذلك لو حلف لا يأكل بيضا كان ذلك على المتعارف
فلا يجنب تناول بيض العصفور والحامة ونحوهما من المتعارف

[illegible]

وإنما قال في بيان ما ذكره الشيخان في أصولها يتناول بمنزلة بيض الدجاجة
والأوز لا يستعمل ذلك عند الكل عرفا ولا يتناول بيض الحمام
والعصفور وما أشبه ذلك فأنقلت لاسلمة لا يتناول بيض الحمام
والعصفور عرفا بل كل بيض طير يطلق عليه اسم البيض ويؤكل عادة
لما ذكر في المبسوط وإذا حلف لا يؤكل بيضا فهو على بيض الطير
من الدجاجة والأوز وغيرهما ولا يدخل بيض السمك فيه إلا أن ينو
به لانا نعلم أنه لا يراد بهذا بيض كل شيء فان بيض الدود
لا يدخل فيه فيجاء على ما يطلق عليه اسم البيض ويؤكل عادة
وهو كل بيض فيه قشرة قلت لعل العرفا يختلف باختلاف الزمان
فاختلف الجواب على اختلافه قال وهذا أي بما ذكرنا من ترك الحقيقة
في المسئلتين ظهر أن ترك الحقيقة لا يوجب المصير إلى المجاز بل جاز
أن يثبت به الحقيقة القاصرة وهي أن يراد به بعض أفراد الحقيقة
كإرادة رأس البقر والغنم من لفظ الرأس وكذلك إرادة بيض الدجاجة
والأوز من لفظ البيض فإن اللفظ يطلق على ما يراد به حقيقة
لكن لا مطلقا إذا اطلاق في تناول موجب فاذا ذهب اللاحقة
كان قاصدا ويراد المصنف قوله وهذا ظاهر آية بيان فائدة مستفاد
من المسئلتين المنقولتين من مشائخنا وهي أنه إذا ترك الحقيقة

جواب سؤال وهو
هو هنا مقدر والشيء الذي هو المثلث فلا
يلحق فيه ما يجب قوله بما ذكرنا في المتن
من رتبة بعض هذه إرادة بعض أفراد
وذلك البعض إرادة تلك وحده
في بعض أفراد على التلك وحده
ما يوضح له استعمال اللفظ في غيره
بعض أفراد الحقيقة إذا استعمل في
أريد به بيان جميع الأفراد ويكون هي لا الحقيقة
ومن تأمل ذلك فيكون مجاز اللفظ في الكلام
غير ما وضع له سواء كان ذم أو معنى خارجا
عن ما يقوله فإن اللفظ لا يحصل له
نسبة مجازية من الحقيقة إذا استعمل في بعض أفراد
الحقيقة كما أن بعض أفرادها يصدر عن الإطلاق
لا الحقيقة بخلاف ما ذهب إليه من قال
فإن اللفظ لا يدخل في الحقيقة
وهذا هو الجواب الصحيح
الذي رد به رأس البقر والغنم
والدجاجة والأوز
وهو أن اللفظ لا يراد به حقيقة
منه بل هو من قولهم
قوله يقولون كلمة
جواب سؤال وهو
هذا المقام بيان أن قوله
فإن اللفظ لا يراد به حقيقة
فإن اللفظ لا يراد به حقيقة
فإن اللفظ لا يراد به حقيقة

فإن اللفظ لا يراد به حقيقة
وهذا هو الجواب الصحيح
الذي رد به رأس البقر والغنم
والدجاجة والأوز
وهو أن اللفظ لا يراد به حقيقة
منه بل هو من قولهم
قوله يقولون كلمة
جواب سؤال وهو
هذا المقام بيان أن قوله
فإن اللفظ لا يراد به حقيقة
فإن اللفظ لا يراد به حقيقة
فإن اللفظ لا يراد به حقيقة

لما عاد بالعجز كما في ام الولد والمدير وانما يخرج من يد المولى تحقيقا
 لمعنى الكتابة وتخصيصا للمقصود وهو اداء المدة ولهذا يملك
 التصرف ولا يملك المولى كسابه ولهذا لا يملك وطى المكاتب
 لان منافم البضع مما يتقوم بالماله فلا يملك المولى ياه اى
 وطى المكاتبه ككسابها فثبت ان خروجها عن يد المولى التحصيل
 المقصود وهو الكتابة بفك الحجر كالاذن في التجارة لاخلل
 في الملك واما المدير وام الولد فينظر في اخلل في ملكهما ولهذا
 لا يقبلان عودها الى الملك كما كان ذلك لان الجزئية الحاصلة
 بينهما وبين المولى بواسطة الولد اوجبت عتقها ام الولد
 الا ان الجزئية بين المولى وبين ام الولد بعد الانفصال كانت ثابتة
 من وجه دون وجه فيبطل بيعها وتمليكها اى ام الولد ولا يولد
 ملك الانتقاء بهما من الاستخدام والوطى وكذلك في المدير
 العتق جعل سببا في الحال ولهذا لا يجوز بيعه وتملكه فوجب
 في الملك الا انه الى قوله عليه السلام اعتقها ولدها وقوله عليه السلام
 المدير لا يبيع ولا يوهب ولا يورث وهو حر من الثلث قال
 وعلى هذا اى على ان الفرق المذكور بين المكاتب والمدير وام الولد
 من النقصان فهما في الرق دون المكاتب قلنا لو اعتق

قوله لما عاد بالعجز كما في ام الولد والمدير وانما يخرج من يد المولى تحقيقا
 لمعنى الكتابة وتخصيصا للمقصود وهو اداء المدة ولهذا يملك
 التصرف ولا يملك المولى كسابه ولهذا لا يملك وطى المكاتب
 لان منافم البضع مما يتقوم بالماله فلا يملك المولى ياه اى
 وطى المكاتبه ككسابها فثبت ان خروجها عن يد المولى التحصيل
 المقصود وهو الكتابة بفك الحجر كالاذن في التجارة لاخلل
 في الملك واما المدير وام الولد فينظر في اخلل في ملكهما ولهذا
 لا يقبلان عودها الى الملك كما كان ذلك لان الجزئية الحاصلة
 بينهما وبين المولى بواسطة الولد اوجبت عتقها ام الولد
 الا ان الجزئية بين المولى وبين ام الولد بعد الانفصال كانت ثابتة
 من وجه دون وجه فيبطل بيعها وتمليكها اى ام الولد ولا يولد
 ملك الانتقاء بهما من الاستخدام والوطى وكذلك في المدير
 العتق جعل سببا في الحال ولهذا لا يجوز بيعه وتملكه فوجب
 في الملك الا انه الى قوله عليه السلام اعتقها ولدها وقوله عليه السلام
 المدير لا يبيع ولا يوهب ولا يورث وهو حر من الثلث قال
 وعلى هذا اى على ان الفرق المذكور بين المكاتب والمدير وام الولد
 من النقصان فهما في الرق دون المكاتب قلنا لو اعتق

قوله لما عاد بالعجز كما في ام الولد والمدير وانما يخرج من يد المولى تحقيقا
 لمعنى الكتابة وتخصيصا للمقصود وهو اداء المدة ولهذا يملك
 التصرف ولا يملك المولى كسابه ولهذا لا يملك وطى المكاتب
 لان منافم البضع مما يتقوم بالماله فلا يملك المولى ياه اى
 وطى المكاتبه ككسابها فثبت ان خروجها عن يد المولى التحصيل
 المقصود وهو الكتابة بفك الحجر كالاذن في التجارة لاخلل
 في الملك واما المدير وام الولد فينظر في اخلل في ملكهما ولهذا
 لا يقبلان عودها الى الملك كما كان ذلك لان الجزئية الحاصلة
 بينهما وبين المولى بواسطة الولد اوجبت عتقها ام الولد
 الا ان الجزئية بين المولى وبين ام الولد بعد الانفصال كانت ثابتة
 من وجه دون وجه فيبطل بيعها وتمليكها اى ام الولد ولا يولد
 ملك الانتقاء بهما من الاستخدام والوطى وكذلك في المدير
 العتق جعل سببا في الحال ولهذا لا يجوز بيعه وتملكه فوجب
 في الملك الا انه الى قوله عليه السلام اعتقها ولدها وقوله عليه السلام
 المدير لا يبيع ولا يوهب ولا يورث وهو حر من الثلث قال
 وعلى هذا اى على ان الفرق المذكور بين المكاتب والمدير وام الولد
 من النقصان فهما في الرق دون المكاتب قلنا لو اعتق

قوله لما عاد بالعجز كما في ام الولد والمدير وانما يخرج من يد المولى تحقيقا
 لمعنى الكتابة وتخصيصا للمقصود وهو اداء المدة ولهذا يملك
 التصرف ولا يملك المولى كسابه ولهذا لا يملك وطى المكاتب
 لان منافم البضع مما يتقوم بالماله فلا يملك المولى ياه اى
 وطى المكاتبه ككسابها فثبت ان خروجها عن يد المولى التحصيل
 المقصود وهو الكتابة بفك الحجر كالاذن في التجارة لاخلل
 في الملك واما المدير وام الولد فينظر في اخلل في ملكهما ولهذا
 لا يقبلان عودها الى الملك كما كان ذلك لان الجزئية الحاصلة
 بينهما وبين المولى بواسطة الولد اوجبت عتقها ام الولد
 الا ان الجزئية بين المولى وبين ام الولد بعد الانفصال كانت ثابتة
 من وجه دون وجه فيبطل بيعها وتمليكها اى ام الولد ولا يولد
 ملك الانتقاء بهما من الاستخدام والوطى وكذلك في المدير
 العتق جعل سببا في الحال ولهذا لا يجوز بيعه وتملكه فوجب
 في الملك الا انه الى قوله عليه السلام اعتقها ولدها وقوله عليه السلام
 المدير لا يبيع ولا يوهب ولا يورث وهو حر من الثلث قال
 وعلى هذا اى على ان الفرق المذكور بين المكاتب والمدير وام الولد
 من النقصان فهما في الرق دون المكاتب قلنا لو اعتق

[illegible]

١٤
 دفعه وهم هو انما كان
 في كثرة الاستعمال في اللفظية المتأخر
 فلا يصح نفي بيان التثنية لان في بعضها توكيد
 الحقيقة بالقرينة اللفظية السابقة
 في قوله ولو علم هذه السابقة
 السلام هو القونية اللفظية المتأخرة و
 في قوله وعلى هذا اللفظية السابقة
 هو القونية اللفظية المتأخرة و
 في قوله ولو علم هذه السابقة

[illegible]

قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
 قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
 قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
 قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل

قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
 قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
 قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
 قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل

بحكمة الأمر وعلى هذا قلنا إذا وكل بشراء اللحم فإن كان المؤكل
 مسافر انزل على الطريق فهو على الطبوخ والمشوى وإن كان صاحب
 منزل فهو على النقي فإن حقيقته الأمر للطلب لكنه تركت بدلالة حكمة
 الأمر لأن الحكيم لا يأمر بالقيم وهو الكفر وكذلك في التوكيل بشراء
 اللحم فإن حقيقته شراء مطلق اللحم في الصوتين لكنه تركت طلاقة
 فيما بدلت حال المؤكل وهو أنه إذا انزل على الطريق فحال يدل
 على أنه يطلب اللحم ليتغذى فيسير وذلك في المهيأ للاكل
 وهو الطبوخ والمشوى وإذا انزل في المنزل فحال يدل على أنه
 يطلب اللحم لطبخه ويتخذ طعاما وذلك في النقي ومنه
 النوع يمين الفور وإنما سميت هذا اليمين بالقولان الفور لغة
 هو مصدر فارة القدر إذا غلت ثم استعيرت للسرعة
 ثم سميت به الحالة التي لا لبث فيها يقال جاء فلان من فوره
 له من ساعته وهذا اليمين يقع على الحال والساعة فسميت
 بها مثاله إذا قال تعالى تغد معي فقال يدعوا والله لا تغد
 ينصرف لك إلى الغد والدعوا إليه حتى لو تغد بعد ذلك في
 منزله معه أو مع غيره في ذلك اليوم لا يحث وكذا إذا قامت المرأة
 تريد الخروج فقال لها الزوج إن خرجت فانت كذا كان الحكم مقصودا

قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
 قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
 قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
 قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل

قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
 قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
 قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
 قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل

قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
 قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
 قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
 قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل

لا ينفصل عنه لكنه لما لم يكن الكلام سيق له ولا هو المراد بالانزال
 حتى يسمى نصا ولا يعرف ايضا بنفس الكلام في اول ما قرء
 سمع من غير تأمل حتى يسمى ظاهرا يعرف بنفس اللفظ بواسطة
 التامل من غير زيادة ولا نقصان ^{سمي} ^{بشأن} ^{اشارة} ^{نظيره} من المحسنين
 نظر الى شيء فراه باقباله عليه قصدوا ^{بأن} ^{يرى} مع ذلك غيره بمنتهى
 باطراف عينيه من غير قصد فما يقابله من المقصود بالنظر فهو
 عبارة النص وما يقع عليه اطراف بصره فرقتيه بطريق الاشارة
 مثاله في قوله تعالى للفقراء المهاجرين الذين اخرجوا من ديارهم
 واموالهم فانهم سيق لبيان استحقاق سهم من الغنمة
 فصار نصا في ذلك وقد ثبت فقرهم بنظم النص فكان اشارة
 الى ان استيلاء الكفار على مال المسلمين بالثبوت الملك للكافر
 اذ لو كانت الاموال باقية على املاكهم لاشتب فقرهم
 لانها نزلت على سبيل التفسير لما سبق من اول الآية وهو
 قوله تعالى ما آتاه الله على رسوله من اهل القرى فله
 للرسول ولذو القربى واليتيم والمساكين الى قوله تعالى للفقراء المهاجرين
 الا يرفعل هذا ابد لا متضمنا للبيان من قوله ولذو القربى

١٨٩
 تنكح بين الاقرباء منهم ^{بأن} ^{يرى} مع ذلك غيره بمنتهى
 نظر الى شيء فراه باقباله عليه قصدوا ^{بأن} ^{يرى} مع ذلك غيره بمنتهى
 باطراف عينيه من غير قصد فما يقابله من المقصود بالنظر فهو
 عبارة النص وما يقع عليه اطراف بصره فرقتيه بطريق الاشارة
 مثاله في قوله تعالى للفقراء المهاجرين الذين اخرجوا من ديارهم
 واموالهم فانهم سيق لبيان استحقاق سهم من الغنمة
 فصار نصا في ذلك وقد ثبت فقرهم بنظم النص فكان اشارة
 الى ان استيلاء الكفار على مال المسلمين بالثبوت الملك للكافر
 اذ لو كانت الاموال باقية على املاكهم لاشتب فقرهم
 لانها نزلت على سبيل التفسير لما سبق من اول الآية وهو
 قوله تعالى ما آتاه الله على رسوله من اهل القرى فله
 للرسول ولذو القربى واليتيم والمساكين الى قوله تعالى للفقراء المهاجرين
 الا يرفعل هذا ابد لا متضمنا للبيان من قوله ولذو القربى

لا ينفصل عنه لكنه لما لم يكن الكلام سيق له ولا هو المراد بالانزال
 حتى يسمى نصا ولا يعرف ايضا بنفس الكلام في اول ما قرء
 سمع من غير تأمل حتى يسمى ظاهرا يعرف بنفس اللفظ بواسطة
 التامل من غير زيادة ولا نقصان ^{سمي} ^{بشأن} ^{اشارة} ^{نظيره} من المحسنين
 نظر الى شيء فراه باقباله عليه قصدوا ^{بأن} ^{يرى} مع ذلك غيره بمنتهى
 باطراف عينيه من غير قصد فما يقابله من المقصود بالنظر فهو
 عبارة النص وما يقع عليه اطراف بصره فرقتيه بطريق الاشارة
 مثاله في قوله تعالى للفقراء المهاجرين الذين اخرجوا من ديارهم
 واموالهم فانهم سيق لبيان استحقاق سهم من الغنمة
 فصار نصا في ذلك وقد ثبت فقرهم بنظم النص فكان اشارة
 الى ان استيلاء الكفار على مال المسلمين بالثبوت الملك للكافر
 اذ لو كانت الاموال باقية على املاكهم لاشتب فقرهم
 لانها نزلت على سبيل التفسير لما سبق من اول الآية وهو
 قوله تعالى ما آتاه الله على رسوله من اهل القرى فله
 للرسول ولذو القربى واليتيم والمساكين الى قوله تعالى للفقراء المهاجرين
 الا يرفعل هذا ابد لا متضمنا للبيان من قوله ولذو القربى

✓

2X2X2

من
ثبوت الملك لكنا فوالاشارة النص
توقف ثبوت الملك له على ذلك
ان اذا استولى جازية المسلم واستولوا
اثبت نصيب من ثبات على ما ذكرنا و
التموه هو نفي خبر الاستيلاء بالجمرة
والوجه قد مر في الاسلام
فوالاشاره لان لا يها في الملك في
مصلحة الاستيلاء المستفاد
من قولنا اننا انما اضبطنا
استيلاءها لكانا

بالتأنيب بالإشارة إلى عطف الملك على نفسه وقصافته
 سبب تأنيب الملك على نفسه وقصافته
 سبب تأنيب الملك على نفسه وقصافته
 سبب تأنيب الملك على نفسه وقصافته

الجملة غير ثابتة بالإشارة أو يجعل ثبوت الملك للتأخر منهم
 أي من الكافرين في تفسير المحكم في مسألة الاستيلاء بطريق
 العطف ومنها من أحكام الشرع ثبوت الملك للتأخر منهم
 أي من الكفار يريد به التراجع إذا اشترى من الكفار بعد استيلائهم
 على أموالنا ثبت الملك ونصرفاته من البيع والهبة والاعتاق
 ومنها من أحكام الشرع حكم ثبوت ملك الاستغناء يعني
 إذا استولينا على تلك الأموال بعد حرازهم هذه
 الأموال نصير غنيمة لنا كسائر أموالهم ويثبت للغازي في
 تلك الأموال إذا أخذها غنيمة ويعجز المالك القديم عن انتزاع
 هذا المال من يد الغازي بعد القسمة وقيل القسمة لا يأخذ
 مجازاً وسائر غنيمة مثل عدم الضمان والبيع والاعتاق
 غير ذلك قال وكذلك قوله تعالى أحل لكم ليلة الصيام الرفث
 إلى نسائكم فالن باشر فلهن وأبتغوا ما كتب الله لكم وكلوا و
 اشربوا حتى تيقن لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر ثم
 أتموا الصيام إلى الليل لو وجد الوطى في آخر الليل فالامساك في أول
 الصبح يحقق مع بقاء الجنبان لأن من ضرورة فعل المباشرة إلى الصبح
 أن يكون الجزء الأول من النهار مع وجود الجنبان والامساك في

الجملة غير ثابتة بالإشارة أو يجعل ثبوت الملك للتأخر منهم
 أي من الكافرين في تفسير المحكم في مسألة الاستيلاء بطريق
 العطف ومنها من أحكام الشرع ثبوت الملك للتأخر منهم
 أي من الكفار يريد به التراجع إذا اشترى من الكفار بعد استيلائهم
 على أموالنا ثبت الملك ونصرفاته من البيع والهبة والاعتاق
 ومنها من أحكام الشرع حكم ثبوت ملك الاستغناء يعني
 إذا استولينا على تلك الأموال بعد حرازهم هذه
 الأموال نصير غنيمة لنا كسائر أموالهم ويثبت للغازي في
 تلك الأموال إذا أخذها غنيمة ويعجز المالك القديم عن انتزاع
 هذا المال من يد الغازي بعد القسمة وقيل القسمة لا يأخذ
 مجازاً وسائر غنيمة مثل عدم الضمان والبيع والاعتاق
 غير ذلك قال وكذلك قوله تعالى أحل لكم ليلة الصيام الرفث
 إلى نسائكم فالن باشر فلهن وأبتغوا ما كتب الله لكم وكلوا و
 اشربوا حتى تيقن لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر ثم
 أتموا الصيام إلى الليل لو وجد الوطى في آخر الليل فالامساك في أول
 الصبح يحقق مع بقاء الجنبان لأن من ضرورة فعل المباشرة إلى الصبح
 أن يكون الجزء الأول من النهار مع وجود الجنبان والامساك في

بالتأنيب بالإشارة إلى عطف الملك على نفسه وقصافته
 سبب تأنيب الملك على نفسه وقصافته
 سبب تأنيب الملك على نفسه وقصافته
 سبب تأنيب الملك على نفسه وقصافته

[illegible]

لا ينفق الا على خير وحقيقه الا على ما يملكه
مقالها انتقام حوائج المساكين كل ما
يغني مقام قضاءها لا اذا جادف
بعض الحوائج فلا دفع كلما بطرفه
وان كان جواز التملك فالتبالي لا يملك
لا ينفق النظام الا بالمعروف والاعرف
اجمع بين التقيقه وهي الا باخر
والمجاز وهي التملك ١٢

[illegible]

R

يقوله فواتم الصبيح
والمحالة لم يبق عليه شيء
من الصوم وقد فطنا
من قولهم لا تأكلوا
من ثمرها حتى يبين لكم
الآية فلعننا ان الصوم
فلا يجوز الحاق الخبز
بالماء واما ما في الصوم
فان قيل يفهم من كلامه
هو انهم لم يذكروا
الثلثه وليس الامر
بالثلاثه لانهم لم
يذكروا الا ثلثيا
فان قيل فافهم من كلامه
هو انهم لم يذكروا
الثلثه وليس الامر
بالثلاثه لانهم لم
يذكروا الا ثلثيا
فان قيل فافهم من كلامه
هو انهم لم يذكروا
الثلثه وليس الامر
بالثلاثه لانهم لم
يذكروا الا ثلثيا

اللازم بواسطة الانتهاء عن الاشياء الثلاثة المذكورة في اول

الصبر صوماً علم ان ركن الصوم يتم بالانتهاء عن الاشياء الثلاثة لان

الصوم لو توقف وجوده شرعاً على غيره هذه الاشياء لما كان هذا

الانهاء بنفسه صوما وعلى هذا اي على موجب هذا النص يعني قوله نعم

كُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَسْبِقَ بَيْنَكُمْ الْحَيَاطُ الْبَيْضُ مِنَ الْحَبْلِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ

ثُمَّ اَتُوا الصِّيَامَ اِلَى اللّٰهِ خُزِجَ الْحَكْمُ فِي مِثْلَةِ التَّنْبِيتِ وَهِيَ اَنْ صَوْمَ

رمضان يشترط فيه التبيت أى النية من الليل لا فعند

يشترط وعندنا لا يفترط بل يتأكد بينة قبل الزوال وهذا لأن البينة

هي القصد فان قصد الاستيثار بالمأثور به انما يلزم عند ترجيح الامر

الامر انما يتوجه بعد الجزء الاول من الصبح لقوله تعالى ثم انموا الصيا

الى الليل فقصدا لا يتان بالمأمر به لا يتوجرا لا بعد الجزء الاول

فَعَلِمَ أَنْ لَا يَجِبُ الثَّبِيَّةُ مِنَ اللَّيْلِ وَالْفَاءِ فِي قَوْلِهِ فَازْفَضُّهَا لَا يَتِيَانُ

البناء وجه التخرج ولقائل ان يقول قوله تعالى ثم اتموا الصيام الى

الليل امر بتمام الصوم بعد الشروع ولا خلاف في ان الامر بالتمام

انما يتوجه بعد الخيال الاول وقصد الاثنيان انما يلزم عند الام

بالشرع لا عند الأمر بالانقياد فلا يلزم منه تأخير النية

الذبح الاضحية الصدقة فرائض الحج النية الثمن اذ لا يصح الاضحية الاتهام فظاه

[illegible]

عن الامام علي عليه السلام

سورة المائدة

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم

هي القصد فان قصد الاتيان بالمأمور به انما يلزم عند توجع الامر

الامر انما يتوجه بعد الجزء الاول من الصبح لقوله تعالى ثم اتوا الصياح

الى اللبس فقصد الايتان بالماورد به لا يتوجرا لاي بعد الجزء الاول

فَعَلِمَ أَنَّهُ لَا يَجِبُ النِّبْتَةُ مِنَ اللَّيْلِ وَالْفَاءُ فِي قَوْلِهِ فَازْ قَسَمًا لَا بَيَانَ

لبياء وجه التخرج ولقائل ان يقول قوله تعالى اتموا الصيام الى

الليل امر بتمام الصوم بعد الشروع ولا خلاف ان الامر بالانعام

انما يتوجه بعد الخرج الاول وقصد الاثنيان انما يلزم عند الامر

بالشروع لا عند الامر بالانقضاء فلا يلزم منه تاخير النية

هذا هو
 الانتماء
 الصدوق
 فاما
 النية
 الشرع
 ان لا
 الاتمام
 فظاهرا
 هذا

والله اعلم بالصواب

عليه السلام

سورة المائدة

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم

من اليل واما دلالة النص في ما علم اي معنى علم انه علة للحكم المنصوص عليه في الحكم الذي ورد به النص لغة اي يعرف عليته من هو عارف بلغة العرب ونحوها لا اجتهاد ولا استنباط لا يحتاج في معرفة عليته الى التامل والاستنباط وهذا اخرا عن علة القياس فانه معنى يعرف بالاستنباط حتى لا يعرفه الفقيه بخلاف الدلالة فانه يعرفها الفقيه وغيره ومثاله قوله تعالى لا نقل لها آيات اي لا يوزنوه كلمة تخرجها فالعالم باوضاع اللغة يفهم باول السماء ان تحريم التافيف لدفع الاذي عنهما وحكم هذا النوع دلالة النص عموم الحكم المنصوص عليه لعموم علته ولهذا المعنى لاجل ان حكم النص هو التحريم مثله نص التافيف يعم عموم علته يعني في كل شيء يوجد لعله وهو الاذي مثله يوجد الحكم وهو التحريم قلنا يحرم ضرب الابوين وشتمهما واستحداهما اذا كانا ابوين من الابوين وجسمهما بسبب الدين لابن عليهما وقتلها ما قصا صابان قتل الابوازا لابن بوجود الاذي في جميع الصور واما في القتل فلتاذي بهما من جهة الابن ثم دلالة النص نزلة النص في ايجاب الحكم قطعاً وبقيناً حتى صرح

من اليل واما دلالة النص في ما علم اي معنى علم انه علة للحكم المنصوص عليه في الحكم الذي ورد به النص لغة اي يعرف عليته من هو عارف بلغة العرب ونحوها لا اجتهاد ولا استنباط لا يحتاج في معرفة عليته الى التامل والاستنباط وهذا اخرا عن علة القياس فانه معنى يعرف بالاستنباط حتى لا يعرفه الفقيه بخلاف الدلالة فانه يعرفها الفقيه وغيره ومثاله قوله تعالى لا نقل لها آيات اي لا يوزنوه كلمة تخرجها فالعالم باوضاع اللغة يفهم باول السماء ان تحريم التافيف لدفع الاذي عنهما وحكم هذا النوع دلالة النص عموم الحكم المنصوص عليه لعموم علته ولهذا المعنى لاجل ان حكم النص هو التحريم مثله نص التافيف يعم عموم علته يعني في كل شيء يوجد لعله وهو الاذي مثله يوجد الحكم وهو التحريم قلنا يحرم ضرب الابوين وشتمهما واستحداهما اذا كانا ابوين من الابوين وجسمهما بسبب الدين لابن عليهما وقتلها ما قصا صابان قتل الابوازا لابن بوجود الاذي في جميع الصور واما في القتل فلتاذي بهما من جهة الابن ثم دلالة النص نزلة النص في ايجاب الحكم قطعاً وبقيناً حتى صرح

من اليل واما دلالة النص في ما علم اي معنى علم انه علة للحكم المنصوص عليه في الحكم الذي ورد به النص لغة اي يعرف عليته من هو عارف بلغة العرب ونحوها لا اجتهاد ولا استنباط لا يحتاج في معرفة عليته الى التامل والاستنباط وهذا اخرا عن علة القياس فانه معنى يعرف بالاستنباط حتى لا يعرفه الفقيه بخلاف الدلالة فانه يعرفها الفقيه وغيره ومثاله قوله تعالى لا نقل لها آيات اي لا يوزنوه كلمة تخرجها فالعالم باوضاع اللغة يفهم باول السماء ان تحريم التافيف لدفع الاذي عنهما وحكم هذا النوع دلالة النص عموم الحكم المنصوص عليه لعموم علته ولهذا المعنى لاجل ان حكم النص هو التحريم مثله نص التافيف يعم عموم علته يعني في كل شيء يوجد لعله وهو الاذي مثله يوجد الحكم وهو التحريم قلنا يحرم ضرب الابوين وشتمهما واستحداهما اذا كانا ابوين من الابوين وجسمهما بسبب الدين لابن عليهما وقتلها ما قصا صابان قتل الابوازا لابن بوجود الاذي في جميع الصور واما في القتل فلتاذي بهما من جهة الابن ثم دلالة النص نزلة النص في ايجاب الحكم قطعاً وبقيناً حتى صرح

من اليل واما دلالة النص في ما علم اي معنى علم انه علة للحكم المنصوص عليه في الحكم الذي ورد به النص لغة اي يعرف عليته من هو عارف بلغة العرب ونحوها لا اجتهاد ولا استنباط لا يحتاج في معرفة عليته الى التامل والاستنباط وهذا اخرا عن علة القياس فانه معنى يعرف بالاستنباط حتى لا يعرفه الفقيه بخلاف الدلالة فانه يعرفها الفقيه وغيره ومثاله قوله تعالى لا نقل لها آيات اي لا يوزنوه كلمة تخرجها فالعالم باوضاع اللغة يفهم باول السماء ان تحريم التافيف لدفع الاذي عنهما وحكم هذا النوع دلالة النص عموم الحكم المنصوص عليه لعموم علته ولهذا المعنى لاجل ان حكم النص هو التحريم مثله نص التافيف يعم عموم علته يعني في كل شيء يوجد لعله وهو الاذي مثله يوجد الحكم وهو التحريم قلنا يحرم ضرب الابوين وشتمهما واستحداهما اذا كانا ابوين من الابوين وجسمهما بسبب الدين لابن عليهما وقتلها ما قصا صابان قتل الابوازا لابن بوجود الاذي في جميع الصور واما في القتل فلتاذي بهما من جهة الابن ثم دلالة النص نزلة النص في ايجاب الحكم قطعاً وبقيناً حتى صرح

عن وعن وعدها على البروة في المعش
قلنا البيان في جانب
البروة في

صوبها بفعلها و
وجوب الكفارة الرجل انما هو
بافاء وصير حتى لو واقع غير الصائمة نجس
الكفارة وعن الرابع ان البيوع هو خوف التلف لانها هي
البيوع كيف الصوم انما هي على كلفة البيوع نعم تنافي التلف لانها هي
التلف ولكن لا عبرة ببعض العلة فكيف بعض الشرط مع عدم العلة ١٢
غير مستقيم لان المذكور فيه اثبات العقوبات بدلالة النص والكفارة
عبدية وجبت جبراً لما فاء من العبدية كما ان ثبوتها معنى العبدية ١٢ في صريح
الجواب انفي معنى العبدية كما ان ثبوتها معنى العبدية ١٢ في صريح
عبدية وجبت جبراً لما فاء من العبدية كما ان ثبوتها معنى العبدية ١٢ في صريح
النص فطعية لا يلائم المقام ١٢

راجي لوجه

صلت
 اهلكت الرابع
 في الاقطار فوجد بعض
 الاباحه بخلاف متاعهم عليه الشهوة
 احبب عن الاول بان السبب هو افناء
 الصوم لا اكلاف متاعهم بالانفاد
 في عامه الاجب الكفارة لوجوب الانفاد
 ولو في ناسب هذا الافساد لا اكلاف
 وكذا اجب في الاكل طعامه طامدا اجب
 والطعام حتى لو اكل طعامه طامدا اجب
 لو اكل طعام غيره ناسب الاجب وعن الثاني
 ان الصوم هو الامسالك عن شهوة البطن
 فالغني فالوقاع انفق في
 من الثالث ان افناء

قوله اي حكم النصوص
بذلك ان الامام في كل
بدل عن الخلفاء اليه الشرع
هو النص
مكونه قطعا كذا كان
الاصحح العلية بغير علم
عليها ولا يعتبر ما هو بينا عليها
اعني ظاهر النص
اعني ظاهر النص
قوله اي حكم النصوص
بذلك ان الامام في كل
بدل عن الخلفاء اليه الشرع
هو النص
مكونه قطعا كذا كان
الاصحح العلية بغير علم
عليها ولا يعتبر ما هو بينا عليها
اعني ظاهر النص
اعني ظاهر النص

قوله اي حكم النصوص
بذلك ان الامام في كل
بدل عن الخلفاء اليه الشرع
هو النص
مكونه قطعا كذا كان
الاصحح العلية بغير علم
عليها ولا يعتبر ما هو بينا عليها
اعني ظاهر النص
اعني ظاهر النص

قيل يدار الحكم في حكم النص على تلك العلة اي علة معناه الحكم
وجودا وعدا فاعني يوجد حكم النص عند وجوده وينعدم عند عدمه
وان كان صورة النص يخالفه لكون المعنى قطعيا ولذا قال القاضي الامام
ابو زيد لو ان قوما بعدون التافيف كرامة لا يحرم عليهم تافيف
الا بون لا انتفاء معناه الاذي عن ان ظاهر النص يحرم التافيف على
العموم والاطلاق وكذلك قلنا في قوله تعالى يا ايها الذين امنوا
اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وذروا
ان المعنى في كون البيعة منهيا لا خلا بالبيع الى الجمعة وهذا المعنى
يفهم لغة يعرف بجمد السماء كل من يعرف كلام العرب ولو فرضنا
بيعا لا يمنع العاقلين عن السعي الى الجمعة باذكان المتبائعان في
السفينة تجر الى الجامع لا يكره البيعة لانه لا يحرم الانتفاء علة الحرمة
وهي الاخلا بالبيع الى الجمعة قوله وعلى هذا اي على ان الحكم يرد
مع المعنى وجودا او عدما قلنا اذا حلف لا يضرب امرأة فمذ شرها او
عضها او خنقها حث اذا كان بوجه الايلاء ولو وجد صورة الضرب
او مدها عند الملاعبة وزال الايلاء لا يحنث لان المعنى المؤثر
في ترك ضربها ترك ايلاءها فلا يحنث بضربها ولا يؤلمها وباعتبار
هذا المعنى يقال اذا حلف لا ياكل لحما فاكل السمك والجراد لا يحنث عندنا

قوله اي حكم النصوص
بذلك ان الامام في كل
بدل عن الخلفاء اليه الشرع
هو النص
مكونه قطعا كذا كان
الاصحح العلية بغير علم
عليها ولا يعتبر ما هو بينا عليها
اعني ظاهر النص
اعني ظاهر النص

قوله اي حكم النصوص
بذلك ان الامام في كل
بدل عن الخلفاء اليه الشرع
هو النص
مكونه قطعا كذا كان
الاصحح العلية بغير علم
عليها ولا يعتبر ما هو بينا عليها
اعني ظاهر النص
اعني ظاهر النص

قوله اي حكم النصوص
بذلك ان الامام في كل
بدل عن الخلفاء اليه الشرع
هو النص
مكونه قطعا كذا كان
الاصحح العلية بغير علم
عليها ولا يعتبر ما هو بينا عليها
اعني ظاهر النص
اعني ظاهر النص

[illegible][illegible][illegible]

قال
ان قول الزيادة
المنكوبة في المصدر
بعد ذن الناء و نال مع المصدر
مدح جبر و الدراج و لمان المصدر
التي لا تنفي مع التامك القوة و التركة
فقد صرح في الفوائد ان لا يملك الاولوية
اعتدادا لتأنيده فلا ينبغي ان لا يملك الاولوية
الحكم
فالتقدير ان القفص اصل و القفص
و كلام المصدر ان القفص
هذا كيف يكون هو اصل
فان كان يكون

سقطا عنه ليس الا شيئا باطلا
 تشريع في جميع اوضاعه اعتبارا
 والافعال على ثبوت معانيها في
 انت طالق وهو في اللغة لا اعتبارا
 كون المرءة موصوفة في الجمال فيثبت
 اطلاق هذا الكلام من جهة التكلم اقتضاء
 ليحيط هذا الكلام في الجمال فيثبت
 اقتضاء هذا المعنى فيكون الطلاق ثانيا
 واذا كان الطلاق ثانيا اقتضاء لا يشترط
 فغيره اثباتا لانه لا يعمى للثبوت
 ان قوله انت طالق يدل على الطلاق الثاني
 موصوفة المرءة لغة ويدل على الطلاق الثاني
 الذي هو موصوفة الرجل على التطبيق
 لانه غير متعدي في ذاته وانما التعدد
 في التطبيق حقيقة وباعتبار
 تعدد لا تعدد لازم

مس فلان ثبت الملك له
فان الميراث لم يصح تركه
بالملك ١٢

8.

پیچیدہ تعلیم

2

مفتی محمد شفیع

بسم الله الرحمن الرحيم

20

...

[illegible]

ما كولا فكان ذلك ثابتا بطريق الاقتضاء فيقبل بقوله الضرورة
والضرورة تزعم بالفرد المطلق أي لأن مقتضى ثبت بطريق
الضرورة قلنا إلى آخره ويشكل عليه مثل طلق فإنه يصح به نيته الثلاث
مع الطلاق فيه ثابت اقتضاء كما في أنت طالق وطلقتك أو أسلم
الفاعل والمبا والامر سواء في دلالتها على اسم المصد لغته خصوصا
المختص ومن لم يفصل بين المقتضى والمحدث ويمكن التخصيص عن هذا الاشكال
بان قوله طلق مبتا عنهما لانه مختص من طلب الفعل بالمصد أي فعل
فعل الطلاق وكذلك سائر الفا الامر ومختص من الكلام والمطول
سواء فكان المصد في الامر كما لم يفظ فيصم تميم المصد جنس
فيقع على الأدنى ويحتمل الكل لأنه يعم وقيل نظر لان كلاما تصادف
الفعل من اسم الفاعل والماضي مختص من الاخبار بالفعل بالمصد فقول
طلقت مختص من فعل التطبيق فلا مرجح ثم اعلم ان من فرق
بين المقتضى والمحدث ف يكون الاول شرعيا والثاني لغويا يريد عليه
ان كلاما من اسم الفاعل والماض والامر سواء في دلالتها على المصد
فكيف قالوا ان قوله طالق وطلقتك يدل على الطلاق شرعا وان
قوله طلق على الطلاق لغة حتى صح نيته الثلاث في هذا دون الاول

199

فيقع على الأدنى ويحمل الكل لأنه يعمه وفيه نظر لأن كلامه تصاريح
 الفعل من اسم الفاعل والماضى مختصر من الأخبار بالفعل بالمصدر فقول
 طلق مختصر من فعلت فعل التطبيق فلا مخرج ثم اعلم أن من فوق
 بين المقضي والحدوف يكون لا ولا شرعياً والثاني لغوياً يريد عليه
 أن كلام من اسم الفاعل والماضى والامر سواء في دلالتها على المصل
 فكيف قالوا قول طالق وطلقت يد على الطلاق شرعاً وإن
 قوله طلق على الطلاق لغة حتى صح نية الثالث وهذا هو الأول

2

لعل المراد من الكلام ما قال
صاحب المحدثات فاقبل اذا قال ان
يكر طعاما وهذا من باب العمى
من باب العموم بل لعل المراد
لو تصور الاكل بدون الطعام
ايضا وهو كالوقت والحال فانه
او راجعا الى خارج الدار او داخلها
للاعموم اللفظ ولكن لخصوص
في الاصح ان كان هذا اللفظ
طعام لا يطلق الحقيقة لانه
الطعام هذا الذي كان مع
في موضع

والأشياء "جعل" لأن لو قال لها قبل الدخول
 بقوله بعد الدخول لأن لو قال لها قبل الدخول
 ولو قال بعد الدخول يقع الطلاق أيضا
 بل جعل مستعاضا عن أعضاء
 إثباته بغيره في الأ
 ولا

قدما الضرورة لا يثبت بطريق الافتضاء والزام على الواحد
 وإنما على هذا الضرورة لعدم احتياج الأمر بالاعتدال على الواحد
 في ذات بائن ثبت اقتضاء كمال الطلاق في ذات بائن
 البينونة يثبت الثالث كما لا يخفى في اعتدالها في ذات بائن
 حقيقة على عدم الافتضاء لكن يثبت الثالث في ذات بائن
 في الشرط أو أحد من الجنين كما لا يخفى في ذات بائن
 في باب القذف وهو جائز

وقد يطلق على الحقيقة وهي القاطعة وهي القاطعة على
 لزوم في الحال على الحقيقة وهي القاطعة على
 ثلاثية المرداة على النكاح من جهة فلو كانت لفظاً بلفظ
 موضوعاً تكون المعنيين رفقاً عليهما كأن شترهما بينا لفظاً
 والاولى كان جنباً لها كأن في المرداة من رفقاً عليهما كأن شترهما بينا لفظاً
 واعلم ان المرداة من رفقاً عليهما كأن في المرداة من رفقاً عليهما كأن شترهما بينا لفظاً
 والمقيد فلفظاً من رفقاً عليهما كأن في المرداة من رفقاً عليهما كأن شترهما بينا لفظاً
 فينبغي ان يذكر ان فصل الخاص وان نقل الى كثرة مباحثها
 ولا اهتمام بها فينبغي ان يذكر ابعاد الخاص كالامر والنهي فيجب
 تأخير فصل المطلق ولقيد من فصل الخاص ذكر الامر والنهي فيجب
 والعام هو منسبته الى اياتها من فصل الخاص ذكر الامر والنهي فيجب
 عند الشافعي ثم بعد التفسيرات ذكر الامر والنهي فيجب
 الكتاب لا نحتاج الى من معطى مباحث اصول
 الاقسام لان معطى مباحث اصول
 الفقه متعلق بما لا اكثرت
 الشرع يتعلق بها

ولا تخصيص في الفرد المطلق لان تخصيص يعتمد العموم ولا عموم
 للمقتضى فان قيل هب انه ليس بعام فلا يصح تخصيص لكنه مطلق
 فجاز ان يقيد بطعام دون طعام قلت تعيين بعض انواع الطعام وبعض
 افراده تخصيص ليس من التقييد في شيء الا يرى انه اذا اراد الرجل
 قوم باعيانهم من قرش او تميم كان تخصيصا لا تقييدا وانما كان
 تقييدا اذا اراد الرجل بصفة العلم مثلا فان قيل فليراد الطعام
 الموصوف بصفة كذا قلنا هذا اثبات وصف رائد على المطلق وهو
 زيادة على قدر الحاجة فلا يثبت بطريق الاقتضاء كصفة التعمير

وفيه ايضا كلام قوله ولو قال لها بعد الدخول بها اعتدوا ونوؤى به

الطلاق وقع الطلاق افتضاء لان الاعتداء ادى لاقراء يقضيه

الطلاق سابقاً فيقدراً الطلاق موجود اضرة وهذا كان الواقع به

رجعنا لا نوصف المبدئية زائد على قدر الضرورة فلا تمت بطريق

الاقتضاء ولا يقع الا واحدا لما ذكرنا ويشكل بقوله انت بائن فانه

لونى البيضون الغليظة وهى التى بالثالث نصح مع ان العظم

وصف زائد على قدر الضرورة **الصلح** في الأمر قوله قال فرقة

حماية الحقوق

من غير ان يكون له فضل على احد من
هذا ازبدية ما في التصريح بالخاص والعام
افضل مما ذكره عن القائل على نفس صيغة
على طريق الاستغناء بالصفة وعلى طلب الفضل
بما في المقول وهو بالعبارة التي
في التصريح به لا يكون لفظ افضل
المصدر في التعريف بالانوار
ويمكن تخطيطه

8.

قوله لنبيه اريد الفاعل
المخاطب بقوله افعلى فانه
صيغة امر المخاطب فتنزل عليه
القائم لنفسه على ما في قوله
فلا يلزم من جعله فاعلا
من جعله مفعولا بل هو
مفعول عليه اي امره على ما
في قوله لا يفتقر الى
مفعول له بل هو مفعول
للماء المطلق ماء ليس
مع قيد فيصير افعلى الماء
كقول الفقهاء لا يفتقر الى
مفعول مطلق من الرضى
اي عن سواي والاهانه
اي افعلى من امر المخاطب
المتشبه بالمرء

قوله المقاتل غيره ^{للم} فعل والمراد به ^{هـ} فعل صيغة طلب الفعل وصيغة

طلب الفعل مشهورة معروفة وفي الشرع تصريف الزام الفعل على

الغير فان قيل يدخل فيه اوجبت عليك ان تفعل كذا او طيبت منك

فعل كل الانه الزام الفعل مع انه ليس باسم فقلت المروية الزام الفعل بقوله

أفعل لان المعنى اللغوي مراعى فى معنى الشرع مع وصف رائد عليه

شرعا وفيه اشكال لان لآلة التعرف على هذا القيد خفية لانه

کثیرا ما یوجد الکلامان کلّهما مختص بوصف لا یشترکان فیہ

وفي قوله الزام الفعل على الغير اخراجه عن قول من ليس بفترض الطاعة

بمغل فعل لأنه لا يتحقق به الالتزام والحد الصحيح هو اللفظ الدال على

طلب الفعل بطريق الاشتغال قوله وذكر بعض الأئمة أن المراد

يختص هذا الصيغة واستعماله يكون معناه ان حقيقة الامر تحقق

هَذَا الصِّغَرُ فَإِنَّ لِلَّهِ تَعَالَى مُتَكَلِّمًا فِي الْأَزَلِ عِنْدَهُ وَكَلَامُهُ مَرُوحِيٌّ وَهُوَ أَجْمَلُ

وَأَسْمَىٰ وَاسْمُهُ الْفَيْصِلَةُ فِي ٨ رُكُوعٍ وَأَسْمَىٰ الْفَيْصِلَةُ فِي ٨ رُكُوعٍ

[illegible]

الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله والحمد لله رب العالمين

وَاللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ ۚ وَمَا يُدْرِيكَ أَتَمَّ اللَّهُ الْأَشْيَاءَ إِذَا قُلْتَ هَٰذَا أَمْ لَمْ يَكُنْ لَكَ بِلِقَاءِ رَبِّكَ إِحْسَابٌ ۚ

فوقه
عنه
لحمه
نحوه
قده
وهو
وهو
وهو

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

وَقَدْ قَالَ عَمْرُو بْنُ لُؤْلُؤٍ وَفِي شِعْرِهِ

[illegible]

[Handwritten signature]

أجل استنساخه من القرآن فيجوز له ذلك

فإنها لا تكون إلا من أجل المصلحة العامة

المعنى والثبوت في القيد
الثبوت في القيد فلا حاجة
ف هو القيد فان

قوله صبغة صبغة اي نفس واما تسمى قلنا لانجيد

ليدفعوا الاضاقه فله تقاضا

عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ

الزوم القول من الفعل والقول

مؤلفه القيد (مؤلفه القيد)

وَقَدْ نَفَسْنَا عَلَى نَفْسِهِ

قوله قلنا

وہو اللہ کے لئے

[illegible]

من الامم الفاضلة المصطفوية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والله اعلم
بما
في
الكتاب
والفكر

من المذنبين

وذلك ان

مضى في طريقه إلى الأمام

۱۰۳

والله اعلم
بما يقولون

واستحقاق وجود هذه الصيغة في الازل لكونها حادثا لتركيبها من الحروف
 والاصوات والازل ينافي في الحدوث قوله فيجمل ذلك اي قوله بعض الامم
 على ان المراد بالامرئ الوجوب ^{بمعنى} يختص بهذه الصيغة في حق هذا الشرع عاقل
 يكون فعل الرسول عليه السلام بمنزلة قوله افعلوا ولا يلزم من اعتقاد الوجوب والتابعة
 في افعاله عليه السلام انما تجب المواظبة واستقاء دليل الاختصاص بعين الوجوب
 في التكليف التي وجبت بالشرع فقط غير التي وجبت بالعقل كالايان بالله
 وصفاته لا يظهر لنا الا بصيغة الامر وان كان الايجاب من الله تعالى في الازل
 لا يتوقف على صيغة الامر ومعنى الاختصاص يظهر في ان فعل الرسول
 لا يكون موجبا عندنا خلافا لبعض اصحاب الشافعي ومالك لما روى
 ابن النسيم قال صلوا كما رايتوني اعله وهذا نصريح بالتابعة في فعله
 ولنا انه خلع نعليه في الصلوة فخلع الناس فقال لهم منكرا عليهم ما لكم
 خلعت ما لكم فقالوا رايناك خلعت فقال لهم اتاني جبريل عليه السلام انفا
 واخبرني اني نعليك اذني فلو كان التابعي في فعله عليه السلام واجبا
 لما انكر عليهم وقوله لولا اشتق على امتهم بالسؤال نفى المشقة وهي
 بالوجوب ولزوم الالتزام للحقوق العقاب بترك الامر فلو كان الفعل
 موجبا لما انتفى المشقة بانتفاء الامر وان عليه السلام كان يستاك واما قوله عم
 صلوا كما رايتوني اعله فالتابعة فيه بلغة الامر لا بفعل قوله والتابعة في فعله انما تجب

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

ولا تخفوا فيه يا أيها الذين آمنوا فمما رزقناكم

والظلمة تنزيب
من غير تنزيب
مثلا للامس للطلق
قوله ولما قل ان يقول وعلى
هذا الوجه ارجو ويمكن ان يضاف
للظلمة معنيين عليهما بانها العينية
في تنقيصها احداهما بانها الظلمة
والخالي يتنقص بالظلمة لانها
تدخل بالكدارة والتقصم والظلمة
يكون فنية الاول وهو كونه
لوسكان بالمعنى الاول معقولا
م

جواب اللهي واجراء الكلام على خلاف السنة تقسيف مع ان فيه
 حذفا وتقدير او هو خلافا لاصل ولترسله في عبيدة لكنه
 معطوف على الاول بحرف الفاء وهي للترتيب فكان الظلم مرتبا على
 الاول مسببا عنه وكفى ذلك دليلا على لزوم الانتهاء عن الاول

لا فضائفة المعصية والظلم والصيحة من المذهب ان موجبة الوجوب
 اذا قام الدليل على خلافه فيصرف صيغة الى غير الوجوب كما في
 موضع الندب والاباحة والتبوين والتهديد فانها قرنت بقرينة

عدم اللزوم والوجوب الى معنى غيره لان ترك الامر معصية كان
 الايمان طاعة قال الحاشي اطاعت لامريك بصرف حيلة امرهم

احبهم بهذا في طاعة عوكة فطاعوهم وازفصوكة فاعط
 من عصا له والعصيان فيما يرجع الى حق الشرع سبب للعقاب
 قال الله تعالى من يعص الله ورسوله ويتعبد حدوده يدخله نارا خالدا

فيها وتحقيق ان لزوم الايمان انما يكون بقدا ولاية الامر على المخاطب
 ولهذا اذا وجهت صيغة الامر الى من لا يلزمه طاعتك اصلا

في جميع الاوقات من الظرف لا
 الوجوه لزم جهة الولاية
 لا يندوبيا بل سببا
 على ان كان الايمان
 لا يندوبيا بل سببا
 لا يندوبيا بل سببا

ان مقتضى العطف في الثاني على التاميس افادة والا فادة وان مقتضى العطف في الاول على التاميس افادة والا فادة وان مقتضى العطف في الثاني على التاميس افادة والا فادة وان مقتضى العطف في الاول على التاميس افادة والا فادة

ونفائل من قبل ان
الايجاب من العلم لا
ينبغي ان يكون حالة
الوجود وحالة العلم
على التقدير الاول
يلزم ايجاد الوجود
وهو محال
التقدير الثاني
الوجود لا يلزم
من قبل الوجود
وحيث ان الوجود
لا يكون حالة العلم
ولا حالة الوجود
فلا يلزم من قبل
الوجود ايجاد العلم
ولا من قبل العلم
ايجاد الوجود

يكون ذلك موجبا لا يتم وان وجهتها الى من يلزم طاعتك
من العبيد لزم الايمان لا محالة حتى لو ترك اختيارا يستحق العقاب
عرفوا شرعا فاعلم هذا عرفنا ان لزوم الايمان بقدر ولاية الامر واد
ثبت هذا فنقول ان الله تعالى بالكامل في كل جزء من اجزاء
العالم وله تصرف كلفه شاء واد فاذ ثبت لك الملك القاطن
في العبد كان ترك الامر سببا للعقاب فاطنك في ترك امر من
اوجده من العدم وادير عليك شايب لعم وخلاصة الدليل
ان ترك الامر معصية عادية وعقلا اما العادة فكما جاهد واستعمل
كلامهم منها قوله الحماسي متى ترك الامر معصية والعصيان
سبب للعقاب فكان الامر موجبا للمعصية والعقاب على تقدر
ترك الامر ولا تعني بالوجوب سكو هذا واما العقل فما اشار اليه بقوله
وتحقيقه لعم وهذا شرح لليتئين والحماسي سيم الشاعر المذكور
الحماسي سيمدوا بغيرهم ولا مريك بلام الجارة وفي بعض النسخ بلام
التعريف على هو الضاربك والضاربوك الصرم القطم ادرك
افاض شايب جمع الشبوب وهو اول المطر في اول النعم واشهر
ومقدمها فصل الامر بالفعل لا يقتضيه التكرار وهذا قلنا لو قال
طلق امراتي فطلقها الوكيل ثم تزوجها الوكيل ليس للوكيل ان

الايجاب من العلم لا
ينبغي ان يكون حالة
الوجود وحالة العلم
على التقدير الاول
يلزم ايجاد الوجود
وهو محال
التقدير الثاني
الوجود لا يلزم
من قبل الوجود
وحيث ان الوجود
لا يكون حالة العلم
ولا حالة الوجود
فلا يلزم من قبل
الوجود ايجاد العلم
ولا من قبل العلم
ايجاد الوجود
فان كان العلم
لا يكون حالة الوجود
ولا حالة العلم
فلا يلزم من قبل
الوجود ايجاد العلم
ولا من قبل العلم
ايجاد الوجود
فان كان الوجود
لا يكون حالة العلم
ولا حالة الوجود
فلا يلزم من قبل
العلم ايجاد الوجود
ولا من قبل العلم
ايجاد الوجود

فصل الامر بالفعل
لا يقتضيه التكرار
وهذا قلنا لو قال
طلق امراتي فطلقها
الوكيل ثم تزوجها
الوكيل ليس للوكيل ان

[illegible][illegible]

والجانبين يطلق عليه بطريق التعليل والكناية كاللغة
التي يطلق على القطر والجوهر بخلاف اسم
التي يطلق على الفرد فرد يطلق على الكندي
كالرجل والفرس وعلى هذا يكون كل
جنب اسم جنس بدو العكس فكان
فيها عموم وخصوص مطلقا
أشار الشاعر بذلك إلى قول المصنف
بالفعل لا يفتي التكرار وعلى
البعض بأنهم

9.

[illegible]

فَعَلَا ثُمَّ رَعِدَ فَرَاغَهُ يَعُودُ إِلَيْهِ وَجَمْعُ قَوْلِهِمُ الْفَقْدُ الْأَمْرُ مُخْتَصَرٌ

من طلب الفعل بمصدر ذلك الامر فان اضرب مختصر من قولك

اطلب منك الضرب أو افعل فعل الضرب كما ان ضرب مختصر

من قوله **فَعَلَ** فعل المضارع زمان الماضي والمختصر من الكلام

والمطول سواء فالصديق الذي دل عليه الأمر عام لجنس الفعل شامل

لجميع افراده توجد حروف الاستغراق فيه وهو اللام فوجب القول

عموم عند ما كانه كما في سائر الفاظ العموم وجم قول العامة ان

المصدر الذي دل عليه الفعل فرد نكرة ولا دلالة للفعل على تعريف

المصدر والفرد لا يحتمل العدد لما بينهما من التنافي إذ الفرد مالم يجمع فيه

ترکیب العدد مافیہ ترکیب فتننا فما ز فتنبت انہ لا دلالت لہذا

من الافعال
اللفظ على عدد من الافعال كالضرب لا يد على الضربتين ولا يجمل

بل له دلالة على مطلق الضرب وهو جنس والجنس يقع على الإفراد

وهو الفرد ويحتمل كل الجنس فإذا نوى ذلك يثبت فلهذا النوع

جميع مياه العالم والطلاقات الثلج في مشقة الحلف بشرب الماء في الامر

بإطلاق يصح لأن التلث كل جنس الطلاق ولو نوى ثنتين لا يصح

فمنهم من لم يزلوا يفترون على الله ورسوله حتى يفتنهم الله في دينهم

[illegible]

عليه السلام عليه السلام عليه السلام عليه السلام

[illegible]

تفصيل في

(Arabic script)

مسكونه من العنكبوت في افاقة

والضرب على ١٢ قال الفريابي قوله في الاستبانة قوله

المصنف مؤلفه
المنهج في ١٢
في الشكوة في حبيب الفعل في

الفتوح
افعل فاعل ضمة
الاصول الناصب
الضرب والي
يا شديدا

فما كان من ذلك الا انهم اجمعوا على ان لا يفتوا في ذلك

[illegible]

باعتبار وقوعه لا باعتبار وقوعه

والله اعلم بالصواب

فان قيل الا لا يفتقر الى الاصل

فعل وفعل

الفرد والجماعة

الملكوت في
علاقة خفية
معنا كورنا
معنا

مجلسی ذمہ داران

السلامة والرفاهية

فان قيل ان

علي بعض العلماء (الصفحة ١٢٠) في قوله تعالى: "وَمَا يَكْفُرُ بِهِ إِلَّا الْأَبْرَارُ الْمَكِينُونَ" (الأنعام: ١٢٠) على أن الكفر به هو الكفر بالله تعالى، وهو كفر الأبرار المكيين.

وَأَمَّا الْفُلُ فَأَنزَلْنَاهُ ذِكْرًا لِّعِبَادِنَا
فِي الْبَحْرِ وَنُفِثْنَا فِي أَسْفَلَ الْوَادِعِ
وَنُفِثْنَا فِي أَسْفَلَ الْوَادِعِ

[illegible]

ان يكون تقدير التعميم فان قيل لم يمتثل اللفظ بوجه
 ما قال صاحب التعميم بالعداء مثل طلق فقلنا لا نسلم انه
 العدد لما صح تفسيره بالعداء قال في الجواب قلنا لا نسلم انه
 انتم ومنهم ان تفسيره بالعداء لم يمتثل اللفظ بوجه
 تفسيره بالعداء لم يمتثل اللفظ بوجه
 ما قال صاحب التعميم بالعداء مثل طلق فقلنا لا نسلم انه
 العدد لما صح تفسيره بالعداء قال في الجواب قلنا لا نسلم انه
 انتم ومنهم ان تفسيره بالعداء لم يمتثل اللفظ بوجه
 تفسيره بالعداء لم يمتثل اللفظ بوجه

[illegible][illegible]

بنتاول جنس واجب عليه ومثاله ما يقال ان الواجب في وقت
لظهر الظهر فيتوجه الامر لاداء ذلك الواجب ثم اذا تكرر الوقت
يتكرر الواجب فيتناول الامر ذلك الواجب الاخر ضرورة تناوله كل
الجنس الواجب عليه صوماً او صلوة فكان تكرار العباد المتكررة بهذا
الطريق الا بطريق الامر يقتضيه التكرار جواب سوال يرد على المذهب الصحيح
هو ان الامر بالصلاة والخمس والصيام والزكاة موجبة لها على
سبيل التكرار ولهذا تكرر وجوب العباد او تكرر الجواب بناء على
مقدمة هي ان التكرار عند من شأننا ان نفس الواجب يفارق عن
وجوب الاداء فنفس الواجب يثبت بالسبب وجوب الاداء بالخطا
الى الامر المتوجه بعد تحقق السبب وهذا كوجوب الثمن على المشتري
يثبت بنفس البيع واما ادائه فانهما يجب عند مطابقة البائع فتكون
العبادة تجب باسبابها وهي الاوقات في الصلوة وشهر رمضان
في الصوم والنسب في الزكاة ثم يتوجه الامر بطلب الاداء وجب في
الذمة بالسبب السابق بطريق الامر يتناول جميع الواجبات
المتعلقة باسبابها لما ذكرناه يتناول الاداء في حتمها وكل الجنس احتمالاً

فصل في المأثورة نوعان مطلق عن الوقت ومقيد به وحكم المطلق
 ان يكون الاداء واجبا على التراخي بشرط ان لا يفوت في العمر المطلق
 عن الوقت مالم يعين الشرع لادائه وقتا والمقيد بخلافه واختلف
 في المطلق فالأكثر على انه يجب على التراخي في حازه في اي
 وقت يأتي به بشرط الا يفوت في العمر وذلك بان يؤخره مالم يغلب على
 ظنه فواته وان لم يتعجل به وقال بعضهم انه واجب على الفور يعني
 يجب الفعل بعد توجه الامر في اول اوقات الامكان لان الامر يقتضيه
 وجوب الفعل في اول اوقات الامكان بدليل انه لو اتى به فيه سقط
 الفرض بالاتفاق واخيرة عنه ترك الواجب في وقت وجوبه الواجب
 بسم تركه وجه قول المختار ان صبغة الامر با وضعت الا لطلب الفعل
 مطلقا وافادة الفور زيادة على موضوع الصبغة فلا يثبت ذلك
 باطلاق الامر قوله وعلى هذا قال في الجامع الكبير لوندرازي عتكف
 شهر ابعتكف اي شهر شاء ولوندرازي يصوم شهر يصوم اي شهر
 شاء في الزكاة وصدقة الفطر والعشر المذهب العلوم انه لا يصير
 بالتأخير مفرا فانه لو هلك النصاب يسقط الواجب على ان حكم
 الامر المطلق الوجوب على التراخي قال محمد بن الحارث الكبير لوندرازي عتكف
 شهر ابعتكف اي شهر شاء لان النذر مطلق عن الوقت فلا يجب

فصل في المأثورة نوعان مطلق عن الوقت ومقيد به وحكم المطلق
 ان يكون الاداء واجبا على التراخي بشرط ان لا يفوت في العمر المطلق
 عن الوقت مالم يعين الشرع لادائه وقتا والمقيد بخلافه واختلف
 في المطلق فالأكثر على انه يجب على التراخي في حازه في اي
 وقت يأتي به بشرط الا يفوت في العمر وذلك بان يؤخره مالم يغلب على
 ظنه فواته وان لم يتعجل به وقال بعضهم انه واجب على الفور يعني
 يجب الفعل بعد توجه الامر في اول اوقات الامكان لان الامر يقتضيه
 وجوب الفعل في اول اوقات الامكان بدليل انه لو اتى به فيه سقط
 الفرض بالاتفاق واخيرة عنه ترك الواجب في وقت وجوبه الواجب
 بسم تركه وجه قول المختار ان صبغة الامر با وضعت الا لطلب الفعل
 مطلقا وافادة الفور زيادة على موضوع الصبغة فلا يثبت ذلك
 باطلاق الامر قوله وعلى هذا قال في الجامع الكبير لوندرازي عتكف
 شهر ابعتكف اي شهر شاء ولوندرازي يصوم شهر يصوم اي شهر
 شاء في الزكاة وصدقة الفطر والعشر المذهب العلوم انه لا يصير
 بالتأخير مفرا فانه لو هلك النصاب يسقط الواجب على ان حكم
 الامر المطلق الوجوب على التراخي قال محمد بن الحارث الكبير لوندرازي عتكف
 شهر ابعتكف اي شهر شاء لان النذر مطلق عن الوقت فلا يجب

فصل في المأثورة نوعان مطلق عن الوقت ومقيد به وحكم المطلق
 ان يكون الاداء واجبا على التراخي بشرط ان لا يفوت في العمر المطلق
 عن الوقت مالم يعين الشرع لادائه وقتا والمقيد بخلافه واختلف
 في المطلق فالأكثر على انه يجب على التراخي في حازه في اي
 وقت يأتي به بشرط الا يفوت في العمر وذلك بان يؤخره مالم يغلب على
 ظنه فواته وان لم يتعجل به وقال بعضهم انه واجب على الفور يعني
 يجب الفعل بعد توجه الامر في اول اوقات الامكان لان الامر يقتضيه
 وجوب الفعل في اول اوقات الامكان بدليل انه لو اتى به فيه سقط
 الفرض بالاتفاق واخيرة عنه ترك الواجب في وقت وجوبه الواجب
 بسم تركه وجه قول المختار ان صبغة الامر با وضعت الا لطلب الفعل
 مطلقا وافادة الفور زيادة على موضوع الصبغة فلا يثبت ذلك
 باطلاق الامر قوله وعلى هذا قال في الجامع الكبير لوندرازي عتكف
 شهر ابعتكف اي شهر شاء ولوندرازي يصوم شهر يصوم اي شهر
 شاء في الزكاة وصدقة الفطر والعشر المذهب العلوم انه لا يصير
 بالتأخير مفرا فانه لو هلك النصاب يسقط الواجب على ان حكم
 الامر المطلق الوجوب على التراخي قال محمد بن الحارث الكبير لوندرازي عتكف
 شهر ابعتكف اي شهر شاء لان النذر مطلق عن الوقت فلا يجب

فصل في المأثورة نوعان مطلق عن الوقت ومقيد به وحكم المطلق
 ان يكون الاداء واجبا على التراخي بشرط ان لا يفوت في العمر المطلق
 عن الوقت مالم يعين الشرع لادائه وقتا والمقيد بخلافه واختلف
 في المطلق فالأكثر على انه يجب على التراخي في حازه في اي
 وقت يأتي به بشرط الا يفوت في العمر وذلك بان يؤخره مالم يغلب على
 ظنه فواته وان لم يتعجل به وقال بعضهم انه واجب على الفور يعني
 يجب الفعل بعد توجه الامر في اول اوقات الامكان لان الامر يقتضيه
 وجوب الفعل في اول اوقات الامكان بدليل انه لو اتى به فيه سقط
 الفرض بالاتفاق واخيرة عنه ترك الواجب في وقت وجوبه الواجب
 بسم تركه وجه قول المختار ان صبغة الامر با وضعت الا لطلب الفعل
 مطلقا وافادة الفور زيادة على موضوع الصبغة فلا يثبت ذلك
 باطلاق الامر قوله وعلى هذا قال في الجامع الكبير لوندرازي عتكف
 شهر ابعتكف اي شهر شاء ولوندرازي يصوم شهر يصوم اي شهر
 شاء في الزكاة وصدقة الفطر والعشر المذهب العلوم انه لا يصير
 بالتأخير مفرا فانه لو هلك النصاب يسقط الواجب على ان حكم
 الامر المطلق الوجوب على التراخي قال محمد بن الحارث الكبير لوندرازي عتكف
 شهر ابعتكف اي شهر شاء لان النذر مطلق عن الوقت فلا يجب

[illegible][illegible]

2

۱۰
اے علیؑ ازما و جب مقید
و ما و جب کا
الذ

مجلس القضاء
الاستئنافي
العدد ١٢٨٨

بیت الاداءہ و خزانہ

مطلوب الوقت الذي
جاءه ملاه
بجوداد

والتواضع في العبادات

ان يفرقوا بين النافق والمؤمنين

في الزاوية

فوق الاوقاف

القامات وازن

اعتباراً لك

سید و جی و او
شیطان فکر فی الضم
و فی

كانت الواقعة في نفس

في صفته الصادرة
لما مورده
الصلوات

ووه لك لونا
للمو

صلوات
الشخص
تأيا
موقف

يؤد في الوقت حق انتهى الى اخره تعز ذلك الجزء للاداء لانه لا يسعه

التاخير عن ذلك لا يفيده لا مطلقا عنه فلهذا كان قوله محذورا

اداء العصر الخ لتأييد وصف الاطلاق بدور ان الحكم معه وجودا

وَعَدًا مَّا قَوْلُهُ ^{قَالَ الطَّبْرَقَانِي} وَأَمَّا الْمَوْتُ فَنُوعَانِ ^{أَيْ الْمَوْتُ الْمَوْتُ الْمَوْتُ} نُوعٌ يَكُونُ الْوَقْتُ ظَرْفًا

للفعل كالوقت للصلاة حتى لا يشترط استيفاء الوقت بالفعل كالصلاة في الوقت

على طرفية انه لا يسيطر استيعا كل الوقت بالصلو ونفسير طرفية الوهنا ان يكون الوهم

عن ابي بصير عن اداء الفعل ومن حله هذا النوع ان يوجب

میرہ لایاے وجوب فعل احر فیہ من جلسہ کے لوگ اس سے

لما دنا رعد في وقت الظهر رعدا من غير أن يسمع صوت الدبيل

فانه لا ينفصل عنه الا في وقت الظلم بعد

الظاهر من فانقات هذا الحكم مستغن عن الحكم الاول لان

وَجِبَ الشَّيْءُ بِسُتْلَزِمٍ مَحْتَمَلٍ قُلْتُ جَازَانِ عَزَّ وَجَلَّ الْوَاجِبُ وَاجِبًا لَمْ

فلا تخجل من الحق ولا تجادل في الباطل

[illegible]

أراد منكم ذلك الوجوه الباردة (الكل لا يحال له) الأول ١٢ من الانسليم كون هذا منكم إلى ذكر من
أراد منكم ذلك الوجوه الباردة (الكل لا يحال له) الأول ١٢ من الانسليم كون هذا منكم إلى ذكر من

[illegible]

فمنهم من قالوا: نعم، ومنهم من قالوا: لا، ومنهم من قالوا: لا أعلم.

لا يفتقد

[illegible]

من المصنفين في هذا الفن

[illegible]

في قولنا قد بالصحیح المقیم احراز اعراض المسافر والمريض على قول المحققين
 فان عندنا اذ نوى المريض والمسافر في رمضان عز وجبا خريقه عانوه
 لانه لما ثبت لهما الترخيص لمصلحة بدن وهو الفطر فلا يشترط
 لمصلحة دينه وهي قضاء ما عليه من الدين او في فاقيل الصحيح عندنا
 في المريض ان يقع كسوة عن الفرض بكل حال وبصره الشيخان في
 اصولهما لان الرخصة متعلقة بتحقيقه الحرج ويظهر بنفس الصوم
 شرط الرخصة واما المسافر فيستوجب الرخصة بحج مقدا لقيام
 سببه وهو السفر فلا يظهر بالصوم فوان شرط الرخصة في الفاتحة
 لقيد الصحيح قلنا والحسن والكرخي ان الجواب في المريض والمسافر سواء
 على قول المحققين وبهذا الرواية اخذ شيخ الاسلام خاھر زاده
 وهو اختيار شيخ الاسلام حنا الهداية والقاضى الامام في الدين والامام
 ظهير الدين الوالحي والقاضى الامام ظهير الدين البخاري والشيخ
 الكبير في الفضل الكرماني وما ذكر الشيخان في اصولهما من اختيارها
 وجاز ان يكون من هب المصم لمذهب اكثر المشايخ وهو الظاهر قوله واذا
 اندفع المراجع وهو غير هذا الصوم بان لا يجوز في الوقت سقط اشتراط
 التعيين فان ذلك لقطع المراجع في الوقت بان ينوى صوم رمضان حتى
 لو اطلق في النية بان ينوى الصوم او اخطأ في الوصف بان نوى صوم

واما قد بالصحیح المقیم احراز اعراض المسافر والمريض على قول المحققين
 فان عندنا اذ نوى المريض والمسافر في رمضان عز وجبا خريقه عانوه
 لانه لما ثبت لهما الترخيص لمصلحة بدن وهو الفطر فلا يشترط
 لمصلحة دينه وهي قضاء ما عليه من الدين او في فاقيل الصحيح عندنا
 في المريض ان يقع كسوة عن الفرض بكل حال وبصره الشيخان في
 اصولهما لان الرخصة متعلقة بتحقيقه الحرج ويظهر بنفس الصوم
 شرط الرخصة واما المسافر فيستوجب الرخصة بحج مقدا لقيام
 سببه وهو السفر فلا يظهر بالصوم فوان شرط الرخصة في الفاتحة
 لقيد الصحيح قلنا والحسن والكرخي ان الجواب في المريض والمسافر سواء
 على قول المحققين وبهذا الرواية اخذ شيخ الاسلام خاھر زاده
 وهو اختيار شيخ الاسلام حنا الهداية والقاضى الامام في الدين والامام
 ظهير الدين الوالحي والقاضى الامام ظهير الدين البخاري والشيخ
 الكبير في الفضل الكرماني وما ذكر الشيخان في اصولهما من اختيارها
 وجاز ان يكون من هب المصم لمذهب اكثر المشايخ وهو الظاهر قوله واذا
 اندفع المراجع وهو غير هذا الصوم بان لا يجوز في الوقت سقط اشتراط
 التعيين فان ذلك لقطع المراجع في الوقت بان ينوى صوم رمضان حتى
 لو اطلق في النية بان ينوى الصوم او اخطأ في الوصف بان نوى صوم

في قولنا قد بالصحیح المقیم احراز اعراض المسافر والمريض على قول المحققين
 فان عندنا اذ نوى المريض والمسافر في رمضان عز وجبا خريقه عانوه
 لانه لما ثبت لهما الترخيص لمصلحة بدن وهو الفطر فلا يشترط
 لمصلحة دينه وهي قضاء ما عليه من الدين او في فاقيل الصحيح عندنا
 في المريض ان يقع كسوة عن الفرض بكل حال وبصره الشيخان في
 اصولهما لان الرخصة متعلقة بتحقيقه الحرج ويظهر بنفس الصوم
 شرط الرخصة واما المسافر فيستوجب الرخصة بحج مقدا لقيام
 سببه وهو السفر فلا يظهر بالصوم فوان شرط الرخصة في الفاتحة
 لقيد الصحيح قلنا والحسن والكرخي ان الجواب في المريض والمسافر سواء
 على قول المحققين وبهذا الرواية اخذ شيخ الاسلام خاھر زاده
 وهو اختيار شيخ الاسلام حنا الهداية والقاضى الامام في الدين والامام
 ظهير الدين الوالحي والقاضى الامام ظهير الدين البخاري والشيخ
 الكبير في الفضل الكرماني وما ذكر الشيخان في اصولهما من اختيارها
 وجاز ان يكون من هب المصم لمذهب اكثر المشايخ وهو الظاهر قوله واذا
 اندفع المراجع وهو غير هذا الصوم بان لا يجوز في الوقت سقط اشتراط
 التعيين فان ذلك لقطع المراجع في الوقت بان ينوى صوم رمضان حتى
 لو اطلق في النية بان ينوى الصوم او اخطأ في الوصف بان نوى صوم

في قولنا قد بالصحیح المقیم احراز اعراض المسافر والمريض على قول المحققين
 فان عندنا اذ نوى المريض والمسافر في رمضان عز وجبا خريقه عانوه
 لانه لما ثبت لهما الترخيص لمصلحة بدن وهو الفطر فلا يشترط
 لمصلحة دينه وهي قضاء ما عليه من الدين او في فاقيل الصحيح عندنا
 في المريض ان يقع كسوة عن الفرض بكل حال وبصره الشيخان في
 اصولهما لان الرخصة متعلقة بتحقيقه الحرج ويظهر بنفس الصوم
 شرط الرخصة واما المسافر فيستوجب الرخصة بحج مقدا لقيام
 سببه وهو السفر فلا يظهر بالصوم فوان شرط الرخصة في الفاتحة
 لقيد الصحيح قلنا والحسن والكرخي ان الجواب في المريض والمسافر سواء
 على قول المحققين وبهذا الرواية اخذ شيخ الاسلام خاھر زاده
 وهو اختيار شيخ الاسلام حنا الهداية والقاضى الامام في الدين والامام
 ظهير الدين الوالحي والقاضى الامام ظهير الدين البخاري والشيخ
 الكبير في الفضل الكرماني وما ذكر الشيخان في اصولهما من اختيارها
 وجاز ان يكون من هب المصم لمذهب اكثر المشايخ وهو الظاهر قوله واذا
 اندفع المراجع وهو غير هذا الصوم بان لا يجوز في الوقت سقط اشتراط
 التعيين فان ذلك لقطع المراجع في الوقت بان ينوى صوم رمضان حتى
 لو اطلق في النية بان ينوى الصوم او اخطأ في الوصف بان نوى صوم

قوله لا على الخليفة السلام لا فثبت

قولنا في قوله تعالى
 صيامة لهم في هذه
 الآية على تقدير عدم
 جوب الخ على تقدير عدم
 الدليل حاصل قوله عليه
 لا صيام لمن لم يضيء
 ومن اغتبط في هذه
 للصوم قيد النبي والصوم
 مذموب الصوم في هذه
 على المطلوب وحاصل الجواب
 ان الصيام على المطلوب
 انما يكون باطلا

له وقتا كقضاء الخ ١٢
 ان الشرع اذا
 معه في كل
 اوله وبن
 من الصوم زيادة
 الرضا او على سفر
 او ركب سفر فعدة
 عليه صيام عدة
 أيام فطه و العدة
 امر ان يصوم اياما
 معدودة انما اياما
 ملكا انما
 يام آخر سنة
 مرض وسفر
 حاصل على
 على الاثني عشر
 صوم القضاء مطلقا
 عن يوم الجمعة مثلا
 فان عنتت بتغير المكفوف
 بان لا يصوم فيها
 القضاء يذوم بطلان
 الاطلاق التمس ولا
 ولا

[illegible]

شيء على نفسه ولا قربت ان يجعل قوله ثم للعبادة كالتفريع على الاول
وتفريعه او التحقق ان لا يتعين الوقت بتعيين العبد فاعلم بعد ذلك
ان العبد ان يوجب شيئا على نفسه واذا تعلق فيما اوجب عليه حكم
الشرع ليس له تغييره ومثاله اي مثال ما اوجب على نفسه كانه حكم
من الشرع يصح ايجابه على نفسه ليس له تغيير حكم الشرع وهو اذا
نذر ان يصوم يوما بعينه لزم ذلك ولو صامه عن قضاء رمضان او
كفارة جاز لان الشرع جعل القضاء مطلقا فلا يمكن العبد ان يغيره
بالتقييد بغير ذلك اليوم ولقائل ان يقول ان في ايجاب المبلغ
تحرير ايضا تغير حكم الشرع لان الشرع اطلق للاتيان والتكرار
في الباه وفي الايجاب والتحرير تقع هذا الاطلاق على ان لما كان
اصل الايجاب فلا يكون له تغيير وصف الواجب اولا لاثبات الوصف
ادنى من اثبات الاصل قوله ولا يلزم على هذا ما اذا صار في اليوم
عن نفل حيث يقع عن المندور ولا عما نوى جواب نقضه على
التعليل المذكور وهو ان الشرع شرعه له النفل مطلقا كلقضاء
والكفا ففعل ما وقع صوم عن المندور دون النفل يلزم تغييره
بالتقييد بغير ذلك اليوم فاجب لان النفل حق العباد وهو مستقل

قوله ولا قربت ان يجعل قوله ثم للعبادة كالتفريع على الاول
وتفريعه او التحقق ان لا يتعين الوقت بتعيين العبد فاعلم بعد ذلك
ان العبد ان يوجب شيئا على نفسه واذا تعلق فيما اوجب عليه حكم
الشرع ليس له تغييره ومثاله اي مثال ما اوجب على نفسه كانه حكم
من الشرع يصح ايجابه على نفسه ليس له تغيير حكم الشرع وهو اذا
نذر ان يصوم يوما بعينه لزم ذلك ولو صامه عن قضاء رمضان او
كفارة جاز لان الشرع جعل القضاء مطلقا فلا يمكن العبد ان يغيره
بالتقييد بغير ذلك اليوم ولقائل ان يقول ان في ايجاب المبلغ
تحرير ايضا تغير حكم الشرع لان الشرع اطلق للاتيان والتكرار
في الباه وفي الايجاب والتحرير تقع هذا الاطلاق على ان لما كان
اصل الايجاب فلا يكون له تغيير وصف الواجب اولا لاثبات الوصف
ادنى من اثبات الاصل قوله ولا يلزم على هذا ما اذا صار في اليوم
عن نفل حيث يقع عن المندور ولا عما نوى جواب نقضه على
التعليل المذكور وهو ان الشرع شرعه له النفل مطلقا كلقضاء
والكفا ففعل ما وقع صوم عن المندور دون النفل يلزم تغييره
بالتقييد بغير ذلك اليوم فاجب لان النفل حق العباد وهو مستقل

قوله ولا قربت ان يجعل قوله ثم للعبادة كالتفريع على الاول
وتفريعه او التحقق ان لا يتعين الوقت بتعيين العبد فاعلم بعد ذلك
ان العبد ان يوجب شيئا على نفسه واذا تعلق فيما اوجب عليه حكم
الشرع ليس له تغييره ومثاله اي مثال ما اوجب على نفسه كانه حكم
من الشرع يصح ايجابه على نفسه ليس له تغيير حكم الشرع وهو اذا
نذر ان يصوم يوما بعينه لزم ذلك ولو صامه عن قضاء رمضان او
كفارة جاز لان الشرع جعل القضاء مطلقا فلا يمكن العبد ان يغيره
بالتقييد بغير ذلك اليوم ولقائل ان يقول ان في ايجاب المبلغ
تحرير ايضا تغير حكم الشرع لان الشرع اطلق للاتيان والتكرار
في الباه وفي الايجاب والتحرير تقع هذا الاطلاق على ان لما كان
اصل الايجاب فلا يكون له تغيير وصف الواجب اولا لاثبات الوصف
ادنى من اثبات الاصل قوله ولا يلزم على هذا ما اذا صار في اليوم
عن نفل حيث يقع عن المندور ولا عما نوى جواب نقضه على
التعليل المذكور وهو ان الشرع شرعه له النفل مطلقا كلقضاء
والكفا ففعل ما وقع صوم عن المندور دون النفل يلزم تغييره
بالتقييد بغير ذلك اليوم فاجب لان النفل حق العباد وهو مستقل

ذَلِكَ اَيُّ امْرِ الْحَكِيمِ حَسَنُهُ اَيُّ حَسَنِ الْمَأْمُورِ بِهِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى قُلْ اِنَّ اللَّهَ

في غيره فالحسن بنفسه مثل الايمان بالله تعالى وشكر النعم والصدق

والعدل فاز العقل بحكم باز هذه الاشياء حسنة وكذا الصلوة و

سائر العباد الخالصين لان العبادۃ فعل ياتي به المريد تعظيما لله تعالى

عَلَمُ التَّنْزِيلِ وَالْخُصْمِ وَحُسْنُ وَكَوْنُهُ الْعَقْلُ وَحُكْمُهُ

اے العین ۱۱ اے العین ۱۲
 اے العین ۱۳ اے العین ۱۴
 اے العین ۱۵ اے العین ۱۶
 اے العین ۱۷ اے العین ۱۸
 اے العین ۱۹ اے العین ۲۰
 اے العین ۲۱ اے العین ۲۲
 اے العین ۲۳ اے العین ۲۴
 اے العین ۲۵ اے العین ۲۶
 اے العین ۲۷ اے العین ۲۸
 اے العین ۲۹ اے العین ۳۰
 اے العین ۳۱ اے العین ۳۲
 اے العین ۳۳ اے العین ۳۴
 اے العین ۳۵ اے العین ۳۶
 اے العین ۳۷ اے العین ۳۸
 اے العین ۳۹ اے العین ۴۰
 اے العین ۴۱ اے العین ۴۲
 اے العین ۴۳ اے العین ۴۴
 اے العین ۴۵ اے العین ۴۶
 اے العین ۴۷ اے العین ۴۸
 اے العین ۴۹ اے العین ۵۰
 اے العین ۵۱ اے العین ۵۲
 اے العین ۵۳ اے العین ۵۴
 اے العین ۵۵ اے العین ۵۶
 اے العین ۵۷ اے العین ۵۸
 اے العین ۵۹ اے العین ۶۰
 اے العین ۶۱ اے العین ۶۲
 اے العین ۶۳ اے العین ۶۴
 اے العین ۶۵ اے العین ۶۶
 اے العین ۶۷ اے العین ۶۸
 اے العین ۶۹ اے العین ۷۰
 اے العین ۷۱ اے العین ۷۲
 اے العین ۷۳ اے العین ۷۴
 اے العین ۷۵ اے العین ۷۶
 اے العین ۷۷ اے العین ۷۸
 اے العین ۷۹ اے العین ۸۰
 اے العین ۸۱ اے العین ۸۲
 اے العین ۸۳ اے العین ۸۴
 اے العین ۸۵ اے العین ۸۶
 اے العین ۸۷ اے العین ۸۸
 اے العین ۸۹ اے العین ۹۰
 اے العین ۹۱ اے العین ۹۲
 اے العین ۹۳ اے العین ۹۴
 اے العین ۹۵ اے العین ۹۶
 اے العین ۹۷ اے العین ۹۸
 اے العین ۹۹ اے العین ۱۰۰

لا تاتوا في الجهاد الا بالبر والحق

لا يسهط إلا بالأداء لا يتأني في مطلق هذا النوع وإنما يتأني في

أحد سميره وهو فيما لا يحتمل السقوط من المكلف مثل الإيمان بالله

تعالى وصفاته والمراد بالإيمان ههنا التصديق إذا الإيمان آخر

باللسان وتصديق بالقلب والتصديق ركز أصلي لا يختم السقم

بِحَالٍ وَالْأَقْرَارُ يَسْقُطُ بَعْدَ رَأْيِ الْكَوَاهِ حَتَّى أَنْ مِنْ أَكْزَرِهِ عَلَى حِرَاءِ كُلِّ

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم من الآيات العظيمة

فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ إِذَا سَأَلَ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُمْ قَالُوا مَا نَجِدُ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ

فانقلب من القلب الى القلب

حصوله و فی باقی

النقد هو عن التحقيق في الحالة العامة للمجتمع

مذهب من مذهب الجاهلية والشر

والقول لا يستقيم

رشد و نمو
عبارت از آنست که
در هر منبتی
کمال اجتماع الیه
و استقفا
بیاقرار باشد

منه

8.

[illegible]

قوله شرعت له لا بعد
ان يجوز هذا الاشارة الى جماعة
صليت من اهل البيت عليه السلام

قوله شرعت له لا بعد
ان يجوز هذا الاشارة الى جماعة
صليت من اهل البيت عليه السلام

قوله شرعت له لا بعد
ان يجوز هذا الاشارة الى جماعة
صليت من اهل البيت عليه السلام

شرعت بصفة الجماعة وقد فصلت صلاة الجماعة على صلاة المنفرد
سبع وعشر درجة كما نطق به الحديث وكذلك الطواف متروك
بقوله عليه السلام الطواف بالبيت صلاة والصلاة يد الطهارة
لا يجوز لكنه محرم باطلاق النص وجعل الوضوء واجبا بالحديث
وقد سبق ذكره فانقلت المأمور به الصلاة مطلقا عن صفة
الجماعة والطواف مطلقا عن صفة التوضؤ فكانا دأما كما امر بها
اداء كما لا اذ كمال المأمور به ان يؤتي به على صفة امر بها قلت
المأمور به الصورتين محلا اما الصلاة ففي حق نفسها وشيئا
وكيفيتها واما الطواف وان كان هو الدوران حول البيت لكنه محمل
في حق الشرائط والكيفية وانما تقر الشرعية حقها والائتيا
بهما علينا بما بين من فعل النبي عليه السلام وفعله كان على
صفة الجماعة في الصلاة وصفة الطهارة في الطواف الا ان افعال
النبي عليه السلام وردت في بعضها بالتواتر وبعضها بالشبهة
وبعضها بالاحاطة فلذا تفاوتت لوائح الصلاة وغيرها فضا وجوز
وسنة قوله تسليم المبيع سليما كما اقتضاه العقد المسمى وتسليم
الغاصب العيز المصونة كما غصبها اشارة الى الاداء الكامل على تو
من حقوق الله تعالى كالصلاة بالجماعة والطواف بالوضوء من حقوق العباد

قوله شرعت له لا بعد
ان يجوز هذا الاشارة الى جماعة
صليت من اهل البيت عليه السلام

قوله شرعت له لا بعد
ان يجوز هذا الاشارة الى جماعة
صليت من اهل البيت عليه السلام

قوله شرعت له لا بعد
ان يجوز هذا الاشارة الى جماعة
صليت من اهل البيت عليه السلام

قوله شرعت له لا بعد
ان يجوز هذا الاشارة الى جماعة
صليت من اهل البيت عليه السلام

قوله شرعت له لا بعد
ان يجوز هذا الاشارة الى جماعة
صليت من اهل البيت عليه السلام

قوله شرعت له لا بعد
ان يجوز هذا الاشارة الى جماعة
صليت من اهل البيت عليه السلام

وصل الى يده فكان اداء الحق غير ان الغرو والجمل لا يبطل
 الاداء الصادر منه الى المالك كما لو كان المغصوب ^{عبد المالك} فقا الغاصب
 المالك اعتق هذا العبد فقال اعتقته وهو لا يعلم انه عبده فينفذ
 عتقه ولا يرجع على الغاصب بشيء وكذا البائع لو قال للمشتري
 اعتق عبدك هذا وأشار الى المبيع فاعتق المشتري ولم يعلم انه
 عبده صح اعتاقه ويجعل قبضا ويلزم الثمن ^{لانه اعتق ملكه} وجعله
 بانه ملكا يبيع صحته وجد منه وللخصم ان يقول ان الغاصب ازال
 يده المطلقة للتصرفات عن المغصوب والاباحة غير مطلقة
 للتصرفات فكانت الاباحة تسليما للمغصوب لا على الوجه الذي
 وجب عليه رده به قوله والمشتري في البيع الفاسد لو اعاد المبيع
 من البائع او رهنه عنده او اقرضه منه او وهبه وسلمه يكون ذلك
 اداء الحق ويلغو ما صرح به من الهبة وغيرها اعلم ان البيع
 الفاسد كالبيع بالخمر والتخزير والبيع بشرط لا يقضي العقد فيه
 منفعة لاحد المتعاقدين او للمعقود عليه وهون اهل الاستحقاق
 كما اذا باع عبدا بشرط ان يعتقه المشتري او يديره او يكاتبه او امته
 على ان يستولدها المشتري فاذا قبض للمشتري المبيع في البيع الفاسد
 يكون المبيع مضمونا في يده ولكل واحد من المتعاقدين فسخه دفعا

١٢
 ان من ماد جيب بالعقد
 الملك ما من
 ١٢
 ثمانية ان يتصدق بثلث
 الاختصاص
 ١٢
 الجيب عن بيان
 الاطعام والالباس انما يكون
 اباحة اذا ورد على ملكه اما ان ورد
 على ملك الفقير فلا يكون اباحة بل
 هو الملك القديم الا ان يد الغاصب من
 ما غاصبها الى يده المالك ازال ملكه
 التصرفات فكانت الاباحة تسليما للمغصوب لا على الوجه الذي
 ١٢
 وجب عليه رده به قوله والمشتري في البيع الفاسد لو اعاد المبيع
 من البائع او رهنه عنده او اقرضه منه او وهبه وسلمه يكون ذلك
 اداء الحق ويلغو ما صرح به من الهبة وغيرها اعلم ان البيع
 الفاسد كالبيع بالخمر والتخزير والبيع بشرط لا يقضي العقد فيه
 منفعة لاحد المتعاقدين او للمعقود عليه وهون اهل الاستحقاق
 كما اذا باع عبدا بشرط ان يعتقه المشتري او يديره او يكاتبه او امته
 على ان يستولدها المشتري فاذا قبض للمشتري المبيع في البيع الفاسد
 يكون المبيع مضمونا في يده ولكل واحد من المتعاقدين فسخه دفعا

حيث فوات الوقت
 انما لم يجز
 نقصان الوقت
 التسليم ولا ينعى مع خروجه من نفس
 كتحقيقه
 الاول ٢
 ع
 الجلستين سنتين
 واجب وهو المختار عند
 الشارح ١٢

المعصوب ^{منه} مباح الدم بان قتل المسا فاعند الغاصب ^{منه} ومشفو بالدين
 باز استعمل مال السان في يد الغاصب فيتعلق ضمان القلف ديننا
 في رقبته ومشفو لا بالجناية بان تلف طرف انسان عند الغاصب
 فاستحق بها طرف قصاصا وكذا اداء المديون الداهم الزبوف مكان
 الجيا التي وجبت ديننا عليه الذي يعلم الدائن ذلك اما اذا علم ولم يرد
 المجلس فليس له ولاية الرجوع وفي التقيد بعدم العلم اشكال لانه
 اشارة الى انه اذا علم ذلك لا يكون هذا اداء قاصرا وهو قاصر في
 الصورتين قيل انما تقيد به لتحقيق القصور في الاداء فانه اذا علم الدائن
 فاستوفاه مع ذلك ولم يرد به يكون اداء كاملا يسقط حق صاحب
 الحق عن وصف الجورة لتجوزة بالزبوف وهذا بمنزلة تسليم المبيع
 المعيب اذا شرط المائع البراءة فانه اداء كامل لكن لا يغني عن الالهام
 المذكور لان الاداء الكامل يستدعي بقاء الوصف الذي وجب عليه
 ولا نزاع في فواته ههنا وان تجوز به صاحب الحق فثبت انه ليس
 بشرط لكونه اداء قاصرا وانما هو شرط لصحة رد العين اذا كانت
 قائمة ورد المثل اذا كانت هالكة عند ذي يوسف رح فانه اذا علم
 به عند القبض ليس له ذلك بالاتفاق والا قرب ان يقال انه اذا علم
 صاحب الحق فالظاهر انه لا يجوز به فلا يتحقق الاداء القاصر

واجيب بان اذا قبض
 الدائن وهو عالم بذلك فقد
 سقط حقه فبا اعتبار انه سقط
 الحق صاحب الحق عن وصف
 الجورة كما ان الوصف الذي وجب
 مع كذا ان اقاموا بالساعي
 بلا حظ الا اعتبارا لولا فلا تدر
 بوجه من التقيد بغيره
 في صورة عدم العلم
 وعند الجحفة من العلم
 وهو لا يوجب
 وجه التقيد بعدم العلم
 يقول قيل انما هو
 التقيد عاد لان مستحق
 لا خذ الزبوف عادة مع العلم وليس
 بعيدا عن ادراك القصور ثابت في
 كلتا الصورتين

في الاخيرين عن الاول كالمسودة
 في الاخيرين عن الاول كالمسودة
 في الاخيرين عن الاول كالمسودة
 في الاخيرين عن الاول كالمسودة

خلاف القين ١٢
 كذا على القين ١٢
 وهو ان وجوب الفاتحة في جميع الركعات
 في الاخيرين عن الاول كالمسودة
 في الاخيرين عن الاول كالمسودة
 في الاخيرين عن الاول كالمسودة
 في الاخيرين عن الاول كالمسودة

على سبيل الاحتياط كما تقر بقوله عليه السلام لا صلوة الا بفاتحة
 الكتاب فاذا كانت شرعية لا بطريق التفلية لم يستقم قضائها
 لان القضاء صرف ماله من النوافل الى ما عليه ليس فيها معنى الاداء
 في جميع الركعات واما قرائتها مكررة فخلافا للشروع كما قالوا
 فلذا تجب سجدة السهو اذا سهر عن الاولين لكنه يشكك عليه صرح
 به الفقهاء من قراءة الفاتحة في الاخيرين مستحبة والبولاق
 واصلها امرها على هذا لو ادعى زيوفا كان جادا فملك عند القابض
 لاشي له على المديون عند يمينته لانه لا مثل لصفة الجودة منه
 حتى يمكن جبرها بالمثل على ما قال اذا مكن جبر النقصان بالمثل
 يجبر به والا فوله لو ادعى زيوفا كان جادا فملك عند القابض
 وانما قيد به لانه اذا كان قائما في يد رب الدين ولم يكن عالما بزيافته
 القبض كان له ان يفسخ الاداء ويطلب بالحياء الحق في الوصف
 وانما قال عند يمينته لانه هو العالم بالقياس واما ابو يوسف
 فعلم بالاستحسان وهو ان يضمن مثل ما قبض لحياء الحق في الجودة لان
 مراعى في الوصف كما في القدر فيرد مثل المقبوض ويستوفى الجاد
 سلم الصيد مباح الدم بجناية عند الفاصدة عند البائع بعد البيع فان
 هلك عند المشتري والمقصود منه قبل الدفع لزمه التمر ببراء الغائب

في الاخيرين عن الاول كالمسودة
 في الاخيرين عن الاول كالمسودة
 في الاخيرين عن الاول كالمسودة
 في الاخيرين عن الاول كالمسودة

قوله اصل الاداء وجودا اصل الاداء وان قتل تلك الجناية اسند الهلاك
 الى اول سببه ايراد هذه المسئلة وما بعدها في هذا المقام مشكلا لا
 عطف ظاهر على المسائل المتفرعة على اصل المذكور وهو ان يكون
 جبر النقصا بالمثل نهديه ولا يسقط وليس في هذه المسائل جبر
 النقصا بالمثل ولا يسقط بل هي امر ثالث وهو وجوب الضمان
 بالمثل ولو جعلت مستانفة فلا وجه لاداءها ايضا لان جعل
 ذكرها تبيا للنقص في المؤدى القاصدا افضى الى تلفه ينقض ذلك
 التسليم والحكم المذكور في جبر النقصا وسقوطه فيما اذا بقى
 المؤدى سالما يد حيا او كيانا في حقوق العباد وجوب الضمان في
 الاداء القاصد حتى لو كان للمؤدى من الزبوف قائما ولم يعلم
 بنقصانه وقت التسليم ثم علم به كانه ان ينسخ التسليم بخلاف
 حقوق الله تعالى فاحكم هو المذكور ولا وطنا قال ابو حنيفة رحم و ابوبكر
 اذا ادعى خمسة زبوف في الزكوة وكان خمسة جاسق من الزبوف
 ولكنه يكره قوله فصا كانه لم يوجد لاداء عند ايجته وقدر
 الاختلافية وذلك بناء على ان كون مباح الدم عندها بمنزلة العيب
 فلا يمنع تمام التسليم وعنده بمنزلة الاستحقاق وتما في الفروع
 قوله والمقصود اذا روت حاملا بفعل عند الغاصب فانت بالولا

من الاما اصل الاداء وجودا اصل الاداء وان قتل تلك الجناية اسند الهلاك
 الى اول سببه ايراد هذه المسئلة وما بعدها في هذا المقام مشكلا لا
 عطف ظاهر على المسائل المتفرعة على اصل المذكور وهو ان يكون
 جبر النقصا بالمثل نهديه ولا يسقط وليس في هذه المسائل جبر
 النقصا بالمثل ولا يسقط بل هي امر ثالث وهو وجوب الضمان
 بالمثل ولو جعلت مستانفة فلا وجه لاداءها ايضا لان جعل
 ذكرها تبيا للنقص في المؤدى القاصدا افضى الى تلفه ينقض ذلك
 التسليم والحكم المذكور في جبر النقصا وسقوطه فيما اذا بقى
 المؤدى سالما يد حيا او كيانا في حقوق العباد وجوب الضمان في
 الاداء القاصد حتى لو كان للمؤدى من الزبوف قائما ولم يعلم
 بنقصانه وقت التسليم ثم علم به كانه ان ينسخ التسليم بخلاف
 حقوق الله تعالى فاحكم هو المذكور ولا وطنا قال ابو حنيفة رحم و ابوبكر
 اذا ادعى خمسة زبوف في الزكوة وكان خمسة جاسق من الزبوف
 ولكنه يكره قوله فصا كانه لم يوجد لاداء عند ايجته وقدر
 الاختلافية وذلك بناء على ان كون مباح الدم عندها بمنزلة العيب
 فلا يمنع تمام التسليم وعنده بمنزلة الاستحقاق وتما في الفروع
 قوله والمقصود اذا روت حاملا بفعل عند الغاصب فانت بالولا

من الاما اصل الاداء وجودا اصل الاداء وان قتل تلك الجناية اسند الهلاك
 الى اول سببه ايراد هذه المسئلة وما بعدها في هذا المقام مشكلا لا
 عطف ظاهر على المسائل المتفرعة على اصل المذكور وهو ان يكون
 جبر النقصا بالمثل نهديه ولا يسقط وليس في هذه المسائل جبر
 النقصا بالمثل ولا يسقط بل هي امر ثالث وهو وجوب الضمان
 بالمثل ولو جعلت مستانفة فلا وجه لاداءها ايضا لان جعل
 ذكرها تبيا للنقص في المؤدى القاصدا افضى الى تلفه ينقض ذلك
 التسليم والحكم المذكور في جبر النقصا وسقوطه فيما اذا بقى
 المؤدى سالما يد حيا او كيانا في حقوق العباد وجوب الضمان في
 الاداء القاصد حتى لو كان للمؤدى من الزبوف قائما ولم يعلم
 بنقصانه وقت التسليم ثم علم به كانه ان ينسخ التسليم بخلاف
 حقوق الله تعالى فاحكم هو المذكور ولا وطنا قال ابو حنيفة رحم و ابوبكر
 اذا ادعى خمسة زبوف في الزكوة وكان خمسة جاسق من الزبوف
 ولكنه يكره قوله فصا كانه لم يوجد لاداء عند ايجته وقدر
 الاختلافية وذلك بناء على ان كون مباح الدم عندها بمنزلة العيب
 فلا يمنع تمام التسليم وعنده بمنزلة الاستحقاق وتما في الفروع
 قوله والمقصود اذا روت حاملا بفعل عند الغاصب فانت بالولا

من الاما اصل الاداء وجودا اصل الاداء وان قتل تلك الجناية اسند الهلاك
 الى اول سببه ايراد هذه المسئلة وما بعدها في هذا المقام مشكلا لا
 عطف ظاهر على المسائل المتفرعة على اصل المذكور وهو ان يكون
 جبر النقصا بالمثل نهديه ولا يسقط وليس في هذه المسائل جبر
 النقصا بالمثل ولا يسقط بل هي امر ثالث وهو وجوب الضمان
 بالمثل ولو جعلت مستانفة فلا وجه لاداءها ايضا لان جعل
 ذكرها تبيا للنقص في المؤدى القاصدا افضى الى تلفه ينقض ذلك
 التسليم والحكم المذكور في جبر النقصا وسقوطه فيما اذا بقى
 المؤدى سالما يد حيا او كيانا في حقوق العباد وجوب الضمان في
 الاداء القاصد حتى لو كان للمؤدى من الزبوف قائما ولم يعلم
 بنقصانه وقت التسليم ثم علم به كانه ان ينسخ التسليم بخلاف
 حقوق الله تعالى فاحكم هو المذكور ولا وطنا قال ابو حنيفة رحم و ابوبكر
 اذا ادعى خمسة زبوف في الزكوة وكان خمسة جاسق من الزبوف
 ولكنه يكره قوله فصا كانه لم يوجد لاداء عند ايجته وقدر
 الاختلافية وذلك بناء على ان كون مباح الدم عندها بمنزلة العيب
 فلا يمنع تمام التسليم وعنده بمنزلة الاستحقاق وتما في الفروع
 قوله والمقصود اذا روت حاملا بفعل عند الغاصب فانت بالولا

في الفروع نذير
 قوله اما في الغضب فيها
 اما اما الغضب فيها
 يا غضب الحق ذا
 الزوج فونه الغلام
 وجعلت

عند المالك لا يبرء الغاصب عن الضمان عند بخينة ^{في الجارية}
 المغصوبة اما في الحر فلا ضمان بالاتفاق وقوله يفعل عند الغاصب ^{عنه}
 وجود العلق من زنا الغاصب ومن زنا الاجبي وانما يضمن عند بخينة ^{في}
 لان سبب الولادة وهو العلق حصل عند الغاصب وكان علته الهلاك
 التي هي تضاف الولاد في الامنة مضافة الى العلق فيكون الهلاك حاصلا
 بسبب العلق التي حصل عند الغاصب ^{لما كان} ولا يجمع لان العلق وسببا
 للهلاك بل انما سبب الولادة التي حصلت عند المالك قوله ثم الاصل
 هذا الباب ^{باب} الائتم وتسليم الحقوق هو الاداء لا تبايعين واجب
 كما كان اوقاصا وهو موجب الامر وانما ايضا الى القضاء عند تعدد
 الاداء لان القضاء خلف عن الاداء وانما ايضا الى الخلف عند تعدد العمل
 بالاصل قوله وهذا تعين المال في الوديعة والوكالة والغصب ^{ولو اراد}
 المودع والوكيل والغاصب ان يمسك العين ويدفع ما مثله ليس له
 ذلك ولو باع شيئا وسلمه فظهر به عيب كان المشتري بالخيار ^{انما}
 بين الاخذ والترك فيه وباعتبار ان الاصل هو الاداء يقول الشافعي
 ان الواجب رد عين المغصوبة وان تغيرت في يد الغاصب تغير فاحشا
 في لاجل ان الاداء هو تسليم عين الواجب تعين المال في الوديعة والوكالة
 والغصب ليحقق تسليم عين الواجب عليه ذلك بان اودع رجل ^{انما}

قولها عاتق
 اے اما الغصیب فیہ
 بان غضب الحرة ذات
 الزوج فوئے الغاصب معها
 وجعلت قدر دھا علی الزوج
 فتمایات عند الزوج بالولادة
 فلا ضمان لہ بنات واما اولنا
 الفحل بنات لا ضمان لہا
 من زوجہا او من مولیٰ ہا
 فلا ضمان علی الغاصب
 من ثمنی من ذلک ۱۲
 محل

٢٢٠
والثاني قيد بالولاية
لأنها إذا ماتت بسبب الخوف
المحتمل إذا قُتل الجاني في جوارحه
عند الغاصب فوفاها
على المالك فوفاها عند
المالك فوصاها فوفاها
عند المالك فوصاها فوفاها

ان الامم كلها لا تجتمع
 الا على امر من الامم
 فاشقة
 فحينئذ ياتي
 الامم
 وصور ذلك
 المذكورة من العود
 والوكالات بالفصل
 على القوم في بيان
 الامم

انا اعلم ان الدنيا
 الدنيا لا يستعينا في الحفود
 والفسوس عندنا خلافا للشفيع
 روف في الود يعقد والوكالة
 والقصب يتعين اجماعا
 وهو قوله لا صل في هلتا
 اليب هو الاداء في الفيتتين
 يريد به فصل ما بين الفيتتين
 في غير مذهب في الفيتتين
 قوله عليها الغاصب لا الانتفاع
 ان الملك في الشئ وسبيلته لا يحل الانتفاع
 لا يحل في قول ولا يحل الانتفاع
 والله اعلم ان الملك حسن المارة الفس
 ما ذكرنا من هذه الشافعية وهو ان العجب
 وكذا لو قطعها بعد النجاشي
 قوله كما لا يملك العبد في حق
 ملك لا يملكه لا يملكه لا يملكه
 الملك فصار كما ان العبد المملوك

معلل

9

وهو خارجة منها لا قلب و عدم وقت
 على العبرة انما هي القلب في هذا الوقت
 التلقاض مع نية القلب لا بد فيها من التلقاض
 ويجوز ان يقال ان الوقت وهو ما
 المال عليه حقيقة الوقت وهو ما
 نية القضاء فخرج الوقت على خلافه
 التلقاض على ان لا يكون له وقت وهو
 كمن نوى بيع ثوبه ثم انقلب
 وعلمه انفسه فالتلقاض مع نية ان
 وهو قد مضى فالتلقاض مع نية
 وهو كمن نوى بيع ثوبه ثم انقلب
 وقام في بعض ثوبه باصله والنية
 المحل للنية انما هي الثوب
 الصلح في نية التلقاض في بعض
 وانما الظن في التلقاض في بعض
 وقصص في التلقاض في بعض
 انتهى في التلقاض في بعض
 قوله لا بد من التلقاض في بعض
 ومعنى التلقاض في بعض
 من التلقاض في بعض

يشكر على هذه المسائل الساجدة لبقاء اسمها وصورتها
ومعناها وتبقي من هذا أي ما تقدم من أن المغصوب إذا صنع فيه
الغاصب تغييرا فحشا يعتبر صنعة ويجعل المغصوب كالمالك
لهالك حتى يزول عنه ملك المالك ويدخل في ملك الغاصب عندنا
وعند الشافعي ^{مالك} يعتبر هو الأصل وإن كان باقيا من وجه حتى لا يزول عندنا
مسئلة للضمونا فإن المغصوب إذا تغير تغييرا فحشا يجب على الغاصب
قيمة عندنا وضمنا ^{مالك} المغصوب عنده والمراد من قوله تبقي من
هذا مسئلة للضمونا أن المغصوب لا يملك بالغصب وباء الضمان عند
الشافعي وعندنا يملك عند أداء الضمان بالقضاء أو بالتراضي
وذلك لأن الأصل ما كان هو التعيز لكونه أصلا كإزالة المغصوب
في نفسه قائما هو الواجب فلا يدخل في ملك الغاصب عندنا
والأول أقرب لذا قال الشافعي لو ظهر العبد للمغصوب ^{بعد} أخذ
المالك ضمنا من الغاصب كإزالة المالك ^{مالك} والواجب على المالك
رد ما أخذ من قيمة العبد قوله وأما القضاء فهو عاكف وقاصر
فالكامل منه تسليم مثل الواجب ومعنى كمن غصب خنجر خطه
فاستهلكها ضمن خنجر خطه ويكون المؤدى مثلا للاول
كذلك الحكم في جميع المثليات وهي الكيليات كالحنطة والشعير ونحوها

ولقائل ان يقول من هو الذي
بالفرقة المجرية وهم فلا اغنياء
معرض السقوط بل ليس في
لله اسباب منعددة ولا ختمه
على التوجه ويبرز غيب الكل
كانت له اسباب متعددة
مكتنزة خصوصاً بكبرياءه
موجود وهم اقواله كما هو
من الناس فلا اغنياء ولا
نقص وعقله في كثرة التكمين
سليم فريد هم عيشة في
نات النسب فكذلك

بوقوع الفرقة قبل الدخول مسقط لجميع الصداق اذا لم تكن الفرقة
مضافة الى الزوج ولم تكن بانتهاء النكاح ووقوع هذا الفرقة
كأنه محتمل بازارقت المرأة او تمكن ابن زوجها والشهود باضا
الفرقة الى الزوج منعوا العلة المستقط من ان يعمل عليها في سقوط
النصف فكانهم الزمو الزوج ذلك النصف بشهادتهم وكانوا
بمنزلة الغاصبين في حقهم فيضمنون ذلك عند الرجوع كما قال
قوله الا اذا ورد الشرع بالمثل مع انه لا يماثله صورة ولا معنى فيكون
مثاله شرعا يجب قضاءه بالمثل الشرعي ونظيره ما قلنا ان الفدية
في حق الشيعي الغاني مثل للصوم والدية في قتل الخطأ مثل النفس
هذا استثناء من قوله وما لا مثل له صورة ولا معنى لا يمكن ان
القضاء فيه بالمثل قوله مع انه لا يماثله بينهما اي بين الصوم و
الفدية لان الصوم نجوى والفدية طعام وهما في طرق التقيض
فاني يماثلان وكذلك بين النفس المقتول وبين الدية لان المال
ملوك مبتذلة والادى ملك مبتذلة فلا يماثلان عقلا وانما
يماثلان شرعا فجعل الشرع اياهما متماثلين **فصل في النهي النهي**
نوعان هي عن الافعال المحسنة كالزنا وشرب الخمر والكذب
الظلم وثانيهما نهى عن التصرفات الشرعية كالنهي عن الصوم

[illegible][illegible]

وغير ذلك يتحقق من المكلف
من غير توقف على ذلك
بأن المستفيد

لأن التمكن من اثبات الفعل لا يتوقف على شرعية لا ترى من العبد يمكن
من الإمساك في النهار كله سواء كان مشروعا أو حراما محضاً
وكذا الصلوة والزكاة والبيع قوله ويتفرع من هذا حكم بيع الفاسد
والأجارة الفاسدة والنذر بصوم النحر وجميع التصرفات المشروعة
مع ورود النهي عنها فقلنا البيع الفاسد يفيد الملك عند القبض
باعتبار كونه حراماً لغيره مثال البيع الفاسد إذا باع عبد بشرط
أن يخدم البائع شهراً والأجارة الفاسدة مثل أن أجرة الدار بشرط
أن يسكنها الموصدة معلومة قوله فقلنا الفاء لبيان حكم البيع
للهي عنه بقوله عليه السلام لا يتبعوا الدرهم بالدرهمين ولا الذهب بالذهب
ولا الورق بالورق إلا سواء بسواء الحديث بتمامه عليه السلام
عن بيع بشرط وغير ذلك فإن النهي فيهما ورد ليعني في غير البيع
وهو الفضل الخالي عن العوض والشرط الفاسد فلا ينعقد به أصل
المشروع ولا يوجب وقبل من أهله في محله ولا يفتل شيء من ذلك
بالدفع الزائد فلا بالشرط فكانا امرين زائدين على العقد فكان عقداً
شريعياً باصلاً فكان يفيد الملك لكن لما كان حراماً شرعاً كان واجب
النقض حق للشرع وهذا بخلاف نكاح المشرقات ومنكوحات الأب
معتدة الغير ومنكوحته نكاح المحارم والنكاح بغير شهود لأن من

لا يمكن من اثبات الفعل لا يتوقف على شرعية لا ترى ان العبد يمكن
 من الامساك في النهار كله سواء كان مشركا او كافرا او مجنونا
 وكذا الصلوة والزكاة والبيع قوله ويتفرع من هذا حكم بيع الفا
 والاجارة الفاسدة والندب بصوم النحر وجميع التصرفات المشروعة
 مع ورود النهي عنها فقلنا البيع الفاسد يفيد الملك عند القبض
 باعتبار كونه حراما لغيره مثال البيع الفاسد اذا باع عبدا بشرط
 ان يجرد البائع شهرا والاجارة الفاسدة مثل ان اجرة الدار بشرط
 ان يسكنها الموجودة معلومة قوله فقلنا الفاء لبيان حكم البيع
 للنهي عنه بقوله عليه السلام لا يتبعوا الدرهم بالدرهمين ولا الذهب بالذهب
 ولا الورق بالورق لا سواء بسواء الحديث بتمامه عليه السلام
 عن بيع ويشترط وغير ذلك فان النهي فيها ورد لغيره في غير البيع
 وهو الفضل الخالي عن العوض والشروط الفاسد فلا ينعقد به اصل
 المشرع ولا يوجب وقبل من اهله في محله ولا يفتقر شيء من ذلك
 بالدرهم الزائد ولا بالشروط فكانا امرين زائدين على العقد فكان عقدا
 شرعيا باصله فكان يفيد الملك لكن لما كان حراما شرعا كان واجب
 النقض حق الشرع وهذا بخلاف نكاح المشركات ومنكوحات الاب
 معتدة الغير ومنكوحته نكاح كالحال والنكاح بغير شهود لا يجوز

[illegible]

العبد الفقير إلى الله تعالى
الشيخ محمد بن عبد الوهاب

تقريبها قال اصحابنا يصح النذر بصوم هذه الايام لانه نذر بصوم مشروعه
ولو كان الصوم في هذه الايام غير مشروعه لم يصح النذر به كما هو حكم سائر الاعمال
وقال زفره والشارح لا يصح النذر به ولا يلزم شيء لان المنهي عنه معصيته
وقال علي السلام لان نذر في معصية الله قلنا قد تقرر ان المنهي عن الافعال
الشرعية يقتضي ان يكون مشروعا باصلا فيجب اوصافه فكان النذر به
نذرا بما هو مشروعه باصلا وما اوصف المعصية فانما يتصل بفعله لا
بذكره اسما ولهذا بقي بان يفطر في هذه الايام ويقضى في ايام اخرى يحصل
العبادة على الخلو من المعصية ولو صام في هذه الايام خرج عن الهدية لانه اذا
كما التزم قوله ارتكاب الحرام ليس بالزام للزوم لاتمام فانه لو صبر حتى حلت
بارتقاء الشمس وغروبها ولو كان امكنا لاتمام بدو الكراهية جواب
مقدّم وهو ان يقال كيف يصح القول بلزوم لاتمام بالشرع وفيه التزام ارتكاب
الحرام قوله وبه فارق صوم يوم العيد فانه لو شرع فيه لايكفي لاتمام
اي يجنبه زجره ومحمد رح لان لاتمام لا ينهك عن ارتكاب الحرام اي بما قلنا
انه امكنا لاتمام بدو الكراهية فارق الشرع في الصلوة في هذه الاوقات
من الشرع في الصوم في يوم الحرفانه اذا شرع في الصوم في يوم الحرام
يلزمه لاتمام واذا افسده لايكفي القضا في ظاهر الرواية وعن ابو يوسف
انه يلزم القضا والاتمام في الصوم كما في الصلوة وجه الفرقان الصوم

النداء ومثله
النداء بصوم يوم النحر وايام
النذر لو نذر في يوم النحر
الشارح لان النذر في اليوم الذي يقتضيه
منه عن ومن المعلوم ان المنهي عنه
معصيته ان هو كان من الشرع
على القول المختار كما من الشرع
وقال الشارح لا يلزم في النذر
للمعصية يتصل بفعله
قوله كما التزم فان قيل فعلى صحتها
الوجه لو نذرت ان تصوم
بعضه فيصير النذر في يوم النحر
التدبر ايضا لا نذر في يوم النحر
ولم يصح ذلك قيل انما لا يصح ذلك
لان وصف كونها طاهرة عن
المعصية شرط لتكون اهلا لاداء
الصوم بالاجماع ولا يصح
مغل
قوله فانه لا يشارع في الصلوة
فلا يجوز ان يشارع
لكن لا ينافي

مقدماً اليوم فلا يمكن الإتمام بدون الأعراض عن الأكل والشرب في ذلك
اليوم بخلاف الصلوة قلنا ذكرنا قوله ومن هذا النوع وطى الحائض فان
عن قربانها باعتبار الأذى لقوله تعالى هو أذى فاعتزلوا النساء في
الحيض ولا تقربوهن بما ورد فيه النهي لعنه في غيره وهذا جواب إشكال
يرد على أن النهي عن الأفعال الحسية يقتضي قبح العينه فلا يكون مشروعاً
اصلاً لا باصلاً ولا بوصفه وهو أن الوطى فعل حسه مع أنه يبقى مشروعاً
بعد النهي ولهذا ثبتت الأحكام الشرعية فأجاب بأنه وإن كان فعلاً حسياً
لكنه منهي عنه لعنه الأذى لا لعنه في عينه حتى لو ذهب الأذى جاز الوطى
فلا يكون حراماً لعينه فكان هذا من قبيل الاستثناء المذكور في صلا
الفصل الأذى يستفاد منه والمحيض الحيض كالخيط وهذا قلنا
لكنه ليس بمنهي لعنه يترتب الأحكام على هذا الوطى وطى الحائض ثبت
به أي هذا الوطى احصاؤه الوطى أي للرجم واحصاؤه الرجم أن يكون حراماً فلا
بالغاسل ما قد دخل بامرأته دخلاً حلالاً فاذا وطى الحائض كان محصناً
وتحل المرأة المطلقة ثلاثاً للزوجه الأول إذا وطىها الزوجه الثاني في الحيض
ثبت حكم المهر فانه يجب المهر على الزوجه بهذا الوطى كاملاً والعدة والتفقة
له حكم العدة يعني تجب العدة بهذا الوطى لو طلقها وتجب التفقة بهذا
العدة ولو امتنعنا أي وطئت في الحيض عن التمكن من وطى

فان التوضي بما كان
 من كونه يترتب عليه الاحكام
 من بياحه الصلوة ومساكن
 وقدره عليه
 فان الخطا بعد التوضي وان كان
 من كونه يترتب عليه الاحكام
 من بياحه الصلوة ومساكن
 وقدره عليه
 فان الخطا بعد التوضي وان كان
 من كونه يترتب عليه الاحكام
 من بياحه الصلوة ومساكن
 وقدره عليه

الزوج مرة ثانية لاجل الصداق كانت ناشرة عند ما فلا تستحق
 النفقة وعند البجينة ربح تستحق النفقة كما لو اقتصت بعد ما
 وطئت في غير حالة الحيض عن التمكين بالوطي وانما تترتب الاحكام
 المشروعة على هذا الوطى لانه غير مضمي لمعنى في عينه وحرمة
 الفعل لا تنافي ترتيب الاحكام فصار كطلاق الحائض والوضوء بالمياه
 للمصوبة والاصطياذ بالقوس المصوبة والذبح بسكين معصوبة
 والصلوة في الارض المصوبة والتوب المصوب والبيع فوق
 فانه تترتب الاحكام على هذه التصرفات مع اشتغالها
 على الحرمة جواب اشكال مقدس وهو ان يقال ان هذا ووطى
 حرام فلا يصح ان يكون سببا للاحكام المشروعة اذا الحكم للمشروع وكرامة فلا
 بما هو حرام ومعصية فالجواب ان حرمة الفعل لا تنافي ثبوت الاحكام مشروعة كطلاق الحائض
 فانه وان كان حراما ولكنه يثبت به الاحكام كسائر الطلاقات شرعا لحرمة وجودها
 وغيرهما من الاحكام المشروعة وباعتبار هذا الاصل اي باعتبار ارجح
 الفعل لا تنافي ثبوت الاحكام واعتبار ان النهي عن التصرفات الشرعية
 يقتضي بقاء للمشروعية قلنا في قوله تعالى ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا
 ان الفاسق من اهل الشهادة فينقذ النكاح بشهادة الفاسق اي
 قلنا بقبول الشهادة الفاسق اي بانقضاء النكاح

٢٥٦
 في الاصل المصوبة
 في كونها اول صوابا وثاني فركها مع
 الذي يتجاذى وهو ان لا
 وتدخل حق الغير بل هو لا قيل القياس كون النوى
 يقتضي كراهية ووطى الحائض كان الحائض
 ثابتة بالاجماع او بالنص على خلاف القياس
 وهو قوله تعالى فاعزوا النساء في الحيض
 اي فاجنبوهن من ولا يجامعهن من في نبي
 الحالة لان الام لا يجوز فيكون الا وحيث
 حاله لا الحيض واجبا فيكون الفحاش
 من ما ١٣

من حيث ثبت

من حيث ثبت

فان الخطا بعد التوضي وان كان
 من كونه يترتب عليه الاحكام
 من بياحه الصلوة ومساكن
 وقدره عليه
 فان الخطا بعد التوضي وان كان
 من كونه يترتب عليه الاحكام
 من بياحه الصلوة ومساكن
 وقدره عليه

٢

فعله وانما لا تقبل ان يشهد
بشهادته انفسا في كل ما كان
الشهادة انفسا في كل ما كان
فاجاب بقوله وانما لا تقبل ان يشهد
منه عن نفسه في كل ما كان
فاجاب بقوله وانما لا تقبل ان يشهد
منه عن نفسه في كل ما كان

بشهادته من اهل الشهادة بمقتضى النهى عن قبول الشهادة لما
عرفت ان النهى عن الافعال الشرعية يقر مشروعيةها لان النهى عن قبول
الشهادة بدون الشهادة لان قبول الشيء وعدمه انما يتصور بعد وجود
ذلك الشيء فثبت انه من اهل الشهادة وانما لا يقبل شهادتهم لقسا
في الاداء وهو ايهام الكذب في شهادتهم لا لعدم اى الشهادة اصلها ولما
ان يقول ان الشهادة هو حيا عن علم وذلك متصور من الفاسق ولا يلزم
من ذلك اهلية الشهادة ويشكل ايضا بغير هذه المسئلة على ان النهى
عن الافعال الشرعية يقتضى بقاء المشرع وعينه لان النهى عنه هو قبول
الشهادة فهذا الاصل يقتضى ان يكون قبول شهادتهم مشروعا عليهم
غير مشروعه بوصفهم فينبغي ان يعقد قبولها لثبوت حق الفيرقا
ان يكون قبولها باطلا من كل وجه ولا يكون لهم شهادة باصلها فليس
من مقتضى هذا الاصل وعلى هذا اى على اى شهادة الفاسق غير
مقبولة لقسا في ادائها لا يحجب عليهم اى على المحدودين في القيدون
اللعن الا ذلك اداء شهادة ولا اداء مع الفسق وبيان اذ اذن والرجل

رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
لا تقبلوا من اهل الشهادة ما قالوا
ولا تقبلوا من اهل الشهادة ما قالوا
ولا تقبلوا من اهل الشهادة ما قالوا
ولا تقبلوا من اهل الشهادة ما قالوا
ولا تقبلوا من اهل الشهادة ما قالوا
ولا تقبلوا من اهل الشهادة ما قالوا
ولا تقبلوا من اهل الشهادة ما قالوا

وهو اخبار عن علمهم بحقيقة الخبر على الغير وذلك مع
الاهلية لان الشهادة لا تقبل الا من اهلها
ذلك الامن لان اهل الشهادة لا يقبلون
مسلم الا ان اهل الشهادة لا يقبلون
النص عن قبوله يقتضى ان يكون بعد اهلية الشهادة وعقد
لحم عن قبول الشهادة او باعتبار ان اهلية الشهادة غير بان قبول
الناس في تقبل الناس في تقبل الناس في تقبل الناس في تقبل
الشهادة بطريقين احدهما ان تقبل من الفاسق
وان لا تقبل من غير الفاسق
لانما من اهل الشهادة لا يقبلون
يقضي بقاء الشهادة في تقبلها على القاطع
على زناها او يقر به الرجل الخبيث بقاءه على ان النهى عن الافعال الشرعية
الرجل اذا وجب حذره او لا يفسق قط عنه حد القذف وفي
في قذف الرجل الخبيث بقاءه على ان النهى عن الافعال الشرعية
بلا يمكن اقامة البينة عليه ولا يمكن الصبر على ما فعل
الله العاجل له على حد فقه فقال والذين يرون انهم
ما قالوا الا انفسهم في الله لانه لا يقبلون
احدهم انهم يشهدون بالفسق والفسق
بشهادته انفسا في كل ما كان
الشهادة انفسا في كل ما كان
فاجاب بقوله وانما لا تقبل ان يشهد
منه عن نفسه في كل ما كان
فاجاب بقوله وانما لا تقبل ان يشهد
منه عن نفسه في كل ما كان

فعله وانما لا تقبل ان يشهد
منه عن نفسه في كل ما كان
فاجاب بقوله وانما لا تقبل ان يشهد
منه عن نفسه في كل ما كان
فاجاب بقوله وانما لا تقبل ان يشهد
منه عن نفسه في كل ما كان
فاجاب بقوله وانما لا تقبل ان يشهد
منه عن نفسه في كل ما كان
فاجاب بقوله وانما لا تقبل ان يشهد
منه عن نفسه في كل ما كان

منعازا فافيه خلاف قد منعوا ما اذا كان
على المثال تسامعا في قوله ما قاله وفي مثل القلق
في جعل قولك علمائنا غير المثال
تحت قوله قضا ونبأ فكيف هذا اللفظ
او اللغويين فعل الشافعي
على التفسير

[illegible]

[illegible]

٢٤١
 غايته فكان تقديره
 واسمها ايارج كلهم الى الكعبين
 كما في الفصل ١٢ كما في صريح الراس ١٢
 لان السجود ان يقف
 على قومة النصب حاصله ان قومة النصبين على النصب
 كما في الشرع كذلك كما لا للعطف على النصب
 وجوب السجود مطلقا وكذلك كما لا للعطف على النصب
 وهو على محل قومة النصب فتكون الرجل مسجودا بالقبضتين
 فلا تعارض بين القراءتين فلا يصح المثال ١٢ عين
 لان الراس هو من فعل الرفع وهو منسوب فيكون الراس
 منصوبا مع الرفع وهو منسوب فيكون الراس
 لان الراس هو من فعل الرفع وهو منسوب فيكون الراس
 منصوبا مع الرفع وهو منسوب فيكون الراس
 لان الراس هو من فعل الرفع وهو منسوب فيكون الراس
 منصوبا مع الرفع وهو منسوب فيكون الراس

الحكم والحق في حجب
 قودة التخفيف على العشرة
 الا ان شئت ان المطلق نأجل على النفقة
 اذا لم يكن التوفيق بينهما وقولا كن ههنا
 مع ان التوفيق بينهما وقولا كن ههنا
 والشافعي اذا انقطع دمها لعشرة
 ايام لم يقربها الزوج ما لم يغسل على
 بقا ههنا قودة التشديد لكانا نقول هذا على
 قودة التخفيف من الحائض فقط وقيل
 ١٢ مع ان انقطاع دم الحائض يقال
 من انقطاع دم الحائض يقال
 حائض اذا خرجت من حجبها
 ١٣ التخفيف على العشرة والتشديد
 على ما دونها ١٢ مع ان
 ١٤ اشارت بينك الى ان قودة
 لا كمال الطهارة الا
 يجب على الحائض

2

قال الله تعالى اني كنت غنيا
فالهودوا ١٢١
هو القويان فوا
قوى

بِقَضَائِهِمْ وَرِزْقِ اللَّهِ
وَعَلَىٰ الْغَنِيِّ فَضْلًا

لعبارة وقوة الخفا
ابحثة القوي

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن
الرشاد والهدى

شارة فلا يخفى على من يفهم

بمعين العمل العباد لا يبعد
مكان الانقطاع
اعداد

بطلان التمسك بالحق والالتزام بالصدق

وَقَدْ كَانَ مِنْكُمْ
مَنْ يَخْلُقُ الْفُلْ
فَإِذَا سَفَرْنَا بِهِ
فَلَا يَخْلُقُ الْفُلْ
فَإِذَا سَفَرْنَا بِهِ
فَلَا يَخْلُقُ الْفُلْ

الطهارة وكما لها بالاعتساف فانقلت فاذا حلت على يدوز العشي
لم يتبق هذه القرعة معمولة على الاطلاق لان النص ظاهر يقتضي حل

القربان بالاغْتَسَا سَوَاءً اغْتَسَلْتَ عَلَى انْقِطَاعِ الدَّمِ أَوْ عَلَى سَبِيلِهِ
وَأَنْتُمْ شَرَطْتُمْ الْانْقِطَاعَ لِلِاغْتِسَالِ قُلْتُمْ إِنَّمَا جَعَلُوا الْغَايَةَ التَّطْهِيرَ الْكَامِلَ
لِلِاغْتِسَالِ مُطْلَقًا وَالتَّطْهِيرَ إِنَّمَا يَحْصُلُ فِي مَحَلِّ التَّطْهِيرِ وَمَحَلُّهُ إِنَّمَا
هُوَ بِانْقِطَاعِ الدَّمِ لِأَنَّهُ سَبِيلُ الدَّمِ لَا يَقْبَلُ الْمَحَلُّ التَّطْهِيرَ وَهَذَا

قلنا اذا انقطع دم الحائض بعشر ايام في اخر وقت الصلوة تلزمها

فريضة الوقت وان لم يسبق من الوقت مقدار ما يغسل ولو انقطع

لاقل من عشرة ايام في اخر الوقت الصلوة ان بقى من الوقت مقدارا

تَغْتَسِلُ فِيهَا وَتَحْرُمُ بِالصَّلَاةِ لَزِمَتَهَا الْفَرِيضَةُ وَالْأَقْلَامُ الْإِنْزَامُ

الفريضة انما يستقطعها بالتخفيف للحائض فاذا زال الحيض يعود

الزوم وقد الحيض بقراءة الخفيف على انقطاع الدم عشرة قفلز

الفرجيه واما شرطان بلقي من الوقت معدا ما يغسل فيه فحرمه
 لا على الكذا لا اذنا لا زفره لا اذنا وانك

[illegible]

وَجَدَ هَهُنَا سَبِيًّا وَفِي خِلْعَةٍ أَنْ تَوْفَا بِجَمَلِ الْأَمْتَدَا
كَالْشُّعْمِ أَعْلَى السَّلَاةِ تَهْتَفُ الشُّعْرُ وَمُشَاهِدَةُ الْقُرْآنِ كَأَنَّكَ لَجَدَ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١
 ٤٧٢
 ٤٧٣
 ٤٧٤
 ٤٧٥
 ٤٧٦
 ٤٧٧
 ٤٧٨
 ٤٧٩
 ٤٨٠
 ٤٨١
 ٤٨٢
 ٤٨٣
 ٤٨٤
 ٤٨٥
 ٤٨٦
 ٤٨٧
 ٤٨٨
 ٤٨٩
 ٤٩٠
 ٤٩١

۱۰۰

فلنثبت في قلوبنا
وعلى وارضكم لا يتخارضا
افاذا اتعازوا الى افان
المتاخوننا سجدوا لافان
والقربان

فإذا علم التعريفين وهما ان واجباً قد يتحقق
بغير المصير اليه مادة التخفيف بوجوبه في تنهين
قوله التمسك بالدين في وجوبه في تنهين
فيقع التعارض ظاهراً

لا شك ان قوت
بانقطاع الدم مطلقا و
ان قوت الاختصال مطلقا و
ان قوت الاختصال مطلقا و
ان قوت الاختصال مطلقا و

لكنه ينفع باجماع الطهارة
يعني على اسقاط الطهارة
التي هي فادار الخ ١٢
بعض المان بقاء العلة
بعض بقاء العلة

من القدرة على أن يوصل ما قبله من الشاهد

من ذلك المقدار ما تغتفر

[illegible]

بسم الله اعلم ان هذا الكتاب

قال في جواب سؤاله انما هو في الوقت الذي هو فيه
في ذلك الوقت الذي هو فيه في ذلك الوقت الذي هو فيه

[illegible]

[illegible]

٢٤٥
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

٢٤٥

عین اللہ علیہ السلام
عزت اللہ علیہ السلام
عزت اللہ علیہ السلام

٢٣

انما ذكر الدار بلفظ التصديق كيد
 تعظيم حيث الله لا يثبت الله
 للمعظم ولا محالة من وجوب
 انما ذكر الدار بلفظ التصديق كيد
 تعظيم حيث الله لا يثبت الله
 للمعظم ولا محالة من وجوب

معناه ان يحرم بهما من ذبيرة اهل فيكون مفيد الوجوب للعلم والعمرة
 يستدأ قلنا تزيف هذا الوجه على هذا الطريق وهو ان يراو به الاتهام
 كيف هو حقيقة الاتهام فاما على اذكوه الشيخ صاحب الهداية فليعجب
 بطريق آخر وكذلك التمسك بقوله عليه السلام لا تتبعوا الدائم بل هي
 ولا الصاع بصاعين لا ثبات ان البيع الفاسد لا يفيد الملك ضعيف
 لا يقيضه تحريم البيع الفاسد لا خلا فيه وانما الخلا في ثبوت الملك
 وعدمه كما هو مذهبه فيكون ضعيفا لان لما كان المنهى عن حراما
 والحرام لا يصلح سببا لما هو نعمة وكرامة وهو الملك قلنا انه ضعيف بما
 هذا من قبل ان النهي من الافعال الشرعية لا ينافي في المشروعية وكذلك
 التمسك بقوله عليه السلام لا تقصروا في هذه الايام فانها ايام اكل
 وشرب بعال لا ثبات ان النذر بصوم النحر لا يصح ضعيفا لان النظر
 جرمة الفعل ولا خلا فيه وانما الخلا في افادة الاحكام مع كونه
 حراما وذلك لان صحة النذر حكم وحرمة الفعل لا تنافي ترني الاحكام
 عليها فالأب لو استولد جارية ابني يكون حراما ويثبت به اي هذا الوجه
 الحرام الملك للأب في جارية ابنه ولو ذبح نشاة بسكين مخصصة
 الذبح حراما لانه استعمال ملك الغير غير اذنه ويجعل المذبح ويوكل
 ولو غسل نكاحا بماء مخصوب يكون حراما ويظهر به الثوب

بإتمام الاتهام والالتزام
 بالالتزام به بان يقال ان الشيخ
 في حق من يقول بان يثبت هذا المعنى
 الهداية بل من المعادة في وجوب
 من لا يثبت من المعادة في وجوب
 الناس كما نواحيهم من جهة التمسك
 اظهر فنزلت هذه الآية للتمسك
 وبينا ان الضعيف فاعاد هذا المعنى
 وبينا الاعتبار للظاهر والا

بعد الشروع لا الوجوب
 لان القرآن في النظم لا يوجب
 القرآن في الحكم لا يوجب
 ان يفيد كونهما سببا
 جنة كونهما سببا
 الا فضل هو التقدير على الواجب
 لان الاتهام معتبر به والمثاقفة
 الاثم من المقتات افضل الاثم
 من الاداء

ان ثبوت الحكم الشرعي
 لا يتصور لوجوبه للثبوت
 ان ثبوت الحكم الشرعي
 لا يتصور لوجوبه للثبوت
 ان ثبوت الحكم الشرعي
 لا يتصور لوجوبه للثبوت

[illegible]

ولو كانت الواو للترتيب **مع** **معدن** **الطلاق** **و**
 المقارنة لم يبق **مع** **معدن** **الطلاق** **و**
 لانعدام حرف التعقيب كالفاء **مع** **معدن** **الطلاق** **و**
 ولو كانا **مع** **معدن** **الطلاق** **و**

من شغل الله لا يحقر الترتيب
احدها على الاخر في ذلك فان كان
من شغل الله لا يحقر الترتيب
احدها على الاخر في ذلك فان كان
من شغل الله لا يحقر الترتيب
احدها على الاخر في ذلك فان كان

على الدخول ويكون ذلك تعليقا لا تجزأ ايراد هذه المسائل
 لتحقيق المذهب الاول والجمع المطلق من غير ترتيب مقاسند
 هذه المسائل والمسئلة الاخيرة وهي ان دخلت الداوانت طالق
 اول على انتفاء الترتيب عن ذلك لانه لو احتمل الواو الترتيب والكل
 مجاز الصا اليه جذرا من الالفاء في الكلام وقد يكون الواو للحاجزا
 لاتصال بينهما لان الحال يجمعه ذى الحال والواو يجمع بينهما
 وذى الحال وجنود تقيد معنى الشرط لان الاحوال مقيدة كالشرط
 لا ترى الى قوله انت طالق اكنه فانه يتعلق الطلاق بالركوع كما
 في قوله انت طالق اركبت مثاله ما قال محمد في الماذون في حق
 او في مسئلته اذا قال الرجل عبده اذ الى الفاء وانت حر يكون شرط الحرية
 قال محمد في السير الكبير اذا قال الامام للكفار افتخروا اليك فتمنوا
 لا يامنون بدون الفتح ولو قال للحر في اترك وانت من لا يامنون
 النزول لما ذكرنا الزاير والحوال والشرط وكذلك الامان في

للتحقيق المذهب الاول والجمع المطلق من غير ترتيب مقاس

بهذه المسائل والمسئلة الأخيرة وهي ان دخلت الدوايت طائق

ادل على انتفاء الترتيب عن ذلك لانه لو احتمل الواو الترتيب والكان

مجاز الصابيح من الغناء في الكلام وقد يكون الواو للمحاجة

لا تَصْنَعُ بَيْنَهُمَا لَانَ كَالْحَالِ بِجَامِعِ ذِي الْحِجَالِ وَالْوَالِ بِجَمْعِ ذِي الْحِجَالِ

وودی حال و جیشت بقید معنی الشرح لان الاخوان بقیده كالشرو

وَقَالَ لَهُ أَتَنْتَ طَالِيَةً أَمْ كُنْتَ مِمَّنْ لَا يَخْشَوْنَ اللَّهَ الْعَظِيمَ

فمسلته اذا قال الرجل عبده اتي الفها وانت حر كون شرطاً للعبودية

قال محمد في السير الكبير اذا قال الامام للكفار افتحوا الباب فانتقمون

يَا مَنُونُ يَدُونُ الْفَنَى وَلَوْ قَالَ الْحَرُوتُ وَالْمَرُوتُ وَأَنْتَ مَرْءٌ يَأْمُرُ بِدُونِ

لننزل لما ذكرنا الزمر والحق والاحكام شروط وكذا الامان في

[illegible][illegible]

١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١
 ٤٧٢
 ٤٧٣
 ٤٧٤
 ٤٧٥
 ٤٧٦
 ٤٧٧
 ٤٧٨
 ٤٧٩
 ٤٨٠
 ٤٨١
 ٤٨٢
 ٤٨٣
 ٤٨٤
 ٤٨٥
 ٤٨٦
 ٤٨٧
 ٤٨٨
 ٤٨٩
 ٤٩٠
 ٤٩١

فانما لا يسلكه الا اهل العلم والارادة والجمال والنجاة على

والعقوبات الملقاة بالمرء في العطف والاحسان في الواو وفي الفخ في الضمير والضمير في الضمير

الملك بن العترة
العامل هذا هو الملك
نجم الدين التتار

وَقَدْ كَرَّمْنَا قَبْلَ هَٰذَا نَبِيًّا
وَقَدْ كَرَّمْنَا قَبْلَ هَٰذَا نَبِيًّا

مسلته لا يثبت الا عند النزول والفتنة فان قلت ذكرت عكسها
 يقتضي هذا الكلام فان الواو دخلت قوله انت حو وانتم آمنون
 وانت من لا في قوله اذ وانزل واقته فمقتضى هذا الكلام ان يكون الحرة
 شرط الاداء والامان شرط للنزول والفتنة كما في قوله انت طالق وانت
 مريضة وانت مصلية اذ تولى التعليق كان المرض والصلوة شرطاً
 للطلاق وكذا دخول الواو فيه فاذا كان الحرية والامان شرطين كانا سابقين
 على الاداء والنزول لان الشرط لا بد ان يتقدم على المشرط فلا يكونان
 متعقلين بالاداء والنزول والفتنة فيقعان في الحاق قلت انه من باب
 القلب كقولهم عرضت الناقة على الحوض على الحوض على الناقة وهو
 شائع في الكلام فيكون التقدير كن حراً وانت مؤد القاء وكن آمناً
 وانت نازل وكن آمناً وانت فلتع لليب وانما يحمل على ذلك ظاهر
 الكلام الزام الاداء متعلقا بالحرية وليس للمولى ولاية ايحاب المالك
 العبد فجعل ذلك على القلب الذي هو طريق مشكوك في كلامهم
 لتعذر العمل بالظاهر والجواب الثاني انه من الاحوال المقيدة كقوله تعا
 فادخلوها خالدين اي مقدرين الخلود في حالة الدخول

فان قالوا ان قوله تعا فادخلوها خالدين اي مقدرين الخلود في حالة الدخول

لان الحال بين هذين النجيبين
 حال صدق وان فعل غنم وقوله
 على عبدك لا يثبت الا عند النزول والفتنة فان قلت ذكرت عكسها
 يقتضي هذا الكلام فان الواو دخلت قوله انت حو وانتم آمنون
 وانت من لا في قوله اذ وانزل واقته فمقتضى هذا الكلام ان يكون الحرة
 شرط الاداء والامان شرط للنزول والفتنة كما في قوله انت طالق وانت
 مريضة وانت مصلية اذ تولى التعليق كان المرض والصلوة شرطاً
 للطلاق وكذا دخول الواو فيه فاذا كان الحرية والامان شرطين كانا سابقين
 على الاداء والنزول لان الشرط لا بد ان يتقدم على المشرط فلا يكونان
 متعقلين بالاداء والنزول والفتنة فيقعان في الحاق قلت انه من باب
 القلب كقولهم عرضت الناقة على الحوض على الحوض على الناقة وهو
 شائع في الكلام فيكون التقدير كن حراً وانت مؤد القاء وكن آمناً
 وانت نازل وكن آمناً وانت فلتع لليب وانما يحمل على ذلك ظاهر
 الكلام الزام الاداء متعلقا بالحرية وليس للمولى ولاية ايحاب المالك
 العبد فجعل ذلك على القلب الذي هو طريق مشكوك في كلامهم
 لتعذر العمل بالظاهر والجواب الثاني انه من الاحوال المقيدة كقوله تعا
 فادخلوها خالدين اي مقدرين الخلود في حالة الدخول

فان قالوا ان قوله تعا فادخلوها خالدين اي مقدرين الخلود في حالة الدخول

العطف والزوج واكثر العمل بتحقيقه
بن الزوج لا يتم بها في حال المرض فربما
يطلقها في هذه الحالة تضييقا وحشا
الزوج على العطف يستلزم الفاء على
مريضه فوجب على الزوج ان يكون
واجب على الزوج ان يكون على حاله
والجواب عن الاول ان الفاء على
الفاء انما يلزم بالاختيار فلا يجيب
معه

[illegible]

قال محمد بن الفضل في السبيل الجليلي
عند هذا القول في جواب السؤال
الفتن لا تفتن في الجواب بل في
الفتن لا تفتن في الجواب بل في

البر لا يتقيد العمل بالبر ويكون المضاربة عامة لان العمل في البر لا يصلح
حالا لاخذ الالف مضاربة فلا يتقيد صدق الكلام به قوله
فما جعل الواو على الحال الخ ذكر هذه اليمتأ ما يصلح للحال كما لا يصلح له
من المسائل وبيانها ان الواو للحال مجاز وكل مجاز لا بد له من امر يصلح
للمحل المجاز وقيام الدليل على تعيين المجاز وصدق الكلام عن الحقيقة
فلذلك اذا جعل الواو للحال لا بد من احتمال الكلام معنى الحال بان يكون
مقارنا لذي الحال كما في قوله اذ الى الفاء وانت حرفان الحوية
يتحقق حال الأداء ولا بد من قيام الدليل على تعدد العطف و
تعيين الحال وذلك لانه لو كان للعطف كان ذلك ايجابا للمال على
العبد ابتداء وليس للموذلك مع قيام الرق فتعذر العطف
وتعين الحال يجعل الأداء معلقا باختيار الحرية بخلاف المسئلة الثانية
وهي قوله انت طالق وانت مريضة او مصلية فانه لم يبق الدليل على
تعيين الحال لان العطف هنا صالح غير متعذر وهو حقيقة
الكلام فكان اولى من الحال ولو توعدت الطلاق بالمرض والصلوة
بجعل الواو للحال صحته نيت لان الكلام يحتمل معنى الحال لكن لا يصلح
قضايا بل يصدق ديانته لان الحال خلافا للظاهر ففي كل صيغة
المتكلم خلافا للظاهر كان متها بآداء خلافا للظاهر فيصدق

الواو للحال ايضا كما لا يخفى
فما جعل الواو على الحال الخ
من المسائل وبيانها ان الواو
للمحل المجاز وقيام الدليل على
فلذلك اذا جعل الواو للحال لا
مقارنا لذي الحال كما في قوله
يتحقق حال الأداء ولا بد من
تعيين الحال وذلك لانه لو كان
العبد ابتداء وليس للموذلك مع
وتعين الحال يجعل الأداء معلقا
وهي قوله انت طالق وانت مريضة
تعيين الحال لان العطف هنا صالح
الكلام فكان اولى من الحال ولو
بجعل الواو للحال صحته نيت لان
قضايا بل يصدق ديانته لان
المتكلم خلافا للظاهر كان

معلق بالمرض والصلوة
لان الواو على الحال
الملك مجازا
لا بد

١٤

لا يملك المطلق في الخلق
يكون فيه عيب في مطلق
مما يبين ان المطلق اذا قال انت
لا يملك المطلق في الخلق
مما يبين ان المطلق اذا قال انت
لا يملك المطلق في الخلق
مما يبين ان المطلق اذا قال انت

الظاهر بالطلاق واخبار بان للزوج الف درهم وذلك لا يفيد
حال وجوب الالف عليها وانما يحمل عليه بدلالة حالة المعاوضة
والمعاوضة في الطلاق امر زائد ولهذا اذا دخله العوض صار يمينا
عن جانب الزوج فيما اذا قال طالق على الف حتى لم يصح رجوعه
قبل قولها ولو كانت المعاوضة امرا أصليا صار يمينا ويصح
رجوعه فاذا لم يكن أصليا لم يكن دليلا على ترك الظاهر وهو حقيقة
الكلام بخلاف قوله أحمل هذا المتاع ولك درهم لأن المعاوضة
في الاجارة امر أصلي فكان دليلا على ترك الظاهر بجعل الدراهم بدلا
وشرطها هنا اشكال اعني فرسان الطراز عن مجاوزة نهايتها
وهو انه تعذر العمل ههنا بحقيقة الواو وهي العطف بالجملة الخيرية
لا تحمل عطفها على الجملة الانشائية فتعين الجاز وهو الحال تصحيا
للكلام واحترانا عن الالغاء لكنه اشتبه عليه انه يعتبر وجوه
البلغة في المسائل الشرعية التي تبين على كلام كل عاقل بالغنا
كان او غير بليغ وايضا يمكن ان يقال بان هذا الواو كالتى في قولهم
دعنى ولا اعود وليس للحال لأن المقصود عدم العود في المستقبل

٢- طلق ذلك دمه في بيتك فلا حاجة لك اليه بذلك منفعة بان تنزع
غيره او تشتريه جارية وفي عطف بعضها على البعض لا يطلب
تمام الماشية - معدن - كتاب - محمد عبد الباقى - منيب

والعطف عليه لا يبيح لهذا
والعطف عليه لا يبيح لهذا
والعطف عليه لا يبيح لهذا
والعطف عليه لا يبيح لهذا

انما يصح اذا كان فيه ابدية في المطلق
انما يصح اذا كان فيه ابدية في المطلق
انما يصح اذا كان فيه ابدية في المطلق
انما يصح اذا كان فيه ابدية في المطلق

لا في الحال قال في شرح المصطلح انما الاستيناف في العطف وليس
 سلمنا ذلك فنقول ان مذهب بعض علماء البيان ان مذهب كل
 كيف وقد نقل عن سيبويه عن ابي جابر ان يجوز مثل هذا العطف
 فصل الفاء للتعقيب اي مع الوصل يعني موجبه جودا لثاني
 بعد الاول بغير مهلة حتى لو قال ضربت زيدا فمرا كان المعنى
 ان ضربت عمر ووقع عقيب ضربت يدا ولم تظا و لت المدة
 بينهما ولهذا اي ولا جلا لالفاء للتعقيب يستعمل الفاء في كلا
 العرب في الاجزئية لما انها تعقب الشرط اي من خوا الاجزئية ان
 تعقب نزوها وجود الشرط بلا فصل كما في قوله اذ دخلت
 الدار فانت طالق اذ الطلاق يقع عند وجود الدخول من غير
 فصل وتراخي قوله قال اصحابنا اذا قال بعرت منك هذا العبد
 فقال الاخر فهو حر يكون ذلك قبولا للبيعه اقتضاء لان الحرية
 بدون قبوله لا يتحقق ويثبت العتق من عقيب البيعه بخلاف
 ما لو قال وهو حر وهو حر فانه يكون له البيعه ولو قال الخ
 انظر الى هذا التوب كيفه قبضا فينظر فقال صاحب التوب
 فاقطعه فقطعه فاذا هو لا يكفي كالفاء ضامنا لاننا امر
 بالقطع عقيب الكفاية بخلاف ما لو قال اقطع او وقطعه

علم ان الفاء على قسمين قد كرر بعضها منها لشدته الاحتياج اليها فالفصلية وهي التي تكون مدخولا جزاء الشرط والظروف والظروف وفاء الجزاءية وهي التي يكون مدخولا متعلقا بمذلول جزاءية اخرى ونحو
 القسم الثاني فانها من جودها فالفصلية وهي التي تكون مدخولا متعلقا بمذلول جزاءية اخرى ونحو
 وهو الذي يكون مدخولا متعلقا بمذلول جزاءية اخرى ونحو

فانها ما فيها من جودها فالفصلية وهي التي تكون مدخولا متعلقا بمذلول جزاءية اخرى ونحو
 القسم الثاني فانها من جودها فالفصلية وهي التي تكون مدخولا متعلقا بمذلول جزاءية اخرى ونحو

ما تقدم فيض من عند
الكفاية فيض من عند

[illegible]

اذا كان الفاء والتقفيل لا من حيث اللفظ يكون

لأن النقص أو قبحه أو غيره
من كماله الفناء أو محو
نحوه من وجوده

الطفولة وفتح
الطفولة مثل تفتح
هذه المسألة
لأنه يستعمل غير صحيح
لأنه أداة العطف

مجلس شورای ملی
شماره ۱۳
تاریخ ۱۳۰۲

يَا أَيُّهَا الْمَدِينَةُ الْوَدُودُ وَبِخَيْرِ الْأَنْدَادِ
الْعَرَبِ قَلِيلًا

لأن الغاء في قول الله عز وجل

من الجبال عقيب البدر
والله فهو حد

مجلس نواب

الاستاذ المساعد الدكتور

فقطعه فانه لا يكون الخياط ضامنا ولو قال بعت منك هذا الثوب

بِعَشْرَةٍ فَقَالَ فَاِذَا قُطِعَ فَقُطِعْ وَلَمْ يَقِلْ شَيْئًا كَانَ الْبَيْعُ ثَمَانًا

اقتضاء لان الامر بقطعه دليل قبول البيع ولو قال اذ دخلت

الدافع الدافئ طاقو فالشرط دخول الثانية عقبه هو

الاولى متصلا به حتى لو دخلت الثانية ولا والاولى حرا و

اولى ولد والثانية اخر الله لعلي بن ابي طالب

المساكين لا يبدن (لهم) في المساجد والكنائس والجمع
 في المساجد والكنائس والجمع في المساجد والكنائس والجمع

ان دونوں میں سے ایک کو بے رحمی سے قتل کر دیا۔

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَكُونَا لَهُ شَاكِرِينَ إِلَّا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ لِهَذَا إِنَّهُ لَكَنُفِرٌ كَذِبٌ
 هَذَا نُسَبِّحُكَ بِذِكْرِكَ الْفَاقِ الْفَوْزِ وَالْعَدَاةِ وَالْإِشْرَافِ

العقود على الإعتاب الأعد ثبوت القيمة اقتست ذلك بطرق

الاقضاء وصار كانه قال قبلت فهو حرم خلاف قوله

وهو حر لعمد ما يوجب التعقيب فيبقى محتملا لرد الإيجابان جعل

الخيار عن الحرية الثابتة قبل الإيجاب وقبول البيع بازيجع الشاء

للحرية في الحال فلا يشترط القبول بالسك وكذلك إلغاء في فاقطعه

يد على انه انما اذن له بالقطع عقيب الكفاية على قضية الترتيب

فصاكانه قال انكفاني قبيصا فاقطعه فاذا المركب كان القطع

الحمد لله الذي جعل في كل شيء
لغيره ما يشاء

مؤلفه

11

الحكم فكان في العلة معنى التعقيب من وجب فيستقيم دخول الفاء
على العلة لتبوت التراخي فيها لكنه لما لم يكن تراخيا حقيقة كان
بمعنى العلة مجازيا حتى لا يصح اليللا عند التعبد من اليللا
لبيناز العلة ما قال علمائنا اذا قال المولى لعبد اذ الفافانت حر كان
العبد حر في الحوان لم يؤد شيئا ولو قال الحر في انزل فانت من كان
امنا وان لم ينزل لان الفاء دخلت على العلة فصامعنا اذ الي الفاء
لانك حر فلا يتعلق العتوب بالاداء لانه لا دلالة في الكلام على التعليل
وانما يصح اليه لتعبد حقيقة بها وهو العطف لما سبق ان عطف
الخبرية على الطليقة غير جائز وكذلك المسئلة الثانية فان قلت فلم
لم يجعل تعليلها باضما حرف الشرط على نحو اذ بيت الى الفافانت
حرف فيه على حقيقة الفاء قلت لا ضما خلافا للاصل فاذا حر
الكلام بدونه لا يصح اليه من غير ضرورة لا يقال دخول الفاء على
العلة ايضا خلافا للاصل لان موجب الترتيب في العلة سابقته على
الحكم كما بينا لا نأقول فيما ذهبا اليه على حقيقة الفاء من وجه
لان العلة لما كانت مستندة بحصول الترتيب فكان او من الاضما
هكذا ذكر في الشرح ولقائل ان يقول انه قامتنا الدلالة من حال

الحكم فكان في العلة معنى التعقيب من وجب فيستقيم دخول الفاء
على العلة لتبوت التراخي فيها لكنه لما لم يكن تراخيا حقيقة كان
بمعنى العلة مجازيا حتى لا يصح اليللا عند التعبد من اليللا
لبيناز العلة ما قال علمائنا اذا قال المولى لعبد اذ الفافانت حر كان
العبد حر في الحوان لم يؤد شيئا ولو قال الحر في انزل فانت من كان
امنا وان لم ينزل لان الفاء دخلت على العلة فصامعنا اذ الي الفاء
لانك حر فلا يتعلق العتوب بالاداء لانه لا دلالة في الكلام على التعليل
وانما يصح اليه لتعبد حقيقة بها وهو العطف لما سبق ان عطف
الخبرية على الطليقة غير جائز وكذلك المسئلة الثانية فان قلت فلم
لم يجعل تعليلها باضما حرف الشرط على نحو اذ بيت الى الفافانت
حرف فيه على حقيقة الفاء قلت لا ضما خلافا للاصل فاذا حر
الكلام بدونه لا يصح اليه من غير ضرورة لا يقال دخول الفاء على
العلة ايضا خلافا للاصل لان موجب الترتيب في العلة سابقته على
الحكم كما بينا لا نأقول فيما ذهبا اليه على حقيقة الفاء من وجه
لان العلة لما كانت مستندة بحصول الترتيب فكان او من الاضما
هكذا ذكر في الشرح ولقائل ان يقول انه قامتنا الدلالة من حال

الحكم فكان في العلة معنى التعقيب من وجب فيستقيم دخول الفاء
على العلة لتبوت التراخي فيها لكنه لما لم يكن تراخيا حقيقة كان
بمعنى العلة مجازيا حتى لا يصح اليللا عند التعبد من اليللا
لبيناز العلة ما قال علمائنا اذا قال المولى لعبد اذ الفافانت حر كان
العبد حر في الحوان لم يؤد شيئا ولو قال الحر في انزل فانت من كان
امنا وان لم ينزل لان الفاء دخلت على العلة فصامعنا اذ الي الفاء
لانك حر فلا يتعلق العتوب بالاداء لانه لا دلالة في الكلام على التعليل
وانما يصح اليه لتعبد حقيقة بها وهو العطف لما سبق ان عطف
الخبرية على الطليقة غير جائز وكذلك المسئلة الثانية فان قلت فلم
لم يجعل تعليلها باضما حرف الشرط على نحو اذ بيت الى الفافانت
حرف فيه على حقيقة الفاء قلت لا ضما خلافا للاصل فاذا حر
الكلام بدونه لا يصح اليه من غير ضرورة لا يقال دخول الفاء على
العلة ايضا خلافا للاصل لان موجب الترتيب في العلة سابقته على
الحكم كما بينا لا نأقول فيما ذهبا اليه على حقيقة الفاء من وجه
لان العلة لما كانت مستندة بحصول الترتيب فكان او من الاضما
هكذا ذكر في الشرح ولقائل ان يقول انه قامتنا الدلالة من حال

الحكم فكان في العلة معنى التعقيب من وجب فيستقيم دخول الفاء
على العلة لتبوت التراخي فيها لكنه لما لم يكن تراخيا حقيقة كان
بمعنى العلة مجازيا حتى لا يصح اليللا عند التعبد من اليللا
لبيناز العلة ما قال علمائنا اذا قال المولى لعبد اذ الفافانت حر كان
العبد حر في الحوان لم يؤد شيئا ولو قال الحر في انزل فانت من كان
امنا وان لم ينزل لان الفاء دخلت على العلة فصامعنا اذ الي الفاء
لانك حر فلا يتعلق العتوب بالاداء لانه لا دلالة في الكلام على التعليل
وانما يصح اليه لتعبد حقيقة بها وهو العطف لما سبق ان عطف
الخبرية على الطليقة غير جائز وكذلك المسئلة الثانية فان قلت فلم
لم يجعل تعليلها باضما حرف الشرط على نحو اذ بيت الى الفافانت
حرف فيه على حقيقة الفاء قلت لا ضما خلافا للاصل فاذا حر
الكلام بدونه لا يصح اليه من غير ضرورة لا يقال دخول الفاء على
العلة ايضا خلافا للاصل لان موجب الترتيب في العلة سابقته على
الحكم كما بينا لا نأقول فيما ذهبا اليه على حقيقة الفاء من وجه
لان العلة لما كانت مستندة بحصول الترتيب فكان او من الاضما
هكذا ذكر في الشرح ولقائل ان يقول انه قامتنا الدلالة من حال

[illegible]

جميعا ان كانت
 الترخي في الحكم
 وهو لا يخلو من
 ان يكون في
 ان يكون في
 ان يكون في
 ان يكون في

الترخي ان يكون في اللفظ والحكم جميعا وهو بمنزلة ما لو
 سكت ثم استأنف وعندهما اي عند اي يوسف ومحمد يفيد
 الترخي في الحكم في وجود الفعل المتعلق بهما لا في اللفظ لان
 الكلام متصل لفظا وحقيقة وبما نرى من الاختلاف بين الحقيقة
 وصاحبة هذه المسئلة وهي اربعة واجبة اما ان علق الطلاق
 بكلمة ثم في غير المدخول بها او في المدخول بها وفي كل واحد
 ان احوال شرط او قدر ففي الاولى هي فيما اذا قال الغير المدخول بها
 ان دخلت الدار فانت طالق ثم طالق ثم طالق فعنده متعلق الاول
 بدخول الدار لان دخول الدار شرط وتقع الثانية في الحال ولغت
 لان الثانية والثالثة مذكورتان بكلمة ثم فصا كانت سكت عن
 ثم استأنف بها فلا يتعلقان بالشرط وتقع الثانية في الحال
 لوجود المحل وعدم التعليق ولغت الثالثة لان تمام المحل لانها غير
 مدخول بها فتهين بالثانية لا الى عدة وعندها يتعلق لكل كل
 الطلاق بدخول الدار لا اتصال الثانية والثالثة بها والكلام لفظا
 ثم عند المدخول يظهر الترتيب في الوقوع عملا بالتراخي فلا تقع الا
 واحدة وتلغو الثانية والثالثة لانها بانتهى بالاولى وفي الوجه الثاني
 وهو انه اذا احوال شرط وهو انه لو قال انت طالق ثم طالق ثم طالق

١٢
 اشارة الى الجواب عن
 ما عجز عن ان
 حقيقة وايضا وقع لما يقا
 ان كانت ثم اذا كانت متعينة
 للتراخي في اللفظ والحكم
 جميعا بل ان
 والمعطوفات على
 في الكلام رعاية لما في
 العطف فيبطل الاتصال

٢٨
 وهذا لان الكلام
 متصل حقيقة وحسب فلا يقع
 للاتصال في اللفظ لكن انفق
 صيغة العطف مبينة على
 الاتصال صورة وقد موجود

١٢
 انت طالق الزوج لا امرته
 عشرة فدخلت الدار
 فدخلت الدار فدخلت الدار
 فدخلت الدار فدخلت الدار

١٢
 الترخي في الحكم
 وهو لا يخلو من
 ان يكون في
 ان يكون في
 ان يكون في
 ان يكون في

وهنا اشارة الى ان يكون كلمة بل ليس للاضرب مطلقا كما توهم من قول المصنف

فانه يغيب مسئلة الاقرار
على مسئلة الطلاق

تأليفه الأول في فنونه ووجوه
العلماء عندكم أيضا
بوجوبه لا لقوله المقتضى
المدح كقولنا قد لا

كما قال في رد المحتار بل للرجوع عن الاول باقائه الثاني مقايمة ورجوعه
عن الاقرار بالف باطل بطلان الانكار بعد الاقرار لكن اقراؤه بالالفين
على وجه اقسامها مقام الاول صحيح فيلزم له ان مع الالف الاول
كما لو قاله على الف درهم بل الف دينار فيلزم للمالا الاختلاف
بجنس وكما في مسألة الطلاق وقلنا ان حقيقة بل التدارك الغلطية
الثاني مقام الاول لم يصح عنه ابطال الاول فيجب تصحيح الثاني مع بقاء
الاول وذلك في الاعداد على ما هو العادة بان يبقى العدد الاول ويراد
بالثاني كما في زياد الالف على الالف فكانه قال لا بل معك الالف
الف آخر الا يترتب اذا قال الرجل سني ستون بل سبعون يراد به زيادة
عشرة على ستين لا ان يراى به ضم سبعين بتمام الستين وهذا
بخلاف مسألة الطلاق لان الطلاق انشاء وذلك في الاقرار بالالف
اخبا والغلط انما يكون في الاخبار والانشاء لا في الاخبار بل يمكن
بعد ما وجد شي لا يمكن تداركه باز يجعل باقيا على عدمه فاما الخبر
فيحتمل الصدق والكذب فيمكن تداركه بالصدق ونفي الكذب
فيمكن تصحيح اللفظ بتدارك الغلط في الاقرار دون الطلاق حتى
لو كان الطلاق بطريق الاخبار يقع ثنتان لما ذكرنا هذا حاصل
ما ذكرناه في هذا المقام وفيه بحث لان الرجوع في الطلاق انما لا يصح

على العادة والعرفان على الجواب
 اللغة لا تخرج من قاض على اللغة ١٢
 قبيد بالاعتماد لا يتحقق
 لا ضم الثانية بقاها ١٣ وبراء
 لفظه بان يبقى العدد الاول ١٤
 بالثاني كماله ١٥
 فكذا هذا يزداد الالف على الالف الاول
 فيجب الالف في ثلث اقسام قبل الغلط كما
 في الانشاء بعد موافقة ما يقصده
 اللسان بالقلب قلنا ذلك لا يقتضي موافقة
 الطلاق لانه صريح وحكم الصريح متعلق
 بنفس الكلام بدون الضمنية ١٦
 والكتب يجوز محاطة بغيرها بالبناء
 من غير ما لا خطر امور خارجة عن البناء
 على صداقة
 هو اللطاف والاعتماد على الحسن
 السماء فوقنا وغير ذلك والكتب
 لا يغير الصدق والكتب
 في غير الصدق والكتب

[illegible]

2

قوله وثبات الثاني بوضعه
الانتهى ان في قولك ما جاء ذريع
لعمرك ولو سكنت ما جاء ذريع
كان الانتفاء ثابتا وفي قولك
زبد بل عمري ولو سكنت عن
بل عمرك ولا ثبتت الا انتفاء بل ثبتت
عنده وهو الثبوت فهذا هو الفرق
بينهما ١٢ قوله وهذا اخر اجزاء التقييد الكلام
السطور ١٢ وهو ما تيلفظ به الان في قائله
بالكلام معناه اللغوي للاسقاط
الان في تقييد الاول ما قيل من ان الجملة بين
الان في تقييد الاول ما قيل من ان الجملة بين
الان في تقييد الاول ما قيل من ان الجملة بين

الفرق بين لكن وبل وجهين أحدهما ان لكن لا يستدل بها بعد
الایجاب فلا نقول آیت زید لكن عمر أو بل يقع بعد الإيجاب والنفي معا
وثانيهما ان موجب لكن اثبات ما بعده وإما نفي ما قبله فثابت بد
لا بكلمة لكن كما مر بخلاف بل فإنه يوجب النفي الأول وثبات الثاني
بوضعه وهذا في عطف المفرد على المفرد فان كان في الكلام جملتان مختلفتا
نفيًا وإثباتًا جاز الاستدلال بلكن في الإيجاب أيضًا كما جازي بل نقول

جاء في زيد لكن عمر ولم يأت العطف بهذه الكلمة أي بلكن انما يتحقق
ويتحقق عندئذ تساق الكلام والمراد بانساق الكلام انتظاما من سوي الشيء
اذ جمعوا ذلك بشيئين احدهما ان يكون الكلام متصلا بعبارة بعض
غيره مفصل يتحقق العطف والثاني ان يكون محل الاشياء غير محل
ليمكن الجمع بينهما ولا ينافي اخذ الكلام وله كما في قولك جاءني زيد

لكن عمر لم يثابها فكان الكلام متسقا بان يتصل الكلام ويكون محل الاثبات
غير محل النفي فيعلق النفي بالاثبات الذي بعده أي بشرط النفي
بالاثبات ولا يتباعدان بان يتعلق النفي بما قبله ويكون الاثبات
مستأنفا والآي وان لم يوجد الاتساق بازفادت حد الشئ من
المذكورين في الاتساق فهو أي الكلام يكثر مستأنف مثاله
الاتساق ما ذكره محمد في الجامع اذا قال لفلان على ألف درهم قرضا

[illegible]

١٢
 يعني لا يكون بوضعي وانتهات بعد
 على الثاني الى الكلام
 الاول الفهيم في قوله
 الفخ غير النعم وقصها
 فتم حمل الاثبات
 تحت الفخ فلا يكون
 التضاد والتناقض
 فيكون الفخ مطلقا
 نحو ولا يكون مقيدا
 المتسنى والله اعلم
 انشا

فقال فلان لا ولكن غصب لزوم المال النفى في مسألة الجامعة هو
 ما قال فلان لا والاثبات هو قوله لكن غصب ومعناه يتعلق النفى بمحل
 الاثبات لان محل الاثبات هو السبب لا اصل المال فالنفى هو قوله
 لا انما يتعلق بالسبب لا باصل الاقوال لان الكلام تنسق كلام
 مع كلام المقر له متوافقا لا متنافيا لان المقر له انما نفى سببا
 واثبت سببا ولا يتعارض كلام باصل المال كذا قبل وهو معنى
 الاتساق لان النفى والاثبات لا يتوجها على شيء واحد فظهر ان
 النفى كان في السبب دون نفس المال وكذلك لو قال فلان على
 الف من تم هذه الجارية فقال فلان الجارية جارتك ولكن على
 الف لزوم المال فظهر ان النفى كان في السبب لا في اصل المال فكان
 الكلام تنسقا ولو كان في يد عبد فقال هذا فلان فقال فلان
 ما كان لقط ولكن فلان اخرج فان وصل كان العبد المقر له الثاني
 وهو فلان اخرج لان النفى يتعلق بالاثبات بمعنى اذ وصل قوله لكن فلان
 اخرج قوله ما كان لقط كان وصله ببيان انه نفى الملك عن نفسه
 الى الثاني لانه نفاء مطلقا فكان النفى له قوله ما كان لقط متعلقا
 مرتبطا بالاثبات وهو قوله لكن فلان اخرج لا انما متنافيان
 متناقضان اذ فصل قوله لكن فلان اخرج عن النفى كان العبد المقر الاول

فقال فلان لا ولكن غصب لزوم المال النفى في مسألة الجامعة هو
 ما قال فلان لا والاثبات هو قوله لكن غصب ومعناه يتعلق النفى بمحل
 الاثبات لان محل الاثبات هو السبب لا اصل المال فالنفى هو قوله
 لا انما يتعلق بالسبب لا باصل الاقوال لان الكلام تنسق كلام
 مع كلام المقر له متوافقا لا متنافيا لان المقر له انما نفى سببا
 واثبت سببا ولا يتعارض كلام باصل المال كذا قبل وهو معنى
 الاتساق لان النفى والاثبات لا يتوجها على شيء واحد فظهر ان
 النفى كان في السبب دون نفس المال وكذلك لو قال فلان على
 الف من تم هذه الجارية فقال فلان الجارية جارتك ولكن على
 الف لزوم المال فظهر ان النفى كان في السبب لا في اصل المال فكان
 الكلام تنسقا ولو كان في يد عبد فقال هذا فلان فقال فلان
 ما كان لقط ولكن فلان اخرج فان وصل كان العبد المقر له الثاني
 وهو فلان اخرج لان النفى يتعلق بالاثبات بمعنى اذ وصل قوله لكن فلان
 اخرج قوله ما كان لقط كان وصله ببيان انه نفى الملك عن نفسه
 الى الثاني لانه نفاء مطلقا فكان النفى له قوله ما كان لقط متعلقا
 مرتبطا بالاثبات وهو قوله لكن فلان اخرج لا انما متنافيان
 متناقضان اذ فصل قوله لكن فلان اخرج عن النفى كان العبد المقر الاول

فقال فلان لا ولكن غصب لزوم المال النفى في مسألة الجامعة هو
 ما قال فلان لا والاثبات هو قوله لكن غصب ومعناه يتعلق النفى بمحل
 الاثبات لان محل الاثبات هو السبب لا اصل المال فالنفى هو قوله
 لا انما يتعلق بالسبب لا باصل الاقوال لان الكلام تنسق كلام
 مع كلام المقر له متوافقا لا متنافيا لان المقر له انما نفى سببا
 واثبت سببا ولا يتعارض كلام باصل المال كذا قبل وهو معنى
 الاتساق لان النفى والاثبات لا يتوجها على شيء واحد فظهر ان
 النفى كان في السبب دون نفس المال وكذلك لو قال فلان على
 الف من تم هذه الجارية فقال فلان الجارية جارتك ولكن على
 الف لزوم المال فظهر ان النفى كان في السبب لا في اصل المال فكان
 الكلام تنسقا ولو كان في يد عبد فقال هذا فلان فقال فلان
 ما كان لقط ولكن فلان اخرج فان وصل كان العبد المقر له الثاني
 وهو فلان اخرج لان النفى يتعلق بالاثبات بمعنى اذ وصل قوله لكن فلان
 اخرج قوله ما كان لقط كان وصله ببيان انه نفى الملك عن نفسه
 الى الثاني لانه نفاء مطلقا فكان النفى له قوله ما كان لقط متعلقا
 مرتبطا بالاثبات وهو قوله لكن فلان اخرج لا انما متنافيان
 متناقضان اذ فصل قوله لكن فلان اخرج عن النفى كان العبد المقر الاول

بفتح الظاهر من فصله
انه نفى الملك مطلقا لان نفى ثبات
الملك فيكون لا لا نفى ثبات

بفتح الظاهر من فصله
انه نفى الملك مطلقا لان نفى ثبات
الملك فيكون لا لا نفى ثبات

بفتح الظاهر من فصله
انه نفى الملك مطلقا لان نفى ثبات
الملك فيكون لا لا نفى ثبات

بفتح الظاهر من فصله
انه نفى الملك مطلقا لان نفى ثبات
الملك فيكون لا لا نفى ثبات

بفتح الظاهر من فصله
انه نفى الملك مطلقا لان نفى ثبات
الملك فيكون لا لا نفى ثبات

بفتح الظاهر من فصله
انه نفى الملك مطلقا لان نفى ثبات
الملك فيكون لا لا نفى ثبات

بفتح الظاهر من فصله
انه نفى الملك مطلقا لان نفى ثبات
الملك فيكون لا لا نفى ثبات

بفتح الظاهر من فصله
انه نفى الملك مطلقا لان نفى ثبات
الملك فيكون لا لا نفى ثبات

لان هذا نفى مطلقا اي نفى عن نفسه وعن كل احد فكان قوله للمقر
الاول لا لا قرار وتكذيبا للمقر خلا للكلام على الظاهر وكان العبد
للمقر الاول هو من في يده وكان قوله لكنه لا فلا زعم لك شهادته
على ي اليد وشهادته الفرد لا يثبت الملك فبقى العبد ملكا له ولقائل
ان يقول ان قوله ما كان لي قط نفى الملك في الزمان الماضي مستغفر
والتحويل الى المقر الثاني يعتمد ثبوت الملك للمقر الاول كلامه
لتفسير با صله كيف وقد اكد بكلمة قط المستغفرة بالنفي في الزمان
الماضي حيث صار مفسرا مقطوعا عن احتمال التاويل ولا يجعل الكلام
الاخير لتحويل الاول الا ببيان التبدل وبيان التبدل لا يصح موضوعا
ولا مفعولا وايضا يما يعتبر ضد الكلام على وفاق الاخير مما
امكن وهما استقسام الجمع بينهما مع بقاء حقيقة الاخير ان يكون
شهادة واخيرا منه حسيبة باز العبد حقا لاحق من غير تحويل
منه ولو ان قرئ وجبت نفسها بغير اذن مولاها بمائة درهم
فقال المولى لا اجيز العقد بمائة ولكن اجيزه بمائة وخمسين بطل

بفتح الظاهر من فصله
انه نفى الملك مطلقا لان نفى ثبات
الملك فيكون لا لا نفى ثبات

بفتح الظاهر من فصله
انه نفى الملك مطلقا لان نفى ثبات
الملك فيكون لا لا نفى ثبات

بفتح الظاهر من فصله
انه نفى الملك مطلقا لان نفى ثبات
الملك فيكون لا لا نفى ثبات

قوله وتناول احد المذكورين لا على التعيين ولهذا قال
 العبد ^{العبد} هذا حرا وهذا كان بمنزلة قوله احدها حرة كان
 له ولاية البيان لان يبيح احدها ما شاء مبارك كان او بشر
 ثم تناول احد المذكورين اما على سبيل التبع كما في مسألة الحرية
 واما على سبيل العموم كما في مسألة التوكيل قوله لو اوكلت بيع
 هذا العبد هذا وهذا كان التوكيل احدها وبيع البيع لكل واحد
 ولو باع احدها ثم عاد العبد الملك الموكل لا يكون الاخران بيعه
 لهذا قال وبيع البيع لكل واحد منهما في مسألة التوكيل
 لكن اعتبار العمول لا يتجاوز تناول احدها فانهم لانهم في جميع
 مواقع وهذا لو باع احدها ثم عاد العبد الملك الموكل
 لا يكون الاخران بيعه علا يتناول احد المذكورين فانقلت
 ما الفرق بين المستلذين قلت التوكيل فيه معنى اباحة التصرف
 في ما لنفسه للتوكيل بعد ان كان محظورا ولا باحة توجب العموم

فصل اول تناول احد المذكورين لا على التعيين ولهذا قال
العبد هذا حرا وهذا كان بمنزلة قوله احدها حرة كان
له ولاية البيان لان يبيح احدها ما شاء مبارك كان او بشر
ثم تناول احد المذكورين اما على سبيل التبع كما في مسألة الحرية
واما على سبيل العموم كما في مسألة التوكيل قوله لو اوكلت بيع
هذا العبد هذا وهذا كان التوكيل احدها وبيع البيع لكل واحد
ولو باع احدها ثم عاد العبد الملك الموكل لا يكون الاخران بيعه
لهذا قال وبيع البيع لكل واحد منهما في مسألة التوكيل
لكن اعتبار العمول لا يتجاوز تناول احدها فانهم لانهم في جميع
مواقع وهذا لو باع احدها ثم عاد العبد الملك الموكل
لا يكون الاخران بيعه علا يتناول احد المذكورين فانقلت
ما الفرق بين المستلذين قلت التوكيل فيه معنى اباحة التصرف
في ما لنفسه للتوكيل بعد ان كان محظورا ولا باحة توجب العموم

قوله وتناول احد المذكورين لا على التعيين ولهذا قال
 العبد ^{العبد} هذا حرا وهذا كان بمنزلة قوله احدها حرة كان
 له ولاية البيان لان يبيح احدها ما شاء مبارك كان او بشر
 ثم تناول احد المذكورين اما على سبيل التبع كما في مسألة الحرية
 واما على سبيل العموم كما في مسألة التوكيل قوله لو اوكلت بيع
 هذا العبد هذا وهذا كان التوكيل احدها وبيع البيع لكل واحد
 ولو باع احدها ثم عاد العبد الملك الموكل لا يكون الاخران بيعه
 لهذا قال وبيع البيع لكل واحد منهما في مسألة التوكيل
 لكن اعتبار العمول لا يتجاوز تناول احدها فانهم لانهم في جميع
 مواقع وهذا لو باع احدها ثم عاد العبد الملك الموكل
 لا يكون الاخران بيعه علا يتناول احد المذكورين فانقلت
 ما الفرق بين المستلذين قلت التوكيل فيه معنى اباحة التصرف
 في ما لنفسه للتوكيل بعد ان كان محظورا ولا باحة توجب العموم

محل
 العبد ^{العبد} هذا حرا وهذا كان بمنزلة قوله احدها حرة كان
 له ولاية البيان لان يبيح احدها ما شاء مبارك كان او بشر
 ثم تناول احد المذكورين اما على سبيل التبع كما في مسألة الحرية
 واما على سبيل العموم كما في مسألة التوكيل قوله لو اوكلت بيع
 هذا العبد هذا وهذا كان التوكيل احدها وبيع البيع لكل واحد
 ولو باع احدها ثم عاد العبد الملك الموكل لا يكون الاخران بيعه
 لهذا قال وبيع البيع لكل واحد منهما في مسألة التوكيل
 لكن اعتبار العمول لا يتجاوز تناول احدها فانهم لانهم في جميع
 مواقع وهذا لو باع احدها ثم عاد العبد الملك الموكل
 لا يكون الاخران بيعه علا يتناول احد المذكورين فانقلت
 ما الفرق بين المستلذين قلت التوكيل فيه معنى اباحة التصرف
 في ما لنفسه للتوكيل بعد ان كان محظورا ولا باحة توجب العموم

لا يقبل بالفرق بين مسئلة
 التوكيد ومسئلة الجلوس وان
 لا يجاوزنا ولا احد ما في الثانية
 لانه لو جلس مع احد ما في الثانية
 يجوز قلنا ان الاصل في الجلوس ان
 النعم عارض فاجلس مع احد ما في الثانية
 الاصل في الوكالة الاصل عدم جواز
 التصرف وجوزة عارض فاذا تصرف
 لصاحبها في الاصل على الاصل

قوله جالس الحسن ثم قال له ان تجلس مع
 واحد منكما لا يملك اطلاق له الجالس مع احد ما في الثانية
 احدهما غير معين غير متصور فيثبت العموم ضرورة
 تمكن من العمل بحكم الاطلاق والازل ان الاطلاق ضرورة
 قيد وهو يوجب العموم ١٢ فتشعر في الاطلاق
 جهم كالمعنى فيقولون انهم فصلا كان جمع بينهما
 والثالثة فيقع عليهم ما الاطلاق ١٢ المعد
 هذه طالق او هذه لان قول الزوج نسوة الثلاث
 قوله طالق او هذه لان قول الزوج نسوة الثلاث
 احدهما متزلة ما لو لم وانما كان بمنزلة ١٢
 في الشركة فيما سبق في الكلام في بيان
 عطف على الطلقة قوله هذه

مثل قوله جالس الحسن او ابن سيرين ولا من مقصوده بيع ماله ولا
 يحصل ذلك الا بالعموم قوله ولو قال الزوج ثلث نسوة لهذه
 طالق او هذه وهذه طلقت احدا الاولين وطلقت الثالثة في
 الحال انعطافا لانه لكون الثالثة معطوفة على المطلقة من الاولين
 ويكون النجاء للزوج ببيان المطلقة منهما لانه بمنزلة ما لو قال احدهما
 طالق وهذا وعليه هذا قال فرج اذا قال لا يكلم هذا او هذا وهذا
 كان بمنزلة قوله لا يكلم احدهما وهذا فلا يحنث ما لم يتكلم احد
 الاولين والثالث وعندنا لو كلم احدا الاولين وحده يحنث ولو
 كلم احد الاخرين لا يحنث ما لم يكلمهما وقال الفرأء يخبر بين الاولين
 وبين الاخرين لانه جمع بينهما بحرف الواو فصا كما لو قال هذه
 طالق او هاتان بمنزلة قوله لا يكلم هذا او هذا وهذا ولكننا
 نقول سوق الكلام لا يجاب الطلاق في احدهما والعطف
 لاثبات الشركة فيما يسوق الكلام له فصا كما قال احدهما طالق

قال احدهما طالق الاولين ١٢ المعد
 الثالثة ويخبر في الاولين فان زوج يحنث في بيان
 الطلقة فكل ذلك بالقول المنزلة في بيان
 الراد به الاول فكله بدل الثالثة فكله في الاولين
 ان يرد بقوله احدا الاولين ١٢ المعد
 في المطلق واردة المعين فيهم في الكلام
 علم طلاق في اريد من غير عطف فيصير بقوله في الكلام
 العلم في الاثبات اريد من غير عطف فيصير بقوله في الكلام
 الا في رد وكنى فسا قال وهذا لا يحنث هذا الا في رد وكنى
 في الكلام فسا قال وهذا لا يحنث هذا الا في رد وكنى
 في الكلام فسا قال وهذا لا يحنث هذا الا في رد وكنى

هذه مسألة
 وهذا ان عندنا فهو قاس الطلاق
 مسألة الجمين ورز فواس
 مسألة الجمين مسألة الطلاق
 وفيه فرق بينهما ١٢
 في العطف عليه هو الاخر فيصير
 الكلام لا احد المذكورين

فلو قال او هذه معطوفة على طالق وحنث في
 المطلقة منهما وهي غير معتبنة فكلها
 فلو قال احدهما طالق وحنث في
 المطلقة منهما وهي غير معتبنة فكلها

قوله واما مسألة الزوجين
 عن قيامهما في الدلالة فانهما
 لا يكملان مسألة الطلاق بينهما
 فاما مسألة الطلاق بينهما
 مع احدهما وهذا سبق لعدم الكلام
 وقوله وهذا يقتضي تخصيص الكلام
 والعطف لا يثبت التثنية في الكلام
 له فضا نقدره لا يكملان هذا القول
 وقوله لا يقتضي ان لا يكملان هذا القول
 فاما مسألة الطلاق بينهما
 مع احدهما وهذا سبق لعدم الكلام
 وقوله وهذا يقتضي تخصيص الكلام
 والعطف لا يثبت التثنية في الكلام
 له فضا نقدره لا يكملان هذا القول
 وقوله لا يقتضي ان لا يكملان هذا القول

[illegible][illegible]

على المقصود بالطلاق والمقصود لا يباح ولا امر به فلهما انما تعطف
 كانت المطلقة اما الواحدة واما الاثنتان مطلقا وليين كانتا
 واخوين فينبغي ان لا تطلق واحدة ويتوقف على اختيار الزوج
 قوله ولو كلم احد الاولين والرد الاول بدلالة قوله ولو كلم احد
 الاخيرين لا يباحث في كرمي اصول السرية هكذا ان كلم الاول
 وحده يباحث وان كلم احد الاخيرين لا يباحث ما لم يكلمها قوله

ولو قال بع هذا العبد وهذا كان له ان يبيع احدهما ايها شاء
 لان كلمته وفي موضع الانشاء للتحديد لا قولك اترك ابدا او عمر
 لتناول احدهما غير عيز والامر لا يمتار ولا يمتار بايقاع
 الفعل في غير العين فيثبت التحريض ضرورة التمكن من الايقاع قوله
 ولو ادخل او في المهر با تزوجها على هذا او على هذا يحكم به المثل
 عندا يحنيفة لان اللفظ يتناول احدهما والموجب الاصل هو
 المثل فينزل ما يشابهه ولو ادخل او في المهر بان قال تزوجك
 على هذه الالف من دراهم او على هذه المائة من دراهم مثلا يحكم
 به المثل عندا يحنيفة لان الموجب الاصل في باب النكاح هو المثل

على المقصود بالطلاق والمقصود لا يباح ولا امر به فلهما انما تعطف
 كانت المطلقة اما الواحدة واما الاثنتان مطلقا وليين كانتا
 واخوين فينبغي ان لا تطلق واحدة ويتوقف على اختيار الزوج
 قوله ولو كلم احد الاولين والرد الاول بدلالة قوله ولو كلم احد
 الاخيرين لا يباحث في كرمي اصول السرية هكذا ان كلم الاول
 وحده يباحث وان كلم احد الاخيرين لا يباحث ما لم يكلمها قوله

على المقصود بالطلاق والمقصود لا يباح ولا امر به فلهما انما تعطف
 كانت المطلقة اما الواحدة واما الاثنتان مطلقا وليين كانتا
 واخوين فينبغي ان لا تطلق واحدة ويتوقف على اختيار الزوج
 قوله ولو كلم احد الاولين والرد الاول بدلالة قوله ولو كلم احد
 الاخيرين لا يباحث في كرمي اصول السرية هكذا ان كلم الاول
 وحده يباحث وان كلم احد الاخيرين لا يباحث ما لم يكلمها قوله

على المقصود بالطلاق والمقصود لا يباح ولا امر به فلهما انما تعطف
 كانت المطلقة اما الواحدة واما الاثنتان مطلقا وليين كانتا
 واخوين فينبغي ان لا تطلق واحدة ويتوقف على اختيار الزوج
 قوله ولو كلم احد الاولين والرد الاول بدلالة قوله ولو كلم احد
 الاخيرين لا يباحث في كرمي اصول السرية هكذا ان كلم الاول
 وحده يباحث وان كلم احد الاخيرين لا يباحث ما لم يكلمها قوله

على المقصود بالطلاق والمقصود لا يباح ولا امر به فلهما انما تعطف
 كانت المطلقة اما الواحدة واما الاثنتان مطلقا وليين كانتا
 واخوين فينبغي ان لا تطلق واحدة ويتوقف على اختيار الزوج
 قوله ولو كلم احد الاولين والرد الاول بدلالة قوله ولو كلم احد
 الاخيرين لا يباحث في كرمي اصول السرية هكذا ان كلم الاول
 وحده يباحث وان كلم احد الاخيرين لا يباحث ما لم يكلمها قوله

على المقصود بالطلاق والمقصود لا يباح ولا امر به فلهما انما تعطف
 كانت المطلقة اما الواحدة واما الاثنتان مطلقا وليين كانتا
 واخوين فينبغي ان لا تطلق واحدة ويتوقف على اختيار الزوج
 قوله ولو كلم احد الاولين والرد الاول بدلالة قوله ولو كلم احد
 الاخيرين لا يباحث في كرمي اصول السرية هكذا ان كلم الاول
 وحده يباحث وان كلم احد الاخيرين لا يباحث ما لم يكلمها قوله

على المقصود بالطلاق والمقصود لا يباح ولا امر به فلهما انما تعطف
 كانت المطلقة اما الواحدة واما الاثنتان مطلقا وليين كانتا
 واخوين فينبغي ان لا تطلق واحدة ويتوقف على اختيار الزوج
 قوله ولو كلم احد الاولين والرد الاول بدلالة قوله ولو كلم احد
 الاخيرين لا يباحث في كرمي اصول السرية هكذا ان كلم الاول
 وحده يباحث وان كلم احد الاخيرين لا يباحث ما لم يكلمها قوله

على المقصود بالطلاق والمقصود لا يباح ولا امر به فلهما انما تعطف
 كانت المطلقة اما الواحدة واما الاثنتان مطلقا وليين كانتا
 واخوين فينبغي ان لا تطلق واحدة ويتوقف على اختيار الزوج
 قوله ولو كلم احد الاولين والرد الاول بدلالة قوله ولو كلم احد
 الاخيرين لا يباحث في كرمي اصول السرية هكذا ان كلم الاول
 وحده يباحث وان كلم احد الاخيرين لا يباحث ما لم يكلمها قوله

[illegible]

فقد ثبت في القواعد وفرد التثنية
 حقيقة قوله وفعله وفعلت
 وهو ان حقيقة لفظة من
 غير متعذر
 ولا يصح الابداع عند
 العرب في حقيقة
 اللفظة

فاجاب بقوله واراد الجواز
 كقوله لا يرد على القدر
 فاجاب بقوله واراد الجواز
 كقوله لا يرد على القدر

فهو مجاز كما روي عن عبد الله بن عباس قال عليه السلام اذا رفعت
 رأسك من آخر السجدة فقد ثبتت صلواتك وأردة المحافى بعض
 الصور لا يدل على ترك الحقيقة في اللفظ كما في ترجمة قوله ثم هذه

سأل عن هذا التركيب
 فاجاب بقوله واراد الجواز
 كقوله لا يرد على القدر

الكلمة في مقام النفي توجب نفي كل واحد من المذكورين حتى لو قال

سأل عن هذا التركيب
 فاجاب بقوله واراد الجواز
 كقوله لا يرد على القدر

لا اكلم هذا وهذا يثبت اذا كلفا احدهما لما سبق انها تناولت

سأل عن هذا التركيب
 فاجاب بقوله واراد الجواز
 كقوله لا يرد على القدر

المذكورين وهو نكرة في سياق النفي فيعلم فانقلت لما كان بمنزلة

سأل عن هذا التركيب
 فاجاب بقوله واراد الجواز
 كقوله لا يرد على القدر

احدهما وهو معرفة باصنافته الى المعرفة فلا يصير عاماً قلت لا سلم

سأل عن هذا التركيب
 فاجاب بقوله واراد الجواز
 كقوله لا يرد على القدر

انه في معناه احدهما بل في معناه واحد منهما على المضيا وانما يكون

سأل عن هذا التركيب
 فاجاب بقوله واراد الجواز
 كقوله لا يرد على القدر

معرفة اذا كان معهود الا ترى ان غلام زيد لا يفيد التعريف اذا

سأل عن هذا التركيب
 فاجاب بقوله واراد الجواز
 كقوله لا يرد على القدر

كان له غلاما الا اذا كان الغلام معهودا بين المتكلم والسامع على

سأل عن هذا التركيب
 فاجاب بقوله واراد الجواز
 كقوله لا يرد على القدر

ما تقر في الحق قوله وفي مقام الاثبات تناول كلمة واحد مع

سأل عن هذا التركيب
 فاجاب بقوله واراد الجواز
 كقوله لا يرد على القدر

صفة التخيير ينبغي ان يراد به مقام الانشاء والطلب بل لا تقو

سأل عن هذا التركيب
 فاجاب بقوله واراد الجواز
 كقوله لا يرد على القدر

كقولهم خذ هذا وذلك والا لا يستقيم على الاطلاق ومن ضرورة

سأل عن هذا التركيب
 فاجاب بقوله واراد الجواز
 كقوله لا يرد على القدر

التخيير عموم الاباحه ابا خذ كل واحد من المذكورين الا ترى انه

سأل عن هذا التركيب
 فاجاب بقوله واراد الجواز
 كقوله لا يرد على القدر

ان ليس يجوز له الا ان يباح له في مقام الاثبات

سأل عن هذا التركيب
 فاجاب بقوله واراد الجواز
 كقوله لا يرد على القدر

والتسوية في مقام الاثبات

سأل عن هذا التركيب
 فاجاب بقوله واراد الجواز
 كقوله لا يرد على القدر

ان ليس يجوز له الا ان يباح له في مقام الاثبات

سأل عن هذا التركيب
 فاجاب بقوله واراد الجواز
 كقوله لا يرد على القدر

والتسوية في مقام الاثبات

سأل عن هذا التركيب
 فاجاب بقوله واراد الجواز
 كقوله لا يرد على القدر

ان ليس يجوز له الا ان يباح له في مقام الاثبات

سأل عن هذا التركيب
 فاجاب بقوله واراد الجواز
 كقوله لا يرد على القدر

والتسوية في مقام الاثبات

سأل عن هذا التركيب
 فاجاب بقوله واراد الجواز
 كقوله لا يرد على القدر

ان ليس يجوز له الا ان يباح له في مقام الاثبات

سأل عن هذا التركيب
 فاجاب بقوله واراد الجواز
 كقوله لا يرد على القدر

والتسوية في مقام الاثبات

سأل عن هذا التركيب
 فاجاب بقوله واراد الجواز
 كقوله لا يرد على القدر

ان ليس يجوز له الا ان يباح له في مقام الاثبات

سأل عن هذا التركيب
 فاجاب بقوله واراد الجواز
 كقوله لا يرد على القدر

والتسوية في مقام الاثبات

سأل عن هذا التركيب
 فاجاب بقوله واراد الجواز
 كقوله لا يرد على القدر

ان ليس يجوز له الا ان يباح له في مقام الاثبات

سأل عن هذا التركيب
 فاجاب بقوله واراد الجواز
 كقوله لا يرد على القدر

ولا طائل تحت من حيث المعنى ولو عطف على شيء كان المعنى
ليس لك أحد الأمرين أي شيء والتوبة عليهم وليس ذلك معنى
الكلام مع كونه بمنزلة السيد واعتراض عليه أيضا بأنه يمكن
أن يكون معطوفا على قوله تعالى ويكتبهم ويكون ليس اعتراضا
بينهما وأجيب بأن المراد أن جعلت أو يتوب متعلقا بالقراب
يتعد العطف فيلزم جعله بمعنى حتى علا بمجازه وهذا لا يدفع
صحة عطفه على السابق والتحقيق في هذا المقام أن المصنف اختار
أن أو يتوب بمعنى حتى وإنما حكى قول بعض العلماء فيه التمثيل
قوله فلم يمتدأ فاعترض الورد على قوله قولهم قال اصحابنا
لو قال ادخل هذه الدار وادخل هذه الدار يكون وبمعنى حتى حتى
لو دخل الأولى ولا حث ولو دخل الثانية ولا بر في يمينه وبمثل
لو قال لا افارقك أو تقضه ديني يكون بمعنى حتى أي حتى ان تقضه
دينني تأييد لجعل أو بمعنى حتى أو بيان أو تفرع قال فخر الإسلام
وعلى هذا قال أصحابنا فيمن قال والله لا ادخل هذه الدار وادخل
الدار الأخرى ان معناه حتى ادخل فلو دخل الأولى ولا حث ولو دخل
الثانية ولا حث فلو دخل الأولى بر في يمينه لان المحلوف عليه خول
الأولى قبل الثانية فاذا دخل الأولى ولا قبل الثانية حث ولو

ولا طائل تحته من حيث المعنى ولو عطف على شيء كان المعنى
ليس لك أحد الأمرين أي شيء والتوبة عليهم وليس ذلك مع
الكلام مع كونه بمنزلة السداد واعتراض عليه أيضا بأنه يمكن
أن يكون معطوفا على قوله تعالى أو يكفتم ويكون ليس اعتراضا
بينهما وأجيب بأن المراد أن جعلت أو يتوب متعلقا بالقراب
يتعد العطف فيلزم جعله بمعنى حتى عما يجازه وذال دفع
صحة عطفه على السابق والتحقيق في هذا المقام أن المصنف اختار
أن أو يتوب بمعنى حتى وإنما حكى قول بعض العلماء في التمثيل
قوله فلم يمتدافعا للاعتراض الوارد على قولهم قوله قال أصفا
لو قال لا أدخل هذه الدار وأدخل هذه الدار يكون أو بمعنى حتى
لو دخل الأولى ولا حث ولو دخل الثانية ولا بر في يمينه وبمثله
لو قال لا أفارئك أو تقضه ديني يكون بمعنى حتى أي حتى از تقضه
دينني تأييدا لجعل أو بمعنى حتى أو بيان أو تفريع قال فخر الإسلام
وعلى هذا قال أصحابنا فيمن قال والله لا أدخل هذه الدار وأدخل
الدار الأخرى من معناه حتى أدخل فلو دخل الأولى ولا حث ولو دخل
الثانية ولا حث لدخل الأولى بر في يمينه لأن المحلوف عليه دخول
الأولى قبل الثانية فإذا دخل الأولى ولا قبل الثانية حث ولو

المفسد في القائلين يكون او
معد
قول البعض
والنظير مع
هذا نظيرا على قول البعض
الكل ١٢
لا يستلزم النقض على
الكل والنقض على
الكل لان النقيض
على البعض

دخل الأولى بعد الثانية لا يبحث وإنما جعلت ومغني حتى لا
 إذا دخلت بين النفي والاثبات تكون مغني حتى في استعجالها
 يصير ما بعدها غاية وهذا الموضع وكان ترك المعنى الحقيقي
 في مواقع النفي والاثبات بدلالة الاستعمال والعادة فصل
 حتى للغاية كالي فاذا كان ما قبلها قابلا للامتداد وما بعدها
 يصلح غاية له كانت الكلمة عاملة بحقيقتها إلا ان بينهما فرق
 وهو ان مجرد حتى يكون خروجا من الشيء كما يقول كنت السمكة
 حتى لاسها ولا يقال حتى نصفها او ثلثها او كون المحرور على هذه
 الصفة غير مشروط في الى قال الله تعالى فاغسلوا وجوهكم
 وآيديكم الى المرافق وحتى كما يستعمل للغاية يستعمل للخرء والعطف
 ايضا وضابطتها ان حتى اذا كان ما قبلها قابلا للامتداد وما
 بعدها يصلح غاية له انتهى لما قبلها كانت عاملة بحقيقتها
 وهه الغاية الخالصة وإنما شرط الامتداد والانتها لئلا يكون
 الغاية هي التي ينتهي اليها شيء ولا يتأتى ذلك الا بان يتدلى
 وينتهي بالثاني فلا بد من صلاحية الاول للامتداد والثاني
 للانتها به مثاله ما قال محمد اذا قال عبتك حران لم ضربك
 حتى يشفع فلان او حتى تصير او تشترك بزيد او حتى يدخل الليل

في الغاية والاولى بعد الثانية لا يبحث وإنما جعلت ومغني حتى لا
 إذا دخلت بين النفي والاثبات تكون مغني حتى في استعجالها
 يصير ما بعدها غاية وهذا الموضع وكان ترك المعنى الحقيقي
 في مواقع النفي والاثبات بدلالة الاستعمال والعادة فصل
 حتى للغاية كالي فاذا كان ما قبلها قابلا للامتداد وما بعدها
 يصلح غاية له كانت الكلمة عاملة بحقيقتها إلا ان بينهما فرق
 وهو ان مجرد حتى يكون خروجا من الشيء كما يقول كنت السمكة
 حتى لاسها ولا يقال حتى نصفها او ثلثها او كون المحرور على هذه
 الصفة غير مشروط في الى قال الله تعالى فاغسلوا وجوهكم
 وآيديكم الى المرافق وحتى كما يستعمل للغاية يستعمل للخرء والعطف
 ايضا وضابطتها ان حتى اذا كان ما قبلها قابلا للامتداد وما
 بعدها يصلح غاية له انتهى لما قبلها كانت عاملة بحقيقتها
 وهه الغاية الخالصة وإنما شرط الامتداد والانتها لئلا يكون
 الغاية هي التي ينتهي اليها شيء ولا يتأتى ذلك الا بان يتدلى
 وينتهي بالثاني فلا بد من صلاحية الاول للامتداد والثاني
 للانتها به مثاله ما قال محمد اذا قال عبتك حران لم ضربك
 حتى يشفع فلان او حتى تصير او تشترك بزيد او حتى يدخل الليل

لان اول الكلام يحتمل الانتهاء
 في غرضه وخطه لا في غرضه
 لان اول الكلام يحتمل الانتهاء
 في غرضه وخطه لا في غرضه

وانما جعلت ومغني حتى لا
 إذا دخلت بين النفي والاثبات تكون مغني حتى في استعجالها
 يصير ما بعدها غاية وهذا الموضع وكان ترك المعنى الحقيقي
 في مواقع النفي والاثبات بدلالة الاستعمال والعادة فصل

لأن شرط الخفت الكف عن ضرب
الوجود في الزمان الثاني فكيف
يقع على أول الوهلة لا يبين
الحال على اليمين غلط في الحال
هذا هو العادة في التقليد
اليمين ١٢ معل ١٣
قضاء الدين الله هو غاية
له خفت لوجود شيء ١٤
أزغب على الحقيقة
في الحقيقة

كانت الكلمة عاملة بحقيقةها لان الضرب بالتكرار يحتمل الامتداد
وشفاعته فلازوامثالها يصلح غاية للضرب فلو امتنع عن الضرب
قبل الغاية حث قوله تصلح غاية للضرب لان الناس تمتنعون عن
الضرب غاية بالشفاعة وامثالها وكذلك لو حلف وقال والله لا يفارق
غريمي حتى يقضى ديني يفارق قبل قضاء الدين حث فان كلمة حث
للاغاية لازمة للملازمة وهي عدم المفارقة يحتمل الامتداد وقضاء
الدين يصلح منها للملازمة قوله واذا تعدى العمل بالحقيقة لما نفع
كالعرف كما لو حلف ان يضربه حتى يموت او حتى يقتل حمل على
الضرب الشديد باعتبار العرف فان لم يكن الاول قابلا للامتداد
والاخر لا يكون صالحا للغاية وصلح الاول سببا والثاني جزءا يحل
على الجزء امثاله ما قال محمد بن ابي نعيم قال لغيره عبيد حر ان لم اترك حث
تغديني فاتاه فلم يغده لا يحنث لان التغدية لا تصلح عالا لبيان
بل هو داء الى زيادة الايتان وصلح الجزء فحل عليه فيكون بمعنى لا مكي
فصنا كما لو قال ان لم اترك ايتان جزءه التغدية جوابا لشكك او هو
ان يقال انه لو حلف ان يضربه حتى يموت فالضرب يحتمل الامتداد
والموت يصلح منتهى للفعل ومع ذلك لم يجعل حثا للغاية ولهذا
لو منع عن الضرب قبل الموت لا يحنث فاجابانه انما يترك العمل بالحقيقة

و هو الغاية في تحقيقه لان ما بعينه
وعرف به العرف لا يثبت له
بترك الحقيقة لا يثبت له
باختيار العرف لا يثبت له
القتل لانه ان المجرم قصد القتل
في العرف وجعل القتل غايتها ليبيان
الضمان ليس بالعرف المنقارف
اشكال كما ذكرنا عامة بتحقيقها اذ جواب
اليه ان يكون الفعل بنفسه مع قطع
النظر عن جعله غاية يصح الانتهاء اليه
اليه وانقطاعه كالصيحة لانتهاء
ليس المراد بصل الية والاعتطاء عند كل
التقدير يمكن ان ينتهي اليه لانتهاء
ليس كذلك بخلاف الصياح بالنسبة
الى الضرب لانها تكون على وجه
التعظيم لا على وجه

٢٠٥

على وجه
 التقدير بان يضمن
 ياديه فان الاثنين على هذا النوع
 لا يضمن سببا للخطا ١٣ ١٢ ١١
 تقديرني لا يضمن
 تضمني على هذا النوع
 على الثالث جزاء وان
 سببا على الجزاء ١٣
 للسبب على الجزاء

هنا بالعرف فان قلت ان صد الكلام يشترط الى انه ترك العمل بحقيقة
 حتى في قوله والله لا ضربه حتى يموت والخوة يصير الى انه ترك
 العمل بحقيقة ما دخل عليه حتى واذا حمل على الضرب الشديد لم
 يتعدر العمل بحقيقة حتى لان العرف لا يمنع ان يجعل الضرب الشديدا
 غاية لتكرار الضرب فيكون معنى كلامه لا ضربه حتى صابه
 الضرب الشديد قلت ان حقيقة حتى وهو ان يجعل ما دخل عليه
 حتى ظاهر غاية للصد من وكثرة الانزاء وشك وفيه ترك
 قوله فلم يغده لا يمتد لان الصد وهو الايتان ليس بممتدوا
 لتغذية لا قصد غاية للايتان لان غاية الشيء منهيا له ومنا فيا
 لوجوده والتغذية بحسب الاحساس سبب لقصد الانزاء وما
 يكون سبب شيء يكون مفضيا اليه منافيا ومناهيلا فاذا لم يكن
 الاول قابلا للامتداد والاخر صالحا للغاية ترك حقيقة وهي
 الغاية وحمل على معناه لانه يزيل الغاية والجزاء من المناسبة
 ان الشرط ينتهي الى الجزاء كما ان المفضي ينتهي الى الغاية فيكون
 لام كي لان الاول لما كان سببا كان الغرض منه السبب قال واذا
 تعدر هذا اى جملة على الجزاء بان لا يصلح الاخر جزاء للاول وحمل على

قوله ما دخل عليه حتى قال الكلام
 غير شديد ولو قلت في قوله
 من هذا الايتان بان تعدر حقيقة
 عليه حتى يعجز عن تعدر حقيقة
 مخالفا لما عرفت من ان العمل
 الاقتضاه من هذا الكلام
 واحد وهذا قال العلماء لا يجوز
 تعدر بغيره وورد على الجواز كالايتان
 تعدر بغيره بغيره هو من حلا
 تعدر بغيره بغيره هو من حلا
 تعدر بغيره بغيره هو من حلا

على البعض من ان يقول اذا تعدر
 السابق فنقول ان هذا الكلام لا يجوز
 الى ريد هذا الكلام لا يجوز
 الضرب الشديد بغيره حتى لا يتعدر
 وتعدر ذلك ان تعدر بغيره حتى لا يتعدر
 مستند من تعدر حقيقة حتى لا يتعدر
 ما دخل عليه حتى هو التعدر بغيره حتى لا يتعدر
 ريدت ذلك من ان تعدر بغيره حتى لا يتعدر
 لان هذا المثال لا غاية وهو يمتد
 عليه حتى ظاهر غاية وهو يمتد
 الضرب لا غاية وهو يمتد
 وهو ظاهر غاية وهو يمتد
 ما دخل عليه حتى هو التعدر بغيره حتى لا يتعدر
 لا تقبلها الا غاية حتى لا يتعدر
 مطلقا من ان تعدر بغيره حتى لا يتعدر
 قوله ليس بمتدوا لان
 الى مثاله وان تعدر بغيره حتى لا يتعدر
 التعدر بغيره حتى لا يتعدر
 الكثر العمل بغيره حتى لا يتعدر
 فان تعدر بغيره حتى لا يتعدر
 ما دخل عليه حتى هو التعدر بغيره حتى لا يتعدر
 لا تعدر بغيره حتى لا يتعدر
 لا تعدر بغيره حتى لا يتعدر
 لا تعدر بغيره حتى لا يتعدر

قوله لا يسقط الحكم عما وراء
 ما وراء الغاية فيدخل المرافقة
 حكم الغاية لا يمتد الى ما وراء الغاية
 ما وراء الغاية فيدخل المرافقة
 حكم الغاية لا يمتد الى ما وراء الغاية
 ما وراء الغاية فيدخل المرافقة

معون
 لا يسقط الحكم عما وراء
 ما وراء الغاية فيدخل المرافقة
 حكم الغاية لا يمتد الى ما وراء الغاية
 ما وراء الغاية فيدخل المرافقة
 حكم الغاية لا يمتد الى ما وراء الغاية
 ما وراء الغاية فيدخل المرافقة

لما لا مساك الى الليل وفي بعض الصور يقيد معنى الاسقاط بان يكون
 الصدم متنا ولا ما وراء الغاية فتذكر الغاية ليسقط الحكم عما
 وراءها فان افاد الامتداد الى ما وراء الغاية لا تدخل الغاية في
 الحكم في حكم الغاية لعدم تناول الصدم وان افاد الاسقاط تدخل الغاية
 الاولى والامتداد اشترت هذا المكان الذي لك الحائط لا يدخل
 الحائط في البيع اذا كان يطلق على الاقل والاكثر فتكون الغاية
 لم الحكم ونظير الثاني باع بشرط الخيار الى ثلثة ايام فانه تدخل
 الغاية في الحكم لان الغاية ههنا حد الاسقاط فانه لو شرط الغاية
 مطلقا ثبتت مؤبدا ويفسد العقد فكان ذكر الغاية لاجراء
 ما وراءها وبمثله الى مثل الثاني لو حلف لا يكلم فلانا الى شهر
 كان الشهر دخلا في الحكم وقد افاد فائدة الاسقاط ههنا لان
 قوله لا يكلم يتناول الشهر وما فوقه فيكون ذكر الشهر لا يسقط
 ما وراء الشهر وفي هذا المثالين اشتباه لان معنى كون الغاية
 ان تدخل الى اخر ما ينتهي اليه الصدم او على ما يلاقي اخوه
 لانتهاء الغاية به وههنا دخل على تمام المدف فلا يكون للغاية
 بل يكون للتوقيت والتاخير وعلى هذا قلنا المرفق والكعب
 داخلان تحت حكم الفصل في قوله تعالى الى المرفق لان كلتيه الى

منه لا يمتد الى ما وراء الغاية
 ما وراء الغاية فيدخل المرافقة
 حكم الغاية لا يمتد الى ما وراء الغاية
 ما وراء الغاية فيدخل المرافقة
 حكم الغاية لا يمتد الى ما وراء الغاية
 ما وراء الغاية فيدخل المرافقة

والتاخير في الحكم لا يكون للتوقيت والتاخير
 على هذا قلنا المرفق والكعب داخلان تحت حكم الفصل
 في قوله تعالى الى المرفق لان كلتيه الى

2.

قوله للاستقطاق فان قيل
اذ الجار والمجرور متعلقان بقوله
فاغسلوا اي يكون هذا الفصل
الغاية لا غاية الاستقطاق فكيف
يكون كذلك ولا مضمر قلنا متعلق بالجمعي
هو الاستقطاق دون ما في المقتضى
وظاهر والمرقوع غايته للفصل فقط
ومقتضودا والعبر للعادة والظاهر
فذلك لان الغاية اذا كانت للظاهر
لكن قد يكون تناول الصلة ما وراءها لا متعلقا
بها اسقاطا للحكم عما وراءها لا امتناعا
منها فاذ كان كذلك فاذ كان
ها اسقاطا

هنا لا سقام فانه لولاها لاستوعبت لوظيفه جميع اليز

ای علی از کلمه الی تفیضا سقای ما و راءها اذ اتنا و لها الصد

فانه لولاها اي لولا الغاية لاستوعبت الوظيفة اي وظيفة

اليدين من الوضوء وهي الغسل بجميع اليدين اليدين اسم للجزء من

رؤس الأصابع إلى الأبطف كان ذكر المرافق لاسقاط ما وراءها

ولفائل ان يقول: خول العابه فما اذا كاز الصيد متنا ولا لما

ورامها تحت المغنار عوي مجرد من غير رهاز وهذا قلنا الركن

من العورة لا زكمت الى في قوله عليه السلام عورة الرجل ما تحت

إلا ركنه تغد فائدة الإسقاط فتدخل الركنة في الحكم لا لاجل

ان الصد اذا كان متناو لا ماوراءها تدخ الغابة تحت المغشا

فتدخل الركبة في العودة لازماً تحت السرة تتناولها ورام الوكيل

فكان ذكر الغاية لاسقاط ما وراءها وقد تفيد كلمة الى تاخير

الحكم إلى الغاية إذا دخلت في الأزمته ومعنى التأخر التأجيل

٢
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لہ
والصلاة والسلام على
المرسلين

ويعود في الغاية إلى نفس المقام الذي هو المقام الأول في الكلام

[illegible]

بل لنا دليل على ذلك زيادة اولئك من الذين كانوا في العصور قبلنا

صَدَقَ اللهُ قَوْلَهُ
ثُمَّ قَالَ
لَا تَزِدْ
لَا تَنْصُ
۱۲
فَعَلِمَ
بِمَا نَالَا
وَقَتْلَا
الْمَلَائِكَةُ
بَارِعَةً
أَمَّا

[illegible][illegible]

مَدَامُ بَرُونِي، شَمْسَةُ، وَنَافِيسَةُ، وَالْغُلَامَةُ، وَالْفَتَايَةُ، أَقُولُ لَهَا:

وهو قد يكون حسا كما في قوله زيدا على السطح وقد يكون معني كما في

قوله فلان علينا أمير وقلنا عليه دين لان الدين يستعمل من يدينه

ولذا يفار كبد بنو هداى لاجل الزكوة على اللالزام والتعلم عن افئدة

إذا قال الفلان على الفتحيل على الدين بخلا وما لو قال عندك أمم أو قبيلة

لأنه لم يذ كر كلمة الوجوب ولا التزام فلا يحمل على الدين بذكره على الحفظ

والامانة وعلى هذا قال محمد بن في السير الكبير اذا قال راس الحصن

امنوني على عشرة من اهل الحصن ففعلينا فاعل عشرة سواه وخيارا
 في اهل الحصن امان من

لتعين له ولو قال منونى وعشرة او عشرة او ثمة عشرة فلذلك

وخیار التّقیّن للامن ای علی اطمینان علی الافادۃ المعنوی

فلما اذا قال من نحن اريد بهم وايدى هم منوى على عشرة من
الحسن وفوق الماء طين الى ان فكنا المشقة الى الحسن

امننهم وعلو الحب ونحو آتقوا بن العشقة الولا بطلان

نفسه على عشرة نكاته علم فكم مستغنيا عنهم في شوق الامان

وذلك بان يكون له عليهم ولاية المقيمين حتى لو قال منوفي

عشرة اوفعشرة او ثمة عشرة ففعلنا فحمار التعيين للمؤمن من

اعطے الامان لانه عطف امانهم علی امان نفسه من غیر ازیشترو

لنفسه تغليبا عليهم في ما هم فالا يكون اليه النجيار وقد يكون

الشيخ محمد بن عبد الله

شارح رحمہ بنی اللغات

ان المغفرة في معناه
على مرعي الدين ايضا

تفوقه على العالمين

مكتبة أفندي
مكتبة أفندي
مكتبة أفندي

عَلَّمَ الْإِسْلَامَ فَهَذَا الدِّينَ الْإِسْلَامَ

قوله في

هذا ليس بمقصد بل المقصد

التقيين له قوله ونفي

بالنصب

الخطير المنسوب

3

وقال يفتي بليلة وحيد
 تقابل النكاحات خمس
 المعاملات والنكاحات
 الملائمة والنكاحات
 والامانات والنكاحات
 نكاح
 كالمبيع والامانة
 فان البيع معاوضة
 والنكاح والامانة
 مال بمنزلة الاستقاط
 منها معنى النكاح
 فهو وعمل على
 معاوضة فلا بد ان
 عن ابيهم فلا بد ان
 قوله قلت انما النكاح
 بعد وجود العقد
 انعقاد العقد لان
 بعثك هذا على الف
 والتمس غير لازم
 بالتمس لان
 قبل العمل لان
 الى اي شيء
 لان انما يتعلق
 ١٢

على المعاوضة المحضة بمعنى الباء مجاز حتى لو قال بعثك هذا
 على الف يكون على معنى الباء مجاز القيام دلالة المعاوضة لان ذكر
 الاثمان في البيوع انما يكون للعوض عن المبيع وجه المناسبة ان
 اللزوم يناسب الاضيق لان الشيء اذا لم يكن كالزملصقا فان قلت
 العمل هنا بحقيقة على ان التمس في البيع لما يستولى عليه المشتري
 ويستعمل عليه بجعله تحت تصرفه ويد عليه قلت انما يستولى
 عليه اذا تحقق المعاوضة بالالف وذلك انما يتأتى اذا جعل
 الف عوضا عن المبيع فلا بد ان يجعل على معنى الباء ليفيد
 التفويض وقد يكون على معنى الشرط اذا نفذت حقيقة وهي
 اللزوم لان اللزوم متحقق بين الشرط والجزاء فيناسب ان يجعل
 بمعناه قال الله تعالى يا يعنك على ان لا يشركن بالله شيئا
 فان معناه بشرط ان لا يشركن بالله تقول بايعة على كذا ولا
 شك انه يؤدي معنى الشرط وهذا اي ولا جران على قيد معنى
 الشرط قال ابو حنيفة رحمه الله اذا قالت لزوجها طلقه ثلثا على الف
 وطلقها واحدة لا يجب الف لان كلمة على تفيد معنى الشرط
 فيكون الثلث شرطا للزوم والمال وقال ابو يوسف ومحمد يجب
 ثلث الف كما لو قالت طلقه ثلثا بالالف لان الطلاق على مال

قوله قلت انما النكاح
 بعد وجود العقد
 انعقاد العقد لان
 بعثك هذا على الف
 والتمس غير لازم
 بالتمس لان
 قبل العمل لان
 الى اي شيء
 لان انما يتعلق
 ١٢

ما يقع من الاصلان ويستعمل ذلك
 ولو قال طلقه واحدة
 والالف فطلقها واحدة
 ظاهر الحال ان لا يكون
 البتة كلمة عليها
 طلقنا فذلك لان
 في طلاقها فذلك لان
 بالالف فطلقها واحدة
 ما تقدم فان قلت
 حيث لا يتحقق
 لها فانما لا يجوز
 ولو بيعت الف

وامن جانب الزوج
ففي مخرج
والا من جانب الزوج
ففي مخرج
والا من جانب الزوج
ففي مخرج

معاوضة من جانب المرأة والمال يجب عليها عوضا عن الطلاق
فيجعل على معنى الباء وقال ابو حنيفة انه ليس بين الطلاق وبين
المال مقابلة ليعقد معاوضة بل بينهما معاقة لان الطلاق
يجب ولا ثم يجب المال لان المال يجب ولا ثم يقع الطلاق وهذا
معنى الشرط والجزاء لا معنى للمعاوضة لان العوض يجب مقابلا
للعوض معا بلا ترتيب تحقيقا للمقابلة فيجعل على الشرط
فيكون الثلث شرط للزوم المال فاذا طلقها واحدا لم يوجد
الشرط فلم يلزم المال وفيه اشتباه وهو ان كلمة على دخلت على
المال لا على الطلاق فيكون شرط الوقوع الثلث لان يكون
الثلث شرط للزوم المال قلت لما كان الكلام مقيدا بجعل دخولها
على المال كدخولها على الطلاق فصل كلمة في اللزوم على ما
دخلت عليه كلمة في ظرف ووعاء لما قبلها كقولك زيد في
الدار والى الكس والخروج في يوم كذا واما قوله زيد ينظر
في العلم وانا في حاجتك فعلى معنى ان العلم محل نظره وقام له
وعلى معنى انه لما جعل الحاجة نظرا لنفسه جعل كالحاجة شملت
عليه لغلبة ما على قلبه باعتبار هذا الاصل لان كلمة في للظرف
قال اصحابنا اذا قال عصبت ثوبا في منذيل وشرافي قوصرة

اذ اعترفت من انك ليس بين الطلاق وبين
المال مقابلة ليعقد معاوضة بل بينهما معاقة لان الطلاق
يجب ولا ثم يجب المال لان المال يجب ولا ثم يقع الطلاق وهذا
معنى الشرط والجزاء لا معنى للمعاوضة لان العوض يجب مقابلا
للعوض معا بلا ترتيب تحقيقا للمقابلة فيجعل على الشرط
فيكون الثلث شرط للزوم المال فاذا طلقها واحدا لم يوجد
الشرط فلم يلزم المال وفيه اشتباه وهو ان كلمة على دخلت على
المال لا على الطلاق فيكون شرط الوقوع الثلث لان يكون
الثلث شرط للزوم المال قلت لما كان الكلام مقيدا بجعل دخولها
على المال كدخولها على الطلاق فصل كلمة في اللزوم على ما
دخلت عليه كلمة في ظرف ووعاء لما قبلها كقولك زيد في
الدار والى الكس والخروج في يوم كذا واما قوله زيد ينظر
في العلم وانا في حاجتك فعلى معنى ان العلم محل نظره وقام له
وعلى معنى انه لما جعل الحاجة نظرا لنفسه جعل كالحاجة شملت
عليه لغلبة ما على قلبه باعتبار هذا الاصل لان كلمة في للظرف
قال اصحابنا اذا قال عصبت ثوبا في منذيل وشرافي قوصرة

بانه يجوز ان يكون ما قبلها او ما بعدها
مطلقا سواء كان التعلق وانما يتعلق
كما قالوا في التعلق وانما يتعلق
بالمقام ام كان الطلاق شرط
مطلقا ام كان الطلاق شرط
للزوم ام كان الطلاق شرط
للزوم ام كان الطلاق شرط

قضاء مصر في عين عذرا
بصحة يمينه وروايته و
فلو نوى اخذ النصارى

فقد نشر على صوم الشهور

[illegible]

اشهر الان

فان وجد في الصورة
الى الشاهد

موفق بن محمد فيص
ابن الشاذلي

محمّد بن اسحاق

من المضاف الى قوله

جزء من الفصل
الاول

الزماه جميعا الى الشوب مع المندبل والتمر مع القوصرة لازمة
 عصبت مظر وفا في ظرف ولا يتحقق لك لا يغصب كليهما
 القوصرة وعاء التمر ثم هذه الكلمة تستعمل في الزمان والمكان

والفعل لما اذا استعملت في الزمان بان يقول انت طالق في غدا

فَقَالَ أَبُو يَوْسُفَ رَحِمَهُ اللهُ وَمُحَمَّدٌ يَسْتَوِي فِي ذَلِكَ حَدِيثُهُمَا وَفِي

اظهارها حتى لو قال انت طالق في غيب كان بمنزلة قوله انت

طالوت غدا يقع الطلاق كما طلع الفجر في الصورتين جميعا وذهب

ابو حنیفہ رحمہما اذ حدفت یقع الطلاق كما طلع الفجر فاذا

ظهرت كان المراد وقوع الطلاق في جزء من الغل على سبيل

لها مقلوه وجود النية يعم الطلاق بآول الجزاء بعد المرحم

فما لها انصت الشرفان ان افان اقمه

قال انصبت في الشمس فانت كئان انقرو ذاك عا

لَا مَسَاكُ سَاعَتِهِ فِي الشَّهِرِ وَأَنَا اسْتَوْعَيْتُ عَنْهُ الْآنَ قَوْلُهُ

فلا حد من غير صرف الجح اختصارا فكان كالصبي في

الحكم والفرق لا ينفصلان من كلامه في اذلحت فت اتصل الطلاق

الغد بلا واسطة فيقتضى استيعاب الغد بالطلاق

۵. تنظیمتہ معینی "فنا کین"

عليه السلام

بسم الله الرحمن الرحيم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

عبدالله بن عبدالمطلب

مفتی الرحمن فیض الرحمن

חור

کتابخانه ملی افغانستان

۱۳۰۰

مفتی محمد رفیع الرحمن

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

عليه السلام

جاء في نسخة
الاصيلة

١٤٠٠

على ان الاغنياء مستغفرتهم
والليل "معك" واشتاء الشماره
الاجواب يقول ان امكن"

اليوم الثامن عند ما وهو الشرط الثاني
للقائمة كما ينبغي أن يكون
مغتنم بعض اليوم
اليوم التاسع
مغتنم بعض اليوم
اليوم العاشر
مغتنم بعض اليوم
اليوم الحادي عشر
مغتنم بعض اليوم
اليوم الثاني عشر
مغتنم بعض اليوم
اليوم الثالث عشر
مغتنم بعض اليوم
اليوم الرابع عشر
مغتنم بعض اليوم
اليوم الخامس عشر
مغتنم بعض اليوم
اليوم السادس عشر
مغتنم بعض اليوم
اليوم السابع عشر
مغتنم بعض اليوم
اليوم الثامن عشر
مغتنم بعض اليوم
اليوم التاسع عشر
مغتنم بعض اليوم
اليوم العشرون
مغتنم بعض اليوم
اليوم الحادي والعشرون
مغتنم بعض اليوم
اليوم الثاني والعشرون
مغتنم بعض اليوم
اليوم الثالث والعشرون
مغتنم بعض اليوم
اليوم الرابع والعشرون
مغتنم بعض اليوم
اليوم الخامس والعشرون
مغتنم بعض اليوم
اليوم السادس والعشرون
مغتنم بعض اليوم
اليوم السابع والعشرون
مغتنم بعض اليوم
اليوم الثامن والعشرون
مغتنم بعض اليوم
اليوم التاسع والعشرون
مغتنم بعض اليوم
اليوم الثلاثين
مغتنم بعض اليوم

[illegible][illegible]

فصل حرف الباء للإصاق في وضع اللغة وهذا فصل

الاثبات اصل معنى الباء وذلك لشدة تراءى الخصوم في هذه

بأستعمالها الشائم الكثير وهو دخولها في الإثبات فانها لا يحتمل

هذا ان البيع اصل في البيع والتمن شرط فيه اي تحقيق ان الباء

المعنى اى لاجل ان المبيع اصل والتمن شرط فى البيع قلنا هلاكه

ليوجبوا رول مرسوم فان قلت رول شرط ايضاً يوجب رول
الشيء كما لا يلزم ان يوجب رول الشيء

الدليل ان لا
الذين ان
مطلق
اتبعيا
الطهارة

ان الله اعلم بما كنتم تكتمون

عن ابن القنفذ بقا النف امرتع البندون تحقيق خيرة من الشجر يعجز البصر فان الفهم موجبا

والله اعلم
بما في صدورنا من علم

فِيهِ لَا كَيْدَ لَكُمْ فِيهِ لَئِنْ قَامَ مَقَامُ

هذا المقام فتأمل فيما اشير اليه واذا ثبت هذا اي البيوع صل
 والتمن شرط تابع فتقول الاصل ان يكون التبع ملصقا بالاصل لا
 ان يكون الاصل ملصقا بالتبع فاذا دخل حرف الباء في البدل في
 باب البيوع دل ذلك على انه تبع ملصق بالاصل فلا يكون مبيعا
 فيكون ثمتا ولقائل ان يقول لما كان الملصق تبعا والملصوق به اصلا
 كان الثمن اصلا لازال الباء تدخل على الثمن وهو الملصوق به الا ترى ان
 قولك مررت بزيد معناه التصق بزيد وذكرك في غيره من غير
 الاصول انما دخل عليه الباء فهو الملصق به والطرف الاخر هو
 الملصق كما في قولك كتبت بالقلم معناه لصقت لكتاتة بالقلم
 والجواب عنه انه لما كان المقصود ايضا الفعل الى الاسم دون عكسه
 اذ المقصود من قولك كتبت بالقلم وانجرت بالقلم قطع
 بالسكين وضربت بالسيف ونحوها الصاق هذه الاعيان هذه
 الاشياء دون العكس كما ان الملصق اصلا والملصق به تبعا بمنزلة
 الالة للشيء ولهذا صحت الباء في الاثنان لان الثمن ليس بمقصود
 في البيوع كالا لة للشيء قوله وعلى هذا قلنا اذا قال بعث منك هذا
 العبد يكون من الخطأ ووصفها يكون العبد مبيعا والكر ثمتا
 فيجوز الاستبدال به قبل القبض ولو قال بعث منك كرام الخطأ

المعنى هو الملتصق بـ لا بالملحق
بـ المعنوي هو الملتصق بالمعنى والملتصق
بالقول المجيب عن التثنية فكما
في الجواب السطوري كذا أفيد ١٢
بالذات بالنظر إلى الفعل السابق وان كان
فوضع مقصود ١٣ وهو ما ارادنا
الذكرنا عشر سقا والتي تنقشون
فهيروا وهي ثمار اوطار

من السعيد وقد وقع في كلام
اللعين^{١٢} وقد وقع في كلام
من السعيد وقد وقع في كلام
اللعين^{١٢} وقد وقع في كلام

١
 فكلانه قال ان خبيد
 خبيد المصفا بقدم
 فلان من
 فيقوم على الصادق
 يكون الخبيد ملصقا
 بالقدوم ان
 صورة كذلك
 قالت مثلا كذلك
 في قولي احبك
 لا تنقض كذا
 لانها الشدة بغضها
 اياه قد غلب التحليص
 منه بالاجابة عن الجواب
 عليه

ملصقا بالقدم والصاق الخبر بالقدم لا يتصور قبل وجوده
بمخلاف قوله از خبر تنی از فلا تا قدم فامعناه مجرد الاخبار
بالقدم وهو التكميل بانه قدم على الاطلاق صادق كان او
كاذبا وليس فيه حرف الباء ليقضي الصاق الخبر بالقدم فان
قلت يشكر هذا الفرق بقول الرجل لامرأته ان كنت تحبين
بقلبك فكذا فقالت كاذبة اجبتك حيث تطلق خلافا لمحمد
مع از المحبة لم تلتصق بقلبها قلت ان اللسان جعل خلفا عن
القلب لعدم امكان الاطلاع على ما في القلب فلم تلتصق اليه
فاما القدم وفامر محسوس فاعتبر الا لصاق به واورد عليه
قوله از علمتني بقدم وفلا فكذا وقوله از علمتني ان قدم انه
يختص بالصدق في الصورتين مع از الباء لا لصاق فاين فرق
واجيب باز الاعلام ما يفيد العلم والباطل لا يسمى علما فلم يكن
الاخبار بالباطل علما فانقلت الاخبار الاعلام قال الله تعالى وكيف
تضيق على مالم تحيط به خبرا اي علما لا ترى از الخبر من اسماء
الله تعالى معنى العليم بالاسرار الخفية قلت الحقيقة فاذا كوت
الخبر قد يستعمل في العرف فيما لا يصلح دليلا على المعرفة فيطلق
على الحق والكذب لا ترى انه يقال هذا خبر كذب وزور ولا يقال

[illegible]

أول الايمان انما الذي آمنوا
 انفقوا من ثبات من حلال الاث
 ما كسبتم من الارض من الثبات
 وما اخذوا من الثمار ولا يمشون
 بعض الجيوب والكمه من الثمار
 لا تقبلوا الى الردى يعني الردى
 ولا تمشوا على ارجلكم الا ان
 اذا كان لكم من الثمار والكمه
 تفقدوا اعيه وادعوا الى الله
 ان ذلك لا يقبل الله الردى
 انكم جميعا من الثمار والكمه

قوله الان تقطع قلوبهم تمام الاية لا
منقول من قوله تقطع قلوبهم في قوله
فقط عن تقطع قلوبهم تمام الاية لا
كذلك لا يقبل الله

ولكن كما تقر في المستثنى المنقطع ومثلها في قوله تعالى **لَا**
تُخْضَوْنَ فِيهِ ^{بإضافة} **وَالْأَن تَقْطَعَ قُلُوبُهُمْ** ^{بإضافة} **فَأَنْ قُلْتَ أَنَّهُ بِتَقْضِ بَقُولِهِ**
لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ فان تكرار الأذن شرط في
 كل مرة قلت ان حقيقة هذا الكلام وهو ما ذكرته ^{من ان المحرم ليس بغيره} **لَا أَنْ حَقِيقَةً**
 في النص بل انه قوله تعالى **أَنْ كَانَ يُؤْذَى النَّبِيُّ** او ذلك بتقدير
حُرْفًا لجر مع **أَنْ** يؤذن قوله بمشيئة الله تعالى وذلك لان الصاق
 الطلاق بمشيئة الله تعالى لا يتحقق بدون وجود المشيئة فصا كان
 قال **أَنْ شَاءَ اللَّهُ** تعالى وقد سبق مرة **فَصِلْ** في وجوه البيان على
 سبعة انواع بيان تقرير وبيان تفسير وبيان تغيير وبيان
 وبيان حال وبيان عطف وبيان التبديل في طرق البيان اعلم
 ان ما ذكر في اول الكتاب الى ههنا من بحث الخاص والعام
 الى اخر الاقسام ومن بحث الامر والنهي ومن بحث حروف المعاني
 كله من مباحث كتاب الله تعالى ووجوه البيان ايضا من مباحث

[illegible][illegible]

بيت العايد لانه لا
الطلاق ثابت آه المصاق بدون الشرط غير
قوله لا لا يتحقق الا المصاق بدون الشرط غير
مغنى الشرط ان لا وجود للشرط ولا يقع الطلاق ان
للشرط مما لا يوقفت عليه فلا يقبل ولا حلت الباء في مسئلة
قول الله تعالى انهم فان قبلوا فلا جناح عليكم في ما سئلتهم
المشيتة وحواتها على السبينة لانها قد تستعمل بمغنى
قال الله تعالى انهم فان قبلوا فلا جناح عليكم في ما سئلتهم
السبينة تطلق في الحال قبل الحكم على
الشرط او لا كما ان قوله لا لا يتحقق
التزيب لا يتحقق
على الدلالة

مفتی الاسلامیہ
لاہور

معظم الاصطلاح اظهرها الله تعالى في كتابه العزيز لا يخفى ان ريد باظهار المراد الواردة في المقصود لقول النصوص من اتيقن الاحكام ابتداءً مثلاً وان اريد اظهر ما في الاصطلاح وبيان كلام سابق له كما ينبغي ان لا يخلو عن كلام سابق له رفع الحكمين لا يظهر البيان انما نقول المراد من تعلق به في الجملة فثبت على التمسك بكلام اظهرها الله تعالى في كتابه العزيز وهو قوله تعالى قل الله تعالى هذا بيان للاحكام السابقين وهو البتة بين كل السلام على ذلك ولو

والبيان لغة الاظهار وقد يستعمل في الظهور ايضاً وقد يكون بالفعل
وقد يكون بالقول ثم كونه على سبعة انواع بالاستقراء على التقريب
والا فالقسم لا ياتي لزيادة قوله وبيان تقريري بيان هو تقريري

بيان تفسير وبيان تغيير وبيان تبدل من قبيل اضافة الموصوف
الى الصفة على تأويل اضافة العام الى الخاص واما بيان الضرورة و
بيان حال وبيان عطف فاما بمعنى اللام واما بمعنى من لان بيان الحال

حاصل من هذه الاشياء قوله اما الاول فهو ان يكون معنى اللفظ

ظاهر الکنیة يحمل غيره فبين المراد بما هو الظاهر فقبح حكم الظاهر
ببيانه اي بيان تقريره وهو تأكيد الكلام بما يقطع احتمال المجاز و
الخصوص وتوضيح كل حقيقة واقعة على معناه الحقيقة

وكل عام جار على عموم عند الاطلاق كقول واحد منها يجتمل مع
ان يراد به المجاز والخصوص احتمالا بعيدا بحيث يكون المراد منهما هو
المعنى الحقيقية والعموم الشامل ويتوهم مع ذلك ان يراد به المجاز

[illegible][illegible]

او قال لامرته انت طالق
 فغيره عتقت به الطلاق
 لان الطلاق وان كان
 في الاصل رفع القيد
 مطلقا لكن صار مختصا
 بالنكاح ثم عاين
 فصار الطلاق لرفع كونه
 باعتبار اصل العوض
 ولهذا لو نكح بعد
 ديانة لا قضاء صدق
 فصار ذلك نكاحا صحيحا
 هذه الحقيقة في قوله
 الطلاق من كلامه
 الكلام وقطع به
 النكاح وانما
 قوله ارادة الغيرة
 واللفظ مجاز وهو
 ومن التام والغصب
 اشار بذلك الى ان
 الام لا دخل بالطلاق
 المضاف اليه

والخصوص فاذا اكد الحقيقة بما يقطع احتمال الجواز والعام بما يقطع احتمال
 الخصوص كان بيانا هو تقريران المراد هو الظاهر في الحقيقة والحقيقة
 والشمول في العام مثال الاول قوله تعالى ولا تأثروا بطير بجنائهم فان
 طير من الحقيقة يكون بالجسم ولكن يحتمل ان يراد به الطير ان حكمها
 كما يقال المرء يطير بدمته فلهذا في هذه الاحتمال اكد بقوله يطير بجنائهم
 ومثال الثاني قوله تعالى فسجد الملكة كلهم اجمعون فالملكة جمع
 عام واحتمل الخصوص بان يراد به بعضهم فيقطع هذا الاحتمال
 بقوله كلهم اجمعون قوله ومثاله اذا قال فلان علي قفزة خطية
 بقفزة البلد والى من نقد البلد فانه يكون بيان تقريرا لان المطلق
 كان محمولا على قفزة البلد ونقد مع احتمال ارادة الغير فاذا بين
 فقد قرر حكم الظاهر ببيانه وكذا لو قال فلان عند الف وديعة
 فاز كلمة عند كانت باطلا فقامت بتفسير الامانة مع احتمال ارادة
 الغير فاذا قال وديعة فقد قرر حكم الظاهر ببيانه اي في الاحكام
 الشرعية قوله لان مطلق القفزة ومطلق الالف كان محمولا على قفزة
 البلد ونقد البلد لان المطلق ينصرف الى المتعارف والمتعارف قفزة
 البلد ونقد البلد فهذا حقيقة اللفظ العرفية لكن مع ذلك يحتمل
 ارادة الغير بان يراد قفزة بلدا آخر ونقد فاذ بين ذلك بقوله

ولا يقال كان العلم مقصودا
 فالعلم والاعتقاد
 ايضا مقصودان
 والاعتقاد لا يجرى
 بمنع من وجود
 الاعتقاد لان
 قالوا العبد هو
 المقصود الاصل
 والاعتقاد تابع
 وتاخير البيان غير
 المقصود الاصل فلا يجوز

معون

ان تأخير البيان انما
 يكون في تكليف
 لو لمشا العلم في
 البيان وليس في
 بل يذنب الاعتقاد في
 بان ما اراد الله تعالى
 فهو حق فكان

الاعتقاد وهو عظم
 الاعتقاد بالفضل
 من الاعتقاد بالفضل
 ثم ان الاعتقاد بالفضل
 لا يقتضيه العقل بل هو
 من الاعتقاد بالفضل
 البيان فلا يجوز
 باعتقاد الحقيقة
 بل هو اعتقاد البيان

معون

البيان فلو جاز تأخير البيان لادعى الى تكليف اليس في وسعه
 رد وقلنا انما يلزم العمل بعد البيان فاما قبل البيان فيجب اعتقاد
 حقيقة المراد وعلى هذا مسأله اصحابنا اذا اقر ان فلان على شيء
 تمدينه متصلا او منفصلا قبل قوله وكذا لو قال الامرات
 باش يجوز ان يبين متصلا او منفصلا وما يباين التغيير
 فهو ان يتغير بيانه مع كلامه ونظيره التعليق بالشرط
 الاستثناء وذلك ان يصرف اللفظ عن ظاهر معناه وهو موجب
 الحقيقة الى بعض احتمالاته البعيدة كالحال في الحقيقة والخصوص
 في العام وانما يسمى ببيان التغيير لانه من حيث انه يبين المراد
 يحتمله اللفظ كانه بيان ومن حيث انه يصرف اللفظ عن موجب
 الظاهر كانه تغيير للموجب قوله ونظيره اي نظير بيان التغيير
 التعليق بالشرط مثل قوله انت حراز دخلت الدار فان قوله
 انت حرم مقتضاه نزول العتق في الحال لان الاحكام على لتبوت
 موجب والمعلول لا يتخلف عن علته ولو نزلنا قليل فاذا ذكر
 الشرط لا يعتق في الحال وتأخر موجب الزمان وجود الشرط فكان التغيير
 موجب بطن بقا البيان وكذا الاستثناء فان قوله فلان على ألف
 موجب وجوب الالف تمام بقوله الامانة تغير معناه من التمام

اولا معون
 تغيير البيان غير المقصود
 فلو كان مقتضاه نزول العتق في الحال لان الاحكام على لتبوت
 موجب والمعلول لا يتخلف عن علته ولو نزلنا قليل فاذا ذكر
 الشرط لا يعتق في الحال وتأخر موجب الزمان وجود الشرط فكان التغيير
 موجب بطن بقا البيان وكذا الاستثناء فان قوله فلان على ألف
 موجب وجوب الالف تمام بقوله الامانة تغير معناه من التمام

2

شروع فی بیان الاختلاف بین
الفقهاء فی المصلین
۱۲۱۱

ان قلت طائفة من الناس قالوا

مجلسه فی ۱۳۰۳

الحمد لله الذي جعل العلم

استأنفت فكلها إلى
ان في الاختلاف

فان السطونين هما

مَنْ قَاتَلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ

روشنی و نور

الى البعض وقد اختلف الفقهاء في الفصلين قال صاحبنا المعلق
 بالشرط سبب عند وجود الشرط لا قبله وقال الشافعي المعلق
 سبب في الحال الا ان عدم الشرط مانع من الحكم وفائدة الخلاف تظهر
 فيما اذا قال الاجنية اترز وحتك فانت طالق او قال العبد اغير
 ازملكك فانت حر كذا والتعليق باطلا عنه لان حكم التعليق
 انعقاد صد الكلام علة والعقاة والطلاق ههنا لم ينعقد
 لعدم اضافته الى المحل فان المحل شرط حال صيرورة الطلاق سبب
 بالاجماع ولم يوجد فبطل حكم التعليق فلا يصح التعليق وعندنا
 كان التعليق صحيحا حتى لو تزوجها يقع الطلاق لان كلامه انما
 ينعقد علة عند وجود الشرط والمالك ثابت عند الشرط فيصير
 التعليق الاستثناء ما في التعليق فقد قالوا المعلق بالشرط
 معدوم قبل وجود الشرط كالطلاق في قوله اترز وحتك فانت طالق
 طالق معدوم قبل دخول الدار وهذا بالاتفاق لكنهم اختلفوا
 في ان علة هو العدم الاصل الذي كان قبل وجود التعليق واستمر
 الى زمان وجود الشرط كما هو مذهبنا وازعمه ثابت بالتعليق
 مضافا الى عدم الشرط كما هو مذهب الشافعي وهذا الاختلاف بناء

[illegible][illegible]

قوله لو وقع الطلاق
 ودلك لان قوله انت
 طالق كلام وضع
 لرفع قيد النكاح
 قوله فكان ان
 الفاء للتفريع بقوله
 لكن التعليق منع وجود
 فكان ان
 للتفريع بقوله
 فكان ان
 طالق
 وجوب الشرط
 بالشرط
 الشرط

على اختلاف آخر وهو ان المعلق بالشرط اي لا يجاب وهو قوله
 انت طالق عند سبب الحاي موجب لوقوع الطلاق ولا يلا
 الشرط لوقوع الطلاق لكن التعليق منع وجود الحكم وتأخره الى زمان
 وجود الشرط فكان عدم الحكم مضافا الى عدم الشرط وعند المعلق
 بالشرط لا ينعقد سببا موجبا للحكم لان التعليق يمنع عن انعقاد
 الايجاب سببا فكان قوله انت طالق غير موجود قبل وجود الشرط
 وانما يصير سببا عند وجود الشرط فكان عدم الحكم بناء على
 عدم الاصل الذي كان قبل التعليق لا بناء على عدم الشرط لانما كان
 الشرط داخلا في الايجاب كان اثره في منع العلة من الانعقاد من غير
 نفي الحكم وهذا لان انعقاده باعتبار صدقته من اهله في محله
 فاذا لم يصل الى محله لا يصير سببا كما اذا اضيف الى غير محله بان كان
 بهيمة او ميتا او شافعا ^{باعتبار} اعتبر دخوله في الحكم ودو السبب في
 السبب موجبا للحكم الا ان التعليق بالشرط مانع لثبوت حكمه فكان
 عدمه مؤثرا في اعدامه وهذا المعنى قلنا شرط صحة التعليق للوقوع في
 صورة عدم الملك ان يكون مضافا الى الملك او سببا للملك حتى
 لو قال اجنيبة اذ دخلت الدار فانت طالق ثم تزوجها فوجد الشرط
 لا يقع الطلاق هذا المسئلة تفريع هذا الاصل المختلف وهو ان

فعله الاول ان لا ينفذ في بيعه فعلق على التعليق
ولا غرض كما ان الشرط في البيع فعلق على التعليق
الطلاق والعقاق طالق وانت في البيع فعلق على التعليق
وهذا الشرط طالق وانت في البيع فعلق على التعليق

الاول ان البيع بشرط الخيار سبب المحل وهذا ثبت للمالك في
البيع اذ ان الخيار من وقت البيع مع ان الشرط دخل على انما البيع
والثاني ان الاحجاب المعلق لو كان كالمشياء عند وجود الشرط
شرط الاهلية زمان وجود الشرط ولم يشترط بدليل ان العاقل
لا اعلق طلاق زوجته وعقوبه بدخول الدار ثم وجد الشرط
وهو مجنون انه يقع الطلاق والعقاق مع عدم الاهلية والثاني
اذا قال لامرته اذ دخلت الدار فانت طالق ثم قال العبد ان طلقته
ما رقي فانت حرة ثم دخلت الدار حتى طلقت لا يعتق العبد ولو
صام مطلقا عند وجود الشرط لزم ان يعتق العبد والجواب عن
الاول ان البيع لا ينفذ الا بالخطر لانه تمليك وتعليق التمليك بالشرط
في معنى القمار والبيع حرام الا انه يجوز شرط الخيار بخلاف القياس
ضرورة دفع الغير خصوصا في حق من لا بصارة له في المعاملات
بجوز اكل الميتة كالخصصة وما ثبت بالضرورة بقدر بقدها
والضرورة ترتفع بدخول الشرط على الحكم دون السبب فكان السبب

فان قال ان هذا العبد فعلق على التعليق
فان قال ان هذا العبد فعلق على التعليق
فان قال ان هذا العبد فعلق على التعليق
فان قال ان هذا العبد فعلق على التعليق

فان قال ان هذا العبد فعلق على التعليق
فان قال ان هذا العبد فعلق على التعليق
فان قال ان هذا العبد فعلق على التعليق
فان قال ان هذا العبد فعلق على التعليق

فعله الاول ان لا ينفذ في بيعه فعلق على التعليق
ولا غرض كما ان الشرط في البيع فعلق على التعليق
الطلاق والعقاق طالق وانت في البيع فعلق على التعليق
وهذا الشرط طالق وانت في البيع فعلق على التعليق

فعله الثاني ان لا ينفذ في بيعه فعلق على التعليق
ولا غرض كما ان الشرط في البيع فعلق على التعليق
الطلاق والعقاق طالق وانت في البيع فعلق على التعليق
وهذا الشرط طالق وانت في البيع فعلق على التعليق

فعله الثالث ان لا ينفذ في بيعه فعلق على التعليق
ولا غرض كما ان الشرط في البيع فعلق على التعليق
الطلاق والعقاق طالق وانت في البيع فعلق على التعليق
وهذا الشرط طالق وانت في البيع فعلق على التعليق

فعله الرابع ان لا ينفذ في بيعه فعلق على التعليق
ولا غرض كما ان الشرط في البيع فعلق على التعليق
الطلاق والعقاق طالق وانت في البيع فعلق على التعليق
وهذا الشرط طالق وانت في البيع فعلق على التعليق

فعله الخامس ان لا ينفذ في بيعه فعلق على التعليق
ولا غرض كما ان الشرط في البيع فعلق على التعليق
الطلاق والعقاق طالق وانت في البيع فعلق على التعليق
وهذا الشرط طالق وانت في البيع فعلق على التعليق

فعله السادس ان لا ينفذ في بيعه فعلق على التعليق
ولا غرض كما ان الشرط في البيع فعلق على التعليق
الطلاق والعقاق طالق وانت في البيع فعلق على التعليق
وهذا الشرط طالق وانت في البيع فعلق على التعليق

فعله السابع ان لا ينفذ في بيعه فعلق على التعليق
ولا غرض كما ان الشرط في البيع فعلق على التعليق
الطلاق والعقاق طالق وانت في البيع فعلق على التعليق
وهذا الشرط طالق وانت في البيع فعلق على التعليق

فعله الثامن ان لا ينفذ في بيعه فعلق على التعليق
ولا غرض كما ان الشرط في البيع فعلق على التعليق
الطلاق والعقاق طالق وانت في البيع فعلق على التعليق
وهذا الشرط طالق وانت في البيع فعلق على التعليق

فعله التاسع ان لا ينفذ في بيعه فعلق على التعليق
ولا غرض كما ان الشرط في البيع فعلق على التعليق
الطلاق والعقاق طالق وانت في البيع فعلق على التعليق
وهذا الشرط طالق وانت في البيع فعلق على التعليق

فعله العاشر ان لا ينفذ في بيعه فعلق على التعليق
ولا غرض كما ان الشرط في البيع فعلق على التعليق
الطلاق والعقاق طالق وانت في البيع فعلق على التعليق
وهذا الشرط طالق وانت في البيع فعلق على التعليق

8.

١٢
 فَيُصَدِّقُ الْحُكْمَ عِنْدَ عَدَمِ الْوَصْفِ
 لِأَنَّهُ إِذَا الْوَصْفُ فِي الْمَعْنَى كَانَتْ الشُّبُهَاتُ
 هَذَا فَاسِدٌ بِمَا قَالُوا أَنَّهُ يَنْخَضِصُ
 بِاسْمِ الْعِلْمِ لَا يَدُلُّ عَلَى الْخُضْصِ
 فَيُحِينَ أَيْضًا أَشْهُرَ الْحُكْمِ ذَلِكَ عَلَى
 أَنْفُسِكُمْ الظَّالِمِينَ وَلَا تَقُولُوا نَحْنُ
 عَزِيزُونَ
 فَاغْلِبْ ذَلِكَ عَدَا الْأَنْبِيَاءِ أَنِّي
 أَعْلَمُ أَنَّ تَقْوَالَ الْمُسْتَقْبِلِ وَالْقُدْرَةِ
 لَا يَفُوتُ سَلَسِلِينَ فِي مَعْنَى الْحُكْمِ
 لَا تَدْرُونَ تَعْبِيرَهَا مِنْ

الوصف عنده أي من توابع التعليق بالشرط ترتيب الحكم على اسم
موصوف وإنما كان من توابع التعليق بالوصف بمعنى الشرط لتعلق
الحكم به كما بالشرط بيانه أنه إذا قال أنت طالق ركنه فانه ينزله
قوله أنت طالق أن ركنه فاذا كان بمعنى الشرط كان الاختلاف
في التعليق اختلاف في الوصف وعلى هذا قال يجوز نكاح الأتمة
لأن النص رتب الحكم على اتمه مؤمنة لقوله نعم من قيتاكم المؤمنات
فيتقيد الحكم بالمؤمنة فيمنع الحكم عند عدم الوصف فلا يجوز
نكاح الأتمة الكتابية ولنا أيضا قوله نعم والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب
من قبلكم وهن العفائف كذا نقل عن ائمة التفسير ولا زال الأتم
الكتابية يجوز وطها بملك اليمين فيجوز بملك النكاح أي على الوصف
كالشرط قال الشافعي رحمه الله إن عدم الوصف يوجب عدم الحكم كوصف
الإيمان في الأماء يوجب انتفاء جواز النكاح بقوله نعم ومن لم
يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فمن ما ملكته أيما نكح
من قيتاكم المؤمنات وعندنا عدم الإيمان لا يوجب بطلان نكاحها
إن عدم الشرط لا يوجب عدم المشروط فقلنا يثبت بهذا النص جواز
نكاح الأتمة المؤمنات وأما نكاح الفتيات الكافرات فلا تغرض لغيرنا
والإثبات يثبت جواز نكاحها بالعموم الواردة في جواز نكاح النساء

[illegible]

ان لا يتكلم المؤمن الا بمودة
انه يخرج من العادة في العالم
بالوئمة والتقيد به باعتبار
اتقا فامة تقيد المحسنات في الآخرة
بليد الزلايمان ليس في الآخرة
والتقيد باليمان في النفس لا يخفى
ذلك فانهم قوله في جوارحه
الشأنى بالمطابق لهم من النسا
على الصفة

عن الزنا ويغلب على
 فانه لا يقال لاحاجة
 من الزنا ويغلب على
 فانه لا يقال لاحاجة
 من الزنا ويغلب على
 فانه لا يقال لاحاجة

على انها صار اسم
 الابن فانها صار اسم
 الابن فانها صار اسم
 الابن فانها صار اسم

٣٣٨

ويرد على هذا الاصل اعراضان يستلزمان الاول انه قال اصحابنا
 في امه جاءت بثلاثة اولاد في بطون مختلفة فنادى على المولى بسب
 الاكبر ان نسب من بعده لا يثبت فجعل تخصيصه بوصف الاكبر
 نفى نسب من بعده ولو لم يخص بصفة الاكبر لثبت نسبهما
 لانهما ولدان ام ولد والثاني انه اذا قال شهود الميراث لا تعلم له
 وارثا في ارض كذا قال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى لا يقبل
 الشهادة ويجعل النفي في مكان كذا اثباتا في غيره والجواب الاول
 ان التزام النسب ودعوتيه عند ظهور دليله في فرض شرعا والتخصيص
 بوصف الاكبر يكون اعراضا عن الاخرين فلو كان نسبهما ثابتا
 لما سكت عنهما فكان نفى نسبهما ثابتا بسكوته في موضع الحاجة
 الى البيان لا بالتخصيص بوصف الاكبرية الا ترى انه لو اشأ الى
 الاكبر واسماه باسمه فقال هذا ولدي وفلان وكذا لم يثبت
 نسب الاخرين ايضا مع ان التخصيص بالتعين وباسم العلم
 لا يوجب التفريق عن غير المشار اليه والمسمى باتفاق من العلماء
 وعن الثاني فلان الشهود زادوا بما لا حاجة اليه وهو ذكر المكان
 وذلك يورث شبهة وتهمة وبالشبهات ترد الشهادة قوله
 ومن صور بيان التغير الاستثناء ذهب اصحابنا الى الاستثناء

ان نقول قد علم من قولي
 التعليق الاستثنائي
 ان نقول قد علم من قولي
 التعليق الاستثنائي

لكننا المعطوف على بياننا
 المعطوف على بياننا
 المعطوف على بياننا
 المعطوف على بياننا

۱۲۳۴۵۶۷۸۹۱۰۱۱۱۲۱۳۱۴۱۵۱۶۱۷۱۸۱۹۲۰۲۱۲۲۲۳۲۴۲۵۲۶۲۷۲۸۲۹۳۰۳۱۳۲۳۳۳۴۳۵۳۶۳۷۳۸۳۹۴۰۴۱۴۲۴۳۴۴۴۵۴۶۴۷۴۸۴۹۵۰۵۱۵۲۵۳۵۴۵۵۵۶۵۷۵۸۵۹۶۰۶۱۶۲۶۳۶۴۶۵۶۶۶۷۶۸۶۹۷۰۷۱۷۲۷۳۷۴۷۵۷۶۷۷۷۸۷۹۸۰۸۱۸۲۸۳۸۴۸۵۸۶۸۷۸۸۸۹۹۰۹۱۹۲۹۳۹۴۹۵۹۶۹۷۹۸۹۹

كما قال الجبانسة فصح
منه فقلل عهد خذف المسند
حذف منه الإحوا لاقتضاء كذا أفيد
وإجازة الثالثة مسأوة ومفاضلة الإحوا
حان الإحوا الشكر وهو الكيل فكانت هذه
بالسورة فإلى مسأوة شوا لا يكون إلا
الاحوا أن على المفاضلة والاحوا
مبينتان على الكيل أيضا إذا المفاضلة على
عبارة عن إجازة من عدم العلم
الآخر كإلا وإجازة من التلخيص على
مساوئها وتفاضلها مع احتمال
الاحوا والمفاضلة فثبتت عماد كونا
أصل الكلام لا يخل تحت الكيل لعدم جريان
من الإحوا في غير ولا يعلم الاستدلال
على حوز جميع المقتضى لمقتضى
١٢

[illegible]

[illegible]

فاقهرهم عليها ولم ينكر عليهم فدل سكوتهم ان جميعها مباح في الشرع
 اذ لا يجوز من النبي عليه السلام ان يقر الناس على منكر في حقهم وذكروا
 بعض نسخة اصول الفقه ان النبي عليه السلام اذا علم بقول او فعل صدق عن مكلف
 وسكت عنه وقضاه ولم ينكر عليهم كونه قادرا على الانكار فلم يخلوا ما ان
 يكون لما سبق من النبي ثم انهم ما ومن الباشرا لاصرار عليهم واعتقاد
 ابا حنيفة اولا يكون ذلك فان كان الاول سكوتهم عند رواية كاذبة
 كنيسة عن الانكار فلا يدل ذلك على جواز ذلك الفعل وان كان الثاني
 فقد اختلف فيه فقال قوم ان لم يسبقه تحرير فقريره يد على الجواز
 وان سبقه تحرير فقريره يد على النسخ وذهب طائفة الى ان تقريره
 لا يدل على الجواز والنسخ قوله والشفيع اذا علم بالبيع اي بيع الدار
 المشفوعة وسكت عن طلب الشفاعة بعد العلم كاذب ذلك انه
 سكوتهم بمنزلة البياض لانه راض بذلك اي بالبيع من غيره وترك الدار
 لان الطلب شرط لثبوت حق الشفاعة فاذا لم يطلب مع القدرة دل على
 ان راض بتركها والبكر بالغة اذا علمت بتزويج الولي اياها وسكت
 عن الرد كاذب ذلك بمنزلة البياض بالرضا لان لها عند تزويج الولي
 كلاين نعم ولا والحياء يحول بينها وبين اختيارها الا زواجر ولا
 يحول بينها وبين لا فكان سكوتها دليلا على الرضا ولو اذارت

الافعال والاقوال قد اذنا
 لا يجوز من النبي عليه السلام ان يقر الناس على منكر في حقهم وذكروا
 بعض نسخة اصول الفقه ان النبي عليه السلام اذا علم بقول او فعل صدق عن مكلف
 وسكت عنه وقضاه ولم ينكر عليهم كونه قادرا على الانكار فلم يخلوا ما ان
 يكون لما سبق من النبي ثم انهم ما ومن الباشرا لاصرار عليهم واعتقاد
 ابا حنيفة اولا يكون ذلك فان كان الاول سكوتهم عند رواية كاذبة
 كنيسة عن الانكار فلا يدل ذلك على جواز ذلك الفعل وان كان الثاني
 فقد اختلف فيه فقال قوم ان لم يسبقه تحرير فقريره يد على الجواز
 وان سبقه تحرير فقريره يد على النسخ وذهب طائفة الى ان تقريره
 لا يدل على الجواز والنسخ قوله والشفيع اذا علم بالبيع اي بيع الدار
 المشفوعة وسكت عن طلب الشفاعة بعد العلم كاذب ذلك انه
 سكوتهم بمنزلة البياض لانه راض بذلك اي بالبيع من غيره وترك الدار
 لان الطلب شرط لثبوت حق الشفاعة فاذا لم يطلب مع القدرة دل على
 ان راض بتركها والبكر بالغة اذا علمت بتزويج الولي اياها وسكت
 عن الرد كاذب ذلك بمنزلة البياض بالرضا لان لها عند تزويج الولي
 كلاين نعم ولا والحياء يحول بينها وبين اختيارها الا زواجر ولا
 يحول بينها وبين لا فكان سكوتها دليلا على الرضا ولو اذارت

فان قيل قد كان في ذلك ما لا يجوز من النبي عليه السلام ان يقر الناس على منكر في حقهم وذكروا
 بعض نسخة اصول الفقه ان النبي عليه السلام اذا علم بقول او فعل صدق عن مكلف
 وسكت عنه وقضاه ولم ينكر عليهم كونه قادرا على الانكار فلم يخلوا ما ان
 يكون لما سبق من النبي ثم انهم ما ومن الباشرا لاصرار عليهم واعتقاد
 ابا حنيفة اولا يكون ذلك فان كان الاول سكوتهم عند رواية كاذبة
 كنيسة عن الانكار فلا يدل ذلك على جواز ذلك الفعل وان كان الثاني
 فقد اختلف فيه فقال قوم ان لم يسبقه تحرير فقريره يد على الجواز
 وان سبقه تحرير فقريره يد على النسخ وذهب طائفة الى ان تقريره
 لا يدل على الجواز والنسخ قوله والشفيع اذا علم بالبيع اي بيع الدار
 المشفوعة وسكت عن طلب الشفاعة بعد العلم كاذب ذلك انه
 سكوتهم بمنزلة البياض لانه راض بذلك اي بالبيع من غيره وترك الدار
 لان الطلب شرط لثبوت حق الشفاعة فاذا لم يطلب مع القدرة دل على
 ان راض بتركها والبكر بالغة اذا علمت بتزويج الولي اياها وسكت
 عن الرد كاذب ذلك بمنزلة البياض بالرضا لان لها عند تزويج الولي
 كلاين نعم ولا والحياء يحول بينها وبين اختيارها الا زواجر ولا
 يحول بينها وبين لا فكان سكوتها دليلا على الرضا ولو اذارت

عبد يبيع ويشترى في السوق فسكت عن المنع كاذلك له
سكوته بمنزلة الاذن الصريح لضرورة دفع الفروج عن الناس ذلك
لانهم لما راوا ان المولى لم يمنعهم علواً انه راض بتصرفه فعاملوه
ببيع وشراء فلولم يكن ذلك اذنا لكان سكوته غروراً في حقهم
الغرور مدفوع شرعاً فيصير اذناً في التجارات والمد عليه اذا انكل
ا امتنع عن التميز في مجلس القضاء اذا استخلف القاضي يكون
ذلك الامتناع بمنزلة الرضاء بلزوم المال بطريق الاقرار عند
وعند اخيصة بطريق البذل لانه لما سكت عن دفع دعواه
المال في اليدين مع القدرة عليه كاذلك دليل على الرضاء بلزوم
المال وهذا بالاتفاق لكنه اختلف في انه بطريق الاقرار او بطريق
البذل اى بذل المدعى به اقتداءً عن التميز فالاول قول ابو يوسف
ومحمد بن الحنفية والثاني قول اخيصة رحمه الله ولهذا المعنى لا يبرى عنه
الاستحلاف في الاشياء الستة وعندنا يجرى لان البذل لا يبرى
في هذه الاشياء حتى لو قالت امرأة لرجل في دعوى نكاح عليها
نكاح بنى وبينك ولكن بدلت لك نفسك لا يعلم بذلها واما
الاقرار فيعمل في هذه الاشياء فالخاص ان السكوة في موضع
الى البيان بمنزلة البيان وهذا الطريق قلنا الاجماع ينعقد بنص

عنده يبيع ويشترى في السوق فسكت عن المنع كان ذلك له
سكوته بمنزلة الاذن الصريح لضرورة دفع الفرج ورغبت الناس ذلك
لانهم لما راوا ان المولى لم يمنع علموا انه راض بتصرفه فعاملوه
بيعه وشراء فلولا كين ذلك اذنا لكان سكوته غرورا في حقهم
الغرو ومذ فوع شرعا فيصير اذونا في التجارات والمك على انكل
ا امتنع عن اليمين في مجلس القضاء اذا اختلف القاضي يكون
ذلك الامتناع بمنزلة الرضاء بلزوم المال بطريق الاقرار عند
وعند اى خيفة بطريق البذل لا ينكر ما سكت عن فيه دعوى
المال في اليمين مع القعدة عليه كان ذلك دليلا على الرضاء بلزوم
المال وهذا بالاتفاق لكنه اختلف في انه بطريق الاقرار او بطريق
البذل في بذل المدعى به افتداء عن اليمين فالاول قول ابو يوسف
ومحمد بن حنبل والثاني قول ابي حنيفة رحمه الله وهذا المعنى لا يجري عنده
الاستحلاف في الاشياء الستة وعند ابي حنيفة لان البذل لا يجري
في هذه الاشياء حتى لو قالت امرأة لرجل في دعوى نكاح عليها لا
نكاح بيني وبينك ولكن بذلت لك نفسي لا يعلم بذلها واما
الاقرار فيعمل في هذه الاشياء فالحاصل ان السكوة في موضع
الى البيان بمنزلة البيان وهذا الطريق قلنا الاجماع ينعقد بنص

[illegible]

لاز المعطوف قوله مائتين و
 الفس المحذوف من قبيل المفسر المحذوف
 قوله واما جعله و
 فان تميز المائتين الى العشرة المائتين
 فان تميز المائتين الى العشرة المائتين
 فان تميز المائتين الى العشرة المائتين
 فان تميز المائتين الى العشرة المائتين

يذكر العدد في المعطوف ايضاً سواء كان من المقدرات وغيرها
 كما في قوله مائة وثلاثة ائواب مائة وثلاثة ائواب وثلاثة ائواب
 غير العدد من غير المقدرات كما في قوله مائة وثوب مائة وثوب
 فالاول يكون المعطوف في الاول وكذا الثاني بخلاف الثالث وهذا
 لان الناس اعتادوا حذف المفسر في المعطوف عليه في العدد بل لا
 التفسير في المعطوف فيما اذا كان المعطوف من قبيل المفسر المحذوف
 وهو الداهم والقفيز مثلاً فصفا العطف في كلامهم بياناً لما في
 المعطوف عليه كذا هذا مقيد فيما اذا كان المفسر من قبيل المكيلات
 الموزونة وكذا لو قال مائة وثلاثة ائواب مثل تلك الصواب اخرى
 هي ان يذكر العدد في المعطوف ايضاً مع حذف المفسر وهذا غير مقيد
 بالمكيلة والموزونة كما مر في قوله مائة وثلاثة ائواب مائة وثلاثة
 ائواب واما جعل هذا بياناً لانه تميز لانه احدى عشر ودرها يعني
 ان المعطوف والمعطوف عليه بمنزلة عدد واحد كالعقود مع كسورها
 فانها اعداد وكل منها جملة واحدة كاحد عشر وخمسة عشر غيرها
 ركبت مع توسط حرف العطف وقد حذف ذلك في عشر وما
 فوقها ولانه ذكر عدد من غير واعقبها تفسيراً فانصرف اليها
 لاستوائها في الحاجة الى التفسير بخلاف قوله مائة وثوب ومائة

احد وعشرين
 كل من المائتين
 اللفظ المذكور
 المسطور بمنزلة احد وعشرين
 درهما فان الداهم
 تميز عشر من خاصته
 لا يستند على التميز
 ولا يقال رجل واحد
 مائة وثلاثة ائواب
 من العدد وبن
 كما لا يخفى
 والمعطوف عليه
 واحد لا مطلقاً
 قوله غير انها ركب
 وقسم من قوله
 وما فوقها لوجود
 المذكور فيها
 العاطف فيه
 حذف ذلك
 فان تميز
 للمائة بالاتفاق
 عشرة وعشرين
 ثلاثون
 احدى عشر
 مائة وثلاثة ائواب

اما التبدل فيكون في حقائقنا وبقاها وانشاءنا
في حق الله تعالى في غير حقائقنا وبقاها وانشاءنا
الشرع يرد في القول بحجوز النسخة من حق
والتفريق عنها وحق القول بتعدد النسخة من حق
الشك في حق واحد بالنسبة الى صاحب
ولا يجوز له تقليد غيره

[illegible]

ليس لفظ هو أكثر من بعد قوله عليه السلام و
 لفظه صواب المحدثين في لفظ الله عليه
 على أنه ظرف والعامل فيه هو المحدثين
 مقدار الرمل والحصى والرادسية الكثيرة
 يمكن أن يكون تقديره الرمل والحصى
 الكثر من الرمل والحصى والرادسية الكثيرة
 بطنين والحديث قولهم والحقنا بخلاف لفظ
 الصحابية في الرسول ولا يطلق على طريق
 الكلام أن لفظ السنة إذا لم يرد في قول
 كان شاعرا لقوله عليه السلام و
 وقوله قل هو الله صلى الله عليه وآله
 إلى رسول الله صلى الله عليه وآله
 التي فقهه عليه السلام في الاستنباط
 السنن التي في سننهم في تحقيقها كما لا يخفى
 رضي الله تعالى عنهم في سننهم في تحقيقها
 لا ينبغي في سننهم في تحقيقها
 والله أعلم
 لا يجوز أن يستعمل لفظه على ما عليه
 كما يطلق على طوبى لفظه على ما عليه
 في الأحكام قولنا وفعلنا نقول على ما عليه
 في الأحكام قولنا وفعلنا نقول على ما عليه

2

خلاصة الجواب أن الشرطين
الذين ذكرين متفق فيهما وذلك
الشروط الثلاثة مختلفة
لجميع من علم

منها اليه

في بعض الأحيان

وَمَا أَكْثَرُ
الْكَذِبِ
بِأَكْبَرِ
رَحْمَتِي

وفا بيلدين من مائة
مكة خبيرة من مائة
مكة خبيرة من مائة

المفتي وحضرة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

عقلیہ و عقیلہ

مجلس

بسم الله الرحمن الرحيم

على الكذب لكثرهم وثانيهما ان افضل بك هكذا ومعناه ان يدوم
هذا الحد هو الكثرة فيه من اوله الى ان افضل بك بان يكون اوله
كاخروه واوسطه كطرفيه ولم يشترط بتأثر اماكنهم وآثار الحصة
عدهم وعدالتهم كما شرط غيره قلنا ما عدم احصاء العدد فقد
اختلف فيه والجمهور على انه ليس بشرط فان الجليل او اهل الجامع لو
اخرجوا عن واقعة صرفتهم عن الجليل او عن الصلوة ليحصل العلم بخبرهم
مع كونهم محصورين واما العدالة وتبائن الاماكن فليس بشرط
ايضا عند الجمهور لحصول العلم بالخبر بدون تبوت العدالة وتبائن
الاماكن الا ترى ان اهل بقعة واحدة او بلدة واحدة لو اخرجوا عن واقعة
ليحصل العلم به لكثرتهم وان كان فيهم فساد او فحشا والمشهور
ما كان اوله كالاحاديث في القرون الاولى ثم اشتهر في العصر الثاني
والثالث وتلقته الامة بالقبول فصا كالمناوات حتى اتصل بك
ذلك الحديث المسمى على الخفي والرجم في باب الزنا وانما قيد الاشتهار
في العصر الثاني لانه لا اعتبار للاشتهار في القرون التي بعد القرون
الثلاثة فان عامة اخبار الاحاديث اشتهرت في هذه القرون ولا سيما
مشهورة ولا يجوز بها الزيادة على كتاب الله تعالى مثل خبر الفاتحة
والسميت في الوضوء وذلك المشهور مثل حديث المسح على الخف

[illegible]

مفتی محمد رفیع الدین صاحب

والتاليين وبين عليهما
نظرا لان قوله الله
تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

21

قوله واذا خذ الله
 من الامور الشئ من غير ان يبين
 ان خبر الواحد لا يثبت على
 ما هو عليه في العلم بالبيان
 فلو لم يوجب خبر الواحد العلم بالاحكام
 لكانت الامور الشئ من غير ان يبين
 ان خبر الواحد لا يثبت على
 ما هو عليه في العلم بالبيان

فمن اوجب العلم قال جمعت الصحابة على العمل بالاجزاء الاحاد
 فلو لم يوجب خبر الواحد العلم بالاحكام لكانت الامور الشئ من غير ان يبين
 ان خبر الواحد لا يثبت على ما هو عليه في العلم بالبيان
 من لا يجوز العمل به قال انه لا توجب العلم احتمال الصدق والكذب
 ولا عمل الا من علم بهذا النص ولنا قوله تعالى واذا خذ الله من الامور
 الشئ من غير ان يبين ان خبر الواحد لا يثبت على ما هو عليه في العلم بالبيان
 او نوال الكتب لتبينه للناس ولا تكتمونه وجه القسوة انه تعالى
 امر كل واحد منهم بالبيان فلو لم يكن الياس مفيدا في حق الناس للعمل
 لما كان البيان فائدة ولم يؤمر كل واحد به والسنن فانه صرح ان
 عليه السلام قبل خبر الواحد مثل خبر بريرة فيما شهد به من خبر
 سلمان رضي و مشهور منه عليه السلام بعث الامر الى افاق فانه
 بعث عليا ومعا الى اليمن و دحية الكلبي الى قيصرو عبد الله بن
 الزبير الى كسرى ولو لم يكن موجبا للعمل به لما اتفقت بعث الواحد
 الاجماع فان الصحابة عملوا بالاحاد وحاجوا بها فانه روي بالتواتر
 يوم الثقيفة لما اختار ابو بكر على الانصاف بقوله عليه السلام الائمة
 من قرئش قبلوه ولم ينكر عليه واحد وامثال ذلك كثيرة وانما
 لم يوجب العلم لتمكن الشهرة فيه لكونه خبرا واحدا والخبر
 الصدوق والكذب لا انه يترجح جانب الصدوق بالعدالة والسلام
 فيوجب علم غالب الظن والعمل به ولهذا شرطنا في خبر الواحد

قوله واذا خذ الله
 من الامور الشئ من غير ان يبين
 ان خبر الواحد لا يثبت على
 ما هو عليه في العلم بالبيان
 فلو لم يوجب خبر الواحد العلم بالاحكام
 لكانت الامور الشئ من غير ان يبين
 ان خبر الواحد لا يثبت على
 ما هو عليه في العلم بالبيان
 من لا يجوز العمل به قال انه لا توجب العلم احتمال الصدق والكذب
 ولا عمل الا من علم بهذا النص ولنا قوله تعالى واذا خذ الله من الامور
 الشئ من غير ان يبين ان خبر الواحد لا يثبت على ما هو عليه في العلم بالبيان
 او نوال الكتب لتبينه للناس ولا تكتمونه وجه القسوة انه تعالى
 امر كل واحد منهم بالبيان فلو لم يكن الياس مفيدا في حق الناس للعمل
 لما كان البيان فائدة ولم يؤمر كل واحد به والسنن فانه صرح ان
 عليه السلام قبل خبر الواحد مثل خبر بريرة فيما شهد به من خبر
 سلمان رضي و مشهور منه عليه السلام بعث الامر الى افاق فانه
 بعث عليا ومعا الى اليمن و دحية الكلبي الى قيصرو عبد الله بن
 الزبير الى كسرى ولو لم يكن موجبا للعمل به لما اتفقت بعث الواحد
 الاجماع فان الصحابة عملوا بالاحاد وحاجوا بها فانه روي بالتواتر
 يوم الثقيفة لما اختار ابو بكر على الانصاف بقوله عليه السلام الائمة
 من قرئش قبلوه ولم ينكر عليه واحد وامثال ذلك كثيرة وانما
 لم يوجب العلم لتمكن الشهرة فيه لكونه خبرا واحدا والخبر
 الصدوق والكذب لا انه يترجح جانب الصدوق بالعدالة والسلام
 فيوجب علم غالب الظن والعمل به ولهذا شرطنا في خبر الواحد

قوله واذا خذ الله
 من الامور الشئ من غير ان يبين
 ان خبر الواحد لا يثبت على
 ما هو عليه في العلم بالبيان
 فلو لم يوجب خبر الواحد العلم بالاحكام
 لكانت الامور الشئ من غير ان يبين
 ان خبر الواحد لا يثبت على
 ما هو عليه في العلم بالبيان

[illegible]

ما هو من الأحكام لكن يوجب ضربا من العلم على ما روي فيه نوع
من العمل أيضا وهو عمل القلب عليه ثبت الراوي في الأصل قسم القسم
معروف بالعلم والاختصاص كالخلفاء الأربعة وعبد الله بن مسعود
وعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر وزيد بن ثابت ومعان
جاءوا أمثالهم فاذا صحت عنده روايتهم عن رسول الله صلى
يكون العمل بروايتهم أولى من العمل بالقياس هذا بيان ما يروى
الخبر وضعفه وإنما كان العمل بخبر الواحد أولى من العمل بالقياس
عندنا خلافا لما لك لأجاء الصحابة فانه يمكن أن يكون روايتهم
بالخبر فاذا باكر نقض حكم فيه برأيه بحديث سمعته من
بلال وترك عمر رضي الله عنه في الخبر وفي رواية الإصابع بالحديث
ونزل ابن عمر رضي الله عنه في المزارعة بالحديث الذي سمعته من
بن جرير وأمثاله كثيرة ولا الشبهة في القياس أصله لأن
الوصف الذي يجوز وجوده في الفرع هو الأصل لا يعلم يقينا
أن حكم المقيس عليه معلول به أم لا والتيقن في الخبر هو الأصل
لأنه كلام الرسول عليه السلام وإنما الشبهة في نقله طريقة تعارض
فكان الخبر أقوى ولهذا روي محمد بن أبي حمزة عن الأعرابي الذي كان في عينه
سوء في مسألة فقهية ونزل عاقله أسن به وهو روي عن النبي عليه السلام
ما رواه أبو حمزة عن النبي عليه السلام قال لا يفتي رجل في مسألة حتى يسمع من رجلين
فإن لم يسمع من رجلين فليفتي من رجل واحد وإن لم يسمع من رجل واحد فليفتي من نفسه
فإن لم يفتي من نفسه فليفتي من كتابه وإن لم يفتي من كتابه فليفتي من عقله
فإن لم يفتي من عقله فليفتي من رأيته وإن لم يفتي من رأيته فليفتي من رأيته
فإن لم يفتي من رأيته فليفتي من رأيته

فعله فضحك بعضه فانقلب وجهه
 فهو هو على صاحب الرضى عليه السلام
 فضحك في الصلوة فيكون قبيحا
 والجهل والمنافقين وغيرهم
 من العمل بالقياس
 من العمل بالقياس
 من العمل بالقياس
 من العمل بالقياس

كان يصلي واصحابه خلفه فجاء اعرابي ووقع في بئر فضحك بعض
 اصحابه فقالا عليه السلام لا من ضحك منك قهقهة فليعد الوضوء
 والصلوة جميعا فان قلت راوي الحديث معبد الحنفية وهو لم يعرف
 بالفقه والاجتهاد من الصحابة فكيف يصلي هذا مثالا او تفريعا او
 تأييدا قلت قد رواه ابو موسى الاشعري ايضا وهو معروف بالفقه
 بينهم كذا في النهاية والقياس فيه ان لا يكون ناقضا لان على
 الطهارة هي خروج النجاسة لا ان تصاف البدن بالنجاسة مما ينشأ
 انضافه بالطهارة فلذا لا يعرف زوال الطهارة بخروج النجاسة
 الا ترى ان القهقهة لا تنقض الطهارة خارج الصلوة لانتفاء
 علتها وروى محمد بن حنبل في تاريخ النساء في مسألة المحاذاة وترك القياس
 به وهو قوله عليه السلام خروهن من حيث اخرهن الله تعالى
 امر الرجال بتأخير النساء ومن ضرورة انه من الرجال من لا يجازيها
 بتقديم عليها فاذا حاذته المرأة او حاذها الرجل كانا تاركا
 لغيره وتأخيرها ولغيره مقام التقديم عليها ومرتكبها لمحذور
 وكل منهما يفسد الصلوة وترك القياس بهذا الحديث وهو انه
 عمل غير مناف للصلوة اعتبارا بصلواتها وراوي الحديث عبد
 الله بن مسعود وهو معروف بالفقه والاجتهاد وروى محمد بن حنبل

معادن
 من حيث المصلحة
 من حيث المصلحة
 من حيث المصلحة
 من حيث المصلحة

معادن
 من حيث المصلحة
 من حيث المصلحة
 من حيث المصلحة
 من حيث المصلحة

معادن
 من حيث المصلحة
 من حيث المصلحة
 من حيث المصلحة
 من حيث المصلحة

معادن
 من حيث المصلحة
 من حيث المصلحة
 من حيث المصلحة
 من حيث المصلحة

معادن
 من حيث المصلحة
 من حيث المصلحة
 من حيث المصلحة
 من حيث المصلحة

معادن
 من حيث المصلحة
 من حيث المصلحة
 من حيث المصلحة
 من حيث المصلحة

معادن
 من حيث المصلحة
 من حيث المصلحة
 من حيث المصلحة
 من حيث المصلحة

معادن
 من حيث المصلحة
 من حيث المصلحة
 من حيث المصلحة
 من حيث المصلحة

معادن
 من حيث المصلحة
 من حيث المصلحة
 من حيث المصلحة
 من حيث المصلحة

لا تقصد فلا تقصد
 لا تقصد فلا تقصد
 لا تقصد فلا تقصد
 لا تقصد فلا تقصد

في صلاته فيلنصرف وليتوضأ وليبني على صلوة ما لم يتكلم
 القياس ان لا يفسد الوضوء لان الخارج ليس نجس فان قلت التيمم
 والطعام المختلط بهار طويات نجسة وكذا ينفر عنها
 الطبع قلت لو كان هذا الاشياء نجسة لاستوفها القليل و
 الكثير وروى هذا الحديث عابشة وهي فقهنة الامة وهذا شكل
 يتعليل الفقهاء بمسئلة القى يخرج الرطوبات النجسة
 فورا بغير قتره ومحمد بن يحيى البليغ وغيره وحكم ابو
 رونا قضيت على تفر في الفروع وروى عن ابن مسعود حديث
 السهو بعد السلام وترك القياس به وهو قوله عليه السلام وسجد
 بعد السلام والقياس ان يسجد قبل السلام كما قال الشافعي لانه يجبر
 الفاية والجابر يقوم مقام الفاية والفاية في الصلوة فكذلك هو
 جابر والقسم الثاني من الرواة هم المعروفون بالحفظ والعدالة دون
 الاجتهاد والفتوكا بهريرة والنس بن مالك فاذا صححت رواية مثلها
 عند فان قول الجبر القياس فلا خفاء في لزوم العمل به وانما كان
 العمل بالقياس ومثاله ما رووه برة الوضوء فامسسته النافق له ابن
 اريت لو توضأ بما سجدت كنت متوضيا منه فسكت وانما رد القيا

اذا لو كان عند خبر لرواه قوله وان خالف كان العمل بالقياس وكان
صنط حديث الرسول عليه السلام بمعنا والوقوف على كل ما اراده من
كلام عظيم الخطر فانه عليه السلام قد اوتي حوامع الكلام بما يكون العلم
والاجتهاد وقد كان نقل الحديث بالمعنى مستفيضاً بينهم فاحتمل
ان هذا الراوي قد نقل الحديث بعبارة لا ينتظم المعاني التي انتظمها
عبارة الرسول لقصور فهم عن ذلك اذ النقل بالمعنى لا يتحقق الا
بقدر فهم المعنى فتدخل في الخبر شبهة زائدة تخلو عنها القياس
بتروك رواية لا ترى ازاها هرة في الوضوء بما مسته النار فقال
ابن عباس ايايت لو توضا بماء سخين لكنت متوضياً منه فانما
رده بالقياس اذ لو كان عند خبر لرواه فعلى هذا اي على الخبر
يتروك بالقياس اذ الم يكن الراوي معروفاً بالفقه والاجتهاد اذ اصحابنا
رواية ابي هريرة في مسألة المصير بالقياس هو بار وازاها هرة
قال لا تصروا الا بالوالد والغنم فمن ابتاعها بعد ذلك فهو بخير النظرين
بعد ان يجلبها از رضيعها امسكها وان سخطها ردها وصاحبها
من ثم والتصري في اللغة الجمع يقال صرت الماء اذا جمعت والماء
هنا في الحديث جمع اللبن في الضرع بالشدة وترك الحلب مرة واحدة
المشتبه انها غريزة اللبن فهذا الحديث مخالف للقياس لان ضمان

اعلم ان رواية الخبر في القياس
انما لا تقبل عند مخالفة القياس
والا فلو كان عند خبر لرواه قوله وان خالف كان العمل بالقياس وكان
صنط حديث الرسول عليه السلام بمعنا والوقوف على كل ما اراده من
كلام عظيم الخطر فانه عليه السلام قد اوتي حوامع الكلام بما يكون العلم
والاجتهاد وقد كان نقل الحديث بالمعنى مستفيضاً بينهم فاحتمل
ان هذا الراوي قد نقل الحديث بعبارة لا ينتظم المعاني التي انتظمها
عبارة الرسول لقصور فهم عن ذلك اذ النقل بالمعنى لا يتحقق الا
بقدر فهم المعنى فتدخل في الخبر شبهة زائدة تخلو عنها القياس
بتروك رواية لا ترى ازاها هرة في الوضوء بما مسته النار فقال
ابن عباس ايايت لو توضا بماء سخين لكنت متوضياً منه فانما
رده بالقياس اذ لو كان عند خبر لرواه فعلى هذا اي على الخبر
يتروك بالقياس اذ الم يكن الراوي معروفاً بالفقه والاجتهاد اذ اصحابنا
رواية ابي هريرة في مسألة المصير بالقياس هو بار وازاها هرة
قال لا تصروا الا بالوالد والغنم فمن ابتاعها بعد ذلك فهو بخير النظرين
بعد ان يجلبها از رضيعها امسكها وان سخطها ردها وصاحبها
من ثم والتصري في اللغة الجمع يقال صرت الماء اذا جمعت والماء
هنا في الحديث جمع اللبن في الضرع بالشدة وترك الحلب مرة واحدة
المشتبه انها غريزة اللبن فهذا الحديث مخالف للقياس لان ضمان

ان كان معروفاً بالقياس
الذي سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم
نقل الحديث بعبارة لا ينتظم المعاني التي انتظمها
عبارة الرسول لقصور فهم عن ذلك اذ النقل بالمعنى لا يتحقق الا
بقدر فهم المعنى فتدخل في الخبر شبهة زائدة تخلو عنها القياس
بتروك رواية لا ترى ازاها هرة في الوضوء بما مسته النار فقال
ابن عباس ايايت لو توضا بماء سخين لكنت متوضياً منه فانما
رده بالقياس اذ لو كان عند خبر لرواه فعلى هذا اي على الخبر
يتروك بالقياس اذ الم يكن الراوي معروفاً بالفقه والاجتهاد اذ اصحابنا
رواية ابي هريرة في مسألة المصير بالقياس هو بار وازاها هرة
قال لا تصروا الا بالوالد والغنم فمن ابتاعها بعد ذلك فهو بخير النظرين
بعد ان يجلبها از رضيعها امسكها وان سخطها ردها وصاحبها
من ثم والتصري في اللغة الجمع يقال صرت الماء اذا جمعت والماء
هنا في الحديث جمع اللبن في الضرع بالشدة وترك الحلب مرة واحدة
المشتبه انها غريزة اللبن فهذا الحديث مخالف للقياس لان ضمان

ان كان معروفاً بالقياس
الذي سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم
نقل الحديث بعبارة لا ينتظم المعاني التي انتظمها
عبارة الرسول لقصور فهم عن ذلك اذ النقل بالمعنى لا يتحقق الا
بقدر فهم المعنى فتدخل في الخبر شبهة زائدة تخلو عنها القياس
بتروك رواية لا ترى ازاها هرة في الوضوء بما مسته النار فقال
ابن عباس ايايت لو توضا بماء سخين لكنت متوضياً منه فانما
رده بالقياس اذ لو كان عند خبر لرواه فعلى هذا اي على الخبر
يتروك بالقياس اذ الم يكن الراوي معروفاً بالفقه والاجتهاد اذ اصحابنا
رواية ابي هريرة في مسألة المصير بالقياس هو بار وازاها هرة
قال لا تصروا الا بالوالد والغنم فمن ابتاعها بعد ذلك فهو بخير النظرين
بعد ان يجلبها از رضيعها امسكها وان سخطها ردها وصاحبها
من ثم والتصري في اللغة الجمع يقال صرت الماء اذا جمعت والماء
هنا في الحديث جمع اللبن في الضرع بالشدة وترك الحلب مرة واحدة
المشتبه انها غريزة اللبن فهذا الحديث مخالف للقياس لان ضمان

[illegible]

اجيب يا هذع الصورة
ليست من قمار العود وان صحت
لكم بعد فسوف في ملك الغيب يظهر انه
لان الياءع انما رضى بحليب الشاة
على نقد بران يكون ملكا للمشتري
فثبت فيها الضمان بالمثل و
الصيرورة على صورة العود ان
قوله تعا لم يكون مخالفا لقياس
من حيث الاطلاق فان الاب هو
تلك العبد فيكون ظميا فلو لم يكن
بالعبد فيكون معارضا له لقياس ترك العمل
بما اذن به من مخالفا لقياس ترك العمل
بما اذن به من مخالفا لقياس ترك العمل

[illegible][illegible]

[illegible]

قوله لا تطهر على الاطلاق وتعالى لك
تطهر على الاطلاق وتعالى لك

قوله لا تطهر على الاطلاق وتعالى لك
تطهر على الاطلاق وتعالى لك

قوله لا تطهر على الاطلاق وتعالى لك
تطهر على الاطلاق وتعالى لك

قوله لا تطهر على الاطلاق وتعالى لك
تطهر على الاطلاق وتعالى لك

اصول النزدي ونظير العرض على الكتاب في حديث مس الذكر

فما روي عنه عليه السلام انه قال من مس ذكره فليتنوضا فعرضنا

على كتاب الله تعالى فخرج من مخالفا لقوله تعالى حال الجنون ان

يتنظروا وانهم كانوا يستنجون بالاحجار ثم يغسلون بالماء فلو كان

مس الذكر حدثا لكان هذا تنجيسا لا تطهيرا على الاطلاق

نزلت في اهل مسجد قباء وهم كانوا يستنجون بالماء بعد استعمال

الاجزاء والاستنجاء بالماء لا يتصور الا بمس الفرجين جميعا فلو

كان مس الذكر حدثا لكان الاستنجاء تطهيرا وقد ثبت بالنص

انه تطهير والحديث يقتضيان يكون مس الذكر حدثا يوجب

الوضوء لانه امر بالتوضي بعد مس الذكر فلو لم يكن حدثا ل

يوجب الوضوء لعدم الفائدة والنص يقتضيان لا يكون حدثا

لما ذكرنا قلنا ترك الحديث واعتراض الخصم على بانه تطهير عن

النجاسة الحقيقية منزلة تطهير الثوب لانه استنجوا بالماء

باعتبار الطهارة عن الحدث والتطهير عن النجاسة الحقيقية

يما كوز المس حدثا لانها لا تزول الا بالمس وايضا انما يكون الحدث

من موما اذا لم يكن وسيلة الى استحكام الوضوء واذا كان لا

الطهارة للحكمة كان حسنا وكان ممدا وحائضا ولا اقل من ان

وعندنا انما نشترق فيهم الا جبالا في كل
الاجزاء فيجبون الا في كل اجزاء
فيه رجاء فيجبون الا في كل اجزاء
التطهير عن النجاسة فيجبون الا في كل اجزاء
اثبات النجاسة بالحدث بالحدث بالحدث
مع وجود الحدث بالحدث بالحدث
اذا استنجوا بالماء طحا وبمس الفرجين
الحقيقة لا كالحقيقة بالحدث بالحدث
دون وجه وقوله لا يتوقف عليه بل لو كان
الوضوء لا يتوقف عليه بل لو كان
استحكام الوضوء لا يتوقف عليه بل لو كان
الوضوء لا يتوقف عليه بل لو كان
استحكام الوضوء لا يتوقف عليه بل لو كان

كون المس حدثا لكان حسنا وكان ممدا وحائضا ولا اقل من ان
الطهارة للحكمة كان حسنا وكان ممدا وحائضا ولا اقل من ان
الطهارة للحكمة كان حسنا وكان ممدا وحائضا ولا اقل من ان
الطهارة للحكمة كان حسنا وكان ممدا وحائضا ولا اقل من ان
الطهارة للحكمة كان حسنا وكان ممدا وحائضا ولا اقل من ان

فقطض ان يكون من جنس
البيانات مشتملة على
الدين في جنس من جنس
وقال ان يكون من جنس
الدين في جنس من جنس
وقال ان يكون من جنس
الدين في جنس من جنس

الايان جميعا في جانب المنكر لان الام لا يستقر اقل الجنس وليس و
الجنس شي آخر فيقتضيان لا يكون للمك يمين فمن جعل يمين المك حجة
فقد خالف النص لان الشرع جعل الخصوم قسمين قسما مدعيا و
منكرا والحجة قسمين قسما بينة وقسما يمينيا وجصر جنس اليمين
على من انكر وجنس البينة على المدعي وهذا يقتضيه قطع الشركة
فلو كان اليمين حجة للمدعي بغير قطع الشركة في اليمين بين المدعي
والمنكر وهو خلاف النص باعتبار هذا المعنى قلنا اذا خرج خبر الواحد
مخالفا للظاهر لا يعمل به كما اذا عمل الصنف بخلاف موجب الحديث
وكما اذا اختلف الصنف في حادثة بارائه ولم يجز بعضهم
ذلك بالحديث الوارد فيها وكما اذا ورد فيها يمين به البتة وكما في
مسئلة الرضاء فالظاهر في هذه الصور انه لو كان الخبر صحيحا
لما حلت عليهم ومن صور مخالفة الظاهر عدم اشتغال الخبر فيما يمين
البتة فيها تمس الحاجة اليه في عموم الاحوال مثل حديث الجهر
بالتمتة فان ام التمتة يمين به البلوى مع انه لم يشترط
الصد الاول والثاني على زيا فتمت لانهم اي السلف لانه من
بالتقصير في متابعة السنة مع ان العادة تقتضي استيفاضة ما يمين

فقطض ان يكون من جنس
البيانات مشتملة على
الدين في جنس من جنس
وقال ان يكون من جنس
الدين في جنس من جنس
وقال ان يكون من جنس
الدين في جنس من جنس

هذا العمل بين بعبارة على
الحديثين واما الحديث الثاني
التي تاتيان في الحديثين على الخصوص في قوله
عدم استخلاف المدعي عن الخصم في قوله
حيث يمين المدعي عن الخصم في قوله
استخلاف المدعي عن الخصم في قوله

فقطض ان يكون من جنس
البيانات مشتملة على
الدين في جنس من جنس
وقال ان يكون من جنس
الدين في جنس من جنس
وقال ان يكون من جنس
الدين في جنس من جنس

هذا العمل بين بعبارة على
الحديثين واما الحديث الثاني
التي تاتيان في الحديثين على الخصوص في قوله
عدم استخلاف المدعي عن الخصم في قوله
حيث يمين المدعي عن الخصم في قوله
استخلاف المدعي عن الخصم في قوله

فقطض ان يكون من جنس
البيانات مشتملة على
الدين في جنس من جنس
وقال ان يكون من جنس
الدين في جنس من جنس
وقال ان يكون من جنس
الدين في جنس من جنس

وهو غلب وقيل ضيق
عند فحش الكذب انما
قال انما يشهد الكذب
بالتزاف من قوله
والفتوى كالمعك انما
خالفه الظاهر ان يكون
ومن صور هذه الحادثة
فيما لا يكون في قوله
والفتوى كالمعك انما
خالفه الظاهر ان يكون
ومن صور هذه الحادثة
فيما لا يكون في قوله

عامة شرائع العبادات مثل الصلوة والصوم وما شابههما مثل
 الرضوء والعشر وصدقة الفطر يقبل في كلها خير الواحد على ما قلنا
 من شرائطه عند الجمهور ^{ويزعم بعض العلماء} انه لا يقبل خبر
 الواحد فيما هو ابتداء عبادة ^{او اصل عبادة} و يقبل فيما هو
 مفروع عنها لان خبر الواحد ^{لا يثبت} دليل
 لا قوة فيه لجازان ^{يعمل} في ما ليس فيه قوة وهو
 الفرع وللجمهور ان المقصود من العبادات هو العمل اصلا كانت العبادة
 او فرعاً فيجب العمل فيهما بالدلائل الموجبة للعمل ^{ويؤيد انه عليه السلام}
 قبل شهادة الاعراب في هلال رمضان ^{واما الثاني} فيشترط فيه العدد
 والعدالة ونظيره المنازعات وهو ما كان خالفاً لحق العبد وفيه
 الزام محض وهما المنازعات كالبيوع والاشريية ^{والاملاك المرسلة}
 بان ادعى احد على اخر انه باع هذا العبد او اشترى ذلك او ان له الف
 عليه فانه يشترط فيه العدد والعدالة بالنصوص ^{من الكتاب} وب
 السنة مثل قوله تعالى ^{واستشهدوا} واشهدوا ^{من رجالكم} وقوله
 تعالى ^{واستشهدوا} واذوه ^{عدل منكم} ولان المنازعة قائمة بين
 اثنين بخبرين متعارضين من الدعوى والانكار فلم يقع الفصل
 والرجحان بجنسه من خبره بل بخبر ظهرت له منية على غير ه
 من يمين او شهادة ^{او طمأنينة} القلب ^{الى}
 قول اثنين اكثر وهذا هو

له ولان التدوير والتبليس والجل في الخصومات
 كثير في شتر فيها زيادة العقل والحد اله والفضل الشهادة
 قتيلا لها وصيابة للفتور المصونة بقدر الوسم والامكان
 ولان المنازعة اذن على جواب سوال وهو ان نجيب الواحد
 يحصل منية احد المتبرين على الاخر فينبغي ان تقبل شهادة
 الواحد اجاب بقوله والعلانية ان تفضيله نعم الا ان
 الشئ جعل ماية القلب بالوتين وقلة
 الواحد قوله وهذا ان لم الشارح السلام
 قوله وحده السلام الى الامرين
 ٢٢٢
 تقيد الحكم بالسلطان
 في الكتابات ونحوه في
 في الاعتراض كما لا يخفى
 الى الاعتراض في شكلي اه
 وقوله اعلم
 فيما هو ابتداء عبادة وتقبل فيما هو مقدر
 غفلا لان خبر الواحد دليل اه

۲۷۲

أشترط العدد إنما هو فيما يمكن أن يطلع الرجال عليه أما فيما لا
يمكن أن يطلع الرجال عليه مثل البكارة والولادة وعيتو النساء
التي لا يطلع الرجال عليه فإن شهادة المرأة الواحدة فيها مقبولة
فأذن يشكك قول المصنف في اشتراط فيه العدد على الإطلاق وأما
الثالث فيقبل فيه خبر الواحد عد لا كان أو فاستقوا ونظيره
المعاملات وهو من حقوق العباد ما ليس فيه الزام كالوكالات
والمصارفات والشركات والرسائل في الهدايا والأذن في التجارات
وسائر المعاملات فيقبل فيها خبر الواحد بشرط التميز عد لا كان أو فاستقوا
كافر كان أو مسلما صيبا كان أو بالغاً ولهذا قلنا أن الفاسق أو
الصبي المميز والكافر إذا أخبرنا فلا نأكله وإن موأذن له في
التجارة حل له العمل به وذلك لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم
كان يقبل الهدية من العادل والفاسق وكذا الأسواق من
لدى رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى يومنا هذا قائمة بعد ذلك
وفساق والناس يشتركون من الكفر ويعتمدون على خبر كل ميمز
ولأن الضرورة دعت إلى قبول خبر كل ميمز فإن الإنسان قلما
يجد المجتمع بشرائط الشهادة ليعتد به إلى وكيله وغلظه ولا
دليل مع السامع غير هذا الخبر فتسقط الشرائط التي ماعدل

قوله باعتبار الضرورة بخلاف
 خبر النبي عليه السلام فانه
 لا ضرورة في قبول خبر
 القاضي ثم لان الحدود
 من الدولة كثيرة وحكم الله
 تعالى في تلك المملكة يمكن
 معرفة بديل الحدود يمكن
 الصالحين
 مقام مقام القين فالله
 تعالى فان علمت من مؤمنين
 فلا تنسوا من العلم
 جعل كبر الهمم فيكون
 اذا العلم بالعلم فاستقامت
 الابا كبر الهمم فاستقامت
 اعداد الهمم فاستقامت
 على وذكركم اما التاكيد
 فلا حاجة اليها فذكرت
 العدا ما ذكرها او فذكرت
 العدا ما ذكرها او فذكرت
 او لما ذكرها او فذكرت
 على او فذكرت او فذكرت
 جواب المذكور عن الاعتراف
 المستور

٢٤٢

التميز باعتبار الضرورة فان قلت قد ذكر في الاسلام في اصوله
 اذا اجبر غير ثقة ان فلانا وكلك بكذا احلك العمل اذا وقع في
 قلبك انه صادق وكذا ذكر الشمس لائمة السرخسي فكيف يستقيم
 قول المصنف يقبل فيه خبر الواحد على الاطلاق قلت ذكر في
 الاسلام في موضع اخر ان التحكيم بالرأي ليس بلزوم في خبر الفاسق
 في الهدايا والوكالات وذكر محمد ايضا في كراهة الجامع الصغير في
 رجل رجاوية الغير في يد اخري بيعها واخبر البائع ان فلانا
 وكله بيعها وسع له ان يتباعها ويطاها ولم يحكم الراي
 فقبل ما ذكره في كتاب الاستحسان في هذه المسئلة قال كان الكبر
 رايه انه كاذب لم يسع له ان يشتريها منه فيحتمل ان يكون
 هذا على الاستحباب وذلك على الرخصة ويحتمل ان يكون في
 المسئلة روايتان واما الرابع فيشترط فيه اما العدا والعدالة
 عندا بخنيقة ونظيرة الحجر والعزل وهو من خالص حق العدا فيه
 الزام من وجه دون وجه فيشترط فيه احد شطري الشهادة
 لانه لو كان فيه الزام محض لاشترط كلاهما ولو لم يكن فيه الزام
 ليشترط شيء منهما فاذا كان فيه شيء منهما يشترطه احدهما
 دون الاخر نظيرة العزل والحجر فان اجبر جلا مستورا او

في موضع اخر

اعراض على المتن

وهو الاخر

ان صاحب اليد زعم انه مستور

البراز ١٢

ما قلناه من زعمه

ما قلناه من زعمه

ما قلناه من زعمه

ما قلناه من زعمه

[illegible][illegible][illegible]

وما سمع الصالح^{رض} فقطع عن كالمثواتر عندنا سر

قولہ کراۃ الخ مفعول لہ
 لقولہ موجبہ ولقاء فلان یقول
 شکرہ انتصاباً بان یکون فعلاً لفاعل
 الفعل العللی بہ وہ الامر لیس کن
 واجب بانہ مفعول اللہ تعالیٰ
 واجب ای جہت او جب الائمۃ
 المفعول کراۃ الخ فوض
 علیہ کراۃ الخ
 معلون
 وجہ البیان منہ عدم
 منہ جہت ولا یعتبر لہ
 قال الصلحۃ یؤمن من جمیع
 لہم نعمۃ التوابین یؤمن من جمیع
 اللہ تعالیٰ و یؤمن لہم نعمۃ
 امر اللہ و یؤمن بضم اللہ و یؤمن
 و یؤمن بالیقینۃ بضم اللہ و یؤمن
 عبادۃ اللہ تعالیٰ قال الشیخ
 اثبتہ بالحق و یؤمن من جمیع

كرامة هذه الامة وانما قال بعد ان توفي رسول الله لان في جوده عليه السلام
الرجوع الى قوله ولا يعتبر باتفاق غيره في نصب الشرعية وانما
قال في فروع الدين لان اصول الدين كالتمحييد والصفاء والنبوة
ثابتة بالقواطع العقلية فلا تظفر بحجة الاجماع فيها للعلم وانما
قال حجة موجبة للعمل ولم يتعذر للعلم بجميع انواع الاجماع لان
من انواعه ما لا يوجب العمل كما شيا في من بعد وهذا اي حجة
الاجماع عند جميع اهل السنة وعامة الامة ومن لم يجعل الاجماع حجة
فهو قول مخالف للكتاب السنة لانه جعل حجة كرامة هذه الامة
قال الله تعالى كنتم خيرة امة اخرجت للناس تأمرون بالمعروف و
تنهون عن المنكر وصهم الله تعالى بالخيرية والاجماع على الباطل
ينافي بالخيرية وقال عليه السلام لا تجتمع امتي على الضلالة ثم الاجماع
على اربعة اقسام اجماع الصحابة على حكم الحادثة نصاب اجماعهم
نصر البعض وسكوة الباقيين عن الرد ثم اجماع من بعدهم فيما لم يرد

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

لا يمكن ضبط آقا...
 العلماء مع كثرة...
 وكيفية ضبط...
 مع تفاوت الفطن...
 كان متصورا في...
 أيضا ومنه و...
 وقال النظام و...
 موجبة للعلم...
 لاحتمال الخطأ...
 من بعضا تبين...
 ونصليهم هذه...
 سبيل المؤمنين...
 ثم قال الرسول...
 كسرفت المنار...
 بالعرف و...
 نقولها و...
 ويا...

[illegible][illegible]

لا الظاهر من المحدث عالم بالاحكام بطواهرا لاحاديث ولم يعرف
مناط الاحكام الشرعية فالخاص انما يعتبر اجماع كل جنس من
العلماء في نفسه ثم اختلفوا في الاصطلاح لا يحيط بالاحكام وفي
الفروع والذات لا معرفة له باصول الفقه والقفاة فمنهم من اعتبر
الاصطلاح والفروع لكونه انما بمقصود الاختصاص بالاحكام
مفهومها ومنطوقها ومعقولاتها وغير ذلك بخلاف الفروع
ومنهم من اعتبر الفروع لعلية تفصيل الاحكام ومنهم من اعتبر
احدهما لوجود نوع من الاهلية الذي عدم ذلك في العامة ومنهم
من اعتبرهما لان الاهلية انما تحصل باجماعها لا باحد هاتين بعد
الاجماع على نوعين مركب وغير مركب فالمركب اجماع عليه لا راعا
حكم الحادثة مع وجود الاختلاف في العلة مثاله الاجماع على
وجود الانتقاض عند القبي ومثل البردة ينقض الوضوء بالاجماع اما
عندنا فبناء على القبي واما عنده فبناء على المس قوله مثاله الاجماع
يعني ان من قام ومثل البردة ينقض وضوءه بالاجماع مع الاختلاف
في علة الانتقاض فهذا النوع من الاجماع لا يبقى بعد ظهور
في احد الماخذين بالفق المناسب لان عندنا يوجد مناسب سواء في
صورة الحكم فلا يبقى الظن باضافة الحكم اليه فلا يثبت به حتى

عندنا في القفس والقفص على هذا
الركب الذي لا ينفك عننا
على أن القفصين قد علقا
عندنا وعند الشافع عندنا
على أن القفصين قد علقا

لا يثبت ان القبي غير ناقض فابو حنيفة لا يقول بالانتقاض فيه ولو
 ثبت ان المس غير ناقض فانتشاع لا يقول بالانتقاض فيه نفسا العلة
 التي بينه عليها الحكم والفساد متوهم في الطرفين لجواز ان يكون ابو
 مصيبا في مسألة المس مخطئا في مسألة القبي والشافعي مصيبا
 في مسألة القبي مخطئا في مسألة المس فلا يؤدي هذا الى بناء وجود
 الاجماع على الباطل قوله والفساد متوهم في الطرفين جواب شكك
 مقد وهوان يقول ان هذا الاجماع متضمن للفساد كما يشير اليه قوله
 وهذا الاجماع لا يبقى بعد ظهور الفساد في احد الماخذين لان الحق في
 موضع الخلاف واحد والآخر باطل بلا نزاع فكان هذا اجماعا
 على الباطل فاجاب بان الفساد غير متيقن في احد الطرفين ان يكون
 ابو حنيفة رحمه مصيبا في مسألة القبي والشافعي رحمه مصيبا في
 مسألة مس المرأة بل الفساد متوهم في الطرفين لجواز ان يكون احد
 الاماين مصيبا والآخر مخطئا فلا يؤدي الى وجود الاجماع على
 الباطل بخلاف ما تقدم من الاجماع فالجواب انه جاز ارتقاء هذا
 الاجماع لظهور الفساد فيما بينه هو عليه هذا هو انه متصل بقوله فلا
 يؤدي هذا الى الاجماع على الباطل وليس كذلك لانه لم يتقدم من الاجماع
 ما كان اجماعا على الباطل لكن الظاهر انه متصل بقوله ثم هذا النوع

حاشا للكتاب انما كان الاجماع على ما يقتضيه مقتضى
 ما قبله لو كان الفساد في جهة واحدة لا يثبت على
 لا يثبت ان القبي غير ناقض فابو حنيفة لا يقول بالانتقاض فيه ولو
 ثبت ان المس غير ناقض فانتشاع لا يقول بالانتقاض فيه نفسا العلة
 التي بينه عليها الحكم والفساد متوهم في الطرفين لجواز ان يكون ابو
 مصيبا في مسألة المس مخطئا في مسألة القبي والشافعي مصيبا
 في مسألة القبي مخطئا في مسألة المس فلا يؤدي هذا الى بناء وجود
 الاجماع على الباطل قوله والفساد متوهم في الطرفين جواب شكك
 مقد وهوان يقول ان هذا الاجماع متضمن للفساد كما يشير اليه قوله
 وهذا الاجماع لا يبقى بعد ظهور الفساد في احد الماخذين لان الحق في
 موضع الخلاف واحد والآخر باطل بلا نزاع فكان هذا اجماعا
 على الباطل فاجاب بان الفساد غير متيقن في احد الطرفين ان يكون
 ابو حنيفة رحمه مصيبا في مسألة القبي والشافعي رحمه مصيبا في
 مسألة مس المرأة بل الفساد متوهم في الطرفين لجواز ان يكون احد
 الاماين مصيبا والآخر مخطئا فلا يؤدي الى وجود الاجماع على
 الباطل بخلاف ما تقدم من الاجماع فالجواب انه جاز ارتقاء هذا
 الاجماع لظهور الفساد فيما بينه هو عليه هذا هو انه متصل بقوله فلا
 يؤدي هذا الى الاجماع على الباطل وليس كذلك لانه لم يتقدم من الاجماع
 ما كان اجماعا على الباطل لكن الظاهر انه متصل بقوله ثم هذا النوع

فان المصير من هذا النوع من الفساد هو وجوبه من المسألة
 لا يثبت بعد ظهور الفساد من المسألة المستطرفة انما هي
 وبما قلنا لك من وجوبه من المسألة المستطرفة انما هي
 العبرة بالظاهر لا بالباطل وانما هو من المسألة المستطرفة
 انما هي وبما قلنا لك من وجوبه من المسألة المستطرفة انما هي

فان المصير من هذا النوع من الفساد هو وجوبه من المسألة
 لا يثبت بعد ظهور الفساد من المسألة المستطرفة انما هي
 وبما قلنا لك من وجوبه من المسألة المستطرفة انما هي
 العبرة بالظاهر لا بالباطل وانما هو من المسألة المستطرفة
 انما هي وبما قلنا لك من وجوبه من المسألة المستطرفة انما هي

من الإجماع لا يبقى بعد ظهور الفساد المتوهم فيه بخلاف ما تقدم من

الاجماع وهو ما اجتمع عليه الاراء من غير اختلاف في العلة فانه ليس فيه

توبم الفسا حتى يقال فيه انه بقي بعد ظهور الفسا المتوب فيه

والحاصل ان الاجزاء المركب مما جازتفاعه لظهور الفسيفما بيني

عليه هذا اذ قضى القاص في حادثة ثم ظهر في الشهود اولد بهم

بالرجوع بطل قضاءه وان لم يظهر ذلك في حوالته اي لا جل ارتفاع
 اسی جو غیر من الشیاء و نہ
 کے بعد انقضائے ۱۳

ابن ابی لہسا یا بی علیہ السلام اذا یطعم الفلک فی حادہ عم طعن

سَمِيعُ الدُّعَاءِ وَلَدِيَّةٌ أَوْ رَجُمٌ سَمِيعُ الدُّعَاءِ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بشهاده اليهود فاذا ظهر القسطنطيني اليهود في مصر بايديهم بل
قَالَ وَاللَّهِ لَظَهَرَ ذَلِكَ فِي حَقِّ الْمَدْعَى هَذَا فِي إِشْكَالَةِ مَقَامِهِ

يقال لو كان القضاء بالمال باطلاً، حرم المال المقضيه الى المدعي

عليه على المدعى فيما اذا كان القضاء بالمال ورجوع الشهود بعد

القضاء فاجاب بان القضاء انما يبطل في حق المدعي عليه والشهود

حق المدعي لانه اذا قضى القاضى له عليه نفذ القضاء بحجة شرعية

صحيحة عند القضاء فلو ابطال القضاء بنفسه لزم ابطال الامكان

شرعاً وحجج الشرع لا يهتمل الفساد ولا يبطأ الكنتي بطل في حق المدعي

عليه فغالض عنه حتى لا يامر بك دفع المالا وفي حق الشهود زجرا

۲۰

خانی نوغوزان و بی بی
بین مشلا و بی بی

مكتبة

جيش
القيا بينيا وفي
النفط

رحمہ بالصلاۃ والسلام علی سیدنا محمد وعلیٰ آلہ

جنتی پتہ

المجلس
فلسفة
فلسفة

۱۰۰

Page 2

٥٤

من المدح

المال المقفول

الحمد لله

شماره ۱۰۰

٤٠٠

...

30

كونه لا يجوز عليهم تأييدهم ولو أن قوما بعد الاستيفاء على التأخير
 مع أن عبارة النص يجوز التأخير على التأخير ولو أن قوما بعد الاستيفاء على التأخير
 وهذا من هذا القبيل "مع أن قوما بعد الاستيفاء على التأخير ولو أن قوما بعد الاستيفاء على التأخير
 قوله عليه فأنقل هذا بخلاف ما قالوا الحكم
 يستفاد عن بقية العلة ولهذا يقيد
 سننهم فليس الأيدي قبل الوضوء وإن لم يتيق
 فأنقلها من قولهم إن الحكم فيها إذا كان الحكم
 قولهم إن الحكم على خلاف القياس
 وثابتا بالعلم على خلاف القياس
 والعقل وحسب الأيدي
 ثم ثم
 ثبت على وفاق العقل
 لأن انطاقة في جميع الأوقات
 على وفاق العقل بخلاف القياس لأن القياس
 لكفاد فانه ثبت بخلاف القياس لأن القياس
 لم يكن نواصدا في الجهاد في الجهاد في الجهاد
 لم يكن نواصدا في الجهاد في الجهاد في الجهاد
 على طمس قائما مقام العقل في الجهاد في الجهاد
 لأن الجهاد واجب على المسلمين في الجهاد في الجهاد
 والاعتناء بالزكاة لا يقع في الجهاد في الجهاد
 شيئا من مال الزكاة لا يقع في الجهاد في الجهاد
 تلك العلة لتحقيق الحكم في الجهاد في الجهاد
 فإن رفع الحكم لما من العلة غير معقولة في الجهاد في الجهاد
 إذا كانت العلة غير معقولة في الجهاد في الجهاد
 إن شاء الله تعالى

و شئياً من وراء ذلك العلة لتحقق الحكم فغيره
فارتفع الحكم لما من العلة غير معقولة للحكم
اذا كانت العلة غير معقولة للحكم
ابتداءً ١٢ مسقط
وهو تفصيل تفويض لكل الزكاة
١٢ وفات النبي عليه السلام بعد
لأنه القرابة من غير فصل
بين الغني والفقر ١٢
١٢٢ اء بعد النبي عليه السلام
الصلوة والسلام

الاسلام واغنى عن نصرهم سقط سهمهم لانتهاء عله يؤيد ما

روانہ علیہ السلام قال ہجرتی ذوی القربی فی حاجتہم ولینہم بعدی

فَازِلْتُ لَوْ كَانُوا لِعَظَامِهِمُ لِلنَّصْرَةِ مَا كَانُوا يَسْتَحِقُّونَهَا بِمِثْلِ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ

لعدم النصرة منهم قيل كانت منهم نصرة موانسة للمقاتلين

انهم تبع الرجال فاعطوا للتبعيته وعلى هذا اذا غسل الثوب نجس

بالخلف التي النجاسة يحكم بطهارة المحل لانقطاع علتها وهذا يقتضي

الفرق بين الحد والبحث فان البحث تنزيل النجس عن المحل فاما الخلا

يعيد طهارة المحل وانما يفيد هذا المظهر وهو الماء اى على ان الشئ

يُرفعُ بارتقاءِ عليه إذا غسل الثوبَ الجسَّ بالخلِّ وبغيره من

فالمعزاة التي تجاسر بحلم بظهاره محل لا تجاسر محل انما يكون بقله

تختبئ المحافضون فيكم يا أيها الذين آمنوا بالله واليوم الآخر

انزواعبر للبحر بالماتر حسا حقيقته وحكاكاته ^ع بالما رة اجيذا

١٥
١٦

١٧

١٨

١٩

٢٠

٢١

٢٢

٢٣

٢٤

٢٥

٢٦

٢٧

٢٨

٢٩

٣٠

٣١

٣٢

٣٣

٣٤

٣٥

٣٦

٣٧

٣٨

٣٩

٤٠

٤١

٤٢

٤٣

٤٤

٤٥

٤٦

٤٧

٤٨

٤٩

٥٠

٥١

٥٢

٥٣

٥٤

٥٥

٥٦

٥٧

٥٨

٥٩

٦٠

٦١

٦٢

٦٣

٦٤

٦٥

٦٦

٦٧

٦٨

٦٩

٧٠

٧١

٧٢

٧٣

٧٤

٧٥

٧٦

٧٧

٧٨

٧٩

٨٠

٨١

٨٢

٨٣

٨٤

٨٥

٨٦

٨٧

٨٨

٨٩

٩٠

٩١

٩٢

٩٣

٩٤

٩٥

٩٦

٩٧

٩٨

٩٩

١٠٠

١٠١

١٠٢

١٠٣

١٠٤

١٠٥

١٠٦

١٠٧

١٠٨

١٠٩

١١٠

١١١

١١٢

١١٣

١١٤

١١٥

١١٦

١١٧

١١٨

١١٩

١٢٠

١٢١

١٢٢

١٢٣

١٢٤

١٢٥

١٢٦

١٢٧

١٢٨

١٢٩

١٣٠

١٣١

١٣٢

١٣٣

١٣٤

١٣٥

١٣٦

١٣٧

١٣٨

١٣٩

١٤٠

١٤١

١٤٢

١٤٣

١٤٤

١٤٥

١٤٦

١٤٧

١٤٨

١٤٩

١٥٠

١٥١

١٥٢

١٥٣

١٥٤

١٥٥

١٥٦

١٥٧

١٥٨

١٥٩

١٦٠

١٦١

١٦٢

١٦٣

١٦٤

١٦٥

١٦٦

١٦٧

١٦٨

١٦٩

١٧٠

١٧١

١٧٢

١٧٣

١٧٤

١٧٥

١٧٦

١٧٧

١٧٨

١٧٩

١٨٠

١٨١

١٨٢

١٨٣

١٨٤

١٨٥

١٨٦

١٨٧

١٨٨

١٨٩

١٩٠

١٩١

١٩٢

١٩٣

١٩٤

١٩٥

١٩٦

١٩٧

١٩٨

١٩٩

٢٠٠

٢٠١

٢٠٢

٢٠٣

٢٠٤

٢٠٥

٢٠٦

٢٠٧

٢٠٨

٢٠٩

٢١٠

٢١١

٢١٢

٢١٣

٢١٤

٢١٥

٢١٦

٢١٧

٢١٨

٢١٩

٢٢٠

٢٢١

٢٢٢

٢٢٣

٢٢٤

٢٢٥

٢٢٦

٢٢٧

٢٢٨

٢٢٩

٢٣٠

٢٣١

٢٣٢

٢٣٣

٢٣٤

٢٣٥

٢٣٦

٢٣٧

٢٣٨

٢٣٩

٢٤٠

٢٤١

٢٤٢

٢٤٣

٢٤٤

٢٤٥

٢٤٦

٢٤٧

٢٤٨

٢٤٩

٢٥٠

٢٥١

٢٥٢

٢٥٣

٢٥٤

٢٥٥

٢٥٦

٢٥٧

٢٥٨

٢٥٩

٢٦٠

٢٦١

٢٦٢

٢٦٣

٢٦٤

٢٦٥

٢٦٦

٢٦٧

٢٦٨

٢٦٩

٢٧٠

٢٧١

٢٧٢

٢٧٣

٢٧٤

٢٧٥

٢٧٦

٢٧٧

٢٧٨

٢٧٩

٢٨٠

٢٨١

٢٨٢

٢٨٣

٢٨٤

٢٨٥

٢٨٦

٢٨٧

٢٨٨

٢٨٩

٢٩٠

٢٩١

٢٩٢

٢٩٣

٢٩٤

٢٩٥

٢٩٦

٢٩٧

٢٩٨

٢٩٩

٣٠٠

٣٠١

٣٠٢

٣٠٣

٣٠٤

٣٠٥

٣٠٦

٣٠٧

٣٠٨

٣٠٩

٣١٠

٣١١

٣١٢

٣١٣

٣١٤

٣١٥

٣١٦

٣١٧

٣١٨

٣١٩

٣٢٠

٣٢١

٣٢٢

٣٢٣

٣٢٤

٣٢٥

٣٢٦

٣٢٧

٣٢٨

٣٢٩

٣٣٠

٣٣١

٣٣٢

٣٣٣

٣٣٤

٣٣٥

٣٣٦

٣٣٧

٣٣٨

٣٣٩

٣٤٠

٣٤١

٣٤٢

٣٤٣

٣٤٤

٣٤٥

٣٤٦

٣٤٧

٣٤٨

٣٤٩

٣٥٠

٣٥١

٣٥٢

٣٥٣

٣٥٤

٣٥٥

٣٥٦

٣٥٧

٣٥٨

٣٥٩

٣٦٠

٣٦١

٣٦٢

٣٦٣

٣٦٤

٣٦٥

٣٦٦

٣٦٧

٣٦٨

٣٦٩

٣٧٠

٣٧١

٣٧٢

٣٧٣

٣٧٤

٣٧٥

٣٧٦

٣٧٧

٣٧٨

٣٧٩

٣٨٠

٣٨١

٣٨٢

٣٨٣

٣٨٤

٣٨٥

٣٨٦

٣٨٧

٣٨٨

٣٨٩

٣٩٠

٣٩١

٣٩٢

٣٩٣

٣٩٤

٣٩٥

٣٩٦

٣٩٧

٣٩٨

٣٩٩

٤٠٠

٤٠١

٤٠٢

الحكمة والخشوع هو النجاسة الحقيقية حيث لا يفد المائع طرية

الغسل والوضوء فان الخل يزيل النجس عن المحل وطهارة المحل عن

النجاسة الحقيقية بزوال النجاسة وقد وجد وأما طهارة الموضوع

۲۰۰۰

فأقبل الكفيل

الاستاذ المساعد الدكتور
الشيخ محمد الوائلي

القول مجمل بالخبير
القول في النص

الفرانكو واليه
الجنوب سيانالي
الجنوب سيانالي

فأخفاهم في السلاسل

کتابخانه

قريب النص

عليه السلام

الزبدية علي

ما صله الا

والله اعلم
بما نشئ

وهذه نسخة من نسخة

وَأَشْيَاءَ الْعَمَلَةِ مِنَ الْقَطْعِ وَالْإِثْلِ

فانما

عبد المجيد بن عبد العزيز

مطهر

عبدالله بن محمد

الحسين بن علي

بما يتفق هذا المثال للاصل الذي ذكره
لانه يقتضيه شئيتان مختلفتان فيه
واصل مستخرج مما عنه والشئان
هنا كما ينبغي اليه عبارة الكتاب
ان التعليق بسبب عند وجود الشئ
وصحة تعليق الطلاق عليه هذا الشئان
عنه ما يتفرع عما هو خارج
واما الجواب فهو ان المراد بالثنيين
مختلفا فيما صدقا صحة تعليق
والآخر صحة تعليق الغنائ والاصل
المستخرج منه هو ان التعليق بسبب
وجود الشئ لكن الصنفان

مفتاح
قوله قلنا طول المصنف
آه ولقائل ان يقول ان قول المصنف
وكذا لو ائتمنا ان المصنف
القريب من الاجماع وهو عدم
بالفصل وقد فسر الشارح ذلك قيل
هذا الموضع بقوله وذلك ان يكون
المسئلتان مختلفا فيهما فافانبت
آه فتفسير الشارح عدم صح بيان
في هذا النوع من الاجماع لا بد من
وجود المسئلتين والمذكور
ليس الامثلة واحدا
وهو ان طول المصنف
جواز ذلك

مثال
تعلیق الحکم بالصفة
خاصة لاكونه مقصودا

[illegible]

اذا قلنا ان القبيء ناقض فيكون البيع الفاسد فيد الملك لعدم
 القائل بالفصل ويكون موجب لقتل العمد لقود لعدم القائل
 بالفصل فإنه وان كانت المسئلة مختلفا فيها لكن منشأ الخلاف
 فيهما ليس بواحد لان حكم القبيء ثابت بالاصل المختلف فيه وهو ان
 الخارج من غير السبيلين لا ينقض عنده وينقض عنده بالحديث
 وحكم البيع الفاسد متفرع على ان النهي عن التصرفات يوجب
 تقريرها وكذلك موجب لقتل العمد لقود عندها وموجب لحد
 الامر بالمال او القود عنده وهذه المسئلة ليست بمفرعة ايضا
 على اصل مسئلة القبيء وهو الحديث والاصل المذكور ويمثل هذا
 القبيء غير ناقض فيكون المسئلة قضا وهذا ليس بجواب صحة
 الفرع وازدلت على صحة اصله ولكنها لا يوجب صحة اصل الفرع
 تفرعت على المسئلة الاخرى يعني كما لا يتيسر لنا ان يثبت الحكم
 في احد المسئلتين باثباته في الاخرى اذا كان المنشأ مختلفا لا يتيسر
 يستدل بتثبيته كذلك فمسئلة القبيء مثلا بان يقول ان القبيء
 غير ناقض فيكون المسئلة قضا لعدم القائل بالفصل وهذا ليس
 بجواب صحة الفرع مثل اثبات ان القبيء ناقض وازدلت على صحة
 اصله وهو ان الخارج من غير... السبيلين ناقض بالحديث

لان من قال بان نقض
 الوضوء بالقيء كما قال
 علمنا قال بان البيع
 الفاسد يفسد الملك
 من قال بعدم انقراض
 الوضوء كالشافعية لا
 قال بان البيع الفاسد لا
 يفسد الملك
 وهو كونه غيبا
 ٩٠
 الخارج من غير السبيلين
 لا ينقض عنده
 وينقض عنده بالحديث
 وحكم البيع الفاسد متفرع
 على ان النهي عن التصرفات
 يوجب تقريرها وكذلك
 موجب لقتل العمد لقود
 عندها وموجب لحد الامر
 بالمال او القود عنده
 وهذه المسئلة ليست
 بمفرعة ايضا على اصل
 مسئلة القبيء وهو الحديث
 والاصل المذكور ويمثل
 هذا القبيء غير ناقض
 فيكون المسئلة قضا وهذا
 ليس بجواب صحة الفرع
 وازدلت على صحة اصله
 ولكنها لا يوجب صحة
 اصل الفرع تفرعت على
 المسئلة الاخرى يعني
 كما لا يتيسر لنا ان
 يثبت الحكم في احد
 المسئلتين باثباته في
 الاخرى اذا كان المنشأ
 مختلفا لا يتيسر يستدل
 بتثبيته كذلك فمسئلة
 القبيء مثلا بان يقول
 ان القبيء غير ناقض
 فيكون المسئلة قضا
 لعدم القائل بالفصل
 وهذا ليس بجواب
 صحة الفرع مثل
 اثبات ان القبيء
 ناقض وازدلت
 على صحة اصله
 وهو ان الخارج
 من غير... السبيلين
 ناقض بالحديث

۲۱۱

لكن لا تنله على صحة اصل اخوته عليه حكم البيع الفاسد هوان
 انتهى عن التصرفات الشرعية بوجوب تقريها ^{فيما لا يوجب} فصل الواجب على
 المجتهد طلب حكم الحادثة من كتاب الله تعالى ثم من سنة رسول الله
 صلى الله عليه وسلم بصريح النص ودلالة على ما ذكره فانه لا سبيل
 الى العمل بالرأي مع امكان العمل بالنص وهذا اذا اشتبهت عليه
 القبلة فاجرم واحد عنها لا يجوز له التحريم ولو وجداء فاجرم عدان
 نجس لا يجوز له التوضي ^{في} بابتيم هذا الفصل كالمقدمة ^{في} القياس
 وذلك لبيان شرط صحة الشروع في القياس لان الواجب على المجتهد اذا
 وقعت حادثة طلب حكم الحادثة من كتاب الله تعالى ^{في} اقوى الدلائل
 ثم من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فان اطلب من الكتاب او
 من السنة ينبغي ان يكون بصريح النص ودلالة او بشارته او
 باقتضائه وسائر الوجوه التي ذكرها وانما قلنا الواجب طلب الحكم
 من كتاب الله تعالى ومن السنة ^{في} اولاً لاننا لا سبيل الى العمل بالرأي مع
 امكان العمل بالنص وهذا اذا اشتبهت عليه القبلة واجرم واحداً
 يجوز التحريم ^{في} وآدا وجداء فاجرم عدان ^{في} انه نجس لا يجوز له التوضي
 لان الاجبا اقوى من التحريم لان الخبر انما يخبر عن علم ومعرفة والتحريم
 دليل ظني فكان ردونه وكذلك في مسألة الماء اذا وجد الماء ولم

منه ۱۲
اعلایا
مجلس
الکلیان
المجلس
العظمی
الحضرة
العلیة

[illegible]

بالنظر الى ذات الابل
فان الابل تنظر الى الابل
اي تنظر الى الابل مع
قطع النظر عن المانع
يكون مثالا للبحر
ففي الامور
الشبهت في البحر
الظن ومثاله سقط
ظن العبد في العمل
الظن في العمل
ظن فيما كانت الشبهة
منها على حرام العمل
ظن فيما كانت الشبهة
واما الذي لا يظن
فاسقط العمل عن البركة
عن

عن أبي عبد الله عليه السلام قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ما هي الايام التي لا يجزى فيها من الاجر قال هي الايام التي لا يجرى فيها من الاجر قال هي الايام التي لا يجرى فيها من الاجر قال هي الايام التي لا يجرى فيها من الاجر

[illegible]

ما عرف وخطيب الفخار من الشيخ الشيباني على
عمره الشريف عليه السلام وثمان بن شبيب بن
رجلين كل واحد منهما على صلوة الكسوف
بجدين ومار وعاقدت الكسوف
باربع ركوعا واربع سجلات فاحالها
تعاظمها التي تقاس وهو كذا في
بسم الله الرحمن الرحيم

العمل باحدهما ليس باولى من الآخر والتزجير لا يمكن بلا مرجح ولا
ضرورة في العمل باحدهما ايضا لوجود الدليل الذي يمكن العمل به
فلا يجب العمل بما يحتمل انه منسوخ فاذا تسا قضا صاكا ليس في
الحادثة نضر فلا بد من طلب دليل اخر ليتعرف منه حكم الحاشية فان كان
التعارض بين الايتين وجب المصير الى السنة ازوجت وان كان بين
السنتين وجب المصير الى ما بعد السنة وما بعد السنة نوعان
اقول الصحاح والقياس عند من جوز تقليد الصحاح مطلقا فيما يرد
بالقياس وجب المصير الى قول الجمهور ولا فان لم يوجد فالقياس وعند
من لا يجب تقليد الصحاح فيما يردك بالقياس وجب المصير اليهما
ازوجت فاذا تعارضتا ينظر الى ما يتبرج عند من القياس قول الصحاح
لان قوله لما كان بناء على الراى كان بمنزلة قياس اخر وكان بمنزلة
تعارض قياسين فيجب العمل باحدهما بشرط التخرج ولهذا الاختلاف
بين العلماء لم يقدم المصنف احدهما على الآخر رعاية للذهبين
واذا تعارض القياسا عند المجتهد تخرج ويعمل باحدهما بشهادة
قلبه اذا احتاج الى العمل وان لم يكن له حاجة الى العمل يتوقف فيه
ولا يسقطان بالتعارض لانه ليس دون القياس دليل شرعي يصار
اليه فيجب العمل باحدهما بالتخرج وهذا عندنا وعند الشافعي رحمه

[illegible]

العرفان بين تناقض المعارض
فدوامه واجب لطلوع شمس اليقين
شأنه وادبه من عبودية الحق
خير الدليل على سبيل الحق

وجوب العلم بالحق
بالطريق المستقيمة

١٢

هذا هو العمل بالقبلة في التخييل والاعتقاد

وهذا بخلاف ما اذا اخرج في القبلة ثم تبدل لغيره وقع تحريم على
 جهة اخرى لقوله سبحانه ^{في التخييل والاعتقاد} كلوا مما رزقناكم ولا تأكلوا مما لم يذكر باسم ربكم الا تأكلوا
 مجرد التحريم فلا يصح معارضا الاول فكيف يكون متناقضا والاول
 تقوى اتصا العمل به وتروى تحت جهة الصواب فيه وذلك لان العمل
 بالاول لما وقع صحيحا شرعا فقد صح به الحكم الشرعي لصحة اثره
 ضرورة ولهذا قلنا اذا مضى حكم بالاجتهاد ثم تبدل له اجتهاد اخر
 فيه لم ينقض الاول به لان القبلة ما يحتمل الانتقال فامكن نقض
 الحكم بمنزلة نسخ النص فظهر ان فيما لا يحتمل الانتقال التعاقب
 لوجا العمل بالاجتهاد في المستقبل على خلاف الاول لادى التصويب
 كل قياس لما بينا انه اذا اخرج وعمل وجعل التحريم جهة ضرورة صا
 العمل به صوابا وحقا فاذا جوزنا العمل بالآخر صا ذلك ايضا صوابا
 والتحريم الاخر جهة وفيه قول بتعدد الحقوق وهو باطل بخلاف
 ما يحتمل الانتقال والتعاقب لانه لو جاز العمل فبدا بالآخر كان ذلك
 بمنزلة حكم النسخ الى حكم الاخر ويكون كل واحد منهما صوابا وليس فيه
 تعدد الحقوق وعلى هذا مسائل جامع الكبير في كبرى العبدية و
 تبدل لادى العبد كما عرفنا خلت الصلابة فيها فقال بعضهم
 تسعا وبعضهم كبر ثلثة عشر وبعضهم كبر خمسة عشر

هذا هو العمل بالقبلة في التخييل والاعتقاد
 من انه اذا اخرج في القبلة ثم تبدل لغيره وقع تحريم على
 جهة اخرى لقوله سبحانه كلوا مما رزقناكم ولا تأكلوا مما لم يذكر باسم ربكم الا تأكلوا
 مجرد التحريم فلا يصح معارضا الاول فكيف يكون متناقضا والاول
 تقوى اتصا العمل به وتروى تحت جهة الصواب فيه وذلك لان العمل
 بالاول لما وقع صحيحا شرعا فقد صح به الحكم الشرعي لصحة اثره
 ضرورة ولهذا قلنا اذا مضى حكم بالاجتهاد ثم تبدل له اجتهاد اخر
 فيه لم ينقض الاول به لان القبلة ما يحتمل الانتقال فامكن نقض
 الحكم بمنزلة نسخ النص فظهر ان فيما لا يحتمل الانتقال التعاقب
 لوجا العمل بالاجتهاد في المستقبل على خلاف الاول لادى التصويب
 كل قياس لما بينا انه اذا اخرج وعمل وجعل التحريم جهة ضرورة صا
 العمل به صوابا وحقا فاذا جوزنا العمل بالآخر صا ذلك ايضا صوابا
 والتحريم الاخر جهة وفيه قول بتعدد الحقوق وهو باطل بخلاف
 ما يحتمل الانتقال والتعاقب لانه لو جاز العمل فبدا بالآخر كان ذلك
 بمنزلة حكم النسخ الى حكم الاخر ويكون كل واحد منهما صوابا وليس فيه
 تعدد الحقوق وعلى هذا مسائل جامع الكبير في كبرى العبدية و
 تبدل لادى العبد كما عرفنا خلت الصلابة فيها فقال بعضهم
 تسعا وبعضهم كبر ثلثة عشر وبعضهم كبر خمسة عشر

الاول خمسة عشر
 الثاني ثلثة عشر
 الثالث تسعة

2

[illegible][illegible]

ان لا يكون في مقابلة النص والثاني ان لا يتضمن تغيير حكم من
مخالفا للنص والراد بالنص والراد بالنص
الكتاب والراد بالنص والراد بالنص
من النص لتتبدل في النص
الحاصل من النص والراد بالنص
الكتاب والراد بالنص والراد بالنص
من النص لتتبدل في النص
الحاصل من النص والراد بالنص
الكتاب والراد بالنص والراد بالنص

۱۲
 قبل ان يتفق احدنا
 عليه السلام بهي
 كما هو اولها
 انما هي من زوجه
 حديث متفق
 ابن مسعود
 الشري
 الاجتهاد
 الكفر

[illegible]

١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

بمقابلة النص هو قوله عليه السلام لا تخلا مرة تؤمن بالله و

اليوم الآخر اثنى عشر ثلثة ايام ولياليها الامعها ابوها وزوجها و
 ذو رحم محرم منها قوله وكذا اذا قلنا جامع المردة مع المحرم بالاتفاق
 فيجوز مع الامينة كما هو مذهب الشافعي رحمه الله والجامع وقوع الامن عن
 الفتنة مع المحرم ومع النساء الصالحات الامينات وهذا القياس مخالف
 للنصر لان النصر حرر المسافرة على العموم واستثنى منه المسافرة مع
 الشخصين فكانت السقام غيرهما داخلة تحت التحريم على الاطلاق
 سواء كانت مع الرجل او مع المردة الامينة او غيرها وللخصم ان يقول
 ان الامينة الحقة بما كانت في معناتها ومثله لا يفيد مخالفة

النصر كما في قوله عليه السلام انما الوضوء على من نام مضطجعا للحقت
صورة الاتكاء بالاضطجاع مع ان كلمة انما للحصر ومثال الثاني وهو
ما لا يتضمن تغيير حكم من احكام النصر فايقال البتة شرط في الوضوء
بالقياس على التيمم فان هذا يوجب تغييرا في الوضوء من الاطلاق

إلى التقيد وكذلك إذا قلنا الطواف بالمبيت صلوة بالخبر
فيشترط له الطهارة وستر العورة كالصلوة كانهذا قياسا

لوجب تغيير نص الطواف من الاطلاق الى التقيد فامسألة البينة والطواف قد مر البحث عنهما في فصل المطلق والمقيد ومثال الثالث وهو

[illegible]

معدن المضاف ١٢
على حذف شرط الثاني
امثال قواة
ومثال الثاني
قلنا معناه قوله
رج به لامه
يبداه

في القبي والرفعا والنداء والبناء ثابتا في سائر الاحداث بالقياس عليها
 فلو لم يكن الحكم معقول المعنى لم يتعد الى غيره قلت ذلك ثابتا بطريق
 الدلالة لا بطريق القياس لان غير القبي والرفعا من الخارج من غير
 السبيلين لما يستقر كثيرا كالقبي والرفعا بل اسبق واكثر وقوعا
 منها فثبت الحكم فيه ولا يتوهم انما يحصل بقصد من غيره و
 الاختلاف لا يكثر وقوعا مع ازمنة عملا كثيرا كذا الواو مثل هذا
 قال اصحاب الشافعي قلنا نجست اذا اجتمعتا صا طاهرين فان
 افتزقتا بقيتا على الطهارة بالقياس على ما اذا وقعت في القلتين
 فانه لا يتنجس لقوله عليه السلام اذا بلغ الماء قلتين لا يحتمل خبثا لا يحتمل
 نجسا والقلتان ما شاز وخمسون مثالا كنقول هذا القيا غير صحيح
 لان الحكم لو ثبت في الاصل وهو ما اذا وقعت النجاسة في القلتين كان
 غير معقول معناه لان بقاء الطهارة مع وقوع النجاسة لا يعقل معنا
 وانما قال لو ثبت في الاصل اشارة الى ان هذا الحديث ليس بحجة لان
 في ثبوته قبلا لانه ضعيف اوردوه وكان من ائمة اهل الحديث
 يرجع اليه في تحقيق الحديث ولانه رواه ابن عباس وابن زبير امرا
 بنزوح ماء زمزم ولو كان هذا صحيحا لاجتمعوا عليها فعلم انه شاذ
 حادثة يعم بها البكوفير دجبر الوضوء لما استند النار والقلة ايضا

في القبي والرفعا والنداء والبناء ثابتا في سائر الاحداث بالقياس عليها
 فلو لم يكن الحكم معقول المعنى لم يتعد الى غيره قلت ذلك ثابتا بطريق
 الدلالة لا بطريق القياس لان غير القبي والرفعا من الخارج من غير
 السبيلين لما يستقر كثيرا كالقبي والرفعا بل اسبق واكثر وقوعا
 منها فثبت الحكم فيه ولا يتوهم انما يحصل بقصد من غيره و
 الاختلاف لا يكثر وقوعا مع ازمنة عملا كثيرا كذا الواو مثل هذا
 قال اصحاب الشافعي قلنا نجست اذا اجتمعتا صا طاهرين فان
 افتزقتا بقيتا على الطهارة بالقياس على ما اذا وقعت في القلتين
 فانه لا يتنجس لقوله عليه السلام اذا بلغ الماء قلتين لا يحتمل خبثا لا يحتمل
 نجسا والقلتان ما شاز وخمسون مثالا كنقول هذا القيا غير صحيح
 لان الحكم لو ثبت في الاصل وهو ما اذا وقعت النجاسة في القلتين كان
 غير معقول معناه لان بقاء الطهارة مع وقوع النجاسة لا يعقل معنا
 وانما قال لو ثبت في الاصل اشارة الى ان هذا الحديث ليس بحجة لان
 في ثبوته قبلا لانه ضعيف اوردوه وكان من ائمة اهل الحديث
 يرجع اليه في تحقيق الحديث ولانه رواه ابن عباس وابن زبير امرا
 بنزوح ماء زمزم ولو كان هذا صحيحا لاجتمعوا عليها فعلم انه شاذ
 حادثة يعم بها البكوفير دجبر الوضوء لما استند النار والقلة ايضا

[illegible]

اسم مشترك فانه اسم لراس الجبل والجرة وغيرهما فلذا قال المصنف
 ان هذا الحديث غير مسلم وعلى تقدير التسليم فالقياس لا يصح
 مثال الرابع اي مثال فوات الشرط الرابع وهو ما يكون التعليل الامر
 شرعي لا امر لغوي في قولهم الطهور المنصف خمر لان الخمر انما يكون خمر
 لانه يخامر العقل وغيره يخامر العقل فيكون خمر ايضا بالقياس
 السارق انما كان سارقا لانه اختلفت في غير بطرية الخفية وقد كان
 الناس في هذا المعنى فيكون سارقا بالقياس وهذا قياس في اللغة
 مع اعترافهم ان الاسم لم يوضع له في اللغة والدليل على فساد
 النوع من القياس ان العرب يسمون الفرس ادهم السواد وكنيتا خمرته
 مثلا يطلق هذا الاسم على الزنجي والتوبى الاحمر ولوجرت المقايضة
 في الاسماء اللغوية لما ازيل ذلك لوجود العلة ولا هذا يؤدي الى ابطال
 لاسباب الشرعية وذلك لان الشرع جعل السرقة سببا للنوع من الاحكام
 فاذا اعلقنا الحكم بما هو عام من السرقة وهذا اختلف في الفرع على
 طريق التحققة تبين ان السبب كان في الاصل معنى هو غير السرقة
 كذلك جعل شرب الخمر سببا للنوع من الاحكام فاذا اعلقنا الحكم
 بما هو عام من الخمر تبين ان الحكم في الاصل كان متعلقا بغير الخمر قوله
 وهو ما يكون التعليل الامر شرعي لا امر لغوي كاشبا الاسم بالقياس

على النصف والنباش عند
 النصف بطريق القياس مع كون
 اسم النمر والنباش في نسبة
 الإجماع فلم يجز المقايضة
 في بعض اللغات فان قيل التام
 ثبت اسم النمر مثلاً على
 سائر الأسماء
 لأن النمر في العقل و
 بن لك لأنه نجام العقل
 سائر الأسماء
 كما نعلم من إطلاق اسم
 وطناً جود تضاف إلى النجم
 الأسد على الشجاع لا يكتفى
 الشئوك منه ما قيل لا يكتفى
 اسم النمر على الشئوك ولذلك
 بالتأمل في اللفظية ولا يكتفى
 جوداً إطلاق اسم النمر على
 الشجاع على الشئوك وإنما يكتفى
 الشئوك على الشئوك

بالتام
جوزنا اطلاق اسم الادم
للشجاء على الشجر كثر وانما نكبو
النسب بمنزلة مجازا بالمعاني
التي تعين مثل كون نجسا او متعلق
القياس للشجر في الكلام في الشرط
في اطلاق الادم على النجس
والكيفية على النجس
بطريق القياس ان
وقع في بعض النسخ عللنا
الحكم مكان غلقنا الحكم ان
الشرع سبب النوع من
الاحكام

وهذا عندنا واصل الاختلاف اثبات الاسماء بالقياس جائز ام لا
 ذكر في اصول الفيروز آبادي في مذهب الشافعي اثبات الاسماء بالقياس
 جائز ومن اصحابه من قال لا يجوز وهو قول اصحابنا يمينية دليلنا
 هو ان النحويين اجمعوا على ان كل فاعل مرفوع وكل مفعول منصوب
 ولم يستمعوا ذلك من العرب لكنهم لما وجدوا وهم مستمرين على
 رفع فاعل ونصب مفعول علموا انهم رفعوا الفاعل لكونه فاعلا و
 المفعول لكونه مفعولا فعملوا عليه كل فاعل وكل مفعول فدل على
 جواز ذلك المذهب انما اذا اثبتوا اسم الشيء لشيء اخر اعطوه
 ومن جملة ذلك قولهم في المطبوخ المنصف وهو ما طهر من العنبر
 حتى ذهب نصفه وهو ليس خمر وانما الخمر هو في من ماء العنبر
 صامسكرا بالقلبا والاشد وهو اسم حاصل باتفاق اهل
 اللغة وحرمة فوق حرمة غيره من الاشربة المحرمة وهي المثلث
 والمنصف ونقيع التمر ونقيع الذبيب اذا اشتد وعلى هذا يكفر
 مستحل الخمر ولا يكفر مستحلها ويجب الحد بشرب قطرة من الخمر
 ولا يجب بشرب غيرها من الاشربة الا ان يسكر وهذا عندنا
 ومن سماها خمر بالقياس اعطاها حكمها وكذا ثبت اسم
 السارق للنباش والحكم بقطع يده قوله وهذا اي اثبات الاسم بالقياس

عبد الله

اسم جنس معروف باللام فيصير
 فغير اعترافهم بنقطة الجمع
 الذي كونه سابقا
 بجموع قياس الثناء التثنية
 وذلك لان اثر القياس في
 تغيير وصف الحكم من
 النصوص الى العموم لان
 اثبات اصله وانما هذا
 التعليل منقوض بالدلائل
 باسمها كالقطع في
 الظاهر ما نحن برب
 قلنا في التثنية في
 ونفي القياس في
 ولا لا انت النص في
 نحن في اثبات الحكم
 جعلوا الحكم خلاف
 لا ثبات الحكم ولا لا
 التثنية في الاسم
 ليست في التثنية
 من الاصل الى الفرع
 فيما فاثبات الحكم في
 وفي القياس في

من الخصم مع اعتراف الخصم بان اسم الحزم مثلالم يوضع للنصف
 واسم السارق لم يوضع للنباش قوله فاذا اعلقنا الحكم بامر عم من
 الحزم هذا منقوض بسائر الاقيسة لان الحكم لما تعلق الى الفرع تعلق
 الحكم بامر عم من المنصوص وغيره ومثال الشرط الخامس هو ما لا يكون
 الفرع منصوصا عليه كما نفا اعتناق الرقبة الكافرة في كفارة اليمين
 الظهار لا يجوز بالقياس على كفارة القتل في مثال فواء شرط الخامس
 انهم قالوا لا يجوز اعتناق الرقبة الكافرة في كفارة اليمين والظهار
 بالقياس على كفارة القتل فاذا لايمان شرط في كفارة القتل بقوله
 فتخرج رقيقة مؤمنة قلنا هذا القياس فاسد لان الرقبة في كفارة
 اليمين والظهار غير مقيدة بصفة الايمان في النص فكما موجب النص
 اجزاء مطلق الرقبة مؤمنة كانت وكافرة فكان شرط الايمان ابطالا
 موجب النص وهو اطلاق الحكم ولو جامع المظاهر في خلا لا اطعام
 يستدانها لا طعام بالقياس على الصوم علم انه تعالى في كفارة
 الظهار فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل ان يقياسا
 فمن لم يستطع فاطعام ستين مسكينا فانه شرط في الصيام خلوه
 عن المسيس واطلاق الاطعام فكان موجب هو اطلاق الاطعام على الاطلاق
 فلو شرط في الاطعام خلوه عن المسيس بالقياس على الصوم لان

[illegible]

فقال بالصوم أيسر من صلاة
 أيام في الجوع أيسر من الصوم
 وسبغت أذن رجم نقول
 تعالى فصيام ثلثه
 أيام في الجوع وسبغت أذن
 رجعت ثلثه
 كاملة إن
 فإنه يعمل بالصوم
 بصوم آه إن
 عليه العلة الجاهلة
 قلنا هذا القياس غير صحيح
 لأن الفرع آه
 فقال الرجل كذا
 فقال سل عن فوك فقال
 الرجل ما هذا أحد من
 قوم فقال عمر رضي الله
 عنهما اعطه ثمنه
 معلان

عن سوره فطاس
يستقيم قوله فطاس
ارجيب بانه ثابت بالقياس
للنقطه وانما قياسه
كان دلالة من حيث
من العمل دلالة
عنايه في ثياب
ثياب النور وليس ثياب
اليقظة

8

یورپی

15/11/2017

ان في الاموال فضل الثواب لان الثواب في الاداء ما عليه ان ظاهر المقصود الاشارة بغيره ثوابا ماعدا الاصول يعني ان الافطار لا يرضي المسافر فيجبوا الامر عليه

الطهارة
 خاصة بليليان انه
 ليس بدم الخبيث
 عليه السلام الخبيث
 بوجوه قهرا للفظ
 كلف محققه
 فلا بد من ان
 فانه دم عرو
 على فائدة جديدة
 وليس ذلك الا
 لبيان علمه الخبيث
 الموجب للطهارة
 اصيل

۱۲۴
 لا نأخذ قول ذكوه الثاني في
 للتنبيه على أن علم الإجماع
 كما علم بالسنته علم الحق
 ۱۳ من هذا القول لا ينبغي
 أن هذا القول أصلًا في العلة
 كلام في التفسير بعد بيان العلة
 ۱۴ له بعد بيان السنته
 المعلوم من الكتاب ۱۵ منها
 والإجماع نقول في العلة
 وسبب في بيان ثبوت العلة
 بالإجماع ولو لم يكن هذا
 البحث عن مثل
 المعلوم

والإجماع نقول
وسياق بيان يثبت العدة
بالإختصاص ولو لم يثبت
المطلوب بالاعتقاد
والاستنباط كان
معدون
من الأصل إلى المقعد
الحكم الثاني في الأصل
الصفحة في حق الصغير
١٢

النوع ما قلنا ان الصفر علة لولاية الانكاح في حق الغلام فيثبت

المطالعة
السورة
مفهومها
الانطلاق
منه ولا يترك
لغيره
تقدير
عبد الرحمن
الحسين

[illegible][illegible]

2

بغير إثبات لما نقتضيه والفرق
الخاص هو لما نقتضيه بما يتبين
بالبطلان

على قوله بمحاضرة النجف
عطف

عَلَيْهِ السَّلَامُ

بطلان الثاني بالفوق الخامس
دون الاول من الاول

والمزاد ههنا

لا اتحاد في النوع
لا اتحاد في العلم
لا اتحاد في القسم

ولا جيب

بسم الله الرحمن الرحيم

القياس الثاني وهو ان يكون الحكم في الفرع من جنس حكم الاصل فيه
بممانعة التجنيس بان يمنع عموم العلة وشمولها الاصل والفرع فلا
تؤثر في حكم الاصل والفرع الخاص وهو بيان تأثير الصغر في ولاية
التصرف في المال فوق تأثيره في ولاية النفس لان الحاجة في التصرف
في المال كثير الوقوع ناجحة لا يتحمل التأخير وهي عاجزة عن التصرف
فيها ومثل هذا لم توجد في النفس لانعدام الشهوة واعلم ان هذا
المقام اشكال من وجوه احدها ان تغليبه بان الاتحاد في العلة
يوجب الاتحاف في الحكم يشترك فيه القسمان وثانيهما ان الفرق اذا كان
في المعنى المؤثر يطر به القسمان واذا كان في غيره لا يضره بالاول
ولا بالثاني وثالثهما ان الفرق المذكور اذا تقرر لا يسلم معه القسم
الاول عن الخل ايضا وثاني القسم الثالث وهو القياس بالعلة
المستندط بالراي والاجتهاد ظاهر وبحقن ذلك اذا وجدنا وصف
مناسبا للحكم وهو محال بوجوب ثبوت الحكم ويتقاضا بالنظر
اليه اعلم ان هذا لم يوجد نصا واجماعا دليلا على العلة اختلف

ان قوله
يضاف للامر
ولا شك انه
التفريق ظاهر
عطف تفصيلي
للمراد بالجوهر
الاصطلاحي
لما ظاهر وانما
ثبوت تحقيق
العللة في القياس
نظرا الى الظاهر
لان كلاهما
منصوبين
منها

لا يوجب بان الاتحاد في النوع هو
 مشترك ان الاتحاد في العلة لا يوجب
 الاتحاد النوعي في القسم الثاني
 واجب بان يوجب بان الاتحاد في
 كذا ما نرى ان في حقيقة الاتحاد
 بالثاني في النوع في حقيقة الاتحاد
 عن الثاني في النوع في حقيقة الاتحاد
 ولا يقيد في النوع في حقيقة الاتحاد
 فان الفرق في النوع في حقيقة الاتحاد
 بان المراد بالثاني في النوع في حقيقة الاتحاد
 الثاني في النوع في حقيقة الاتحاد
 المعنى بالثاني في النوع في حقيقة الاتحاد
 بل للامثلة على الاخر بطريق في النوع في حقيقة الاتحاد
 الخالات تاسل في حقيقة الاتحاد
 المذكور غير متقرر في حقيقة الاتحاد
 لانه يتقرر في حقيقة الاتحاد
 القسم الثاني في حقيقة الاتحاد
 ان يقول في حقيقة الاتحاد
 ولا يخفى ان في حقيقة الاتحاد
 له ان يقول في حقيقة الاتحاد
 باننا وانما في حقيقة الاتحاد
 هذا القسم في حقيقة الاتحاد
 في النوع في حقيقة الاتحاد

وقد اقرن به الحكم بالانظر اليه كان قوله
 وقد اقرن به الحكم بالانظر اليه كان قوله
 وقد اقرن به الحكم بالانظر اليه كان قوله
 وقد اقرن به الحكم بالانظر اليه كان قوله

القائسون فيما يصلح دليلا عليها فقالت جماعة منهم هو الاطوار
 وهو وجود الحكم عند وجود الوصف من غير ان يعقل له معنى ثابت
 او خالة وقال بعض اصحاب الشافعي من الاخالة وهي ان يقع في القلب
 خيال القبول والصحة فتثبت صحة شهادة القلب التي هي المعينة
 عند انقطاع الادلة وعندئذ هي الملازمة للنسبة وهي ان يكون
 بحال يوجب ثبوت الحكم ويتقاضاه بالنظر اليه قال الغزالي
 بالمناسبة ما هو على منهاج المصالح بحيث اذا اضيف اليه الحكم
 انتظم كقولنا حرمت الخمر لانها تزيل العقل الذي هو مناط التكليف
 وهو مناسب لا كقولنا حرمت الخمر لانها تقذف بالزبد ويحفظ
 في الدين فان ذلك لا يناسب قد اقرن به الحكم في موضع الاجماع
 يضاف الحكم اليه للمناسبة لا بشهادة الشرع بكونه علة و
 نظيره اذا ارادنا شخصا اعطى فقير ادراهما غلب على الظن ان الاعطاء
 لدفع حاجة الفقير وتحصيل مصالح الثواب وهذا كما اذا علمنا
 في ولاية الانكاح في الصغير بعة الصغر للمناسبة لازولية
 الانكاح لم تشرع الا على وجه النظر للصغير باعتبار عجزه عن
 التكاح مع حاجته الى مقصوده والصغر مورت للعجز فكان هذا
 تعليلا بوصف مناسب ملائم للحكم وقد ظهر اثر هذا الوصف في موضع

انما هو وصف مناسب ملائم للحكم وقد ظهر اثر هذا الوصف في موضع
 انما هو وصف مناسب ملائم للحكم وقد ظهر اثر هذا الوصف في موضع
 انما هو وصف مناسب ملائم للحكم وقد ظهر اثر هذا الوصف في موضع
 انما هو وصف مناسب ملائم للحكم وقد ظهر اثر هذا الوصف في موضع

انما هو وصف مناسب ملائم للحكم وقد ظهر اثر هذا الوصف في موضع
 انما هو وصف مناسب ملائم للحكم وقد ظهر اثر هذا الوصف في موضع
 انما هو وصف مناسب ملائم للحكم وقد ظهر اثر هذا الوصف في موضع
 انما هو وصف مناسب ملائم للحكم وقد ظهر اثر هذا الوصف في موضع

٢

فعلنا هذا على اقتناع الحكماء في موضعين أحدهما في وصف المالك في المال فانهما ثابتة في مال الصغير بالإجماع وانما يشترط هذا الوجوب العمل بالوصف لان الوصف في القياس بمنزلة الشاهد لا بد لوجوب لقضاء بشهادة الشاهد من العدالة وهو اجتنابه عن مخطوئته وادنيه واجتنابه عنها يدل ظاهر على انه يحتمل عن الكذب في الشهادة ايضا فظهر اثر الوصف في موضع آخر يدل ظاهرا على انه مؤثر في موضع النزاع فهذا يوجب العمل بالقياس بهذه العلة واما في المناسبات فوجه ولا يوجب كما اشار بقوله اذا عرف هذا فقول اذا رايانا وصفا

مناسبا للحكم وقد اقرت به الحكم في موضع الإجماع فغلب الظن باضافة الحكم الى ذلك الوصف في غلبة الظن في الشرع يوجب عند انعدام دليل فوقها بمنزلة المسافر اذا غلب على ظنه ان يقرب ماء لم يجز له التيمم وعلى هذا مسائل التيمم وحكم هذا القياس ان يبطل بالفرق المناسب لا عند وجود مناسب سواء في صورة الحكم فلا يبقى الظن باضافة الحكم اليه فلا ثبت الحكم به لانه كان بناء على الظن وقد بطل ذلك بالفرق قوله بالفرق المناسب اى بالفرق بين الاصل والفرع في الوصف المناسب لان عند اى عند وجود الفرق يوجد مناسب في الاصل المقيس عليه سواء

فعلنا هذا على اقتناع الحكماء في موضعين أحدهما في وصف المالك في المال فانهما ثابتة في مال الصغير بالإجماع وانما يشترط هذا الوجوب العمل بالوصف لان الوصف في القياس بمنزلة الشاهد لا بد لوجوب لقضاء بشهادة الشاهد من العدالة وهو اجتنابه عن مخطوئته وادنيه واجتنابه عنها يدل ظاهر على انه يحتمل عن الكذب في الشهادة ايضا فظهر اثر الوصف في موضع آخر يدل ظاهرا على انه مؤثر في موضع النزاع فهذا يوجب العمل بالقياس بهذه العلة واما في المناسبات فوجه ولا يوجب كما اشار بقوله اذا عرف هذا فقول اذا رايانا وصفا

مناسبا للحكم وقد اقرت به الحكم في موضع الإجماع فغلب الظن باضافة الحكم الى ذلك الوصف في غلبة الظن في الشرع يوجب عند انعدام دليل فوقها بمنزلة المسافر اذا غلب على ظنه ان يقرب ماء لم يجز له التيمم وعلى هذا مسائل التيمم وحكم هذا القياس ان يبطل بالفرق المناسب لا عند وجود مناسب سواء في صورة الحكم فلا يبقى الظن باضافة الحكم اليه فلا ثبت الحكم به لانه كان بناء على الظن وقد بطل ذلك بالفرق قوله بالفرق المناسب اى بالفرق بين الاصل والفرع في الوصف المناسب لان عند اى عند وجود الفرق يوجد مناسب في الاصل المقيس عليه سواء

والقول بموجب العلة والقيد العكس وفساد الوضع والفرق و
التقص والمعارضة لما فرغ من بيان شروط القياس وركنه وهو
شرع في بيان دفعه وإزالة الممانعة فنوعا واحدا منهما منع الوصف والثنا
منها الحكم وهي أن يوقع سوال على المعلول وهي أساس المناظرة وأصلها
لأن المناظرة وضعت على مثال الخصوصيات في الدعاء والواقعة في
حقوق العباد فالمعلول يدعي لزوم الحكم الذي رآه أثباته على
السائل والسائل مدعى عليه كإسبيل الانكار كما أن سبيل المدعى
عليه الحقوق الدف عن نفسه والانكار فلا ينبغي له أن يتجاوز إلى
غير الممانعة إلا عند الضرورة وهي إذا ثبت ما ادعاه المجيب أو ثرا
في الحكم يتجاوز السائل عنها إلى القول بموجب علة إن أمكن ذلك

اللهم اغفر لعبك العاصي محمدًا ثم افغانی الغازی آبادی قریة من قری در کونزار کنرها ۱۲

من خارج
مقدم على الابطال
الابطال ونفسه
بابطال اللازم و
لازمه بابطال الملزم
ابطاله من الخارج
نفسه والعكس
ابطال الابدل في
بالعكس ان القلب
بالقلب على الاستغناء
وجه تقديم الاستغناء

من خارج
مقدم

ان يقال انه تعليل لا
قياس والمراد بالقياس
في قوله والاسوة القولية
او اعم من ان يكون قياسي
او تعليلي

عبارۃ عن تفرّد الحالة
في القيس عليه لا تعاد

١٢ من خط
١
مقطع المقوقع
١٢
١٢

محقق
کتاب صد قره الفص
ص ۱۶
المناجاة الوصف
مسئلة المناجاة
آثار

المستقيم
النفوس فيما اذا كان
و هو

المادة ٩٦
مختصة

والا يشغل بالقلب ثم بالعكس ثم بالمعارضة فاذا اكل الكلام الى
المعارضة سهل الامر على الجيب مثالي مثال المنع في الوصف في
قوله هم صدقة الفطر واجبة بالفطر اي بسببه فلا تسقط بموت
ليلة الفطر لتقرر وجوبه بتحقيق السبب فانهم جعلوا الوصف في
العلة ... وهو وجوبها بالفطر ونحن نمنع وجود هذا
الوصف فنقول لا نسلم وجوبها بالفطر بل عندنا يجب براس
يمونه ويلى عليه فلا يجب صدقة الفطر بموت ليلة الفطر لان
السبب هو الراس فاذا مات فأت السبب فيفوت الحكم فأنقلا
لا يستقيم هذا التظير مثالا للقياس لان لقياس لا بالمقيس عليه
ليس لهذا القياس مقيس عليه قلت المقيس عليه سائر الحقوق المالية
كالديون التي تحقق اسبابها او يجعل هذا قياسا بلا مقيس عليه
ويسمى هنا تعليلا وقد تقرر تحقق المسئلة في باب الاسباب
وكذلك اذا قال قد الزكاة واجبة في الذرة فلا يقطعهلاك
النصيب كالدين قلنا لا نسلم بان قد الزكاة واجبة في الذرة بل اذ
واجب قوله فلا يقطعهلاك النصيب كالدين بعد ما حو
ولم يؤد الزكاة جعل وجوب مقدار الزكاة علة للحكم وهو بقاء
الواجب بعد هلاك المال وانما نمنع هذه العلة فنقول لا نسلم

المباغتة وهو خمسة دراهم مثلاً واجب في الفمتر لا يتعلق لها بالعين فلا يسقط النحر فانه واجب في الذمير لا يسقط بلاك المال

في باب الزكاة واجبة في الدين بل دامه واجبة في الدين ولو قلنا

ان قد الزكاة واجبة في الدين بل دامه واجبة في الدين ولو قلنا
 الواجب لاداءه فلا يسقط بالهلاك كالدين بعد المطالبة قلنا لا نسلم
 باز الاداء واجبة في صوة الدين بل حرم للمنع حتى يخرج عن العهدة بالخلية
 اي قلنا لا نسلم باز اداء الدين واجبة على رب الدين على المديون بل ان
 منع رب الدين عن اداها من مقدار دينه من مال مديونه حتى اذا
 خلع المديون بين المال وبين الدائن يخرج عن عهدة الدين وان لم
 ياخذ الدائن المال وهذا اي قولنا لا نسلم باز وجوب الاداء ثابت
 من قبيل منع الحكم لان وجوب الاداء وجوازه من قبيل الاحكام
 لقاتل ان يقول الحكم في هذا القياس وهو عدم سقوط الزكاة
 بهلاك المال واما وجوب الاداء فمحل وصف جامع بين الاصل
 الفرع فكان هذا المنع من قبيل منع الوصف لان قبيل منع الحكم
 وكذلك اذا قال السهم ركن في باب الوضوء فمن تثليث كالفضل
 قلنا لا نسلم باز التثليث مسنون في الفصل بل اطالة الفعل
 في محل الفرض زيادة على المفروض كاطالة القيام والقراءة في
 باب الصلوة غير ان الاطالة في باب الفصل لا يتصور الا بالتكرار
 لاستتيعا للفعل كل العمل ومثله نقول في باب السجدة باز الاطالة
 مسنون بطريق الاستتيعا له وكذا اذا قال القائل بسنية

في باب الزكاة واجبة في الدين بل دامه واجبة في الدين ولو قلنا

٣٢١

في باب الزكاة واجبة في الدين بل دامه واجبة في الدين ولو قلنا

في باب الزكاة واجبة في الدين بل دامه واجبة في الدين ولو قلنا

ههنا انما فينبغي ان
الفرض فيتحقق الضرورة
مقدار ثلثة اصابع
علا حسب الراس و
مقدار ثلثة اصابع
عندما يرمي الراس و
فان قيل الفرض هنا
الا حالية بالكلية

هذا وهم فان الدراسة
لا تستفيد بها الا

التثليث في مسح الرأس للسر ركن في الوضوء فيسن تثليثه كالغسل
والاعضاء فإنه سرفيه التثليث لانه ركن في الوضوء قلنا لا
نسلم ان التثليث مسنون في الغسل فمنعنا الحكم وهو سنية
في المقيس عليه هو الغسل في الاعضاء الثلاثة وبيان ان التكرار ليس
بسنة مقصودة في الاصل لانه لا اثر لوصف الركبة في التكرار
انما اثره في سنية التكميل لان السنن والواجبات ما شرعت كمحلات
للفرائض لانه الاصل في سائر الاركان والتكميل انما يكون باطالة
الفرض في محله فيما أمكن الا في ان القيام والركوع والسجود انما
يكون تكميلها باطالتهما لا بتكرارها وكذا القراءة الا انما نجد محل
الاطالة في الغسل لان المفروض لما استغرق محله كانت الاطالة تكميلا
في غير محل الفرض فصرنا ضرورة الى التكرار خلفا عن الاصل والعمل
بالاصل يمكن في مسح الرأس قلنا باطالة فيها بالاستيعاب
وكذلك قال تقا بضع البدلين في بيع الطعام بالطعام شرط كما
لنقود فانه شرط تقا بضع البدلين في عقد الصرف والجامع ان كلا
منهما مال يجري فيه الربوا قلنا لا نسلم بان التقا بضع شرط في باب
النقود بل الشرط تعيينها كيلا يكون بيع للنسيئة بالنسيئة غير ان
النقود لا يتعين الا بالقبض فشرط التقا بضع خلفا عن التعين فلا

تكميله بالاطالة بالاستيفاء
الاعضاء الثلاثة فان الفرض
فيها استغراقه من عمله
فكانت الاطالة فيها
تكميله في غير عمل الفرض
فقد ناضرة الزيادة

۱۲۲
 وهو الكبر
 بلا طائفة لضرورة كتاب
 صديق العمل لا تكونه كتاب
 معمل ن الاثنان
 في كبريم النقود
 حيث شرط آ ۱۲
 وهو حرام
 لاوم عن حج الكمال
 في التفسير

فأجاب ما يقال لما ذكرنا
المتعبد في النقود شرطاً
دون القبض في البيع
أن يكون

يقولون ان الفقيه قاض
يقوله غير ان الفقيه
المدعي
والاعلي
في بعض النسخ

فيما يقال صوم
الخير

في الصلاة لا يجوز بدو التعيين في وقتها
 في الصوم لا يجوز بدو التعيين في وقتها
 في الزكاة لا يجوز بدو التعيين في وقتها
 في الصدقة لا يجوز بدو التعيين في وقتها

فرض فلا يجوز بدو التعيين في وقتها
 كصوم القضاء قلنا صوم الفرض لا يجوز بدو التعيين عندنا وإنما
 جونا باطلا والنية لا نه وجد التعيين ههنا من جهة الشرع
 قلنا صوم الفرض لا يجوز بدو التعيين فهذا تسليم ادعاء المعل
 بعله وهو انه لا يجوز بدو التعيين عندنا وإنما جونا باطلا في
 لانه وجد التعيين من جهة الشرع وتعيين الشرع فوق تعيين
 العبد ولئن قال لا يجوز بدو التعيين من العبد كلقضاء قلنا
 لا يجوز القضاء بدو التعيين الا اذا تعين منه لم يثبت من
 الشرع ولذلك شرط تعيين العبد ههنا وجد التعيين من جهة
 الشرع فلا يشترط تعيين العبد وحاصل هذا الجواب المانع في
 شرط القياس هو ان الفرع ليس نظير الاصل لانه انما شرط التعيين
 الاصل لانه لم يوجد فيه تعيين من الشرع وفي الفرع يوجد
 التعيين من الشرع فلا حاجة الى تعيين العبد ثم بين ان المذكور
 فرق في الدفع وهو ان المثال الثاني تمطيا قاض المثال الاول كما
 تقر في الاصطلاح في معنى القول بموجب العلة وما القلب فتوعا
 احدهما ان يجعل العلة للعلة للحكم معلول لذلك الحكم
 القلب في اللغة تغيير هيئة الشيء على خلاف الهيئة التي كان عليها

في الصلاة لا يجوز بدو التعيين في وقتها
 في الصوم لا يجوز بدو التعيين في وقتها
 في الزكاة لا يجوز بدو التعيين في وقتها
 في الصدقة لا يجوز بدو التعيين في وقتها
 في الصلاة لا يجوز بدو التعيين في وقتها
 في الصوم لا يجوز بدو التعيين في وقتها
 في الزكاة لا يجوز بدو التعيين في وقتها
 في الصدقة لا يجوز بدو التعيين في وقتها

في الصلاة لا يجوز بدو التعيين في وقتها
 في الصوم لا يجوز بدو التعيين في وقتها
 في الزكاة لا يجوز بدو التعيين في وقتها
 في الصدقة لا يجوز بدو التعيين في وقتها

لان المقم من هذا القلب
 بطلان القياس لا انقلاب
 فقط دون الفهم والعلم من انقلب
 فيهما ١٢ وهو من غير القضا من
 على غاية الحق في
 في النفس فانه لا يجوز
 تقتل فيه عندنا لانه
 لا يطعم ولا يستر ولا يعالج ولا
 يباع حتى يضطر الى الذبح فيقتل
 ببيع عند الشافع فيقتل
 بالدم وعند الشافع يفتل
 بالدم وعند الشافع يفتل

وقول المصنف في المثالين كالاتمازوكا كالتصيد بخل بالمقصود وكذلك
 فمسئلة ملتجى الى حرمة اتلاف النفس بوجوب حرمة اتلاف
 الطرف كالصيد قلنا بل حرمة اتلاف الطرف يوجب حرمة
 النفس كالصيد فاذا جعلت علته معلولا لذلك الحكم لا يتفق
 علة له لاستحالة ان يكون الشيء الواحد علة الشيء ومعلوله قوله
 فمسئلة للملتجى وهي ان مباح الدم اذا التمس الى الحرمة لا يقتل فيه عندنا
 وقال الشافع رحمه يقتل فيه بالقياس على ما اذا كان القصاص عليه
 في الطرف فانه اذا التمس الى الحرمة يستوفي منه القصاص اتفاقا
 فكذا اذا التمس من عليه القصاص في النفس والجامع زكلا منهما بما
 هذا حاصل قوله في هذه المسئلة وان لم تكن مثالا لمورد القلب
 والتقريب المذكور في الكتاب ان حرمة اتلاف النفس بوجوب حرمة
 اتلاف الطرف وان كان مورد القلب ذكرنا في الكتاب لكن لا يتم
 دليلا للمدعاة الا بعد ضم مقدمات اخرى وبينا ان حرمة اتلاف النفس
 علة لحرمة اتلاف الطرف كما في صيد الحرم فان حرمة طرفه انما
 يثبت لحرمة نفسه وحرمة الطرف غير ثابتة في الملتجى فعلم ان
 النفس ايضا غير ثابتة والا يلزم بخلاف الحكم عن العلة وهو باطل
 واليوم الثاني من القلب ان يجعل السائل ما جعل المعلن علة لما ادعا

لا يستقيم القصاص من هذا القياس شيئا لان المقم من هذا القلب
 بطلان القياس لا انقلاب فقط دون الفهم والعلم من انقلب
 فيهما ١٢ وهو من غير القضا من
 على غاية الحق في
 في النفس فانه لا يجوز
 تقتل فيه عندنا لانه
 لا يطعم ولا يستر ولا يعالج ولا
 يباع حتى يضطر الى الذبح فيقتل
 ببيع عند الشافع فيقتل
 بالدم وعند الشافع يفتل
 بالدم وعند الشافع يفتل

لا يستقيم القصاص من هذا القياس شيئا لان المقم من هذا القلب
 بطلان القياس لا انقلاب فقط دون الفهم والعلم من انقلب
 فيهما ١٢ وهو من غير القضا من
 على غاية الحق في
 في النفس فانه لا يجوز
 تقتل فيه عندنا لانه
 لا يطعم ولا يستر ولا يعالج ولا
 يباع حتى يضطر الى الذبح فيقتل
 ببيع عند الشافع فيقتل
 بالدم وعند الشافع يفتل
 بالدم وعند الشافع يفتل

لا يستقيم القصاص من هذا القياس شيئا لان المقم من هذا القلب
 بطلان القياس لا انقلاب فقط دون الفهم والعلم من انقلب
 فيهما ١٢ وهو من غير القضا من
 على غاية الحق في
 في النفس فانه لا يجوز
 تقتل فيه عندنا لانه
 لا يطعم ولا يستر ولا يعالج ولا
 يباع حتى يضطر الى الذبح فيقتل
 ببيع عند الشافع فيقتل
 بالدم وعند الشافع يفتل
 بالدم وعند الشافع يفتل

ولا القلب انما يتحقق اذا علل السائل
 بما ذكره في الكتاب كما في المثالين
 على القلب انما يتحقق اذا علل السائل
 بما ذكره في الكتاب كما في المثالين

وهذا النوع من القلب...
 وهو نوع الثاني من القلب...
 وهو نوع الثالث من القلب...
 وهو نوع الرابع من القلب...
 وهو نوع الخامس من القلب...
 وهو نوع السادس من القلب...
 وهو نوع السابع من القلب...
 وهو نوع الثامن من القلب...
 وهو نوع التاسع من القلب...
 وهو نوع العاشر من القلب...

من الحكم على لصند ذلك الحكم فيصير الوصف الذي على به حجة
 للسائل بعد ان كان حجة للمعلل وهذا كقلب الجواب هو جعل ظهري
 وبطنه ظهر افا الوصف كان شاهدا عليك فقليت وجعلت
 شاهدا لك وكان ظهري اليك فصاوه اليك مثله صور
 صوم فرض فيشترط فيه التعيز كالقضاء اي مثاله في صوم
 انه صوم فرض فيشترط فيه تعيز اليه كصوم القضاء قلنا

لما كان الصوم فرضا لا يشترط التعيز بعد ما تعين اليوم لغيره
 كالقضاء واما العكس فعليه ان يتمسك لسائل باصل المعلل

على وجه يكون العمل مضطرا الى وجه للمفارقة بين الاصل والفرع
 للعكس لغتان يرد الشيء الى السنة الاولى وفي الاصطلاح ان يتمسك
 السائل باصل المعلل اي بما جعله اصلا مقبسا عليه لضد فرع
 له لضد الحكم الذي جعله المعلل فرعا وهو الحكم المدعى بالقبس

فانقلت ما ذكره من تفسير العكس فهو نفس معنى القلب المذكور
 ويحل فيه فساد الوضع

وهذا النوع من القلب...
 وهو نوع الثاني من القلب...
 وهو نوع الثالث من القلب...
 وهو نوع الرابع من القلب...
 وهو نوع الخامس من القلب...
 وهو نوع السادس من القلب...
 وهو نوع السابع من القلب...
 وهو نوع الثامن من القلب...
 وهو نوع التاسع من القلب...
 وهو نوع العاشر من القلب...

وهذا النوع من القلب...
 وهو نوع الثاني من القلب...
 وهو نوع الثالث من القلب...
 وهو نوع الرابع من القلب...
 وهو نوع الخامس من القلب...
 وهو نوع السادس من القلب...
 وهو نوع السابع من القلب...
 وهو نوع الثامن من القلب...
 وهو نوع التاسع من القلب...
 وهو نوع العاشر من القلب...

التياب^{١٢}
الاختلاف في غير
المخول بها من غير
توقف على فضا
القفاض وانقضاء
العقد^{١٣}
في كل واحد منهما
لا يشترط ال^{١٤}

2

[illegible]

لان في اسلام احدهما اختلاف الدين فيوجب فساد التكاسر كالردة
قلنا هذا فاسد وضعلا لانه جعل الاسلام علنة لزوال الملك و
الايسلام عهدا عما سما للملك والحقوق كما اذا اُسلم في دار الحرب
فقد عصم نفسه وماله وولده الصغير فلا يكون مؤثرا في زواله

الملك وكذلك في مسألة طول الحرة انه حر قادر على النكاح فلا

يجوز له نكاح الأمة كما لو كان تحت حرة قلنا فوصف كونه حراً

قادر بقیض جواز النکاح فلا یكون مؤثرا فی عدم الجواز قوله

في مسألة طول الحرة وهو القدرة على تكاثر الحرة يقول الشافعي

ان لا يجوز تكاثر الامتياز من قبل على تكاثر الحركة لانحرافا وادراكا
 حركة فلا بد من تكاثر الامتياز كالتكامل

لأنه جعل القارة على النكاح ميثاقاً عاماً بين جميع الأمم : وفي

من جهة الشرع والعقوبة ضد القذرة فلا يكون من اثر القذرة

وَأَمَّا النِّقْضُ فَمِثْلُ مَا يُقَالُ الْوَضوءُ طَهارةٌ فَيَشْتَرِطُ لِلنِّيَّةِ كَأَيْمَانٍ

2

٥٢
ولقد اكل ان يقول نعم
ليجعلوا القدره علفه لعدم
الجواز بل اراق الخبز وهو يصلح ان
يكون مثرا في عدم الجواز ان
الخبز لا يكون عدم الجواز مضافا اليه
الجامع ان كل واحد منهما عبادة
ولا عبادة بين والنفقة ١٢
مسئلة الاسلام ١٢
في مسئلة

والأول من الأسماء التي هي في القرآن الكريم

[illegible]

منها ما في كل واحد منهن ما في كل واحد منهن

330

في هذا الكتاب
 بيان ما يجب من
 العلم والعبادة
 في الدين الإسلامي
 من حيث الأصول
 والفروع
 والاعتقادات
 والسير والسلوك
 والعبادات
 والتميز بين
 ما هو واجب
 وما هو مستحب
 وما هو مكروه
 وما هو منكر
 في هذا الكتاب
 بيان ما يجب من
 العلم والعبادة
 في الدين الإسلامي
 من حيث الأصول
 والفروع
 والاعتقادات
 والسير والسلوك
 والعبادات
 والتميز بين
 ما هو واجب
 وما هو مستحب
 وما هو مكروه
 وما هو منكر

وذلك لا ونضوعاً والوضوء في
نفسه اراقة الماء ولا يقبل فيه معن
العبادة بل هو اهلية في المراء للعبادة
له الصلوة وقد سبق هذا في
اصل المطلق والمقيد **مع**
التعارض في الفري بين التناقض
ان التناقض في اصطلاح الاصوليين
الذي لا يخلو من التعارض بين ثبوت
الحكم من غير ان يتغير في الاليل **مع**
انهما قد يكونان ليسا متثلين وتقال
ان يقول سلفنا ان مسير الحق
ان يكون الوضوء **مع**
كل ذلك سلم ان لا يكون
ان فيه اذ لا يوجد **مع**
التي تميز فيه اصلاً فافهم **مع**
الاحكام التي غيب في بيان ما يتعلق
الاربعه شئ من غير وهي اصول الفقه
به تلك الاحكام فقال الحكماء ان
العلل والشروط فقال الحكماء ان
العلل اعلم از ما يتعلق بالاحكام
اربعه السبب والعلة والشروط والعلة
وجب المحض على هذا لا يرتفع في الحكم
به الاحكام اما ما ذكر في الحكم
وجوبه ظاهر ولا يكون
قوله هو العلة

مؤثرة في الحكم والحكم يوجد عند وجود الشرط فالسبب يكون طريقا و
 وسيلة والمسبب هو الحكم بواسطة بين الحكم والسبب كما طريقا
 معناه اللغوي الطريق واستعمل في الشرع بمعنى الطريق ايضا لان
 الطريق سبب الوصول المقصود بواسطة المشي وكما جاء السبب في
 اللغة بمعنى الطريق جاء بمعنى الجبل ايضا لان الجبل سبب الوصول للماء
 بالادلاء وتسمى الواسطة علة مثاله فتح باب الاصطبل والقفص
 وحرق قيد العبد فانه سبب التلف بواسطة توجد من الدابة و
 الطير والعبد فانه سبب تلف الدابة لانه اذا فتح بابها خرجت
 الدابة وضلّت فتلفت فكان تلفها بواسطة خروجها وهو علة
 تلفها وكذا اذا فتح باب قفص فطا الطير فان خروج الطير واسطة
 بين تلفه وبين تحرق القفص وكذا اذا حرق قيد العبد حتى ابقى فان تلف
 العبد وجد بواسطة بينه وبين حرقه وهو ذهاب العبد
 السبب مع العلة اذا اجتمعا يضاف الحكم الى العلة دون السبب
 لانها تؤثر في الحكم ويثبت بها والسبب يفضى اليه غير كانت
 او باضافة اليها الا اذا تعددت الاضافة الى العلة فيضاف الى
 السبب وعلى هذا قال اصحابنا اذا دفع الشكين الى صبي فقتل به
 نفسه لا يضمن الدافع ديتي لانه اجتمع لتلفه سبب هو دفع

لا يضمن القاتل
 قيمة الدابة و
 الطير ولا الحال
 يثبت العبد في
 الصور المذكورة
 استثنائية
 مفعلة يضاف
 الحكم الى العلة
 دون السبب
 جميع الاحوال
 وقت تعدد الخ
 غايية
 على اعتبار
 اذا اجتمع السبب
 العلة يضاف اليها
 حصة
 صالحة لافادة الحكم
 اليها

فان قيل يشكر
الاصول المدكور
فيما ان الامران
عمدا في نفس
فان قيل يشكر
الاصول المدكور
فيما ان الامران
عمدا في نفس

السكين وعلة وهي فعل الصبي فاضيف الحكم اليها ولو سقط السكين
من يد الصبي فخرج به يضمن الدافع لان سقوط السكين ليس بفعل
اختيار له فلم يكن لهلاكه حاصلا بمباشرة فعل الاهلاك اختيارا
بل بما مساكه الذي هو حكم دفع الدافع وهو متعد في الدفع فيضن
ما كرم من الامسك اليه فصا الدافع يجنب اليه حكم العلة باعتبار ان علة
التلف وهي سقوط السكين عن الصبي مما تغذرت لاضافة اليها

لأنه ليس لفعله اختيار ولو حمل الصيد على الدابة فيسببها الصيد
فجاءت تمتة وبسة فسقط ومات لم يضم الحامل لأن الحمل وان كان
سببا للتلف لكن اعترضت عليه علة وهي سير الدابة وهو فعل
اختيار حصل من الصيد فيضاف الحكم إلى العلة ولو دل انسانا على مال
الغير فيسرق له الانسان مال الغير او على نفسه او دل انسانا على
نفس الغير فقتله اي الانسان ذلك الغير او على قافلة فقطع عليهم
الطريق لا يجب الضمان على الدالة في هذه المسائل الثلاث لان الدلالة
سبب محض اذ هي طريق الوصول إلى المقصود وقد تخلل بينهما
علة تضرر اضافة الحكم اليها وهي فعل المدلول الذي يباشره باختياره
فيضاف الحكم اليها فهذا المسائل الخمس متفرعة على الاصل وهو ان
السبب والعلة اذا اجتمعا يضاف الحكم إلى العلة لا في مسألة سقوط

فانني حينئذ يضمن
الامر مع ان الامر
يسبب محض ونها
العبد عليه وكذا
يشكر فيها اذا سمع
الناس السلطان
طاله في حق آخر
بغير حق حتى عزم
بالاجب يضمن
السمع مع ان
الصعابة بسبب

محض وفعل الظالم
علة قيل انما يضمن
الامر لان امره بالإبقاء
استعمال للعبد
فان افضل للإبقاء
يصير غاصبا يستعمل
كما اذا استعمل فقدم
فيصير العبد اذا عمل
على وفق استعماله
مبنية لئلا تلتزم
لاختيار

علم و
مفتوحة الآلة التي
لا اختيار لها
فيضاف التلف
الى المستعمل وما
تضمن السماع
فأختيار بعض
منها تخلفا للتأخرين
لغلبة السعادة في
هذا الزمان
معدن

وإنما من باب التخييل لا من باب الحقيقة
 فإن قيل لا بد من دليل على أن السبب هو منفردة على الاستثناء
 المذكور قوله وهذا بخلاف المورد إذا دل السارق على الوديعة فيسرقها

أودل المحرم غيره على صيد المحرم فقتله لأن وجوب الضمان على المودع
 باعتبار ترك الحفظ الواجب عليه لا بالدلالة المخطورة وأما بمنزلة مس
 الطبيب ليس المخطئ فيضمن بارتكاب المخطور لا بالدلالة إلا أن الجناية
 انما يتقرر بحقيقة القتل وأما قبله فلا حكم له لجواز ارتفاع أثر الجناية
 بمنزلة الاندثار في باب الحاجة جواب سؤال وهو أن دلالة المورد
 والمحرم في سبب محض كدلالة السارق ومع ذلك لا يضيف الحكم
 إلى السبب فاجاب بأن الضمان على المورد إنما هو بجناية على مال
 الوديعة وتترك الحفظ الذي التزم به بعد الوديعة وتضييعه
 أي إياها فكان ضمانا مباشرا هذه الجناية بنفسه دون أن يفعل
 المدلول مضافا إليه بطريق التسيب وبأن الضمان على المحرم
 يجب باعتبار أن الدلالة مخطورة وأما بمنزلة مس الطبيب ليس المخطئ
 فيضمن مباشرة المخطور لا بالدلالة سبب لتلف الصيد قوله
 إلا أن الجناية جواب إشكال وهو أنه لو كان كذلك ليجوز مجازاة الدلالة
 بدون أن يتصل بالقتل فاجاب بأن الجناية انما يتقرر بالقتل لأنها
 انما صار جناية بآلة من الصيد فآلة الترميز لا انتقال والأشياء

الاستثناء من باب التخييل
 لا بد من دليل على أن السبب هو منفردة على الاستثناء
 المذكور قوله وهذا بخلاف المورد إذا دل السارق على الوديعة فيسرقها
 أودل المحرم غيره على صيد المحرم فقتله لأن وجوب الضمان على المودع
 باعتبار ترك الحفظ الواجب عليه لا بالدلالة المخطورة وأما بمنزلة مس
 الطبيب ليس المخطئ فيضمن بارتكاب المخطور لا بالدلالة إلا أن الجناية
 انما يتقرر بحقيقة القتل وأما قبله فلا حكم له لجواز ارتفاع أثر الجناية
 بمنزلة الاندثار في باب الحاجة جواب سؤال وهو أن دلالة المورد
 والمحرم في سبب محض كدلالة السارق ومع ذلك لا يضيف الحكم
 إلى السبب فاجاب بأن الضمان على المورد إنما هو بجناية على مال
 الوديعة وتترك الحفظ الذي التزم به بعد الوديعة وتضييعه
 أي إياها فكان ضمانا مباشرا هذه الجناية بنفسه دون أن يفعل
 المدلول مضافا إليه بطريق التسيب وبأن الضمان على المحرم
 يجب باعتبار أن الدلالة مخطورة وأما بمنزلة مس الطبيب ليس المخطئ
 فيضمن مباشرة المخطور لا بالدلالة سبب لتلف الصيد قوله
 إلا أن الجناية جواب إشكال وهو أنه لو كان كذلك ليجوز مجازاة الدلالة
 بدون أن يتصل بالقتل فاجاب بأن الجناية انما يتقرر بالقتل لأنها
 انما صار جناية بآلة من الصيد فآلة الترميز لا انتقال والأشياء

منها
 حقا للبعد
 الضمان
 من غير الدلالة
 فيمنع جرمه
 لله تعالى
 على الذنوب
 المخطورة
 الضمان مباشرة
 انما هو واجب
 من غير

[illegible]

٢٢٢
السبب وما حصل الدفع
فخرج عن البيان كما نزه والله اعلم
الحمد لله
فكما ان التلقت الما مل عوط
العامة يضاف الى السابغ
فلذا التلقت الما مل يفضاه
القائض فاضيت الى الشاهد
قوله ويسقط الى آخره
الواو بمجئ الغاء التفي يعقبة
فهذه المسئلة تنفر من مقتضى
قيام السبب عند العلة

مقام العترة مستقر
أعقاب العترة ودور
والله أعلم بالصواب

فإنه السئلة تنقو
قيام السبب مقام
العلمه منقو

العلة لتغليظ الحكم ويدا الحكم على السبب مثاله في الشرعيات النوم
 الكامل بالاضطجاع والالتكاء فانه لما اقيم مقام الحث سقط اعتبار
 حقيقة الحث ويدا الانتقاض على كمال النوم قوله قيم مقام الحث
 الانتقاض الطهارة لانه سبب انتقاضها والعلة الحث والاطلاع
 على وجود الحث في حالة النوم متغذّر والنوم لا شتماله استرخاء
 المفاصل دأى الى وجود الحث فيكون وجوده حادثا بالنوم فاقيم
 مقام الحث فلذا سقط اعتبار حقيقة الحث ويدا الانتقاض على
 كمال النوم حتى اذا نام وتيقن بطريق انه لم يحدث انتقض الوضوء
 وكذلك الخلوة الصبيح لما اقيمت مقام الوطى سقط اعتبار حقيقة
 الوطى ويدا الحكم على صحة الخلوة في حق كمال المهر ولزوم العدة له
 اذا خلا الزوج بامرأة وليس هناك مانع من الوطى كصوم وغيره
 حضر كانه وطئها اقامة للخلوة مقام الوطى ولذا سقط اعتبار
 الوطى ويدا الحكم على صحة الخلوة بان لم يوجد مانع فيجب المهر الكامل
 ويلزم العدة وان يتيقن انه ما كان بينهما ووطى فانتقلت تعذر
 الاطلاع على الوطى لهما ممنوع حتى لو توافقا على انتفاء الوطى لم
 ان لا يحكم بنزوم المهر والعدة قلت جاز يكون توافقهما بتواضعا
 منهما المصلحة من المصالح فتحقق تعذر الاطلاع في حق احكام الشرع

لا انتقاض الطهارة
 لان النوم لا يخلو عن
 خروجه شيء عادة ما
 يتيقن من ان الوطى
 كان متيقنا بيقين
 وفي النوم خروجه
 النجاسة مشكوكا
 حاصل الدفء

٢٣٥

اقام نفس النوم مقام
 حقيقة خروجه النجاسة
 عين الله
 لا يكون معها
 ثالث ولو كان ذلك اذ انما
 اوله ان
 لها مصلحة في جازتها لولا
 غير الزوج مصلحة وفقد
 العدة ونحوها

والا بعد الملائكة
التي هي عبارة عن عدم الانفكاك
بين النبيين **س**
اي لا يفك عن الجزاء ان الجزاء
لا يثبت الا بالشيء **س**

والاجابة ان اطلاق السبب على
اليمين والتعلق بمجازا باعتبار
ما يؤول عليه من الجواز **س**
فلا يثبت الا بالنقض **س**

الملاذ بالاسباب آه العلقان السبب
في الشرع عبارة عما يكون طريقا لغيره
المطلوب لا موجبا له **س**
وهي على في حقا سبب لا نه اعتمد
اختاروا الفطامات على عجايب الشرع
صحة امارات على عجايب الشرع
في الحقيقة فانها ايضا في الاسباب
لا حقيقة **س**

الملاذ بالاسباب آه العلقان السبب
في الشرع عبارة عما يكون طريقا لغيره
المطلوب لا موجبا له **س**
وهي على في حقا سبب لا نه اعتمد
اختاروا الفطامات على عجايب الشرع
صحة امارات على عجايب الشرع
في الحقيقة فانها ايضا في الاسباب
لا حقيقة **س**

لازم الكفارة والمنافي للآزم منافي للآزم وكذلك تعليق الطلاق
والعتاق يسمى سببا للطلاق والعتاق مع انه منافي لهما لان قوله
از دخلت الدار فانت طالق المقصود منه امتناعها عن دخول الدار
حذر اعر الطلاق وكان اليمين في التعليق ما يغال وجود الشرط وهو
لازم للجزاء والمنافي للآزم منافي للآزم ومعنى قوله وبه ينهى اليمين
اي بالحنث والتعلق بالشرط انه اذا فعل بخلاف موجب اليمين ارتفع
اليمين ولذا لو فعل ذلك مرة اخرى لا يحنث ولا يقع الطلاق الا في
كلمة كلما لانها ايمان لا يمين واحد فانما جاز ان عقاد اليمين يحتمل ان
يؤول اليه بان خالف ولم الكفارة والجزاء فيسمى سببا مجازا كما ان
العتب يسمى خمر في قوله تعالى اني اربى اعصر خمر **س** فصل الاحكام
الشرعية تتعلق باسبابها وذلك لان الوجوب غيب عنا فلا يد
من علامته يعرف بها العبد وجوب الحكم وبهذا الاعتبار اضيف الحكم
الى اسباب اي الاحكام الشرعية التي تثبت بالاصول اربعة تتعلق
باسبابها وذلك لان الوجوب بايحاء الله تعالى واجابه تعالى الصلوة
متلا في اليوم وفي الليلة لا يعلم متى يكون فلوله تكن الاسباب التي
وضعت لها يشق معرفتها على العباد فسبب وجوب الصلوة الوقت
بدليل ان الخطاب باداء الصلوة قبل دخول الوقت لا يتوجه وانما يتوجه
جزان **س**

م
الله تعالى وهو غيب آه
السبب الحادث وكيف يضاف اليه قبل الاعجاب
قد يدعي وهو حكم الله تعالى فلا لا ان الاعجاب
الحكم المصطلح اي الوجوب حادث فانه يضاف
الى الحادث فلا وجوب قبله **س**
فان قيل لو كان الوقت سببا لوجوب الصلوة
لم يبق للاداء وجوب في غير وقت **س**
ابن ابي عمير عن ابن عمر عن
عن من سأل في الصلوة هو
الجزء الذي يوصل به الاداء
وهو مقدم على الاداء فيلزم
فاخذ الوجوب من الوقت **س**

المرزوق

هو عبارة عن

[illegible]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لہ
لو اننا لم نعلم ان
الصلوة تاتينا بها
الرحمة والبركات
لكننا انما كنا
لنعمل الا بالظن
والظن لا يغني عن
الحق شيئا

[illegible]

بانتقال الكنية يشبه
انحدر وهذا ليس
بعد ثبوتها في محل
ثبوت صفته في محل
بان المراد بانتقال هذا
منحصر في الانتقال الى
يصل القول واجيب
انتقال الامراض كيف
الصفة حال الانتقال
السيببة صفة وانتقال
وتقال بان يقول الحق

الأول إذا جعل سببا لعدم ما يراه فان اتصل الاداءية بقرينة السببية
 بناء على حصول المقصود اذا لمقصود من نفس الوجوب يحصل
 الاداء نظر الى الظاهر وان كان المقصود الاصل ابتداء وان لم يتصل
 الاداء انتقل السببية من الجزء الاول الى الجزء الثاني الذي يلي الاول
 بتقريره عليه فان اتصل الاداءية بقرينة لم يتصل به الاداء انتقلت منه
 الى الجزء الثالث الذي يلي الثاني ثم الى الرابع والخامس ما يلي جزء
 الى جزء اتصل به الاداء ثم ان لم يحصل الاداء قبل آخر الوقت ينتهي
 السببية الى آخر الوقت فيكون ذلك سببا وتيقرا للوجوب في آخر
 جزء من اجزائه ويعتبر حال العبد في ذلك الوقت في الاهلية و
 انتفاء العوارض فان كان اهلا للوجوب في آخر الوقت يجب ان لا يمكن
 اهلا فيه لم يجب بصفة ذلك الجزء من الكمال والتقصان وعلى
 العكس كما زالت الاهلية في ذلك الوقت تسقط الصلوة وانما
 تسقط الجنوز والاعفاء بالاستيعان والامتناع لان غير المستوعب
 غير المتد لا تسقط به الصلوة مثله فيما يقال في آخر الوقت في الفجر
 كامل وانما يصير الوقت فاسدا بطلوع الشمس وذلك بعد خروج
 الوقت فقرر الواجب وصف الكمال فاذا طلعت الشمس انتفاء الصلوة
 بطل الفرض لانه لا يمكن اتمام الصلوة الا بوجوب النقصان باعتبار الوقت

عليه عيسى الجواز كما
يحيى ثبوت الحسنة بعد
ثبوتها في الثوب بعد
انتقالها من هذا
إلى ذلك ١٢
بن لك التق صيف
المان المراد بالثاني

الثاني التحقيق في الامتياز
من غير التوقيف الكافي
وعدم الخروج بالناقض
ان يقول نبي في
بطل الغرض بطول
الرسوب

بما لا يوافق عليه
الظرف لا يوافق
نقصان المظروف
ويمكن ان يوافق
بالتام المصغر
الاجزاء

فإذا كانت عند وقت الصلاة فاستغفر الله تعالى
 وإذا كانت عند وقت الصلوة فاستغفر الله تعالى
 وإذا كانت عند وقت الصلوة فاستغفر الله تعالى
 وإذا كانت عند وقت الصلوة فاستغفر الله تعالى

بالجواز عند مع فساد الوقت قوله لو كان ذلك الجزء ناقصا كحالة
 صلوة العصر استأنف وقت الاحمرار فإنه يجب ناقصا لا سببية وهو
 الجزء المتصل بالاداء فاسدا ناقصا كونه منسوب الى الشيطان كما جاء
 في الحديث المعروف فتقرر ان الوظيفة اي ثبت الواجب بصفة
 النقص لان المشتبب انما ثبت على حسب ثبوت سببية فتباد
 بصفة النقصا ولهذا وجب القول بجواز عصر الوقت في الوقت
 المكروه مع فساد الوقت مع كراهيته والطريق الثاني ان يجعل كل
 من اجزاء الوقت سببلا على طريق الانتقال فان القول به في القول
 بانتقال السببية من الجزء الاول الى الثاني الى آخره قوله بابطال
 السببية الثابتة بالشرع لان الجزء الاول اذا سببا شرعا فاد
 نفس الوجوب فاقل بانتقال السببية عن مكانت سببية باطلة
 وهذا لا يجوز ولا يلزم على هذا تضاعف الواجب فان الجزء الثاني انما
 ثبت عين ما اثبت الجزء الاول فكان هذا من باب تزايد العلل وكثرة
 الشهود في باب الخصومة وهذا ينبغي ان يكون دفع اشكال يرد على
 هذا الطريق وهو انه لو كان كل جزء من اجزاء الوقت سببا ينبغي
 ان يكون لكل جزء واجب فتضاعفت الواجبات وليس كذلك فاجاب
 بان الاستبناح متعددة والواجب واحد سبب وجوب الصوم شهوة

فإذا كانت عند وقت الصلاة فاستغفر الله تعالى
 وإذا كانت عند وقت الصلوة فاستغفر الله تعالى
 وإذا كانت عند وقت الصلوة فاستغفر الله تعالى
 وإذا كانت عند وقت الصلوة فاستغفر الله تعالى
 وإذا كانت عند وقت الصلوة فاستغفر الله تعالى
 وإذا كانت عند وقت الصلوة فاستغفر الله تعالى
 وإذا كانت عند وقت الصلوة فاستغفر الله تعالى
 وإذا كانت عند وقت الصلوة فاستغفر الله تعالى

فإذا كانت عند وقت الصلاة فاستغفر الله تعالى
 وإذا كانت عند وقت الصلوة فاستغفر الله تعالى
 وإذا كانت عند وقت الصلوة فاستغفر الله تعالى
 وإذا كانت عند وقت الصلوة فاستغفر الله تعالى

لا يبين
توفيهم العواهم والله لا يملك
يلتفت الخ لك لا الكمل
اعلم المحرر
وهكذا ظهر الفرق بين النكاح
والزواج فان الزوجة يجب ان تكون
مخلو لا لمخلو دون المخلو لا النكاح
الواحد باعتبار النماء يتكبر حكم
والبيت لا يتكبر اصلا لا حقيقة
وهو ظاهر ولا تغذي ان يكون حرم
البيتا امواحد مستتممة ٢ اعين الله
فان قيل قد تقدم ان

[illegible][illegible]

لاضافة الى البيت قال الله تعالى ^{ولا اضافة من دلال سببه ١٢} وَلِيهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنْ
اَسْتَطَاعَ اِلَيْهِ سَبِيْلًا ^{الشرط ١٣} وبيدليل عدم تكرار الوظيفة في العمر فان الحج
لا يتكرر بتكرار السنين ^{لأنه لا يتكرر سببه} والشئ انما يتكرر سببه بتجدد اتحاد
البيت ^{لأنه لا يتكرر سببه} معتمد فعل من سبب البيت وعلى هذا أي على أن البيت
لوج قبل وجود الاستطاعة ^{لأنه لا يتكرر سببه} بنوبك عز حجة الاسلام لوجود
السبب وهو البيت ^{لأنه لا يتكرر سببه} وبه فارق أداء الزكاة قبل وجود النصيب
لعدم السبب فلا يجوز وسبب وجوب صدقة الفطر ^{لأنه لا يتكرر سببه} راس
يمونه ^{لأنه لا يتكرر سببه} وبلي عليه باعتبار السبب يجوز التعجيل حتى جاداءها
قبل يوم الفطر قوله راس يمونه ^{لأنه لا يتكرر سببه} وبلي عليه لقوله عليه السلام ادوا
عن من يمونه ^{لأنه لا يتكرر سببه} وبما أنه ان كلمة عن لا تتزاع ^{لأنه لا يتكرر سببه} فدل على أحد الوجهين
أما ان يكون سبباً يتزاع الحكم عنه ^{لأنه لا يتكرر سببه} او محلاً يجب عليه فيؤد
عنه ^{لأنه لا يتكرر سببه} وبطل الثاني لاستحالة الوجوب على الصبي والعبد والكافر
والفقير ^{لأنه لا يتكرر سببه} فعلم أنه سبب ولذلك يتضاء عفا الواجب يتضاء
الروس فانقلت ^{لأنه لا يتكرر سببه} انها تضاً الى الفطر فيأ صدقة الفطر فعل
ان وقت الفطر سبب كما قال الشافعي قلت ان الفطر شرط له ^{لأنه لا يتكرر سببه} و
السبب لا يعمل إلا بهذا الشرط ^{لأنه لا يتكرر سببه} وما اضافة الى الفطر فيا فانقلت
فلم جعلتم الاضافة الى الفطر محازا ^{لأنه لا يتكرر سببه} والاصل في الكلام الحقيقة

انما يذكرنا من ادراك الحق
بقوله وجود الاستطاعة
ينوب عن الحق
ان المراد بالمراد قد تقرر
العلم والدراس في حساب
يكون علته ان العلة لا يكون
الاوصفا والدراس عين ولا
وصف قيل ان المراد بالدراس
يقام الدر اس بان
اعملوا هذه اللوحة

عن سبب ملكي كنان
معدنه كما يقال اسم
الزكوة عن ماله وهو الخراج
عن ارضه بسببهما معدن
كالدينار يجيب على
القائل خطأ ثم ينجلي العاقلة
عنه ان
بمنه وليت علمه الا ان هذا
السبب لا يعلم اهـ

[illegible]

يقال ان الواجب في بعض النسخ والسادس
ما يمنع دوام العلة لا ثانيا نقول
هذا ما اخط في القسم الرابع مما
ذكره الله هو الظاهر لان ما منع دوام
الحكم الذي يعجز وجود العلة لعدم
قوله بعدم بقاء الحكم من غير
ان المانع اما ان يكون من حيث لا يوجد
معه شيء اخر من الاجزاء فهو المانع
من الابتداء والانقضاء والافترق
المانع من التمام والكل من
واحد من جملة العلل والكل من
فصل اربعة اقسام ونظيره من
الشرعية ما ذكره الله رحمه الله
واما في الحسبية فنظير المانع من
انقضاء العلة انقطاع الوتر في
الامر واما من تمامها كما في حال
الشيء فليس يصيبه السهم ومن ابتداء
الحكم كما اذا اندمل بعد خسر
ومن تمامه كما اذا افسد وهو
والدواة الحكم العلة وتما
ان يوجد العلة تنجف

فلذلك الخطيب فإشياء المحول مانع يمنع العلة " فإنه مانع يمنع تمام العلة فإن آه

لعدم محله ومثال الثاني هلاك بعض النصاب في أثناء الحول وامتناع أحد
الشاهدين عن الشهادة ورد شرط العقد وهو ان توجد العلة الا
انها لم يتم لمانع كوجود النصافانه علة لوجوب الزكاة ولهذا لو
عجل قبل الحول يجوز الا انها انما يتم علة اذا حال الحول على المال وهذا
لا يطالب بداء الزكاة قبل الحول وكذلك امتناع أحد الشاهدين بعد
شهادة الآخر فان الشهادة يوجد بالشاهدين ويتم علة لوجوب الحكم
بالشاهدين وكذلك شرط العقد لا يجب والقبول في البيع والنكاح
احدهما جزء العلة وتماها بالتحيز ومثال الثالث البيع بشرط الخيا
وبقاء الوقت في خصوص العذر وهو ان توجد العلة بتماها الا
انه يتخلف حكمها المانع كالبيع بشرط الخيال لان العلة وهي الاجابة
القبول موجودة في محل البيع الا انه لم يثبت الملك شرعا لشبهة
الخياف كما شرط الخيا مانعا لا ابتداء وجود الملك وكذلك وجود
من صاحب العذر علة لنقض الطهارة او لوجوبها الا ان بقاء الو
مانع لوجود النقض ولوجود الوجود ومثال الرابع خيا البلوغ و
العتق والرؤية وعدم الكفاءة والاندال في باب الجراحات على هذا
الاصل وهو ان يكون الحكم ثابتا بالعلة الا انه لا بدوم ولا يلزم لمانع
كخيار البلوغ للتصغير والصغيرة اذا تكهما غير الاب والجد فبلغا كما

[illegible]

التغذية بهذا
معتبرة في حق
الأرض والنفقة
لها أثر لا يتوقف
انذمت وليست
يقص منه وان
سرت إلى قبل النص
ينظروا له
ربما جلا فانه
الأرض

الناشي فجازا لخصوص قال المتن حكم هذه العلة ثم لما منع وهو الاثر
 ومن لم يجوز قال المتن هذا الحكم لعدم العلة لان فعل النكاح منسوب
 الى رضا الشرع فسقط عنه معنى الجنابة وصا الفعل عفوا فيقضي الصواب
 ببقاء ركني المانع مع فوات ركنه فصل الفرض في اللغة هو
 التقدير ومفروض الشرع مقدراته بحيث لا تختم الزيادة والنقصان
 وفي الشرع ما ثبت بدليل قطعي لا شبهة فيه وحكم لزوم العمل به
 والاعتقاده والطاعة المشروعة على اربعة انواع ففرض واجب
 سنة ونفل فالفرض لغة التقدير قال الله تعالى فاصف ما فرضتم
 اي قلتم بالتسمية وانما سميت مفروض الشرع فرائض لانها مقدرة
 لا تختم الزيادة والنقصان والفرض في الشرع ما ثبت بدليل قطعي كما
 ثبت لزومها بالاية الغير المأولة وهي الدليل القطعي والوجوب في
 اللفظ هو السقوط يعني ما سقط على العبد بلا اختيار منه قيل هو
 من الوجبة وهو الاضطرار اسمي الواجب لك لكونه مضطرا بابن
 الفرض والنفل فصا فرضا في حق العمل حتى لا يجوز تركه قصدا ونفلا
 في حق الاعتقاد فلا يلزمنا الاعتقاده جزا وفي الشرع هو ما ثبت
 بدليل فيه شبهة كالاية المأولة والصحيح من الاحكام الوجوب لغير السقوط
 في لغة لغوية

[illegible]

والواجب ان يكون له في كل وقت من وقت الصلاة
 والسنن في كل وقت من وقت الصلاة
 والنوافل في كل وقت من وقت الصلاة
 والسنن في كل وقت من وقت الصلاة
 والنوافل في كل وقت من وقت الصلاة

والاضطرار قوله يعني ما لم يمتنع له ان الواجب شرعا يسقط على
 العبد المكلف به بلا اختيار منه وان الواجب شرعا كان مضطرا بآيين
 الفرض والنفل اي مشابها للفرض حيث انه فرض في حق العمل
 ونفل من حيث انه غير لازم الاعتقاد وحكمه ما ذكرنا انه فرض عملا
 لا يلزم به الاعتقاد كصدقة الفطر والفاضة في الصلوة وضم
 السورة والسنن في اللغة عبارة عن الطريقة المسلوكة المرصنة
 في باب الدين وهي يطلق على كل طريقة سواء كان من رسول الله
 او من الصحابة قال النبي صلى الله عليه وسلم عليكم بسنة وسنة
 الخلفاء الراشدين المهديين عضو اعلمها بالنواجذ وحكمها ان يطالب المرء
 باحياءها واستماتة الملائمة بتركها الا ان يتركها بعد رغبة بالضرورة
 عبارة عن الاخذ بقوة والمسك بها والملائمة عليها والنفل
 عبارة عن الزيادة ومنه سميت الغنية نفلا لانها زيادة على ما هو
 المقصود من الجهاد وفي الشرع عبارة عما هو زيادة على الفرائض
 والواجبات وحكمه انه ثياب المرء على فعله ولا يعاقب على تركه والنفل
 والتطوع نظيران لانه كما ان النفل اسم لزيادة فكذلك التطوع اسم
 لايتان خيرا ياتي به عن طوع **فصل العزيمة في اللغة** هو القصد
 اذا كان في نهاية الوكادة ولهذا قلنا ان العزم على الوطى عود في

عليها فلا بد من هذا
 من ان يمتنع له ان الواجب شرعا
 والسنن في كل وقت من وقت الصلاة
 والنوافل في كل وقت من وقت الصلاة
 والسنن في كل وقت من وقت الصلاة
 والنوافل في كل وقت من وقت الصلاة

نظيره في النفل
 مستند في النفل
 المستند في النفل
 المستند في النفل
 المستند في النفل
 المستند في النفل
 المستند في النفل
 المستند في النفل
 المستند في النفل
 المستند في النفل

والسنن في كل وقت من وقت الصلاة
 والنوافل في كل وقت من وقت الصلاة
 والسنن في كل وقت من وقت الصلاة
 والنوافل في كل وقت من وقت الصلاة
 والسنن في كل وقت من وقت الصلاة
 والنوافل في كل وقت من وقت الصلاة

باب الظهار لانه كالوجود فجاز ان يعتبر موجودا عند قيام الدلالة
 قوله عود في باب الظهار يعني المظاهر عند علمائنا اذا عزم على الوطئ
 كانه على الحالة الاباحه حتى الكفارة ولهذا اذا قال اعزم يكون حاله
 لما فيه من معنى نهاية القصد الذي هو معنى اليهزول في الشرع
 عبارة عما الزمنا من الاحكام ابتداء بسمي عزيمته لانها في غاية الوكاه
 لو كاه سببها وهو كونه الامر مفترضا للطاعة بحكم ان الهنا و
 نحن عبيده ومعنا لا ابتداء غير مبني على عذر واقسام الغريمه ما
 ذكرنا من الفرض والواجب وغيرها واما الرخصة في اللغة فعباره
 عن اليسر والسهولة يقال رخص السعر اذا تبسرت الاصابه لكثرة
 امثاله واشكالها وقلة الرغائب في الشرع صرف الامر من عسر الى
 يسر بواسطة عذر في المكلف وانواعها مختلفة لاختلاف اسبابها
 وهما عذر العباد كما تحقق في بيان انواعها والعاقبة يؤلف
 نوعين اء ومال جميع انواعها الى نوعين طلبا للضبط ودفعها
 للانتشار احدهما رخصة الفعل مع بقاء الحرمة بمنزلة العفو
 في باب الخيابة وذلك نحو جراء كلمة الكفر على اللسان مع اطمينا القلب
 عند الاكرام وسبب النبي عليه السلام وان لا قال السلم وقتل المسلم طلبا
 عند الاكرام وحكمه انه لو صبر حتى قتل يكون ما جورا لا متناعا عن الحرام

وغاية الموعظة
 شرح وقاية

باب الظهار لانه كالوجود فجاز ان يعتبر موجودا عند قيام الدلالة
 قوله عود في باب الظهار يعني المظاهر عند علمائنا اذا عزم على الوطئ
 كانه على الحالة الاباحه حتى الكفارة ولهذا اذا قال اعزم يكون حاله
 لما فيه من معنى نهاية القصد الذي هو معنى اليهزول في الشرع
 عبارة عما الزمنا من الاحكام ابتداء بسمي عزيمته لانها في غاية الوكاه
 لو كاه سببها وهو كونه الامر مفترضا للطاعة بحكم ان الهنا و
 نحن عبيده ومعنا لا ابتداء غير مبني على عذر واقسام الغريمه ما
 ذكرنا من الفرض والواجب وغيرها واما الرخصة في اللغة فعباره
 عن اليسر والسهولة يقال رخص السعر اذا تبسرت الاصابه لكثرة
 امثاله واشكالها وقلة الرغائب في الشرع صرف الامر من عسر الى
 يسر بواسطة عذر في المكلف وانواعها مختلفة لاختلاف اسبابها
 وهما عذر العباد كما تحقق في بيان انواعها والعاقبة يؤلف
 نوعين اء ومال جميع انواعها الى نوعين طلبا للضبط ودفعها
 للانتشار احدهما رخصة الفعل مع بقاء الحرمة بمنزلة العفو
 في باب الخيابة وذلك نحو جراء كلمة الكفر على اللسان مع اطمينا القلب
 عند الاكرام وسبب النبي عليه السلام وان لا قال السلم وقتل المسلم طلبا
 عند الاكرام وحكمه انه لو صبر حتى قتل يكون ما جورا لا متناعا عن الحرام

٢
 في كتابنا في القياس
 في كتابنا في القياس
 في كتابنا في القياس

وحكمه انه لو امتنع عن تناول حتى قتل او مات يكون انما بامتناعه
 عن البياض فصا قاتل نفسه وهذا لان حرمة ما ثبت الاصلية لعقله
 ودينه عز فساد الحرم ونفسه عن البيت لتعد خبث الميتة فاذا اخرج
 فوثق نفسه لم يستقم صيانة البعض لفواة الكل فسقط المحرم فكان
 الحرمة ايضا **فصل في الاحتجاج بلا دليل النوع** لما فرغ من بيان دلائل
 الشرع الاربعه في الكتاب والستة والاجماع والقياس ولاحظها
 لما ثبت بها من الاسباب والعلل والشروط والاحكام شرع في بيان
 ما ليس بدليل يميز ما هو دليل عما ليس بدليل منها الاستدلال بعدم

التي هي بعض
 الامور في القياس
 في كتابنا في القياس
 في كتابنا في القياس

العلة على عدم الحكم ومثاله القبيح غير ناقض لانه لم يخرج من السبيل
 اء من انواعه لا استدلال بعدم العلة على عدم الحكم فان قلت قوله
 على عدم الحكم يدل على انه لو استدل بعدم العلة على ثبوت الحكم
 لا يكون فاسدا وليس كذلك فالاولى ان يقول على ما وقع في بعض
 النسخ وفيها التعليل بعدم قلت لعل الوجه في ذلك ان التعليل
 بعدم لا يثبت حكم باطل بلا شبهة ونزاع فلا يحتاج الى ابطاله فان
 الحكم فغير توهم الصفة للنسبة بين العبد من فلذا صرح بالاطاله
 على انه حكى عن مشايخ العراق في التعليل بالنفي للنفى جائز فورد قولهم
 نصا على المقصود وجه قولهم ان النفي يدعي عدم الحكم فالعدم ثبت

في كتابنا في القياس
 في كتابنا في القياس
 في كتابنا في القياس
 في كتابنا في القياس

في كتابنا في القياس
 في كتابنا في القياس
 في كتابنا في القياس

من السبيلين من لا يثبت له على عدم النقض لوجود هذا فاسد لا من السبيلين من لا يثبت له على عدم النقض لوجود هذا فاسد لا

عدم دليل الوجود فكان عدم العلة حجة ووجه قول العامة ان عدم
 هذه العلة لا يوجب عدم الحكم لجواز ثبوته بعلة اخرى الا ان
 ان قولهم ان القصة غير ناقضة للوضوء لعدم خروج من السبيلين
 لا يثبت على عدم النقض لجواز ان يثبت النقض بغير الخارج من
 السبيلين كالدوم واليقير كما تقر به الحديث وهو قوله عليه السلام
 الوضوء من كل دم سائل وبيان ان العلة المؤثرة في نقض الطهارة
 خروج النجاسة مطلقا سواء كان من السبيلين او غيرها والقصة
 لا يخلو عن خروج الرطوبة النجسة في البدن وكذا قولهم والاخر
 لا يثبت على الاخر لانه لا يثبت بينهما الا يثبت وجود علة اخرى لها
 اثر في القتل كالقراءة المحرمة وهذا لان هذه قرابة صنية عن
 ادنى الذلتين وهو الاستغفار فلا نقصان عن علاها اوله
 وسئل محمد بن ابي القصاص عن علي بن ابي ربيعة عن ابي بصير
 وبالنسبة لرجل اهل بيت القصاص علمه بالبايع قال محمد بن ابي القصاص
 عنه القلم فلا يكون مواخذا بالقصاص فلم يكن فعل البصير مضمونا
 به والقتل حاصل بفعله ما فلما لم يكن بعض هذا الفعل مضمونا
 بالنجاء لم يكن هذا القتل موجبا للقصاص فقال السائل فاعلى هذا
 يجب القصاص على شريك الاب يعني فيما اذا قتل الاب بشركة

ان يقول ان علة النقض عند الشارع من السبيلين من لا يثبت له على عدم النقض لوجود هذا فاسد لا من السبيلين من لا يثبت له على عدم النقض لوجود هذا فاسد لا
 ان يقول ان علة النقض عند الشارع من السبيلين من لا يثبت له على عدم النقض لوجود هذا فاسد لا من السبيلين من لا يثبت له على عدم النقض لوجود هذا فاسد لا
 ان يقول ان علة النقض عند الشارع من السبيلين من لا يثبت له على عدم النقض لوجود هذا فاسد لا من السبيلين من لا يثبت له على عدم النقض لوجود هذا فاسد لا
 ان يقول ان علة النقض عند الشارع من السبيلين من لا يثبت له على عدم النقض لوجود هذا فاسد لا من السبيلين من لا يثبت له على عدم النقض لوجود هذا فاسد لا

من السبيلين من لا يثبت له على عدم النقض لوجود هذا فاسد لا من السبيلين من لا يثبت له على عدم النقض لوجود هذا فاسد لا

باب في القصاص وهو فاعله من غير قتل
 باب في القصاص وهو فاعله من غير قتل
 باب في القصاص وهو فاعله من غير قتل

رجل لا زال يرفع عن القلم فصار التمسك اي قول السائل
 تنسك بعدم العلة وهو انه لم يرفع عن القلم على عدم الحكم وهو
 اذ يح القصاص على شريك الاب وهذا بمنزلة ما يقال لم يمت زيد
 لانه لم يسقط من السطح وهذا لما يعرف بطلانه بالبداهة لانه ليس
 كل من يموت بسقوطه من السطح بل للموت اسباب كثيرة وكذلك
 قوله لانه لم يرفع عن القلم اذ سقوط القصاص كما يكون بكونه
 غير مكلف يكون بغيره من اسباب كثيرة كالملك وشبهة
 ونحوها اذا لا يشبهه الملك في الابن بالحديث المعروف الا اذا
 كانت علة الحكم منحصرة في المعنى هذا استثناء من قوله منها
 الاستدلال بعدم العلة على عدم الحكم يعني الاستدلال بعدم العلة
 على عدم الحكم احتجاجه بلا دليل الا اذا كانت علة الحكم منحصرة
 لا يكون لشبهة ذلك الحكم علة غيرها فيكون ذلك المعنى اي العلة
 لازما للحكم بحيث لا يوجد الحكم بدونه فيستد بانقائه على عدم
 اى ذلك المعنى على انتقاء الحكم مثاله ما روي عن محمد انه قال وقد
 المفصولة ليس مضمون لانه ليس بمعضوب ولا قصاص من الشا
 في مسألة شهود القصاص اذا رجعوا لانه ليس بقاتل وذلك
 لان الغصب لازم لضمان الغصب والقتل لازم لوجود القصاص

القصاص القاتل من غير قتل
 القصاص القاتل من غير قتل
 القصاص القاتل من غير قتل

باب في القصاص وهو فاعله من غير قتل
 باب في القصاص وهو فاعله من غير قتل
 باب في القصاص وهو فاعله من غير قتل

باب في القصاص وهو فاعله من غير قتل
 باب في القصاص وهو فاعله من غير قتل
 باب في القصاص وهو فاعله من غير قتل

ثابتاً حكماً
يدل على ذلك عليه
ملكه فاعبده
المقصوب غناه
وهو أن ولد
جواب سؤال
أشاره إلى
ثابتاً لأن الله
المولى المقصوب
الاعتماد كون

مثال ما يكون الاستدلال بعدم العلة المنحصرة ما روي عن محمد بن قيس
 فيما اذا غصب امرئ ثم ولدت عند الغاصب ولدا ازا ولد المقتضى
 امانة وليس بمضمون حتى اذا هلك عند الغاصب بغير فعله
 لا يلزم قيمته لانه ليس بمغصوب وهذا لان الغصب بثبات اليد على
 مال المغير على وجيز يلبس الملك ويد المالك ما كانت ثابتة
 على الولد حتى يزيلها الغاصب فلو اعتبرت ثابتة على الولد لا
 يزيلها اذا ظاهر عدم المنع حتى لو منع الولد بعد طليعه فكذا
 اذا تعد فيه فاذا لم يتحقق الغصب في الولد لا يكون مضمونا لان
 علة ضمان الغصب هو الغصب لا غير فتكون العلة منحصرة في
 الاستدلال بعدم الغصب على عدم الضمان وكذلك في مسألة شهود
 القصاص وهي ما اذا شهد بان قتل رجل فاقترض منه ثم رجعوا عنه
 لا قصاص على الشاهد لانه ليس بقاتل وهذا لان علة وجوب القصاص
 هي القتل فاذا انتفى القتل انتفى القصاص وهذا لان الغصب لا يلزم
 الضمان لان الغصب لا يلزم لوجود القصاص بعينه لا يلزم ضمان الغصب
 الا بالغصب لا يلزم القصاص الا بالقتل فكان الغصب لا يلزم للضمان
 القتل لازما للقصاص وانتفاء اللازم يلزم على انتفاء الملزم وكذلك
 التمسك باستصحاب الحال تمسك بعدم الدليل اذ وجود الشيء لا

وثابتاً حكماً ثابتاً
 وإن لم يكن ثابتاً
 حقيقة فالحق
 بقوله "اعتبرت
 في اللغة طلب
 الصيغة وينبغي
 هذا النوع
 المستصحب
 المحال لأن
 ٢٥٦
 المستند
 يجعل الحكم
 الثابتاً في
 الماضي مصابيحاً
 للحال أو يجعل
 الحال مصابيحاً
 لذلك الحكم
 في الشرعية هو
 الحكم بثبوت امر
 في الحال بما على
 أنه كان ثابتاً

في الحال ثانياً
انذكاراً ثانياً
الاول ١٦٢
معدن
والثاني تعليمك
تقويمك وكذا لك
الحال الى حاله
فمسلك لعدم
الايدي ١٦٣

السبعة مثلاً أيضاً إلى العشرة لزمن العمل وهو ترجيح جهة اتصاله
 بدم الحيض بلا دليل مرجح فلذا نسا قطننا لجهتنا بالتعارض وبقي
 الأمر على ما كان وهو عادةها المعروفة ولو جعل قوله وعلى هذا
 إشارة إلى الاستصحاب للحاجة دافعة لازمة فلا يتصور وجهه وأما
 وجه التقرير على قوله فلا يثبت لا بدليل فلا ناستصحاب الحال
 المسئلة من واحد كذلك قلنا إذا ابتدأت مع البلوغ استحضارة
 فيضها عشرة أيام لأن دوز العشرة احتمال الحيض والاستحاضة
 فلو حكمتنا بارتفاع الحيض لزمن العمل بلا دليل بخلاف ما بعد العشرة
 لقيام الدليل على أن الحيض لا يزيد على العشرة أي وكذلك ابتداء
 البلوغ بالاستحاضة فإن الحكم بارتفاع الحيض لا دليل عليه ومن
 الدليل على الاستصحاب جهة الدفع دوز الإسلام مسئلة للفقو
 فانه لا يستحق غيره ميراثه ولو تأمن اقارب حال فقده لا يرث
 هو منه فاندفع استحقاق الغير بلا دليل ولم يثبت الاستحقاق
 بلا دليل فانتقلت بناء هذه المسئلة على الاستصحاب الحاجة
 دافعة لازمة ولو جعل هذه المسئلة دليلاً عليه كازدوا قلت
 إنما جعل هذه المسئلة دليلاً على أن المذهب لأصحابنا في
 استصحاب الحال هو ذكرنا فانتقل قدوة عن إيجيفة أنه لا خمس

هذا انما هو في نفسه لا يرد به وهو التمسك بعدم الدليل
 على من يدعيه في نفسه لا يرد به وهو التمسك بعدم الدليل
 في نفسه لا يرد به وهو التمسك بعدم الدليل
 في نفسه لا يرد به وهو التمسك بعدم الدليل

في العنبر لان الاثر في النهر لم يرد به وهو التمسك بعدم الدليل
 قلنا انما ذكر ذلك في بيان عذره في انه لم يقبل بالخمسة في العنبر
 ذلك ان القياس ينفي وجوب الخمسة في العنبر ولم يرد اثر بترك القياس
 به فوجب العمل بالقياس وهو انه لم يشتر الخمسة الا في الغنمة والعنبر
 ليس من الغنم لان الغنمة ما يؤخذ من ايدى العدو بالجماع والليل
 الركاب والمستخرج من البحر لم يكن في ايدى العدو قط لان قهر
 الماء يمنع قهر غيره وهذا اي لاجل ان قوله لا اثر لم يرد به ليس
 تعليلا بالعدم انما هو بيان عذره وان محمد سأل اي ابا خيفة
 عن الخمسة في العنبر فقال ايا بال العنبر لا خمس فيه قال لانه يتولد
 من الماء كالسمك من حيث ان سبب تولده الماء كالسمك فانه من
 البحر فقد قيل ان البحر اذا اطلعت فيه الامواج تاركت الزبد ولا
 يزال يضرب بالبحر بعضها على بعض حتى يمكث ما صفا من الزبد
 فينعتق باسم عنبر عليه ثم ينجد فيقذف الماء الى السطح فيقذف
 ما لا ينتفع من الزبد فجاء فقال له محمد ايا بال السمك لا خمس فيه قال ابو خيفة
 لانه اى لان السمك يتولد من الماء فلا خمس فيه كالماء لانه لم يرد عليه قهر

ذكر على بيان ان
 الاحتجاج على وجوب بيان
 ذكره على وجوب بيان
 العنبر في نفسه في ذاته
 لا يرد به وهو التمسك بعدم الدليل
 في نفسه لا يرد به وهو التمسك بعدم الدليل
 في نفسه لا يرد به وهو التمسك بعدم الدليل
 في نفسه لا يرد به وهو التمسك بعدم الدليل

كتاب في فصول شرح مبين
 فضل الهدية نبيه مسكين

قلنا لا خمس في السمك لان
 الاحتجاج على وجوب بيان
 ذكره على وجوب بيان
 العنبر في نفسه في ذاته
 لا يرد به وهو التمسك بعدم الدليل
 في نفسه لا يرد به وهو التمسك بعدم الدليل
 في نفسه لا يرد به وهو التمسك بعدم الدليل
 في نفسه لا يرد به وهو التمسك بعدم الدليل

اصل اول في قوله
 هذه كما لا يخفى
 انت واجب الشئ من الاشياء
 الواردة القادر
 الواردة القادر
 انت واجب الشئ من الاشياء
 الواردة القادر
 انت واجب الشئ من الاشياء
 الواردة القادر

في شئ من هذه الاحوال
 الغير المدفوعة ولا قصور
 من الاشياء الواردة
 تكون انت واجب الشئ
 او يمكن دفعها واما ان
 انت واجب الشئ من الاشياء
 الواردة القادر
 انت واجب الشئ من الاشياء
 الواردة القادر

كانت او تصد يقية او لا غير فقط وهو الظاهر وترك التعرض
 جها هناك الكفاء بها ههنا ولم يعكس مع ان الاغلب كنفاً
 بالسابق عن الاخر لان التصديقية مقاصد واكثر بحثاً
 وايراداً بالنسبة الى الاخرى والغرض من هذه الملاحظة
 ان يظهر لك هل هي متوجهة كما هو في زعم المورء ام لا فان
 ظهرت غير متوجهة اصلاً فلا تلتفت اليها ان يكون المورء
 عظيم الشأن موثقة الكل او الاكثر فهناك القصور فيك لا فيه
 فتوقف حينئذ واخر نظرك بتكريره مرة اخرى ثم بالمطالبة
 مع الاقران ثم بالعرض على المشايخ والاستاذين فان اوضحوا
 شبهتك فذلك والا فالتسليم والاحالة الى وقت فتح دعاوى
 فاستبصر في دفعها هل هو ممكن او لا وبعد ظهور الدافع
 هل يمكن دفع ما يدفعه ام لا وهكذا الى حصول التوطن
 فاذا نظرت في البحث من اوله الى آخره على هذا التوجه المذكور
 فلا يخلو حالك عن احد هذه الامور الثلاثة اما ان لا تكون
 انت واجداً ومصيباً للشئ من القوادح اصلاً فذلك اي عدم
 الوجدان والا صابراً ما القصور ذهك عن ادراكه اولاً
 لكمال من حره في التحرير بحيث لا يتطرق اليه قدح ولا نقض اصلاً

من اوله الى آخره على القوادح
 الذي اربناك فان ظهر عليك ان
 القصور في القوادح فلا تفتقر الى
 او شئاً من القوادح فلا تفتقر الى
 فان نظرت على ذلك الوجه وهكذا
 الثالث على ذلك الكمالات حصل لك الكمالات على
 فان حصل لك الكمالات ان حصل لك الكمالات على
 كتاباً اخر فاعلم ان هذا هو الحق
 لا تباين من فضل الله فانك ايها العاقل
 عن دقاتهم وقد مضى لهم الخاطبون
 الخلق اوسع من خواطهم على

لا اظنك ان لا تفتقر الى
 انت واجب الشئ من الاشياء
 الواردة القادر
 انت واجب الشئ من الاشياء
 الواردة القادر

مَفَسِّرُ الْقُرْآنِ زَايِدُ كَفَرَا

الحمد لله والمنة على ابن مبارك كتاب طيب لبيان تفسير قرآن مجيد رانو عيني من مستفي

تَرْجُحُ الْأَفْكَالِ

تَفْسِيرُ جَلَالِ كَلِمِ

حسب ما يشغل قلبه في داره في حق من صا في شوا شفت پوليكول اجنت چمن بلوچستان

مَكْنَنَةُ الْقُرْآنِ دُو بَارِزِ لَا هُو